الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـــاس / سطيـــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques

# أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاقتصادية

## التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنـــــــــوان:

# المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية

إعداد الطالبة:
بولمرج وحيدة

المشرف:
كتاف شافية

لجنـــة المناقشـــة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | المؤسسة الجامعية | الصفة |
|---|---|---|---|
| شودار حمزة | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | رئيسا |
| كتاف شافية | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | مشرفا ومقررا |
| فرج الله أحلام | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | ممتحـــنا |
| بباس منيرة | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | ممتحـــنا |
| زنكري ميلود | أستاذ | جامعة برج بوعريريج | ممتحـــنا |
| مداني حسيبة | أستاذ محاضر (أ) | المركز الجامعي البيض | ممتحـــنا |

السنة الجامعية: 2022 – 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحات عباس / سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
القسم: العلوم الاقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département : Sciences Économiques

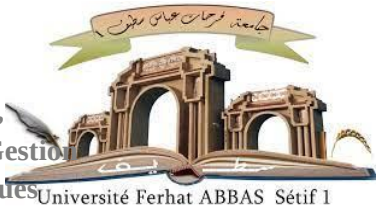


# أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم الاقتصادية

## التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنـــــــــوان:

# المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية

إعداد الطالب:
بولمرج وحيدة

المشرف:
كتاف شافية

لجنـــة المناقشـــة:

| اللقب والاسم | الرتبة العلمية | المؤسسة الجامعية | الصفة |
|---|---|---|---|
| شودار حمزة | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | رئيسا |
| كتاف شافية | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | مشرفا ومقررا |
| فرج الله أحلام | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | ممتحـــنا |
| بباس منيرة | أستاذ محاضر (أ) | جامعة سطيف 1 | ممتحـــنا |
| زنكري ميلود | أستاذ | جامعة برج بوعريرج | ممتحـــنا |
| مداني حسيبة | أستاذ محاضر (أ) | المركز الجامعي البيض | ممتحـــنا |

السنة الجامعية: 2022 – 2023

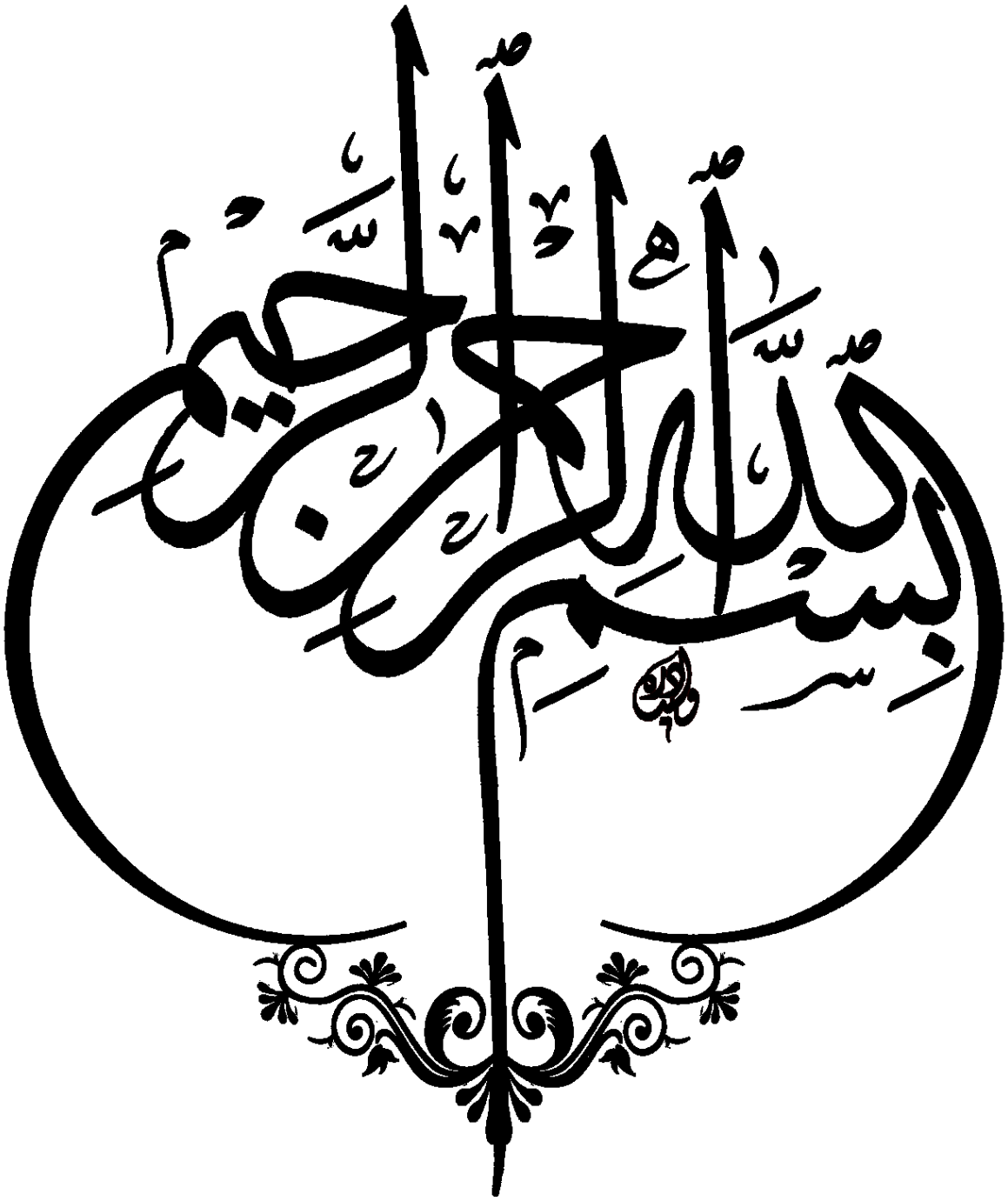
بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

**أهدي هذا العمل المتواضع**

**إلى كل أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة خاصة الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما**

**وإلى كل الأصدقاء والزملاء**

**وكل من ساهم في هذا العمل ولو بكلمة تشجيع**

**وحيدة**

# شكر وتقدير

**اللهم لك الشكر ولك الحمد حمدا كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتنا لإنجاز هذا العمل، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى**

**أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذة المشرفة كتاف شافية على التوجيهات القيمة التي كانت تقدمها من أجل إنجاح هذا العمل المتواضع راجين من الله عز وجل أن يوفقها في حياتها الشخصية والمهنية**

**كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين فضلوا علينا بقبولهم مُناقشة هذه الأطروحة وإثراء جوانبها**

**وإلى كل من ساهم في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد**

# فهرس المحتويات

| | |
|---|---|
| الاهداء | |
| الشكر | |
| الملخص | |
| فهرس المحتويات | |
| فهرس الجداول | |
| فهرس الأشكال | |
| **مقدمة** ..... | أ-ح |
| **الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي** ..... | 50-1 |
| المبحث الأول: المفاهيم الاساسية للشمول المالي ..... | 2 |
| المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي ..... | 2 |
| الفرع الأول:مفهوم الشمول المالي ..... | 2 |
| الفرع الثاني:نشأة وتطور الشمول المالي ..... | 4 |
| المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي واهدافه ..... | 6 |
| الفرع الأول: أهمية الشمول المالي ..... | 6 |
| الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي ..... | 11 |
| المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي ..... | 12 |
| الفرع الأول: الأبعاد المعتمدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي (AFI) والرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) ..... | 12 |
| الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي ..... | 18 |
| المبحث الثاني: سياسات ومتطلبات تطبيق الشمول المالي ..... | 19 |
| المطلب الأول: ضرورة بناء استراتجية وطنية للشمول المالي..... | 19 |
| الفرع الأول: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي..... | 19 |
| الفرع الثاني:الخطوات العلمية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي..... | 20 |
| الفرع الثالث: تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي..... | 22 |
| المطلب الثاني: دعم وإرساء سياسات الشمول المالي ..... | 24 |
| الفرع الأول: دعم الركائز الاساسية للشمول المالي..... | 24 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20 من أجل تعزيزه | 36 |
| المبحث الثالث: مصادر بيانات الشمول المالي وواقعه في الاقتصاديات العالمية..... | 38 |
| المطلب الأول: مصادر بيانات الشمول المالي ..... | 38 |
| الفرع الأول: مصادر البيانات من جانب العرض..... | 38 |
| الفرع الثاني:مصادر البيانات من جانب الطلب..... | 40 |
| المطلب الثاني: الاتجاهات الراهنة للشمول المالي عالميا..... | 42 |
| الفرع الأول: مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية..... | 42 |
| الفرع الثاني: مؤشر استخدام الخدمات المالية ..... | 43 |
| الفرع الثالث: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية..... | 46 |
| **خاتمة الفصل الأول** ..... | 50 |
| **الفصل الثاني: دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي**..... | 51-103 |
| مقدمة ..... | 51 |
| المبحث الأول: المفاهيم العامة للبنوك الإسلامية: ..... | 52 |
| المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية ..... | 52 |
| الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية..... | 52 |
| الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية ..... | 54 |
| الفرع الثالث: المؤسسات الداعمة للبنوك الإسلامية ..... | 57 |
| المطلب الثاني: القواعد والأسس الشرعية المنظمة لنشاط البنوك الإسلامية وأهم أهدافها ..... | 64 |
| الفرع الأول: القواعد والأسس الشرعية المنظمة لنشاط البنوك الإسلامية ..... | 64 |
| الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية ..... | 67 |
| المبحث الثاني: منتجات وخدمات البنوك الإسلامية..... | 70 |
| المطلب الأول: منتجات البنوك الإسلامية ..... | 70 |
| الفرع الأول: المنتجات البنكية القائمة على المديونية..... | 70 |
| الفرع الثاني: المنتجات القائمة على مبدأ المشاركة في عائد الاستثمار..... | 75 |
| المطلب الثاني:خدمات البنوك الإسلامية..... | 79 |
| الفرع الأول: الخدمات البنكية الاجتماعية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية ..... | 79 |
| الفرع الثاني: الخدمات البنكية الإسلامية الأخرى ..... | 80 |
| المبحث لثالث: واقع البنوك الإسلامية ومدى فعاليتها في تعزيز الشمول المالي ..... | 84 |
| المطلب الأول: تطور وتوزيع الأصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي ..... | 84 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: تطور أصول البنوك الإسلامية ..... | 85 |
| الفرع الثاني: الانتشار الجغرافي لأصول البنوك الإسلامية عالميا ..... | 86 |
| المطلب الثاني: فعالية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ..... | 91 |
| الفرع الأول: عوامل زيادة الشمول المالي من خلال البنوك الاسلامية ..... | 91 |
| الفرع الثاني: فرص زيادة الشمول المالي من طرف البنوك الإسلامية بتبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية ..... | 96 |
| **خاتمة الفصل الثاني**..... | 103 |
| **الفصل الثالث: التجارب الدولية للبنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي** ..... | 104 |
| مقدمة ..... | 105 |
| المبحث الأول: تجربة البنوك الإسلامية في بنغلادش ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي..... | 106 |
| المطلب الأول: اتجاهات الشمول المالي في بنغلادش..... | 106 |
| الفرع الأول: هيكل النظام المالي البنغلاديشي..... | 106 |
| الفرع الثاني: المراحل المبكرة من الشمول المالي في بنغلاديش..... | 108 |
| الفرع الثالث: مؤشرات الشمول المالي في بنغلادش ..... | 108 |
| المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في بنغلادش ..... | 113 |
| الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في بنغلادش..... | 113 |
| الفرع الثاني: تطور البنوك الإسلامية في بنغلادش..... | 116 |
| الفرع الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية في بنغلادش لزيادة شمولية الافراد ماليا..... | 124 |
| المبحث الثاني: تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي..... | 126 |
| المطلب الأول: واقع الشمول المالي في ماليزيا ..... | 126 |
| الفرع الأول: هيكل النظام المالي الماليزي ..... | 126 |
| الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا..... | 127 |
| المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا ..... | 133 |
| الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في ماليزيا ..... | 133 |
| الفرع الثاني: تطور نشاط البنوك الإسلامية في ماليزيا ..... | 136 |
| الفرع الثالث: عوامل نجاح الصناعة المصرفية في ماليزيا ومساهمتها في زيادة الشمول المالي ... | 141 |
| المبحث الثالث: تجربة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي..... | 146 |
| المطلب الأول: اتجاهات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية ..... | 146 |

| | |
|---|---|
| الفرع الأول: هيكل النظام المالي في المملكة العربية السعودية ..... | 146 |
| الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية..... | 147 |
| المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.... | 152 |
| الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية ..... | 152 |
| الفرع الثاني: تطور نشاط البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية ..... | 153 |
| الفرع الثالث: عوامل نجاح الصناعة المصرفية في المملكة العربية السعودية ومساهمتها في زيادة الشمول المالي..... | 159 |
| **خاتمة الفصل الثالث**..... | 161 |
| **الفصل الرابع: الشمول المالي في الجزائر ودور البنوك الإسلامية في تعزيزه** ..... | 162 |
| المبحث الأول: وضعية الشمول المالي في الجزائر..... | 164 |
| المطلب الأول: عموميات حول النظام البنكي الجزائري..... | 164 |
| الفرع الأول: الإطار العام للنظام البنكي الجزائري ..... | 164 |
| الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري ..... | 166 |
| المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر..... | 167 |
| الفرع الأول: مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية..... | 170 |
| الفرع الثاني: مؤشرات بعد استخدام للخدمات المالية..... | 178 |
| الفرع الثالث: مؤشرات واقع الخدمات المالية الرقمية ..... | 183 |
| المطلب الثالث: سبل تفعيل الشمول المالي في الجزائر..... | 184 |
| الفرع الأول: بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي..... | 184 |
| الفرع الثاني: دعم البنية التحتية ..... | 185 |
| الفرع الثالث: نشر الثقافة المالية في الجزائر..... | 186 |
| المبحث الثاني: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ..... | 186 |
| المطلب الأول: البنوك الإسلامية في الجزائر..... | 187 |
| الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية ..... | 190 |
| الفرع الثاني: الاطار القانوني لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر..... | 192 |
| الفرع الثالث: مبررات التوجه الحكومة نحو اعتماد البنوك الاسلامية في الجزائر ..... | 193 |
| المطلب الثاني: واقع البنوك الإسلامية في الجزائر..... | 193 |
| الفرع الأول: التطورات المالية لبنك البركة الجزائري..... | 196 |
| الفرع الثاني: التطورات المالية لبنك السلام..... | 196 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثالث: التطورات المالية للنوافذ الإسلامية..... | 197 |
| المبحث الثالث: تقييم دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وآليات تطويرها..... | 200 |
| المطلب الأول: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ..... | 201 |
| الفرع الأول: تقييم مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر..... | 201 |
| الفرع الثاني: تقييم مؤشر استخدام الخدمات المالية ..... | 203 |
| الفرع الثالث: تقييم مؤشر الخدمات المالية الرقمية ..... | 207 |
| المطلب الثاني: متطلبات تطوير البنوك الإسلامية في الجزائر في إطار الاستفادة من التجارب الرائدة من أجل تعزيز الشمول المالي..... | 209 |
| الفرع الأول: المتطلبات القانونية..... | 209 |
| الفرع الثاني: المتطلبات التنظيمية..... | 211 |
| الفرع الثالث: المتطلبات التشغيلية..... | 212 |
| **خاتمة الفصل الرابع**..... | 213 |
| **الخاتمة** ..... | 215 |
| **قائمة المراجع** | 220 |
| **قائمة الملاحق** | 234 |

# فهرس الجداول

➢ **قائمة الجداول :**


| الرقم | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| (**1–1**) | أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه | 16 |
| (**2–1**) | مؤشرات الوصول للخدمات المالية | 39 |
| (**3–1**) | قواعد البيانات العالمية للشمول المالي | 41 |
| (**4–1**) | نسبة استخدام الهاتف المحمول والأنترنت للبالغين (+15 سنة) للسنوات 2014-2017 | 47 |
| (**1–2**) | القطاعات الجغرافية للصناعة المصرفية الإسلامية وحجم أصولها بين 2012 و2018 الوحدة (مليار دولار) | 86 |
| (**2–2**) | عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا ماليا بسبب المعتقد الديني في دول منظمة التعاون الاقتصادي الإسلامي لسنة 2019 | 91 |
| (**3–2**) | تقييم نسبة الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية | 93 |
| (**4–2**) | ترتيب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2020 | 101 |
| (**1–3**) | مؤشر انتشار البنوك في بنغلادش 2017-2020 | 109 |
| **(2-3)** | نسبة امتلاك البالغين (+15) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في بنغلادش خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) | 109 |
| (**4–3**) | مؤشرات الادخار في بنغلادش 2017-2020 (مليون كاتا) | 110 |
| (**5–3**) | تطور عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية ببنغلادش | 111 |
| (**6–3**) | حسابات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول في بنغلادش | 112 |
| (**7–3**) | عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها على مستوى البنوك التجارية في بنغلادش لسنة 2021 | 113 |
| (**8–3**) | تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها في البنوك التجارية بين سنتي 2013-2021 | 116 |
| (**9–3**) | تطور حسابات الودائع الإسلامية لدى البنوك الإسلامية فروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليدية 2013-2021 الوحدة (مليون تاكا | 117 |
| (**10–3**) | نسبة الودائع حسب الصيغ من 2014-2021 | 119 |
| (**11–3**) | تطور حسابات الاستثمار الإسلامية في البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها على | 120 |

| | | |
|---|---|---|
| | مستوى البنوك التقليدية من 2013-2021 | |
| (**12–3**) | نسبة الاستثمار حسب الصيغ من 2014-2021 | 122 |
| (**13–3**) | مقارنة نشاط البنوك الإسلامية بالنسبة للقطاعي البنكي ككل في بنغلادش بين سنوات 2015-2021 | 123 |
| (**14–3**) | مؤشر انتشار البنوك في ماليزيا من 2011- 2021م | 127 |
| (**15–3**) | نسية امتلاك البالغين (+15) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في ماليزيا خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) | 128 |
| (**16–3**) | قيمة الادخار في ماليزيا من سنة 2011 إلى سنة 2021 | 129 |
| (**17–3**) | مؤشرات مستويات الاقتراض في ماليزيا من 2011- 2021 | 130 |
| (**18–3**) | تطور عدد الصرافات الآلية وآلات الإيداع النقدي في ماليزيا من 2011 إلى 2021 | 131 |
| (**19–3**) | حجم العمليات المالية التي تمت عبر الانترنت والهاتف المحمول في ماليزيا من 2011_2018 (الوحدة مليار) | 132 |
| (**20–3**) | قائمة البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية النشطة في ماليزيا سنة 2022 | 135 |
| (**21–3**) | تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها في البنوك التجارية من سنة 2013-2021 | 136 |
| (**22–3**) | تطور إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار في ماليزيا من 2011-2021 الوحدة (مليار رنجت) | 138 |
| (**23–3**) | توزيع التمويلات حسب الصيغ من 2013 إلى الربع الأول من 2022 (الوحدة مليار رنجت) | 140 |
| (**24–3**) | تطور عدد فروع البنوك العاملة في السعودية من 2010 إلى 2022 | 148 |
| (**25–3**) | نسية امتلاك البالغين (+15) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) | 149 |
| (**26–3**) | قيمة الادخار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) | 150 |
| (**27–3**) | قيمة الاقتراض في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021) | 150 |
| (**28–3**) | عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية بين سنتي 2017 والربع الثالث من 2022 | 151 |
| (**29–3**) | تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في المملكة العربية السعودية من | 153 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2013 إلى | |
| (**3–30**) | تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2016-2021) | 154 |
| (**3–31**) | عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بين سنتي 2017-2022 (مليون ريال سعودي) | 158 |
| (**4–1**) | انتشار البنوك | 168 |
| (**4–2**) | نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية بالنسبة للبالغين (فوق 15 سنة) في الجزائر خلال السنوات 2011- 2014- 2017- 2021 | 169 |
| (**4–3**) | تطور حجم الودائع في القطاع البنكي الجزائري من 2010 إلى 2020 الوحدة (مليار دج | 170 |
| (**4–4**) | المرونة الداخلية للودائع في البنوك الجزائرية للفترة 2010-2020 | 172 |
| (**4–5**) | تطور حجم القروض في البنوك الجزائرية من سنة 2010-2020 الوحدة (مليار دج) | 174 |
| (**4–6**) | المرونة الداخلية للقروض في البنوك الجزائرية للفترة 2010-2020 | 176 |
| (**4–7**) | تطور عدد الصرافات الآلية وحجم المعاملات السحب عن طريقه في الجزائر من 2016 إلى 2022 | 179 |
| (**4–8**) | تطور عدد محطات الدفع الالكتروني وحجم المعاملات من خلاله في الفترة الممتدة من 2016-2022 | 181 |
| (**4–9**) | حجم العمليات المالية التي تمت عبر الانترنت في الجزائر في الفترة الممتدة من 2016- 2022 | 182 |
| (**4–10**) | مؤشر الوعي المالي البنكي في الجزائر من 2010-2020 الوحدة مليار دج | 185 |
| (**4–11**) | تطور حجم التمويل حسب الصيغ للفترة 2010-2017 (الوحدة مليون دج) | 194 |
| (**4–12**) | تطور حجم التمويل حسب الصيغ في بنك السلام للفترة 2013-2020 (الوحدة مليار دج) | 197 |
| (**4–13**) | حجم التمويل الإسلامي في بنك تراست الجزائر للفترة 2016-2020 دج | 198 |
| (**4–14**) | الانتشار والكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية في الجزائر | 201 |
| (**4–15**) | نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية للفترة 2011-2020 | 202 |
| (**4–16**) | تطور حجم الودائع الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع اجمالي ودائع الجهاز المصرفي الجزائري الوحدة (مليار دج) | 203 |
| (**4–17**) | المرونة الداخلية للودائع البنوك الإسلامية للفترة 2010-2020 | 205 |

| | | |
|---|---|---|
| (**4–18**) | تطور حجم التمويلات الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع اجمالي القروض الجهاز المصرفي الجزائري الوحدة (مليار دج) | 205 |
| (**4–19**) | المرونة الداخلية للتمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية للفترة 2010-2020 | 207 |
| (**4–20**) | عدد الصرافات الآلية للبنوك الإسلامية في الجزائر سنة 2023 | 208 |
| (**4–21**) | الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك الإسلامية في الجزائر | 209 |

# فهرس الأشكال

➢ **قائمة الأشكال:**


| الرقم | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| (1–1) | الفرق بين الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية | 5 |
| (2–1) | أبعاد الشمول المالي | 13 |
| (3–1) | العناصر الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي | 24 |
| (4–1) | تطور معدلات قطاعات التكنولوجيا المالية من 2015 إلى 2019 | 28 |
| (5–1) | السياسات الأكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي | 35 |
| (6–1) | المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب G20 | 37 |
| (7–1) | ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين (+15 سنة) | 43 |
| (8–1) | نسبة الادخار حسب الأقاليم للأفراد البالغين(+ 15 سنة) سنة 2021 | 44 |
| (9–1) | مقارنة طرق الادخار بين الدول المرتفعة الدخل والدول النامية سنة 2021 | 45 |
| (10–1) | مقارنة إقليمية لنسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للبالغين (+ 15 سنة) | 46 |
| (11–1) | مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع واستلام) للسنوات 2014- 2017- 2021 | 47 |
| (12–1) | مقارنة إقليمية لنسبة استخدام المدفوعات الرقمية في فترة COVID19 | 48 |
| ( 1–2) | المنطلقات النظرية لأنشطة البنوك الإسلامية وسماتها | 54 |
| (2–2) | المؤسسات الداعمة للبنوك الاسلامية | 63 |
| (3–2) | أهداف البنوك الإسلامية | 70 |
| (4–2) | المنتجات البنكية القائمة على المديونية | 75 |
| (5–2) | المنتجات البنكية القائمة على المشاركة | 79 |
| (6–2) | نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي أصول التمويل الإسلامي | 85 |
| (7–2) | تطور أصول البنوك الإسلامية عالميا 2014-2025 الوحدة (مليار دولار) | 86 |
| (8–2) | حجم أصول البنوك الإسلامية إقليميا في الفترة (2018-2020)(الوحدة مليار دولار أمريكي) | 88 |
| (9–2) | توزيع أصول البنوك الإسلامية حسب الدول لسنة 2021 | 89 |
| (10–2) | نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية في الدول التي تمثل البنوك الإسلامية أهمية نظامية | 90 |
| (11–2) | ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي | 96 |
| (11–2) | المزايا التي تستفيد منها البنوك الإسلامية لاستخدامها لتقنيات التكنولوجيا المالية | 97 |

| | | |
|---|---|---|
| (**12–2**) | اتجاهات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تنوي البنوك الإسلامية تبنيها في السنوات القادمة | 99 |
| (**13–2**) | تحديات اعتماد التكنولوجيا المالية من طرف البنوك الإسلامية حسب التقسيم الإقليمي | 100 |
| (**14–2**) | أكبر 05 أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية حسب الحجم سنة 2020 (الوحدة ميار دولار) | 102 |
| (**1–3**) | هيكل النظام المالي في بنغلادش | 107 |
| (**2–3**) | عدد البنوك الإسلامية فروعها وعدد نوافذها على مستوى البنوك التجارية في بنغلادش لسنة 2021 | 114 |
| (**3–3**) | تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في البنوك التجارية بين سنتي 2013-2021 | 117 |
| (**4–3**) | تطور حسابات الودائع الإسلامية لدى البنوك الإسلامية فروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليدية 2013-2021 الوحدة (مليون تاكا) | 118 |
| (**4–3**) | تطور حسابات الاستثمار الإسلامية في البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليدية من2013-2021 | 122 |
| (**5–3**) | مقارنة إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية بالنسبة للقطاع البنكي ككل في بنغلادش بين سنوات 2015-2021 | 124 |
| (**6–3**) | هيكل النظام المالي الماليزي | 127 |
| (**7–3**) | تطور إجمالي أصول النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا من 2011-2021 | 137 |
| (**8–3**) | تطور إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار في ماليزيا من 2011-2021 الوحدة (مليار رنجت) | 139 |
| (**9–3**) | تطور إجمالي تمويلات النظام البنكي الاسلامي في ماليزيا من 2011-2021 | 140 |
| (**10–3**) | آلية عمل منصة الحساب الاستثماري IPA | 145 |
| (**11–3**) | هيكل النظام المالي السعودي | 146 |
| (**12–3**) | توزيع فروع البنوك العاملة في السعودية سنة 2022 | 148 |
| (**13–3**) | تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية من 2017-2022 الوحدة (مليون ريال سعودي) | 155 |
| (**14–3**) | تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية حسب البنوك وفروع اسلامية في البنوك التقليدية بين 2016-2020 (الوحدة مليار دولار) | 156 |
| (**15–3**) | تطور إجمالي ودائع النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2017- | 157 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2022 الوحدة (مليون ريال سعودي) | |
| (**16–3**) | تطور إجمالي التمويل النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2017–2022 الوحدة (مليون ريال سعودي) | 158 |
| (**1–4**) | هيكل النظام البنكي | 167 |
| (**2–4**) | تطور عدد فروع البنوك والمؤسسات المالية | 169 |
| (**3–4**) | منحنى يمثل تطور مجموع الودائع (2010–2020) | 171 |
| (**4–4**) | تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (+15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017، 2021 | 174 |
| (**5–4**) | منحنى يمثل تطور مجموع القروض الممنوحة (2010–2020) | 175 |
| (**6–4**) | تطور نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (+15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017، 2021 | 177 |
| (**7–4**) | نسبة البالغين (+15) ممن اقترضوا من جهات غير رسمية في الجزائر خلال السنوات (2011- 2014- 2017- 2021) | 178 |
| (**8–4**) | العدد الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصرافات الآلية في الجزائر للفترة (2016–2022) | 180 |
| (**9–4**) | العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني في الجزائر للفترة (2016–2022) | 181 |
| (**9–4**) | حجم العمليات المالية التي تمت عبر الانترنت في الجزائر في الفترة الممتدة من 2016–2022 | 183 |
| (**10–4**) | عدد معاملات الدفع عبر الانترنت حسب نوع القطاع في الجزائر للفترة 2016–2022 | 194 |
| (**11–4**) | تطور المؤشرات المالية لبنك البركة للفترة 2010– 2020 (الوحدة مليون دج) | 194 |
| (**12–4**) | تطور المؤشرات المالية لبنك السلام للفترة 2010 –2021 (الوحدة مليون دج) | 196 |
| (**13–4**) | حجم التمويل الإسلامي ببنك خليج الجزائر للفترة 2017– 2020 (مليون دج) | 198 |
| (**14–4**) | حجم التمويل الإسلامي ببنك تراست الجزائر للفترة 2016– 2020 (مليون دج) | 199 |
| (**15–4**) | حجم التمويل الإسلامي ببنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر للفترة 2017–2020 (مليون دج) | 200 |
| (**16–4**) | تطور حجم الودائع الإسلامية في الجزائر ومقارنتها بإجمالي الودائع البنوك للفترة 2010–2020 (الوحدة مليار دج) | 204 |
| (**17–4**) | تطور حجم التمويلات الإسلامية في الجزائر ومقارنتها بإجمالي قروض البنوك للفترة | 207 |

| | | |
|---|---|---|
| | 2010-2020 (الوحدة مليار دج) | |

# المقدمة العامة

**المقدمة:**

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولا في الفترة الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، أين فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمالية والمصرفية بشكل خاص، وذلك لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، وهذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام به من طرف العديد من الحكومات والمؤسسات الدولية، وذلك من خلال وضعها مجموعة من السياسات والاستراتيجيات يتم بواسطتها تعزيز وتسهيل وصول استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية والبنكية، وتمكنيهم من استخدامها استخداما صحيحا.

وفي هذا الإطار حظيت الصناعة المصرفية الإسلامية اهتمام كبيرا من طرف السلطات في الكثير من الدول في سياق سياسات تعزيز الشمول المالي، لما تمثله هذه الخدمات كنافذة مهمة يمكن من خلالها توسيع فرص الوصول إلى التمويل خاصة في المجتمعات التي احجمت التعامل مع نظام مالي تقليدي قائم على أساس الفائدة، إضافة إلى ما تتضمنه من أدوات مالية فريدة تعمل على إعادة توزيع الدخل والتي تساعد على القضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي بوصول الفئات ذات الدخل المحدود إلى النظام المالي الرسمي والاستفادة من هذه الخدمات.

ومن بين الدول التي حققت شمولا ماليا معتبرا للأفراد والمؤسسات من خلال تبنيها للصناعة المصرفية الإسلامية منها بنغلادش، ماليزيا والمملكة العربية السعودية، ويرجع ذلك إلى اهتمام حكومات هذه الدول بهذه الصناعة من خلال وضع قوانين خاصة بها، واحداث تعديلات للقوانين القديمة لتسهيل نشاط هذه البنوك، والاهتمام بالإطار التنظيمي لها، إضافة إلى الاهتمام بالجانب الشرعي للمنتجات والخدمات المقدمة للأفراد والمؤسسات، وتبني تقنيات التكنولوجيا المالية لتخفيض تكاليف الحصول على هذه الخدمات والمنتجات وتحسين جودتها.

أما الجزائر فتعد من الدول المتأخرة باحتضان مثل هذه الصناعة المصرفية، فمنذ أن سمحت السلطات بإنشاء البنوك الإسلامية بصدور قانون النقد والقرض 90-10، لم يتم إلا انشاء بنيكين الأول كان سنة 1990 وهو بنك البركة والثاني كان سنة 2008 وهو بنك السلام، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها السياسية، التي كانت كأكبر عائق لتأسيس البنوك الإسلامية في الجزائر، لكن بعد مرور الاقتصاد الجزائري بأزمة اقتصادية سنة 2014 جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية، ورغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومة للخروج من هذه الأزمة لهي أزمة سيولة إلا أنها باءت بالفشل، واستدركت أنه لابد من اللجوء إلى المالية الإسلامية لامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج دائرة ميزانيتها والذي يؤدي إلى زيادة الشمول المالي للأفراد والمؤسسات، فكان أول اصدار نظام يهتم بعمل البنوك الإسلامية في الجزائر سنة 2018، ثم تبعه نظام أخر سنة 2020 لكن هذا لا يعد كافيا للنهوض بهذا القطاع الذي لا يزال يعاني من العديد من المشاكل والتحديات من الناحية القانونية والتنظيمية والتشريعية.

**أولا: إشكالية الدراسة**

في ظل عزوف جزء كبير من المجتمع الجزائري على التعامل مع البنوك التقليدية، فأغلبية تعاملاتهم المالية تكون في دائرة القطاع الغير الرسمي، وذلك لعدم تماشي رغباتهم واتجاهاتهم مع الخدمات البنكية التي توفرها البنوك التقليدية

القائمة على الفائدة، فالجزائر وكغيرها من الدول مطالبة بوضع استراتيجية لتعزيز الشمول المالي من خلال البنوك الإسلامية، ومن هنا تنطلق الإشكالية الرئيسية للدراسة والمتمثلة فيما يلي:

**كيف يمكن للبنوك الإسلامية تعزيز الشمول المالي في الجزائر بالاستفادة من تجارب بعض الدول؟**

ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المراد بالشمول المالي، وما هي أهم مؤشرات قياسه؟
- ماهي آليات وسياسات البنوك الإسلامية لتعزيز الشول المالي؟
- كيف نجحت تجارب الدول في تعزيز الشمول المالي من خلال الصناعة المصرفية الإسلامية؟
- ما هو واقع الشمول المالي في الجزائر؟
- ماهي متطلبات تبني الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر لزيادة الشمول المالي؟

**ثانيا: فرضيات الدراسة:**

للإجابة على هذه التساؤلات، ننطلق من الفرضيات التالية:

- تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي يتم من خلالها جذب الفئات المستبعدة ماليا للأسباب الدينية وادراجهم ضمن النظام المالي الرسمي؛
- مستويات الشمول المالي في الجزائر متدنية، وأقل من المتوسط العالمي؛
- من المتطلبات الأساسية اللازمة لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر من أجل تعزيز الشمول المالي منها المتطلبات المتعلقة بالجانب التشريعي، ومنها ما هو متعلق بالجانب التنظيمي خاصة علاقتها مع بنك الجزائر.

**ثالثا: أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية هذا البحث من خلال تزايد الاهتمام العالمي بقضية الشمول المالي وبروز تحديات كبيرة تواجه القطاع المالي والبنكي الجزائري، الذي يتطلب منه الإسهام في مواجهة المشكلات الناتجة عن الفقر والبطالة والأمية وانخفاض معدلات النمو، وذلك بمعالجة الاستبعاد المالي وتثقيف الناس ماليا وإتاحة الفرصة أمامهم للوصول الشامل إلى النظم المالية الرسمية عن طريق الصناعة المصرفية الإسلامية التي تعد أداة مهمة من أدوات توفير الخدمات المالية للشرائح المستبعدة في الجزائر فمن مميزات البنوك الإسلامية أن علاقتها مع العملاء ليست قائمة على أساس دائن ومدين، بل هي علاقة تؤكد على تقاسم المخاطر والأرباح والخسائر و كما أن البنوك الإسلامية تستهدف منح الخدمات المالية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة و المتناهية الصغر والتي تجد صعوبة ذلك في البنوك التقليدية، لذا فان للتمويل الإسلامي إمكانات هائلة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، كما يمكن الاستفادة من تجارب بعض الدول كماليزيا وبنغلادش والمملكة العربية السعودية التي نجحت في زيادة

الشمول المالي فيها من خلال البنوك الاسلامية، والذي يمكن الأخذ من كل تجربة ما يتلاءم مع الوضعية الحالية للصيرفة في الجزائر.

**رابعا: أهداف الدراسة:**

بناءا على الإشكالية السابقة، يمكن تحديد أهداف الدراسة على النحو التالي:

-توضيح الإطار العام للشمول المالي، ومتطلباته؛

-التعرف على البنوك الإسلامية، وعلى المنتجات والخدمات التي تقدمها هذه البنوك، إضافة إلى معرفة الدور الذي تقوم به لتعزيز الشمول المالي؛

-عرض مستويات الشمول المالي في كل من بنغلادش وماليزيا والمملكة العربية السعودية، ومعرفة مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيزه؛

-معرفة مدى فاعلية آليات الصناعة المصرفية الإسلامية في تسريع تحقيق الشمول المالي في الجزائر؛

-إبراز أهم متطلباتالصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر للنهوض بالقطاع وزيادة الشمول المالي من خلالها.

**خامسا: منهج الدراسة:**

من أجل معالجة الموضوع محل الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بحيث يعتبر المنهج الملائم لمثل هذا النوع من الدراسات، ففي الجانب النظري تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظاهرة محل الدراسة وكذلك فيما يتعلق بمفاهيم الدراسة وتحديد العلاقة بين المتغيرات، أما في الجانب التطبيقي تم استخدام المنهج التحليلي لما تفتضيه الدراسة من جمع البيانات عن الظاهرة وتحليلها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

ومع ابراز الدور الذي تقوم بهالصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي استخدمت الدراسة في جمع المعلومات وتحليلها على التقارير الرسمية والمؤشرات التي لها علاقة في ذلك، إضافة إلى بعض القوانين والتنظيمات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

**سادسا: الدراسات السابقة:**

من أهم الدراسات السابقة نذكر:

-شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الشمول المالي في الأردن** رسالة ماجيستر، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، جامعة آل بيت 2018.

تطرقت الدراسة إلى مدخل للاشتمال المالي وأسباب ضعفه والآثار المترتبة عن ذلك وواقعه في الأردن، بالإضافة إلى تطرقها إلى البنوك الإسلامية وواقعها في الأردن، والدور الذي قامت به لتعزيز الشمول المالي، حيث توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية كان لها دور فعال في تعزيز الشمول المالي في الأردن، لكن يبقى هناك متطلبات لابد من العمل عليها لزيادة الشمولية المالية للأفراد والمؤسسات من خلال إنشاء مؤسسات مالية مختصة في تمويل المشاريع التنموية كتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وتمويل الحرفيين والمهنيين والمزارعين وغيرهم ممن هم مستبعدون ماليا في الأردن.

-دراسة رفيقة بن عيشوبة، تحت عنوان: **صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي –دراسة حالة الدول العربية** – مقال منشور في مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 9، العدد2، جوان 2018

هدفت الدراسة إلى البحث في واقع الشمول المالي، وكذا واقع قطاعات التمويل الإسلامي على مستوى العالم والوطن العربي خاصة، مع إبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه القطاعات باعتبارها أحد مصادر التمويل للشرائح المهمشة ماليا في الدول العربية، وكانت نتائج الدراسة كما يلي: دول مجلس التعاون الخليجي متصدرة في قائمة الدول المحققة لنسب عالية في الاشتمال المالي وكان للتمويل الإسلامي دورا مهما في ذلك؛

-دراسة نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، كتاب صادر عن دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن 2019.

قام الباحثين من خلال هذا الكتاب عرض أساسيات الشمول المالي ومتطلبات تطبيقه، إضافة إلى مؤشرات قياسه، كما تم التطرق لتجارب بعض الدول كينيا والمغرب والأردن في الشمول المالي، وتجربة العراق التي كان لها حصة الأسد في الدراسة، وقد توصلت إلى النتائج مفادها أن مؤشرات الشمول المالي في العراق متدنية قياسيا لبعض الدول، وهذا ما يُلزم السلطات المالية العراقية بتوفير مجموعة من المتطلبات من أجل تطبيق الشمول المالي ورفع مستواه، وتتمثل المتطلبات في: تقديم الشمول المالي في أولويات السياسات الاقتصادية، تطوير ودعم البنية التحتية المالية، حماية مستهلكي الخدمات المالية ومكافحة غسيل الأموال، تطوير ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة شرائح المجتمع بما فيها المنتجات البنكية الإسلامية، والاهتمام بالتثقيف المالي؛

-دراسة رامي يوسف عبيد تحت عنوان: **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، ورقة بحثية صادرة من طرف صندوق النقد العربي سنة 2019.

تناول الباحث في هذه الدراسة الدور الحيوي والهام للخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، من خلال عرض تطور هذه الخدمات على مستوى الدول العربية ومدى استخدامها من طرف الافراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى التمويل الرسمي، وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الإسلامي له أهمية كبيرة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال دمج الأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك باستخدام جملة من المنتجات المالية والبنكية التي يتميز بها هذا النظام كأدوات التمويل القائمة على المشاركة، وأدوات إعادة توزيع الدخل؛

-دراسة حليمة بن مشيش، تحت عنوان، **تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة لتجارب بعض الدول–** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، 2019-2020.

هدفت الدراسة إلى تقديم أسس تطبيق النظام المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر، من خلال التعرف على أساسيات البنوك الإسلامية ودراسة تجارب بعض الدول منها السودان وماليزيا والإمارات العربية المتحدة في تبنيها، وعرض طبيعة النظام البنكي الجزائري وواقع البنوك الإسلامية فيها، وتوصلت إلى النتائج التالية: لتبني الجزائر

النظام البنكي المزدوج لابد من تحسين الاطار القانوني والاطار الشرعي، وإعادة النظر في العلاقة البنوك الإسلامية مع بنك الجزائر، وتوفير المؤسسات والهيئات الداعمة للبنوك الإسلامية؛

-دراسة بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تحت عنوان: **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)**، مقال منشور في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد 01، 2021.

هدفت الدراسة إلى تقييم مستوى مؤشرات الشمول المالي الرئيسية في القطاع الجزائري ومدى فعالية الوساطة البنكية المقدمة لمختلف فئات المجتمع تعزيزا لدرجة الشمول المالي، وتعميما للخدمات المالية والبنكية، بما فيها المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية، توصلت الدراسة إلى أن مساهمة القطاع البنكي الجزائري في تعزيز الشمول المالي كانت ضعيفة، ويعود ذلك إلى نقص الجهود التي تبذلها السلطات النقدية والمالية في تعميق درجة اشتمال الخدمات المالية والبنكية لمختلف فئات المجتمع، لذا وجب تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول الماليمن خلال توفير التشريعات والأنظمة والأطر الرقابية التي تساعد على انتشار الخدمات المالية والبنكية، وتوفير البنية التحتية المالية والبنكية لذلك؛

-دراسة M° Mohieldin, Z° Iqbal, A°Rostom, Xiaochan fu تحت عنوان:

**The Role of Islamic Finance In Enhancing Financial Inclusion in organization of Islamic Cooperation OIC Countries**,Islamic Economic Studies Vol 20, No2, December 2012

هدفت الدراسة إلى تحديد الفجوات الموجودة في دول التعاون الإسلامي، ومدى توافق الشريعة الإسلامية مع التمويل الأصغر في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإلى تحديد دور التمويل الأصغر الإسلامي والتأمين التكافلي والصكوك الإسلامية في استهداف القطاع الفقير والهشة في المجتمع،وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك منتجات إسلامية متنوعة يمكن أن تؤدي إلى الحد من الفقر ودعم المرأة ولكن بعد مواجهة التحديات التي تعرقل تنفيذ مثل هذه المنتجات المالية لتحقيق الشمول المالي؛

- دراسة: Zamir Iqbal and Abbas Mirakhorتحت عنوان:

**Financial Inclusion, Islamic Finance perspective** Journal of Islamic Business and Management Vol 2 N01, 2012

هدفت الدراسة إلى معرفة إمكانية تعزيز الشمول المالي من خلال أدوات التمويل الإسلامي المتعارف عليها بشكل أفضل من أدوات التمويل التقليدية، وتوصلت النتائج إلى أن التمويل الإسلامي يوفر إطارا شاملا لتعزيز الشمول المالي من خلال مبدأ تقاسم المخاطر و إعادة توزيع الثروة والتي لم يتم استغلالها بشكل كبير في البلدان الإسلامية؛

- دراسة: Sami Ben Naceur , Adolfo Barajas, and Alexnder Massara

**Can Islamic Banking Increase Financial inclusion?** IMF Working Paper, 15/31 February 2015.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين البنوك الإسلامية والشمول المالي في الدول الإسلامية أعضاء من منظمة التعاون الإسلامي، وتوصلت إلى أن الأفراد مستبعدون ماليا في هذه المناطق بالسببالديني، وبالتالي يمكن للبنوك الإسلامية أن تكون وسيلة فعالة لتعزيز الشمول المالي ولكن هذا يكون بعد إحداث بعض التغيرات في نموذج عمل هذه البنوك، كإقامة نظام تمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، وإمكانية التمويل الأصغر للمشروعات المتناهية الصغر وإنشاء صناديق الأسهم للشركات الصغيرة والمتوسطة، وتدريب موظفي البنوك بمعرفة التعامل بالصكوك الإسلاميةوتحسين البنية التحتية؛

**سابعا:أقسام الدراسة:**

بهدف معالجة موضوع الدراسة المعنون ب" المنتجات البنكية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية" تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول.

يستعرض الفصل الأول الإطار النظري للشمول المالي والذي اشتمل على المفاهيم الأساسية للشمول المالي وسياسات ومتطلبات تطبيق الشمول المالي، إضافة إلى مصادر بيانات الشمول المالي وواقعه في الاقتصاديات العالمية؛

الفصل الثاني والذي كان تحت عنوان دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

تطرق فيه إلى المفاهيم العامة للبنوك الإسلامية، وإلى المنتجات والخدمات التي تقدمها، وفي الأخير تم عرض واقع البنوك الإسلامية ومدى فعاليتها في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثالث : التجارب الدولية للصيرفة الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي

تم من خلاله عرض تجارب دولية، فالتجربة الأولى كانت لدولة بنغلادش في تعزيز الشمول المالي من خلال البنوك الإسلامية، التجربة الثانية كانت لماليزيا، أما التجربة الثالثة كانت لدولة المملكة العربية السعودية في دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي فيها.

الفصل الرابع: الشمول المالي في الجزائر ودور البنوك الإسلامي في تعزيزه.

يمثل القسم الأهم في الدراسة حيث اشتمل دراسة حالة الجزائر في واقع الشمول المالي فيها ودور البنوك الإسلامية في تعزيزه، فقد تطرق أولا إلى واقع الشمول المالي في الجزائر، ثم تم عرض تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، وفي الأخير تم تقييم مدى مساهمة هذه البنوك في تعزيز الشمول المالي، والتطرق إلى أهم المتطلبات التي تحتاجها الصناعة المصرفية في الجزائر لزيادة شمولية الافراد والمؤسسات عن طريقها على ضوء التجارب السابقة.

# الفصل الأول
# الإطار النظري
# للشمول المالي

**تمهيد:**

يعتبر الشمول المالي من المواضيع الحديثة المهمة التي برزت على الساحة العالمية مؤخرا، خاصة بعد الأزمة المالية 2008 وأزمة الديون الأوروبية 2010، وازدياد تعقد النظام المالي العالمي نتيجة العولمة والتطور المتسارع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الامر الذي نتج عنه زيادة المخاطر وزيادة المسؤولية على الأفراد، لذا قامت العديد من المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية منها البنك الدولي، مجموعة العشرين G20، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP الاهتمام بالشمول المالي ومحاولة تحقيقه، لاعتباره من الأدواتالرئيسية المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على الفقر والبطالة وتحقيق الاستقرار المالي، وذلك عن طريق تنفيذ سياسات واستراتيجيات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية والبنكية، وتمكنيهم من استخدامها استخداما صحيحا، والاهتمام بدعم المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ووصولها للخدمات المالية.

وللتطرق أكثر في الموضوع سيتم تناول في هذا الفصل مفهوم الشمول المالي وأبعاده، أهميته وأهدافه بالإضافة إلى معوقاته ومتطلبات تحقيقه، كما يتم التطرق إلى واقعه عالميا.

## المبحث الأول: المفاهيم الأساسية للشمول المالي:

فرض مصطلح الشمول المالي نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية عموما والمالية والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للدول، حيث تبنت مجوعة العشرين (G20) محور الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في برنامج التنمية الاقتصادية والمالية، كما حدد البنك الدولي هدفا طموحا في تعميم الخدمات المالية للجميع في 2020 لدورها الفعال في محاربة الفقر والبطالة على مستوى العالم، وعلى ضوء هذا الاهتمام الدولي بهذا الموضوع بدأت المؤسسات والأطر الإقليمية الدولية ذات العلاقة بالعمل على إيجاد تعريف للشمول المالي ومؤشرات قياسه.

### المطلب الأول: مفهوم ونشأة الشمول المالي:

سيتم في هذا المطلب التطرق إلى مجموعة من التعريفات الخاصة بالشمول المالي والتي جاءت بها مجموعة من المنظمات والهيئات المالية الدولية، إضافة إلى معرفة السياق التاريخي لظهور مصطلح الشمول المالي.

#### الفرع الأول: مفهوم الشمول المالي:

هناك العديد من التعريفات التي ارتبطت بمفهوم الشمول المالي، والتي صدرت من عدة جهات مختصة كانت أبرزها فيما يلي:

عرفت مجموعة العشرين **(G20)**والتحالف العالمي للشمول المالي**(AFI)**الشمول المالي بأنه "نفاذ كافة فئات المجتمع منها والميسورة إلى الخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"؛[1]

كما عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء **(CGAP)** على أنه "الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى خدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات، والتأمين مقدمة من مؤسسات مالية رسمية من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية للعملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد إتاحة خدمات مالية للمستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات الغير الرسمية المتاحة"[2]؛

وعرفته المنظمة الدولية **(OECD)** وشبكة التثقيف المالي **(INFE)** على أنه "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعوقلين

---

[1] صندوق النقد العربي، **تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب**، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، يناير، 2018، ص 20

[2] صندوق النقد العربي، **الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب**، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2019، ص 2

وبالشكل الكاف، وتوسيع استخدام هذه المنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي"[1]؛

وعرفت لجنة **FATF**الشمول المالي بأنه:"ضمان الحصول على الخدمات المالية بتكلفة ميسورة بطريقة عادلة وشفافة ولأغراض مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ومن المهم أن تكون هذه المنتجات والخدمات المالية تقدم من خلال المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم المناسب بما يتماشى مع فرق العمل المعنية بالإجراءات المالية والتوصيات"[2]؛

أما بنك الجزائر فقد عرف الشمول المالي بأنه: "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية، وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل الغير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي من حيث اتاحة الخدمات المالية بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب، وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانب العرض والطلب"[3]؛

أما التعريف الإسلامي للشمول المالي فهو "يؤكد أنه هناك تكامل بين مفهوم الشمول المالي بشكل جيد مع الأهداف الأساسية لمقاصد الشريعة التي تركز على تعزيز رفاهية كل فرد في المجتمع من خلال وصوله إلى كافة الموارد المالية التي قدمها الله لهم بما في ذلك الفقراء المحرومين، ويتم ذلك عن طريق نموذجي التمويل الإسلامي: المشاركة وتقاسم الخسائر، ونموذج إعادة توزيع الثروة (الوقف والزكاة)، وهذا ما يفتقره النظام المالي التقليدي"[4]

**من خلال التعريفات السابقة يتبين أن الشمول المالي هو: إتاحة واستخدام كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية (الحسابات المصرفية، القروض، التأجير التمويلي، التأمين، المدفوعات والتحويلات المالية المحلية والدولية...إلخ) لمختلف فئات المجتمع من أفراد ومؤسسات، وذلك من خلال القنوات المالية الرسمية،والتي تكون بأقل تكلفة مع توفر الجودة، ومراعات حماية حقوق المستهلك، ونشر الوعي المصرفي والمالي لهم.**

---

[1] المرجع نفسه، ص 2

[2] رشا عودة لفتا، سالم عواد حسين، **آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق**، مجلة كلية مدينة العلم، بغداد، 2019، ص- ص، 80-93

[3] بنك الجزائر، **الشمول المالي**، 2018، ص 1

[4] Mohamed Mohieldn and all**, the role of Islamic finance in enhancing financial inclusion on OIC contries**, 8th international conference on Islamic Economie and finance, centre for Islamic economics and finance,Qatar faculty of Islamic studies, Qatar foundation, Doha, 2018, p 6

فتعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي يمثل عاملا أساسيا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال:

- الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل؛
- الوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛
- توفير خدمات مالية متعددة مثل الادخار والائتمان والتأمين؛
- الاهتمام بخلق فرص العمل، تمكين المرأة، وتحقيق النمو الاقتصادي.

**الفرع الثاني: نشأة وتطور الشمول المالي:**

يعود ظهور الشمول المالي إلى جذور القروض الصغيرة أو الائتمان الأصغر ، وظهر مصطلح القروض الصغيرة في عام 1976 عندما منح " محمد يونس"• قروضاً صغيرة بقيمة 27 دولاراً لمجموعة من النساء يعملن في مصنع للملابس في بنغلاديش، ثم بعد ذلك شهد الائتمان الأصغر انتشارا في معظم دول العالم، ومع مرور الوقت توسع مفهوم الائتمان الأصغر ليظهر بطريقة جديدة يعرف بالتمويل الأصغر ثم توسع أكثر فأكثر ليصبح مصطلح الشمول المالي هو القائم حاليا[1]، ظهر مصطلح الشمول المالي ، مقابل (الاستبعاد المالي) ، لأول مرة على مستوى العالم عام 1993 في دراسة أجراها "**Leshon Wetheraft**" حول الخدمات المالية في جنوب إنجلترا، والتي تناول فيها إغلاق أحد فروع البنوك. حول الوصول الفعلي لسكان المنطقة إلى الخدمات المصرفية. في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات من قبل متخصصين في الجغرافيا الاقتصادية تتعلق بالصعوبات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية . حيث تم استخدام مصطلح الشمول المالي في عام 1999 على نطاق أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة، حيث تم التمييز بين التخلي الطوعي عن السعي لاستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب عدم الحاجة إليها، أو لأسباب ثقافية أو أيديولوجية، وبين عدم الوصول وعدم الاستخدام بسبب عدم الوصول إليها. أو بعدم توافرها أو بسبب عدم القدرة على حيازتها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف أولئك الذين تم استبعادهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد الطرق للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، دون الاهتمام بمن اختاروا استبعاد أنفسهم من استخدام المنتجات والخدمات الماليةوهذا ما يوضحه الشكل الموالي.

•محمد يونس: يعد من أبرز الاقتصاديين في بنغلادش والعالم ولد سنة 1940، والحاصل على جائزة "نوبل للسلام" عام 2006، من جراء تأسيسه لأول مؤسسة للقروض الصغرى سنة 1977 ليتحول البرنامج بعد ذلك إلى مصرف الفقراء سنة 1983 تحت اسم "غرامين بنك"، والذي يهدف من خلالها لتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفقر.

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019، ص 12

**الشكل(1-1): الفرق بين الاستخدام والوصول إلى الخدمات المالية**

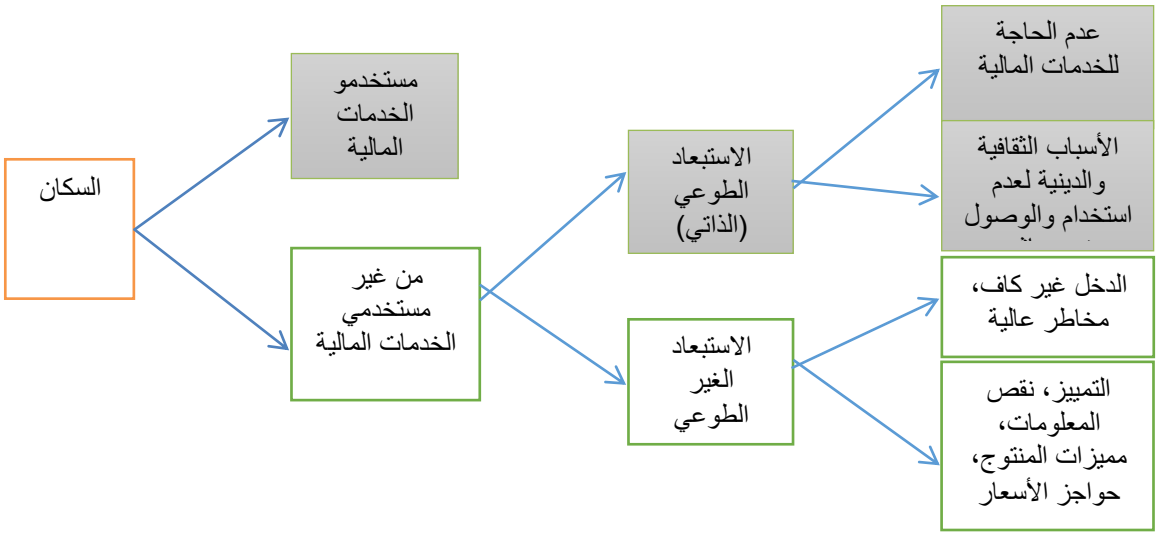


**Source : world bank, Financial Inclusion, global financial devepement report, Washington, 2014, p16**

تزايد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، من خلال التزام الحكومات بتحقيقه من خلال الاعتماد على سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل صحيح وسليم، بالإضافة إلى حث مقدمي الخدمات المالية على تقديمها بطريقة متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة. لذا قامت العديد من الدول بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وأهمها المملكة المتحدة وماليزيا (2003)، بينما تسعى العديد من دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث إلى تطوير هذه الأخيرة[1]، كما تم على المستوى الإقليمي تبني مجموعة من المبادرات كانت أبرزها كما يلي[2]:

- في عام 2008: تم تأسيس التحالف الدولي للشمول المالي **Alliance for Finance Inclusion(AFI)** لتطوير سياسات الشمول المالي في البلدان النامية والناشئة؛
- في عام 2011: عُقد منتدى السياسات العالمي في المكسيك، وتم تبني أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي لإعلان "مايا" **Maya Declaration**• الذي يتضمن التزام كل دولة بمعايير قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذها سنويا؛

---

[1] سمير عبد الله، وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016، ص 15

[2] عبد الحليم عمار غربي، **نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي**، مجلة المالية والمصرفية، جامعة سطيف 1، 2020،المجلد 6، العدد 1، ص 17

• إعلان مايا للشمول المالي: يتضمن إعلان "مايا" على قيام كل دولة بالالتزام بمعايير قابلة للقياس في أربعة مجالات وهي:

1. إنشاء البيئة المناسبة التي تساعد على الاستفادة من التقنيات الحديثة في تعزيز الوصول للخدمات المالية وخفض تكلفتها؛
2. تبني إطار عمل مناسب، يعزز الاتساق بين الشمول المالي، والمصداقية، والاستقرار؛
3. إدخال مسائل حماية المستهلك، كمحور رئيسي للشمول المالي،

- في عام 2012: تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المكون من المدربين والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، بناءً على توصية من مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية؛
- في عام 2013: نظم مجلس الخدمات المالية الإسلامية **IFSB** ندوة حول تعزيز الشمول المالي من خلال التمويل الإسلامي، والتي استضافها بنك إندونيسيا المركزي؛
- في عام 2016: قرر مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناءً على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية اعتماد "اليوم العربي للشمول المالي" الموافق ل 27 أفريل من كل عام، بهدف الإسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبرامج، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- في عام 2017: نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة بشأن تعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي.

**المطلب الثاني: أهمية الشمول المالي وأهدافه:**

أظهرت العديد من الدراسات أن فوائد الشمول المالي كبيرة جدا، لذا أصبح محور اهتمام العديد من الحكومات والجهات المالية والرقابية نظرا لتأثيره الإيجابي على البيئة الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر هذه الأخيرة أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي تعمل هذه الحكومات والهيئات الدولية لتحقيقها من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة.

**الفرع الأول: أهمية الشمول المالي:**

خلال عام 2010 أدرك قادة مجموعة العشرين أهمية الشمول المالي وأكدوا عليه على أنه يعتبر كدعامة أساسية في أجندة التنمية المالية العالمية، حيث تم إنشاء الشراكة العالمية من أجلال شمول المالي (**GPFI**) لتطوير خطة عمل متعددة السنوات لتنفيذ الشمول المالي من خلال دعوة مجموعة من الخبراء الشمول المالي، وخمس هيئات دولية على أساس وضعالمعايير الدولية (**Standard Setting Bodies, SSBs**) لبدء التكثيف في العمل على تطبيق الشمول المالي، وقد تبين أن التقدم في الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي، وكذلك يساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية،على عكس الجانب الاجتماعي الذي يتعلق الأمر بتحسين الظروف المعيشية وخاصة للفقراء[1].

4. الاستفادة من البيانات في صنع السياسات ومتابعة النتائج.

[1] صندوق النقد العربي، **العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي**، 2015، ص 1

### 1- تعزيز استقرار النظام المالي :

إن استقرار النظام المالي هو مجموعة من الآليات والأطر والأنظمة التي تعمل جميعها في ظل استراتيجية محددة لتعزيز قدرة القطاع المالي على مواجهة تداعيات الأزمات وتقليل فرص انتقال هذه الانعكاسات إلى الاقتصاد الحقيقي،ومن الضروري أيضًا أن يشتمل على مجموعة من المعايير والمؤشرات لاكتشاف نقاط القوة والضعففي النظام المالي،وذلك من خلال المراقبة والمتابعة بشكل دوري من طرف جهات محددة لها صلاحية تحديد الإجراءات التصحيحية لنقاط الضعف في الظروف العادية، وكذلك سلطة توجيه القطاع المالي نحو مواجهة تداعيات الأزمات عند حدوثها لتمكينه من الاستمرار في أداء وظيفتها كوسيط مالي[1].

بعد الأزمة العالمية الأخيرة لعام 2008 ، بدأ الاهتمام بالتركيز على البحث عن العلاقة بين الاستقرار المالي والشمول المالي ، حيث وجدوا أن العلاقة بينهما تكاملية. فلا يتم تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار النظام المالي، ومن الصعب استمرار تحقيق الاستقرار المالي لنظام يتضمن شرائح مستبعدة ماليا واجتماعيا واقتصاديا، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي. ويرجع ذلك إلى أن توسيع نطاق استخدام الخدمات والمنتجات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة والإشراف، واحتواء مؤسسات وبنوك الظل يُساهم في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي. كما يساهم الشمول المالي في تعزيز فرص المنافسة بين المؤسسات المالية من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها للحفاظ على عملائها، وجذب فئات جديدة من العملاء والتركيز على الوصول إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدمجها في القطاع المالي الرسمي من خلال توفيرالخدمات المالية المناسبة لها[2].

### 2- تعزيز جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية متعدّدة الأبعاد، تتضمّن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية والنظم السياسية والإدارية، جنبًا إلى جنب مع معدلات زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني واستئصال جذور الفقر في مجتمع ما.

أما التنمية الاجتماعية فتم تعريفها كما يلي: "هي عبارة عن سلسلة من العمليات الإدارية المخطط لها مسبقاً، تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف التي تقود الطاقات والإمكانات إلى التفاعل والاستغلال الأمثل، وتحفيز جهود الدولة والقطاعات التابعة لها، وإيجاد روابط اجتماعية بينها وبين القطاع الخاص والمواطنين، وذلك لخلق

[1] أحمد شفيق الشاذلي، **الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، لإمارات العربية المتحدة، 2014 ص41

[2] صندوق النقد العربي، مرجع سابق، ص 4

تغيرات على النشاطات والمجالات الاجتماعية السائدة كالقيم والعادات والمعتقدات والنظم والمواقف، مع الاهتمام بالحاجات الفسيولوجية والخدمية والمعيشية للأفراد، وتثمر التنمية الاجتماعية بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع على الصعيد المادي والمعنوي".

لهذا أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي على وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث شهد العالم على مدى العقود القليلة الماضية ظهور أنماط مختلفة من الخدمات المالية التي تتيح إمكانيات جديدة للفقراء، لا تقتصر هذه الخدمات على البنوك فقط، وإنما تشمل مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأمين، ومؤسسات الإقراض المتخصصة، ومؤسسات التمويل التأجيري وغيرها، ومع التطور الهائل في التكنولوجيا الرقمية، وظهور العديد من الخدمات المبتكرة التي ساهمت في تنظيم وإدارة عمليات القطاعات المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها ستلعب دورا متزايدا في تسريع عجلة الشمول المالي والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية[1]، كذلك يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من جهة، وبفئات محددة من جهة أخرى مثل المرأة والشباب، إلى جانب التركيز على الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر ودمجها بالقطاع المالي الرسمي عن طريق تقديم الخدمات المالية المناسبة لها .يضاف الى ما تقدم، الانعكاسات الإيجابية لتحسين مؤشرات الشمول المالي على قضايا خلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يخدم تحقيقا لنمو الاقتصادي والاجتماعي المستدامين، بالتالي خفض معدلات البطالة والفقر وتحسين توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة.

### 3- مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لتحقيق النزاهة المالية:

إن غسيل الأموال وتمويل الإرهاب هو عملية يتم خلالها نقل الأموال النقدية التي تم الحصول عليها من عمل غير قانوني (غير شرعي) إلى طرق مشروعة لإخفاء مصادرها الغير قانونية، كما يمكن تعريفها أنها محاولة شخص ما إخفاء مصدر أو طبيعة أو حيازة أو إدارة عائدات العمل الغير قانوني فهي عملية شرعية، وتعتبر من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، وتعتبر مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي يمثل خطراً حقيقيا على التنفيذ الفعال لتوصيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لا سيما في البلدان النامية، ويؤكد هذاً رسميا بأن الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يسعيان إلى تحقيق أهداف متبادلة ومتكاملة، حيث أنَّ تطبيق

[1] سمير عبد الله وآخرون، **الشمول المالي في فلسطين**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016، ص 18

التدابير التي تمكن المزيد من المواطنين من استخدام الخدمات المالية الرسمية سيزيد من مدى فعالية أنظمة مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب[1].

وقد تم وضع مجموعة من التوصيات من طرف مجموعة العمل المالي (FATF) فيما يخص ذلك[2]، كما تم اصدار معايير وارشادات خاصة بهذا الأخير من طرف FATF وقد تعهدت أكثر من 190 دولة في جميع أنحاء العالم بتطبيق هذه التوصيات وتمثلت هذه الأخيرة فيما يلي[3]:

- **ورقة ارشادية حول الشمول المالي وتدابير منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (2011)**

اعترفت (FATF) في 2011 بأهمية الشمول المالي بوصفه وسيلة للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتعلقة بالإقصاء المالي في ورقة إرشادية بعنوان "الشمول المالي وتدابير منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب" وقدمت الورقة الارشادية دعما للدول ومؤسساتها المالية بتصميم تدابير لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب لتحقق الهدف الوطني المتمثل في تعزيز الشمول المالي دون المساس بالتدابير القائمة لغرض مكافحة الجريمة؛

تم تطوير نسخة الورقة الارشادية لعام 2011 ضمن الاطار الخاص بنسخة 2003 من معايير (FATAF)، وتناولت الورقة الارشادية الخطوات المختلفة لعملية منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (الحرص الواجب تجاه العملاء، متطلبات حفظ السجلات، والابلاغ عن المعاملات المشبوهة، والاستعانة بالوكلاء، وآليات الرقابة الداخلية)، وبينت كيفية قراءة المعايير وتفسيرها لكل منها من أجل دعم الشمول المالي، وقد أصدرت نسخة منقحة من الورقة الارشادية 2013 كي تعكس اعتماد التوصيات الجديدة ل (FATAF) الصادرة عام 2012؛

- **ورقة إرشادية منقحة حول الشمول المالي وتدابير منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (2013):**

نشرت (FATAF) في سنة 2013 ورقة ارشادية بشأن تطبيق تدابير منع غسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في سياق الشمول المالي بالتعاون مع البنك الدولي ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بمكافحة غسل الأموال، وقد عكست الورقة الارشادية سنة 2013 التغيرات المدخلة على التوصيات المنقحة الصادرة

[1] صندوق النقد العربي، **تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية**، 2018، ص 09

[2] المرجع نفسه، ص 11

[3] مجلس الخدمات المالية الإسلامية، **الملاحظة الفنية حول الشمول المالي والتمويل الإسلامي**، 2019، ص ص، 97-100

عام 2012، ولا سيما تعزيز المنهج القائم على المخاطر، وهي بذلك تكون قد أجرت تحديثا على الورقة الارشادية الصادرة سنة 2011.

إن تطبيق المنهج القائم على المخاطر يساعد الدول والمؤسسات المالية على فهم المخاطر وتحديدها وتقييمها، بالإضافة إلى تطبيق تدابير تخفيفية وإدارية حساسة للمخاطر، وقد يشمل ذلك المخاطر المنخفضة التي قد تستفيد من إعفاء، ومخاطر أقل انخفاضا التي قد تنطبق عليها التدابير المبسطة لمنع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

سلطت الورقة الإرشادية لسنة 2013 الضوء على أن التحديات الرئيسية في تنفيذ النزاهة المالية بما يتماشى مع نطاق اختصاص الشمول المالي ترتبط بانعدام توثيق الوثائق والتحقق من بيانات العملاء المحتملين، وهي بذلك تكون قد راجعت أيضا كيفية تفسير الخطوات المختلفة لعملية منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، بداية من الحرص الواجب تجاه العملاء، ومتطلبات حفظ السجلات، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة، والاستعانة بالوكلاء، وآليات الرقابة الداخلية، فضلا عن تطبيقها دعما للشمول المالي.

**-إرشادات (FATAF)حول الشمول المالي وتدابير منع غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب مع ملحق خاص بالحرص الواجب تجاه العملاء 2017**

أصدرت (**FATAF**) سنة 2017 ملحقا للورقة الارشادية الصادرة سنة 2013 حيث يقدم أمثلة قطرية عن التدابير المتعلقة بالحرص الواجب تجاه العملاء والتي تم اعتمادها في سياق الشمول المالي، وتوضح هذه الأمثلة كيف يمكن لمجموعة مبسطة من التدابير الخاصة بالحرص الواجب تجاه العملاء، أو طرق بديلة للتأكد من الهوية مثل استخدام أدوات الهوية الالكترونية أن تدعم الشمول المالي فضلا عن التخفيف بشكل ملائم من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لذا يجب على الحكومات الملتزمة بالشمول المالي ضمان الفعالية في أطر عملها المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، واستيفائها للمعايير الدولية، من خلال كفالتها بأن الضوابط المعنية بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب لا تضعف من إمكانية الوصول إلى الخدمات ولا تستبعد العملاء من الفئات الضعيفة اجتماعيا فلابد أن تكون ضوابط تقوم على الاقصاء بطبيعتها لما تستهدفه من تحديد وردع التجاوزات الاجرامية المحتمل ارتكبها في النظام المالي دون إعاقة تطبيق الشمول المالي[1].

[1]نغم حسين نعمة، نوري أحمد حسين مطر، **الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2019، ص 46

**الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي:**

لقد أضحى الشمول المالي من بين أهم القضايا المالية والاقتصادية في العالم المعاصر، حيث تم تصنيفه ضمن الأهداف السبعة عشر الطموحة التي حددتها الأمم المتحدة لعام 2030، ومن بين الأهداف المرجوة من تنمية الشمول المالي في كل بلد ما يلي[1]:

1. تسهيل وتيسير وصول واستخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات والمنتجات المالية المختلفة، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية؛
2. تشجيع المواطنين والشركات الصغيرة على الادخار واستثمار الأموال بالطرق المثلى، وذلك من خلال إعداد برامج موجهة لفئات المجتمع المختلفة لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وكذلك تحفيز التنافس بين مزودي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تتناسب مع فئات المجتمع المختلفة؛
3. الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات وامكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس والتشريعات النافذة والمعايير الدولية؛
4. تقليص الفجوة في الوعي والتثقيف المالي لدى فئات المجتمع المختلفة من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية، أو من خلال تعزيز برامج ثقافية وتوعية مختلفة تعالج تدني المستويات الثقافية، حيث يجب أن تضمن برامج التوعية المالية شمول جيل المستقبل من الأطفال والشباب بحملات التوعية والتثقيف؛
5. تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجبتهم، والمتمثلة في حقهم على سبيل المثال بالحصول على نسخة من تقاريرهم المالية والائتمانية التي تتعلق بهم ومنحهم الحق بالاعتراض على بياناتها ، وتعريفهم بآليات وطرق تقديم ضد المؤسسات المالية وإجراءات متابعتها ومعالجتها.

[1] فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015، ص 08

**المطلب الثالث: أبعاد الشمول المالي:**

لقد تعددت أبعاد الشمول المالي حسب المنظور التي تبنته كل دراسة، فمؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي (**AFI**)قامت مع الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (**GPFI**) بالاتفاق على مجموعة أساسية من ابعاد الشمول المالي، كما قام البنك الدولي أيضا في تقريره سنة 2011 بتصميم مجوعة الأبعاد التي تمثل مكونات الشمول الماليولهذا سيتم التفصيل في الأبعاد من منظور كل طرف كما يلي:

**الفرع الأول: الأبعاد المعتمدة من طرف مؤسسة التحالف الدولي (AFI)والرابطة العالمية من أجل الشمول المالي(GPFI):**

قامت مؤسسة التحالف الدولي من أجل الشمول المالي (**AFI**) مع الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي بإجراء مبادرة لوضع مجموعة من الأبعاد الدولية لقياس الشمول المالي حيث تم تصميم هذه الرابطة من قبل صناع القرار حتى تكون مرنة وملبية للاحتياجات الخاصة بكل بلد ولكنها بنفس الوقت تسمح لإجراء المقارنة والقياس بين البلدان، ركزت هذه المجموعة على بعدين رئيسين هما: إمكانية الوصول للخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية[1]، من جهة أخرى أدركت الشراكة العالمية من اجل الاشتمال المالي (**GPFI**) أن الشمول المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات من اجل الشمول المالي، والتي انبثق من خلالها بعد ثالث لقياسه تمثل في مدى جودة المنتجات المالية المقدمة، والذي اتفق عليه في مؤتمر لوس كابوس الذي انعقد في عام 2012، والتي خرجت في الأخير بتوصية تشمل ثلاث أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية(**Access dimension**)؛
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية(**Usage dimension**)؛
- جودة الخدمات المالية المقدمة (**Quality**).

[1]Alliance for Financial Inclusion **, Measuring Financial Inclusion, Core Set of Financial Inclusion Indicators**, 2013, P 03

**الشكل (1-2):أبعاد الشمول المالي**

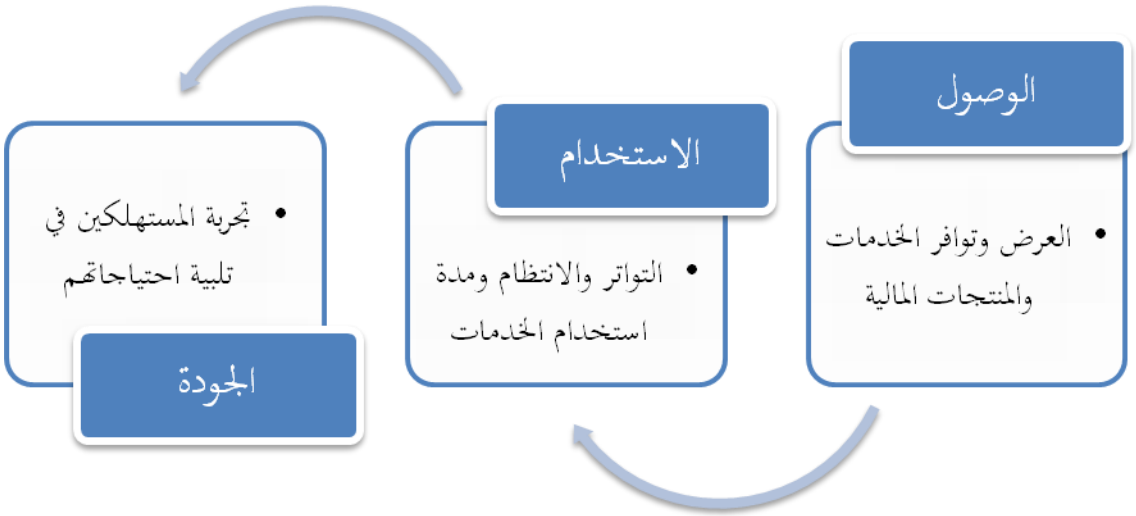


**المصدر: عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2020، ص 11**

### 1- الوصول إلى الخدمات المالية:

إن بعد الوصول إلى الخدمات المالية يشير إلى القدرة على توافر واستخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي وذلك من خلال مؤشرات معينة مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الألي)، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية، وتتمثل **مؤشرات قياس** هذا البعد فيما يلي[1]:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية؛
- نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل؛
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل.

تشير دراسة **(Camara and Tuesta, 2014)** إلى أن هذه المؤشرات هي مؤشرات تقليدية لقياس الوصول للخدمات المالية وهي غير وافية حاليا، فالتكنولوجيا الجديدة التي تم اعتمادها في القطاع المصرفي تتجاوز الوصول

[1]Ibid, p 04

المصرفي التقليدي الذي يقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي، فالتطورات الجديدة في مجال تقنيات المالية الالكترونية أعطت بصمة جديدة للخدمات المالية الرسمية، مما أدى إلى اتساع كبير لفرص الوصول إليها[1]، لذا قام أعضاء مجموعة العشرين في القمة المنعقدة في الصين سنة 2016 بالتشاور مع الشركاء التنفيذين للشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي **(GPFI)** لاقتراح مؤشرات جديدة لقياس مدى وصول الأفراد للخدمات المالية وكانت كمايلي[2]:

- حسابات النقود الالكترونية؛
- عدد منافذ وكلاء الهاتف المحمول لكل 100000 بالغ؛
- نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والانترنت للوصولإلى الخدمات المالية؛
- عدد البطاقات الائتمانية لكل 100000 بالغ؛
- نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقاط البيع.

**2-استخدام الخدمات المالية:**

إن بعد استخدام الخدمات المالية يشير إلى مدى استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة المؤسسات القطاع المصرفي، ولتحديد ذلك يتطلب جمع البيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد عن طريق مجموعة من المؤشرات[3]:

- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة
- النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة

أما في البلدان التي لا تتوفر فيها البيانات، يمكن استخدام المؤشرات البديلة التالية:

- عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل 10000 بالغ
- عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل 10000 بالغ

ومن خلال ما أقرته مجموعة العشرين والشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي في اجتماع سنة 2016، تم إضافة مؤشرات أخرى لمعرفة مدى استخدام الأفراد لخدمة مالية رسمية واحدة على الأقل، وذلك في ظل التحولات الرقمية كما يلي[4]:

---

[1] رواء نافذ عليوة، **أثر الشمول المالي على مستوى التنافسية المصرفية (دراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2018)**، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية غزة، ص 10

[2] Global partnership For Financial Inclusion, **G20 Financial Inclusion Indicator**, china, 2016, P 16

[3] Alliance for Financial Inclusion, op, cit, p 04

[4] Global partnership For Financial Inclusion, op, cit, p 04

- عدد معاملات الدفع الغير النقدية؛
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف؛
- عدد المعاملات الدفع عبر الانترنت؛
- ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية؛
- المحتفظين بحساب بنكي؛
- البالغين حملة وثائق التأمين؛
- التحويلات؛
- الشركات التي لديها حسابات رسمية؛
- الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات رسمية.

### 3-جودة الخدمات المالية:

يشير إلى مدى ملائمة الخدمة أو المنتج المالي احتياجات ونمط حياة المستهلك، لذا تُعد الجودة بعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك[1]، ومن خلال ما سبق تم صياغة مجموعة من المؤشرات التي يقيس بها بعد الجودة وكانت كما يلي[2]:

- **الثقافة والقدرة المالية:** ويقيس المعارف الأساسية للجانب المالي، وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم؛
- **متطلبات الإفصاح والشفافية:** الوصول إلى المعلومات له دور هام في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، حيث تكون سهلة وخالية من الأخطاء؛
- **حل النزاعات وحماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على المزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة؛

[1]Alliance for Financial Inclusion, op, cit, p 05
[2]Global partnership For Financial Inclusion, op, cit, p 07

- **تكاليف استخدام الخدمات المالية:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض؛
- **عوائق الائتمان:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

ويمكن تلخيص هذه الأبعاد ومؤشرات قياسها في هذا الجدول التالي:

**الجدول (1-1): أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه**

| الأبعاد | مؤشرات قياسه |
|---|---|
| **الوصول إلى الخدمات المالية** | • عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مقسمة حسب نوع الوحدة الإدارية<br>• نسبة الوحدات الإدارية التي لها نقطة وصول واحدة على الأقل<br>• النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل<br>• حسابات النقود الالكترونية<br>• عدد منافذ وكلاء الهاتف المحمول لكل 100000 بالغ<br>• نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف المحمول والانترنت للوصول إلى الخدمات المالية<br>• عدد البطاقات الائتمانية لكل 100000 بالغ<br>• نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها نقاط البيع |
| **استخدام الخدمات المالية** | • النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة |

| | |
|---|---|
| | • النسبة المئوية للبالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة<br>• عدد معاملات الدفع الغير النقدية<br>• عدد معاملات الدفع عبر الهاتف<br>• عدد المعاملات الدفع عبر الانترنت<br>• ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية<br>• المحتفظين بحساب بنكي<br>• البالغين حملة وثائق التأمين<br>• التحويلات<br>• الشركات التي لديها حسابات رسمية<br>• الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات رسمية |
| **جودة الخدمات المالية** | • الثقافة والقدرة المالية<br>• متطلبات الإفصاح والشفافية<br>• حل النزاعات وحماية المستهلك<br>• تكاليف استخدام الخدمات المالية<br>• عوائق الائتمان. |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا مصادر المعلومات السابقة.(AFI 2013, GPFI 2016)**

وحسب بيت التمويل الكويتي فأن أبعاد الاشتمال المالي تطورت إلى أربعة أبعاد وهي:

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية لجميع الافراد، والاسر، والشركات؛
- قواعد رقابية وتنظيمية تنظم عمليات التمويل؛
- الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية؛
- التنافس السليم بين مقدمي الخدمات نحو اتاحة البدائل أمام العملاء.

**الفرع الثاني: أبعاد الشمول المالي حسب منهجية البنك الدولي:**

قام البنك الدولي بتقسيم أبعاد الشمول المالي إلى خمس أبعاد والتي بدورها تحتوي على عدة مؤشرات تمثلت فيما يلي[1]:

1. **استخدام الحسابات المصرفية:** والذي يقاس كما يلي:

نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية مثل (البنوك مكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى)، الغرض من الحسابات (شخصية، تجارية)، عدد المعاملات (إيداعا وسحبا)، طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، وفروع المصارف والمؤسسات المالية؛

2. **مجال الادخار:** والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة، النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية؛

3. **الاقتراض:** والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية، النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء)؛

4. **المدفوعات:**والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية، النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال خلال 12 شهر الماضية؛

5. **التأمين:** والذي يقاس كما يلي:

النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم، النسبة المئوية للذين يعملون في الزراعة، الغابات والصيد البحري ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

[1]صندوق النقد العربي، **احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية**، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 05

**المبحث الثاني: سياسات ومتطلباتتطبيق الشمول المالي:**

إن تطبيق الشمول المالي في أي دولة يتطلب إعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي لمعرفة الفجوات بين عرض وطلب الخدمات والمنتجات المالية والتي تعد الخطوة الأولى لمعرفة وضع الشمول المالي فيها، وبعد ذلك يتم البحث عن النقائص التي أدت إلى وجود مثل هذه الفجوات ومحاولة تصحيحها من خلال توفير البنية التحتية الخاصة بالخدمات المالية والمصرفية، وكذلك الاهتمام بالتشريعات والقوانين التي تكفل العدالة والحماية لكافة المستخدمين للخدمات المالية، وتوعيتهم ماليا والتي تعد كركائز لتعزيز الشمول المالي والذي يؤدي بدوره إلى دعم الاستقرار المالي والاجتماعي.

**المطلب الأول: ضرورة بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:**

إن بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تعتبر من أفضل الوسائل لتحقيق الشمول المالي حسب ما أناطت به بعض المؤسسات الدولية، خاصة بعد أزمة 2008،ونظرا لأهمية الموضوع فقد بادرت حوالي 60 دولة باتخاذ خطوات لإنشاء استراتيجية للشمول المالي وفقا للمبادئ والمعايير الدولية ذات العلاقة، وكان أولها المملكة المتحدة وماليزيا سنة 2003 وتبعتها العديد من الدول بما فيها دول العالم الثالث، وإعداد هذه الاستراتيجية لا يتم وفق نموذج موحد يلائم جميع الدول، بل لابد على كل دولة القيام بمراعات خصوصيتها والظروف المحلية ودرجة الوعي المتوفر لدى المواطنين، ودرجة التطور في القطاع المالي عند بناء هذه الاستراتيجية.

**الفرع الأول: أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي:**

تكمن أهمية وضع استراتيجية وطنية للشمول المالي في تحديد الرؤيا والأهداف المستقبلية المرجو تحقيقها والمتمثلة في تحقيق الشمول المالي لكافة فئات المجتمع، كما أنها تعمل على توحيد وتأطير مبادرات وجهود تعزيز الشمول المالي تحت مظلة واحدة وتجنب الازدواجية في الجهود والموارد المبذولة وتحقيق الأهداف المرجوة للوصول إلى أكبر شريحة ممكنة من القطاعات المستهدفة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تطوير وبناء استراتيجية وطنية للشمول المالي تضم كافة الجهات ذات العلاقة بتحقيق الشمول المالي، وتعتبر عملية بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي الخطوة الأولى تحقيق هذا الأخير لدى أي دولة، حيث تبرز الأهمية في بناء هذه الاستراتيجيات فيما يلي[1]:

1. تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي؛
2. تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛
3. تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛
4. توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة وقيادة واحدة؛

[1]فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، **متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية، 2015، ص 04

5. تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل عملية انجاز بناء الاستراتيجية؛
6. تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والإنجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

**الفرع الثاني: الخطوات العلمية لبناء وتطوير استراتيجية وطنية للشمول المالي:**

إن قرار بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي أو التوعية المالية يرتكز على العديد من المعطيات والعناصر، منها نتائج ميدانية مسبقة تمت على مستوى الوطني تشير إلى ضعف استخدام المنتجات والخدمات المالية، وانخفاض مستويات الثقافة المالية، وهذا ما يستوجب على القيادة الاستراتيجية في اتخاذ القرار المناسب حول تحديد واختيار استراتيجية وطنية شاملة ومناسبة للبيئة المحيطة، وفيما يلي أهم الخطوات في ذلك[1]:

1. **دراسة البيئة القانونية والتشريعية لعملية بناء الاستراتيجية:** تتم في البداية دراسة مدى تغطية القوانين والتشريعات النافذة لإنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي في الدولة، وكذلك دراسة البيئة التشريعية ومدى توافقها مع إنشاء الاستراتيجية، وتهدف الدراسات المسبقة إلى تقديم مقترحات لسن أو تعديل القوانين والتشريعات لتتناسب مع متطلبات بناء الاستراتيجية الوطنية وذلك لضمان مشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة تحت إطار قانوني وتشريعي يخولهم ممارسة الصلاحيات لإنشاء الاستراتيجية وتنفيذ متطلباتها وفق الأصول؛
2. **تحديد الجهة التي ستتولى قيادة عملية بناء الاستراتيجية:** لضمان نجاح عملية بناء الاستراتيجية وتنفيذ خطوات عملها، يجب تحديد جهة لقيادة الاستراتيجية والعمل على تنسيق الاتصال بين الأطراف المشاركة، حيث جرت العادة أن يتم تكليف البنك المركزي أو هيئة مالية رقابية لقيادة الاستراتيجية، وذلك بسبب وفرة الإمكانيات المادية والفنية لدى البنوك المركزية والهيئات الرقابية في بذل أقصى الجهود لتحقيق الأهداف ومواجهة التحديات المختلفة، كما أنه بالإمكان إنشاء هيئة مستقل أو اشتراك هيئتين رقابتين لتتولى مسؤولية إنشاء استراتيجية وطنية للشمول المالي؛
3. **تحديد الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية:** لضمان نجاح جهود التنسيق وتحقيق الأهداف لإنشاء الاستراتيجية الوطنية يتوجب على القيادة الاستراتيجية تحديد الأطراف المشاركة في بناء هذه الاستراتيجية، على أن يكون تحديد الأطراف مبني على أسس ومعايير محددة تخدم بناء الاستراتيجية وأهم هذه المعايير:
    1. أهمية الدور سيمثله الطرف المشارك في عملية البناء؛
    2. الإمكانات والقدرات الفنية والمادية للمشاركة الفاعلة في عملية البناء؛

[1] المرجع نفسه، ص 12

3. حجم القطاع الذي يخضع لرقابة وتنظيم الطرف المشارك، وعادة ما تتكون الأطراف المشاركة ببناء الاستراتيجية من القطاعات التالية:
   - السلطات الرقابية وعلى رأسها البنك المركزي؛
   - مؤسسة القطاع العام وشبه القطاع العام ذات العلاقة بالقطاع المالي والتعليمي والثقافي؛
   - القطاع الخاص المتمثل في مزودي الخدمات والمنتجات المالية؛
   - الهيئات المستقلة والشركاء الدوليين.
4. **تحديد التحديات التي تواجه بناء الاستراتيجية الوطنية:** يجب تحديد أهم المعوقات والتحديات التي قد تواجه بناء وتطوير الاستراتيجية الوطنية بالإضافة إلى تحديد الطرق والآليات المقترحة لتجاوز هذه المعوقات، ومن أهم القطاعات التي تواجه التحديات في بناء الاستراتيجية هي البنوك المركزية في حال اتخاذها دور قيادي في عملية بناء الاستراتيجية، كذلك القطاع العام والخاص يواجهان بعض التحديات والمخاطر تتمثل في التنسيق والتواصل بين الجهات المختلفة، والنمو السريع للسكان، وفشل حملات التوعية والتثقيف المالي من تحقيق أهدافها والعزوف عن استخدام الخدمات والمنتجات المالية المطورة لأسباب محددة.
5. **تعيين اللجان المتعلقة ببناء الاستراتيجية وتحديد مهامها:** لابد من تشكيل آلية تنسيق وطنية تجمع كافة الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية، حيث يستلزم الأمر توزيع المهام والأدوار على الأطراف المشاركة في عملية البناء، منها اللجنة التوجيهية واللجنة التنفيذية؛
6. **تحديد دور الشركاء الرئيسين في بناء الاستراتيجية:** يجب مراعاة أن تكون الأدوار والمهام للشركاء الرئيسين معدة بشكل واضح ومكتمل وبالتنسيق المسبق فيما بينهما، مع ضرورة تصميم وإعداد الاستراتيجية بشكل من يتوافق مع الظروف المحلية والبيئة المالية للدولة؛
7. **تحديد الإطار الزمني لعملية بناء الاستراتيجية:** إن عملية بناء أي استراتيجية يجب أن تكون مقرونة بجدول زمني محدد، حيث يجب تحديد الفترة الزمنية التي يتم خلالها بناء الإطار العملي الاستراتيجية الوطنية،
8. **التعاقد مع خبراء في مجال بناء الاستراتيجيات الوطنية وجمع البيانات وتحليلها:** يتطلب مشروع بناء الاستراتيجية الحاجة إلى التعاقد مع مستشارين سواء كانوا أفراد أو مؤسسات من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال بناء استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وكذلك من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال إجراء الدراسات البحثية والميدانية وجمع البيانات وتحليلها والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة بالشمول المالي؛
9. **دراسة الوضع القائم للشمول المالي وتحديد الفجوة واحتياجات المواطنين:** من أهم الخطوات في بناء الاستراتيجية هي قياس مستويات الشمول المالي لدى المواطنين وتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب،

بحيث يتم دراسة وتحليل الوضع القائم لعينة الدراسة المختارة لتحديد الفجوة ومدى شمولية الخدمات والمنتجات المالية بما يشمل ذلك مستويات الوعي والثقافة المالية وذلك لتحديد أهداف الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل.

ويمكن تقييم الوضع القائم لتحديد مستوى الشمول المالي في دولة ما كما يلي:

1. مسح ميداني شامل على مستوى الدولة؛
2. مسح متخصص لعملاء الخدمات المالية ودراسة السوق؛
3. استطلاعات الرأي؛
4. دراسة نوعية شكاوي العملاء المتعلقة بالمؤسسات المالية؛
5. مسوحات لسوق رأس المال لقياس عمق السوق وأنواع الأدوات والمنتجات المالية المتعامل بها وحجم الاستخدام؛
6. دراسة المؤشرات المالية والاقتصادية في الدولة ذات العلاقة بالشمول المالي.

وتعتبر الدراسة الميدانية البحثية لتحديد الفجوة في جانبي العرض والطلب من أهم مراحل بناء الاستراتيجية، حيث أن نتائجها ستقود إلى إعداد وثيقة الاستراتيجية والتي تشمل على التوصيات الواجب تنفيذها والخطوات المستقبلية لتغطية الفجوة ومعالجة قضاياها.

**الفرع الثالث:تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي:**

لإطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لابد من المباشرة في تنفيذ مراحل ومتطلبات هذه الاستراتيجية، حيث يتم ذلك كما يلي[1]:

1. **اعتماد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي وخطة تطبيقها:** حين الانتهاء من إعداد مسودة وثيقة الاستراتيجية وخطة تطبيقها فإنه يتم عرضها على اللجنة التوجيهية لبناء الاستراتيجية للحصول على ملاحظات اللجنة على الوثيقة، وبعد إجراء التعديلات اللازمة على المسودة فإنه يتم إعداد النسخة النهائية لوثيقة الاستراتيجية وخطة تطبيقها، ومن ثن عرضها بشكل نهائي على اللجنة التوجيهية واعتمادها بشكل رسمي وموثق من طرف قبل اللجنة صاحبة الصلاحية؛
2. **المباركة والدعم الحكومي لإطلاق الاستراتيجية الوطنية:** بهدف تأمين غطاء قانوني ورسمي داعم للاستراتيجية، يفضل الحصول على المباركة والدعم من أعلى المستويات الحكومية والرسمية في الدولة وذلك قبل إطلاق الاستراتيجية حتى يتم ضمان التزام كافة الأطراف الرسمية المشاركة ببناء الاستراتيجية بالوقوف على

[1]نغم حسين نعمة، نوري أحمد حسين مطر، مرجع سابق، ص 187

واجباتها ومسؤولياتها تجاه تنفيذ مراحل تلك الاستراتيجية الوطنية، كما أن مباركة الحكومة يوفر غطاء رسميا لكافة الأطراف المشاركة في تنفيذ مراحل الاستراتيجية وتحقيق أهدافها؛

3. **الترويج للاستراتيجية الوطنية ورقع مستوى التوعية بأهمية وأهداف الاستراتيجية من خلال ما يلي:**

**1.** تشكيل لجنة إعلامية متخصصة للترويج إعلاميا على مستوى الدولة عن أهمية وأهداف الاستراتيجية؛

**2.** إنشاء موقع إلكتروني خاص بالاستراتيجية، بحيث يتم النشر عليه كافة مخرجات الاستراتيجية ومراحل تنفيذها وكافة المواد الإعلامية المتعلقة بها؛

**3.** اطلاق حملة توعية للجمهور بمشاركة كافة الأطراف ذات العلاقة بالتنسيق مع اللجنة الإعلامية على أن تكون الحملة مرافقة لإطلاق الاستراتيجية وذلك من خلال كافة وسائل الاعلام المتاحة؛

**4.** إطلاق الاستراتيجية الوطنية من خلال مؤتمر صحفي.

**4. تنفيذ مراحل الاستراتيجية الوطنية ومتابعتها:** بعد إتمام كل المراحل السابقة يتم المباشرة في تنفيذ مراحل ومتطلبات الاستراتيجية، حيث تقوم كل جهة بتنفيذ المهام المتعلقة بها والمحددة في خطة تنفيذ الاستراتيجية وفق للجدول الزمني المحدد ، إضافة إلى إجراء المتابعة والاشراف للتأكد ليس فقط من تحقيق الأهداف الموضوعة، بل أيضا من فعالية الإجراءات والسياسات المتخذة، وتوفير التقييمات حولها، بما يساعد بالاستمرار على مراجعة وتطوير الأهداف وخطط العمل.

**الشكل (1–3) العناصر الرئيسية لاستراتيجية الشمول المالي**

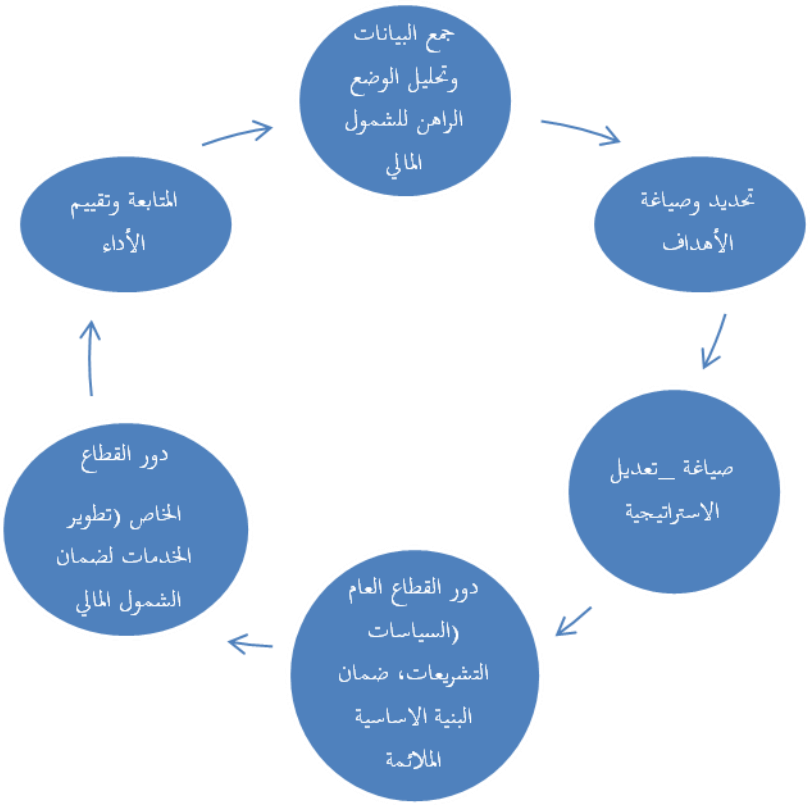


**المصدر: صندوق النقد العربي، توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية، 2012، ص 46**

**المطلب الثاني:دعم وإرساءسياسات الشمول المالي:**

هناك العديد من الخطوات والمبادرات اللازمة اتخاذها من طرف السلطات والجهات المسؤولة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي لتحقيق ودعم الشمول المالي في تلك الدولة، وذلك من خلال الاهتمام بإرساء سياسات للشمول المالي كدعم البنية التحتية للخدمات المالية، وحماية المستهلك وتوعيته ماليا، بالإضافة الى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وابتكار منتجات مالية تخدم المتعاملين الماليين، وهذا ما أقرته مجموعة العشرين G20 والتي عمدت إلى وضع مجموعة من المبادئ الأساسية لتعزيز الشمول المالي.

**الفرع الأول: دعم الركائز الاساسية للشمول المالي:**

تتمثل فيما يلي:

1. **دعم البنية التحتية المالية:** يعد توفير بنية مالية تحتية قوية لتلبية متطلبات الشمول المالي أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة له، ويتعين تحديد أولويات تجهيز هذه البنية التحتية لتعزيز النمو الاقتصادي وتيسير وصول المواطنين إلى الخدمات المالية، وتتضمن تلك الأولويات فيما يلي[1]:

[1] بنك الجزائر، الشمول المالي، 2018، ص 3

**1-1 بيئة تشريعية:** توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي من خلال إصدار وتعديل التعليمات واللوائح التي تنظم ما سلف من الأولويات؛

**1-2 الانتشار:**تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال التوسع في شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والاهتمام بإنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لمقدمي الخدمات بالأخص التمويل المتناهي الصغر، وإنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها وفقا للتشريعات الدولة؛

**1-3 تطوير نظام الدفع والتسوية:** وذلك لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة مع الحد من المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية؛

**1-4 الاستفادة من التطورات التكنولوجية المالية (التقنيات المالية):**تنامى في الآونة الأخيرة دور التقنيات المالية الحديثة (financial technology (Fintech في تقديم الخدمات المالية والبنكية وتحسين مستويات الشمول المالي في العديد من البلدان، حيث شهدت سوق التقنيات المالية الحديثة نموا بارزا في السنوات الأخيرة، وتشمل هذه التقنيات عدد من الحلول المتطورة التي تساهم في التغلب على التحديات التي تواجه التوسع في تقديم الخدمات المالية، والتي تساعد على زيادة مستويات كفاءة هذه الخدمات من خلال تقليل الوقت والكلفة المطلوبين لإنجاز المعاملات المالية، وهذا ما يؤدي الى المساهمة بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي[1]،

**1-4-1 تعريف التكنولوجيا المالية:**لقد اتخذت لجنة بازل للرقابة المصرفية تعريف مجلس الاستقرار المالي العالمي FSB كتعريف أساسي للتكنولوجيا المالية الذي اعتبرها ابتكار مالي يمكن أن يؤدي إلى نماذج أعمال جديدة أو تطبيقات، عمليات، لها تأثير مادي وملموس على عمل الأسواق والمؤسسات المالية وتقديم الخدمات المالية[2]

التكنولوجيا المالية هي مصطلح يضم الجانب التكنولوجي مع الجانب المالي، فنتج عنه مجال يهتم بالمعاملات المالية باستخدام واستغلال كل ما أسفرت عنه التكنولوجيا الحديثة من هواتف ذكية، شبكات الاتصال، تجارة الكترونية، عملات رقمية، حيث تم توجيه أحدث التقنيات التكنولوجيا لتطوير الخدمات المالية، فأصبحت تقدم من طرف شركات استغلت التكنولوجيا في قطاع الخدمات[3].

---

[1]صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،، **الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق**، الفصل العاشر، 2019، ص199

[2]Bank for international settlements, **Implication if fintech developments for bank and bank supervision, Basel committee on banking supervision**, February 2018, p8, Available on the following website: https://www.bis.org/bcbs/publ/d431.htm

[3]وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، **شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا**، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد4، العدد 1، 2018، ص 34

كما توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، حيت تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد كبير من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمستجدات بواسطة شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وهي شركات صغيرة وحديثة تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، بتقديم عروض ذات قيمة وذلك بتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد والشركات بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين[1].

### 1-4-2 ابتكارات التكنولوجيا المالية

**الدفع عبر الهاتف المحمول:** عبارة عن استخدام الهاتف المحمول لتحويل الأموال والإيفاء بالمتطلبات المالية، حيث يتم تخزين القيمة النقدية الكترونيا في محفظة محمولة من طرف وكيل متخصص في ذلك (أحيانا يكون مؤسسة مالية).[2]

**منصات التمويل الجماعي(crowdfunding)** :هي عبارة عن مواقع متخصصة على شبكة الإنترنت لتمويل المشروعات من خلال جمع الأموال –أحيانا بمبالغ صغيرة–من عدد كبير من الجمهور مما يجعل عدد كبير من الأفراد في صلب القرارات الاستثمارية والتمويلية لهذه المشروعات[3]

**العملات المشفرة:** (**cryptocurrencies**)هي وحدة التبادل التجاري التي لا تتواجد إلا بالهيئة الإلكترونية وهي مشفرة غير مركزية تعمل بنظام الند بالند، يتم إدارتها بالكامل من قبل مستخدميها بدون أي سلطة مركزية أو وسطاء، عبر الوسائط الالكترونية فقط مثل الحواسيب والأجهزة الذكية، كأجهزة الهاتف المحمول واللوحات الإلكترونية وغيرها لشراء سلع عينية أو منافع مختلفة[4]

كما يمكن تعريفها على أنها عبارة عن أصول رقمية مصممة للعمل كوسيلة للتبادل، تستخدم التشفير لتأمين معاملاتها، والتحكم في إنشاء وحدات إضافية، والتحقق من نقل الأصول والقيم بشكل غير نسخي، وهي في

---

[1] تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية**، تم اعداده بالتعاون بين ومضة وبيفورت، 2017، ص7، متاح على الموقع التالي:
https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publication_files/ar_fintechmena_wamda.pdf

[2] مراد محبوب، قرقب مبارك، **التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول بين المتطلبات والتحديات**، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، السنة 2018، ص 124

[3] عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى، **منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018، ص294

[4] مثنى وعد الله يونس النعيمي، **البتكوين نظام الدفع الإلكتروني (الند للند) وحكمه في الشريعة الإسلامية**، شبكة الألوكة –قسم الكتب، 2018، ص11

غالبها مبنية على تقنية تسمى بسلسلة الثقة Block Chain والتي تكفل الشفافية والسرعة والثقة في النقل، ويقوم بإنتاج هذه العملات وكفالة استمراريتها مجتمع يعرف بالمنقبين[1]

انتشرت العملات الالكترونية المشفرة في الآونة الأخيرة بكثرة حيث وصلت إلى أكثر من 1500 عملة مشفرة في أواخر 2018[2] والتي يمكن ذكر البعض منها: البتكوين، الاثريوم، الريبل، البتكوين كاش، لايتكوين

**البلوك شين: (block Chain)** يعد البلوك شين أو "سلسلة الكتل" أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى آخر في الوقت نفسه (real time) دون الحاجة إلى وسيط مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب، ويشترك في هذا السجل جميع الأفراد حول العالم، ويمكن اعتبار " البلوك شين" حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد[3]

عبارة عن قاعدة تستخدم آلية التشفير(Cryptography) لبناء سجل دفتري إلكتروني لامركزي مترابط في البيانات بشكل تراتبي تاريخي غير قابل للتعديل أو التلاعب، ويمتاز بالشفافية والسرعة والسهولة في اجراء العمليات كما يوفر إمكانية مشاركة الأطراف المعنية به في بناءه والتأكد من صحته والحفاظ عليه بحسب الأنظمة والتعليمات ذاتية التشغيل المقننة للاستخدام، ويعتبر أول تطبيق عملي لهذه التقنية هو العملات المشفرةوعلى رأسها البتكوين (Bitcoin)، وحسب الخبراء التقنيين لم يثبت حالة اختراق واحدة لهذه التقنية خلال العشرة الأعوام من تفعيليها عام (2008) مع أنها مازالت في بداياتها وفي مرحلة التطوير، وهو ما يعتبر إنجازا كبيرا في قطاع أمن المعلومات، ولهذه الأسباب وغيرها هناك اتجاه عالمي من قبل الدول والمؤسسات الكبرى لتبنيها في قطاعات كثيرة منها قطاع التمويل والوساطة المالية (يتوقع 77% من عينة عالمية مكونة من 1308 مؤسسة مالية تبني هذه التقنية جزئيا أو كليا في حدود 2020)[4]، تسجيل الممتلكات، توثيق المعاملات.

**1-4-3 قطاعات التكنولوجيا المالية:** ان أهم القطاعات التي تبنتها الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا بصورة عامة تتمثل في 6 قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي[5]: الائتمان والإيداع وجمع رأس المال، المدفوعات، التأمين، إدارة الاستثمارات والثروات وتموين السوق ويعد قطاع المدفوعات أكثر انتشارا

---

[1] منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله، سهيل بن شريف، **التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، البتكوين نموذجا**، مجلة بيت المشورة، قطر، أبريل 2018

[2] **Virtual currencies and central bank monetary policy** : challenges ahead, monetary dialogue july 2018, requested by the ECON committee, European parliament, p 10

[3] إيهاب خليفة، **البلوك شين الثورة التكنولوجية القدمة في عالم المال والإدارة**، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة العدد 3 مارس 2018، ص1

[4] منير ماهر أحمد، **تقنية سلسلة الثقة (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي**، 15-01-2018

[5] http://www.eifr.eu/uploads/eventdocs/5875f4c478454.pdf

**– عمليات الدفع وتحويل الأموال:** هو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الأنترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها ومن أكبر الشركات التي توفرهذه الخدمات وتعد نموذجا ناجحا في مجال التكنولوجيا المالية هي شركة PayPalوشركةAmazon؛

**–الإقراض وجمع رأس المال:** يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال والإقراض المباشر عبر منصات الكترونية؛

**–تكنولوجيا التأمين:** تقدم منتجات التأمين مباشرة للعملاء أو حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب من خلال سلسلة الكتل Block chain وتحليل البيانات الضخمة؛

**–إدارة الثروات:** تقدم حلولا لإدارة الثروات لعملائها.

**الشكل(1–4): تطور معدلات قطاعات التكنولوجيا المالية من 2015 إلى 2019**

**Source: Ey Building a better working world, Ey Global Fintech Adoption Index 2019, P 10**

يعد قطاع تحويل الأموال والمدفوعات الأكثر انتشارا واستخداما بنسب مرتفعة وصلت إلى 75% سنة 2019 بعدما كانت % 18 سنة 2015 (المدفوعات الأكثر استخداما peer-to-peer، التحويلات الغير المصرفية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول)، كما يتبين أن قطاع التأمين عرف تطور ملحوظ بعدما كان في الرتبة الرابعة سنة 2015 بمعدل استخدام8% ثم أصبح في المرتبة الثانية سنة 2019 بمعدل 48% ، هذا راجع للإقبال الفرد باستخدام مثل هذه التكنولوجيا والحاجة اليها، اما فيما يخص قطاع الإقراض فهو دائما في المرتبة الأخيرة وصل معدله إلى 27 % سنة 2019 وهذا يعود إلى صعوبة الحصول على المدخرات لكن التقنيات الجديدة المتطورة في التكنولوجيا كالبلوك شين والعملات المشفرة ستجعل هذا القطاع يتطور مستقبلا ويصل إلى أعلى المعدلات

**1-4-4 فرص اعتماد التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية والبنكية:**وتتمثل فيما يلي[1]:

- تعزيز الشمول المالي من خلال القضاء على مشكل البعد الجغرافي، والذي أصبحت هذه الخدمات متاحة لشريحة كبيرة من الأفراد والمؤسسات بسرعة وبأقل تكلفة؛
- تحسين كفاءة الخدمات البنكية، حيث تسمح ابتكارات التكنولوجيا المالية بجعل أنشطة البنوك أكثر كفاءة وفعالية؛
- تعزيز التنافسية بين البنوك نفسها، وبين البنوك والمؤسسات التي تقدم الخدمات المالية (شركات التكنولوجيا المالية).

**1-4-5 مخاطر التكنولوجيا المالية:**

صرح د جوزيف طربية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب بأنه هناك مخاطر عديدة تحملها التكنولوجيا الجديدة والتي يمكن حصر بعضها فيما يلي[2]:

**-المخاطر الاستراتيجية:** قد يؤثر توسع تقديم الخدمات البنكية من قبل المؤسسات الغير البنكية أو الشركات التكنولوجيا المالية الكبرى سلبا على ربحية البنوك، وقد تخسر المؤسسات المالية القائمة جزءا كبيرا من حصتها السوقية أو أرباحها، إذا كان الداخلين الجدد قادرين على استخدام الابتكارات التكنولوجية بشكل أكثر كفاءة وأقل كلفة، وتلبية حاجات العملاء بشكل أفضل. وهذا ما دفع لجنة بازل إلى إعداد تقرير في أوت 2017 وضعت فيه البنوك التقليدية والجهات الرقابية أمام تحديات هذا الواقع الجديد المتطور بسرعة مذهلة، وخلص التقرير إلى شرح مفصل ل 5 سيناريوهات أسوأها قابل للحصول، وتم إعطاءها الحلول الممكنة للخروج من الأزمة مبكرا وقبل معايشتها حتى، فالوضع فعلا يتطلب التفكير والتحرك من قبلها وهذا ما اتفق عليه الخبراء، ومن أهم ما أتى به التقرير مايلي[3]:

1. **السناريو الأول:أفضل بنك (The better Bank)**: حيث تقوم البنوك القائمة بتحديث ورقمنه نفسها للحفاظ على العملاء والخدمات البنكية الأساسية، والاستفادة من التقنيات التكنولوجية لتغير وضعها الحالي أي الانتقال من وضع إلى وضع أحسن، فقدرتها على معرفة السوق وقدراتها الاستثمارية ستمكنها من توفير

[1]سعيدة نيس، **التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 236

[2]جوزيف طربية: **ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 450، ماي 2018، ص 18

[3]وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، **توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة**، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، السنة 2018، ص 28

الخدمات والمنتجات بالاعتماد على التكنولوجيا الجديدة وتحديث النظم التقليدية، فهذا السيناريو يطور من عمل البنوك اعتمادا على الذكاء الاصطناعي؛

2. **السيناريو الثاني: البنك الجديد (The new Bank)**: يرى هذا السيناريو عدم قدرة البنوك التقليدية على تحديث ورقمنه نفسها وعدم قدرتها على الاستغلال الجيد للتقنيات التكنولوجية، مما يؤدي إلى حلول محلها بنوك جديدة تقوم على أنقاضها، حيث تعتمد هذه البنوك الجديدة على التكنولوجيا المتقدمة لتقديم خدمات بنكية بطريقة أكثر فاعلية من حيث التكلفة وبصورة أكثر حداثة، والابتعاد عن النموذج القديم بل تقديم خدمات للعملاء من خلال التطبيق الذكي والمنصة القائمة على الانترنت؛
3. **السيناريو الثالث البنك الموزع**: ويتضمن عمل مشترك بين البنوك وشركات التكنولوجيا وتقسيم الخدمات بين الأطراف وذلك حفاظا على العملاء الذين بدلا من البقاء مع شريك مالي واحد ويمكن لهم استخدام العديد من مقدمي الخدمات المالية، ومن الخدمات المبتكرة بين البنوك وشركات التكنولوجيا لمالية خدمات الدفع المبتكرة عبر الهاتف النقال، تقديم استشارية استثمارية؛
4. **السيناريو الرابع البنك الهابط**: يتوقع أن تنحو البنوك وتبقى غير قابلة للتجاوز في بعض الخدمات التي توفرها لكن يبقى دورها يتحول إلى مقدم ومستلم خدمة غير منظورة عمليا، لأنها تضع خبراتها بتصرف شركات التكنولوجيا المالية وعمالقة الانترنت التي تحتفظ لنفسها بالعلاقة مع العملاء والمستخدمين، ويؤكد التقرير إمكان حصول هذا السيناريو استنادا الى تجارب حالية، مثل تطور ونجاح انتشار خدمات منصات الدفع الالكتروني، على أن يبقى للبنك التقليدي دور الخزانة ومطابقة العمليات وامتثالها للقواعد الرقابية، وبذلك تتحول البنوك إلى واحدة من القنوات المالية التي تستخدم الذكاء الاصطناعي في خدمة العملاء وظهور ما يعرف **Fintech Bank**؛
5. **السيناريو الخامس البنوك الغير المتطورة**: فهو كارثي بالنسبة للبنوك القائمة، لأنه يفترض أن التقنيات المتطورة يمكن أن تجعل مفهوم البنك التقليدي من الماضي، وتحل محلها العمليات التي تطورها المنصات التكنولوجية وتقدمها مباشرة إلى العملاء، لأنها ستكون الأقدر على فهم احتياجاهم بفضل البيانات والمعلومات التي بحوزتها عنهم، وهناك أمثلة على ذلك حاليا، مثل منصات الإقراض والاقتراض التي تضع العملاء وجها لوجه، حيث يتعاملون ماليا عبر الانترنت بلا وسيط وهناك عملات مثل البتكوين ذات القيمة التي تجري دون المرور بالبنوك.

**–المخاطر التشغيلية**: قد يزيد انتشار المنتجات والخدمات المبتكرة في صعوبة عملية إدارة ومراقبة المخاطر التشغيلية للبنوك كما قد لا تكون نظم تكنولوجيا المعلومات البنكية القديمة قابلة للتكيف بشكل كاف، أو تكون

ممارسات التنفيذ غير كافية، مما قد يزيد من التعقيد ويقلل من شفافية المعلومات، وهذا ما يؤدي إلى زيادة مخاطر أمن البيانات والخصوصية، ومخاطر غسيل الأموال والجرائم الالكترونية، وحماية العملاء، وخصوصا عندما تكون البنوك أقل كفاءة في تطبيق المعايير والضوابط المطلوبة لإدارة تلك المخاطر، أو عندما لا تخضع شركات تكنولوجيا المالية للمعايير الأمنية الصارمة نفسها، كما تزداد الصعوبات في تلبية متطلبات الامتثال، وخصوصا المتعلقة بالتزامات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يحتاج البنوك إلى عمليات مراقبة ملائمة لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك في حال قيامها بالمعاملات نيابة عن عملاء شركات التكنولوجيا المالية.

**1-5 توفير قواعد بيانات شاملة:** العمل على تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني، وانشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الائتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم؛

**1-6 توفير الحماية المالية للمستهلك:**اكتسب موضوع الحماية المالية للمستهلك أهمية كبيرة وخاصة في ظل التحديات الراهنة حيث أصبح ركيزة هامة في صناعة الخدمات المالية، كما ظهرت أهميتها منذ الأزمة المالية عام 2008 حيث سعت العديد من المنظمات الدولية وغيرها من السلطات الرقابية نحو تفعيل مفهوم الشفافية والإفصاح في المعاملات المالية والمصرفية، والعمل على توفير البيئة المناسبة لحفظ حقوق العملاء من جهة وحماية البنوك والمؤسسات المالية المقدمة لتلك الخدمات من جهة أخرى، حيث قام البنك الدولي بإطلاق برنامجا عالميا لحماية المستهلك وبرنامج التثقيف المالي سنة 2010[1]، وبعد عامين من إعلان البرنامج تم استحداث وتصميم الطبعة الأولى لدليل حماية المستهلك ماليا كمساهمة في مجموعة الأدوات المالية لحماية المستهلك، وفي سنة 2017 تم إصدار طبعة جديدة ومن أهم القضايا التي ركز عليها تلك المتعلقة بالقنوات الرقمية وحماية المستهلك من مخاطرها[2]، وتهدف القواعد الصادرة في هذا الشأن إلى زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي.

وتعرف الحماية المالية للمستهلك ما يتم تطبيقه من إجراءات تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها الزبائن في مجال تعاملهم مع البنوك من خلال وضع الأطر التنظيمية، من سياسات وإجراءات تكفل حصولهم على مختلف الخدمات المالية في إطار متكامل من الإفصاح والشفافة في التعامل المالي بما يضمن حصولهم على حقوقهم

[1] البنك المركزي المصري، **مفاهيم مالية**، 2012، ص 01

[2] البنك المركزي العراقي، **دليل حماية المستهلك والممارسات السليمة ونتائج مسح الشمول المالي وحماية المستهلك**، 2017، ص 01

دون انتقاص وعدم الإضرار بمصالحهم، ومساءلة من يتجاوز تلك الأطر التنظيمية، وتعتمد عملية حماية المستهلك على ثلاثة أبعاد تتمثل في الآتي[1]:

1 **البعد التنظيمي والرقابي**: ويشمل مجموعة من الأساليب والتطبيقات والممارسات التي تمارسها السلطات الرقابية المعنية في سبيل تعزيز حماية المستهلك؛

2 **البعد التشريعي**: ويشمل مجموعة الأنشطة والممارسات والضوابط المنظمة لحقوق المستهلك وواجباتهم التي تشكل الإطار الإلزامي الذي يتعين العمل من خلاله بحيث يتعرض البنك الذي يخالف هذه التشريعات إلى عقوبات مناسبة؛

3 **البعد التوعوي والتثقيفي**: ويشمل مجموعة من الأنشطة والممارسات التي تستهدف رفع مستوى المعرفة والثقافة المالية والبنكية للزبائن وبما يرفع من قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب الذي يعزز من أساليب حمايتهم وحصولهم على حقوقهم.

وفي ضوء تنوع وتطور الأدوات والمنتجات المالية الإلكترونية الحديثة المتاحة يجب تقديم الإجراءات التي تضمن حماية حقوق المستهلك ومنع الضرر الذي قد يقع عليه جراء تعامله بتلك المنتجات.

**ويكمن دور الحماية المالية للمستهلك في تعزيز الشمول المالي فيما يلي:**

**1** التأكد على حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية؛

**2** توفير المعلومات اللازمة والدقيقة في جميع مراحل تعامل العميل مع مقدمي الخدمات المالية، من خلال الإفصاح للعملاء عن البيانات بشفافية وبما يكفل اطلاعهم على المزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتج ووضع آلية لإبقاء العملاء على علم بكافة التحديات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات بصورة منتظمة؛

**3** إمكانية توفير الخدمات الاستشارية بناء على احتياجات العملاء ومدى تعقد المنتجات والخدمات المقدمة لهم؛

**4** حماية بيانات العملاء المالية ووضع آليات رقابة وحماية مناسبة تراعي حقوقهم؛

**5** توفير أليات للتعامل مع شكاوي العملاء، على أن تكون مستقلة ونزيهة وخاضعة للمساءلة وفعالة وفقا لأفضل الممارسات الدولية وفي التوقيت المناسب؛

**6** توعية وتثقيف العملاء خاصة الفئات المهمشة ومقدمي الخدمات المالية بمبادئ حماية المستهلك ماليا لفهم حقوقهم ومسؤولياتهم والوفاء بالتزاماتهم.

[1] المرجع نفسه، ص 04

**1-7 تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع**:تواجه الفئات المحرومة من الخدمات المالية معوقات فريدة ولديها احتياجات فريدة، يتعين على صانعي السياسات العامة إرساء أطر تنظيمية تشجع إعداد منتجات مالية ملائمة مثل الحسابات المصرفية الأساسية والتأمين الأصغر، التي تلبي احتياجات العملاء المحرومين من الخدمات ومحدودي الدخل، ويجب أيضا التشجيع على تصميم المنتجات التي تركز على العملاء وتتغلب على المعوقات السلوكية وتزيد من حجم المنفعة من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها، وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والمتوسطة، وبالتالي يقع على عاتق مقدمي الخدمات مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية، أخذا في الاعتبار ما يلي[1]:

1. مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات لهم قبل طرحها والتسويق لها، بالإضافة إلى ابتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الادخار ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل؛
2. التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات الخدمات المالية لتوفير المزيد من الخيارات للعملاء ولتعزيز التنافسية بين المؤسسات المالية، للحفاظ على تقديم الخدمات بجودة عالية، وبما يمكن العملاء من الاختيار ما بين المنتجات بسهولة وبتكاليف معقولة وشفافة؛
3. تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء وكذا الخدمات المالية غير المناسبة التي تتم مقابل قيام العملاء بدفع عمولات؛
4. مراعاة ظروف العملاء لدى التعامل معهم وعدم قيام مقدمي الخدمات أو المقرضين باستغلال ظروفهم واثقالهم بالقروض؛
5. قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة لتخفيف متطلب التمويل؛
6. إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية والمصرفية التخصصين في هذا المجال.

**1-8 التثقيف المالي للعملاء**:تعرف الثقافة المالية بأنها الإلمام بالمفاهيم والمبادئ المالية الرئيسية وبالتالي القدرة على استخدام المهارات والمعرفة والمواقف والسلوك بهدف إدارة الموارد المالية بفعالية واتخاذ القرارات المالية السليمة بغية تحقيق الأمن المالي والرفاهية المالية، كما تشير إلى تطوير مستمر للمعرفة المالية والكفاءة المالية التي تمكن الأفراد من استجابة الأفراد لكافة المتغيرات الشخصية والاقتصادية والثقافة المالية أو المعرفة المالية تعتبر عنصر هام وأساسي من عناصر التطور والاستقرار الاقتصادي والمالي.

[1]فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، **نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017، ص 10

وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): التعليم المالي هو العملية التي يقوم من خلالها المستهلكون والمستثمرون الماليون بتحسين إدراكهم للمنتجات المالية والمفاهيم والمخاطر المالية ذلك من خلال المعلومات والارشادات، وتطوير المهارات والثقة ليصبحوا أكثر وعيا بالمخاطر والفرص المالية واتخاذ قرارات مدروسة، ومعرفة إلى أين يذهبون للحصول على مساعدة وذلك لاتخاذ قرارات فعالة لتحسين أوضاعهم المالية[1].

وعليه فإن التثقيف المالي هو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات والمواقف والقيم والسلوك الضروري لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، ويعد التعليم المالي هو العملية التي يتم من خلالها توفير المواد اللازمة للأفراد للوصول إلى الثقافة أو المعرفة المالية، أي أن الثقافة المالية هي نتيجة تابعة لعملية التعليم المالي، وقد تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية 2008، حيث أظهرت هذه الأزمة عواقب عدم وجود ثقافة مالية لدى غالبية المتعاملين مع البنوك والمؤسسات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الحكومات والبنوك المركزية حول العالم إلى وضع استراتيجيات قومية للتثقيف والتعليم المالي، وأصبح شرطا أساسيا لتحقيق الاستقرار المالي، حيث أقر قادة مجموعة العشرين G20 ثلاث مبادئ أساسية وهي الادماج المالي المبتكر (2010)، والحماية المالية للمستهلك (2011) والاستراتيجيات الوطنية للتعليم المالي (2012) الأهمية المتزايدة لمسألة التوعية المالية والشمول المالي حول العالم، وفي السياق نفسه نشر الموقع الالكتروني للبنك الدولي في عام 2013 تقريرا حول التنمية المالية في العالم فيما يخص تعزيز الشمول المالي، حيث قام فريق تقرير التنمية المالية العالمية بإجراء دراسة استقصائية عالمية اعتمد المسح الذي تضمنته الدراسة استطلاعا للرأي حول تنمية القطاع المالي من ذوي الاختصاص على مؤسسات مالية مثل: البنوك المركزية، وزارات مالية، وممثلي المؤسسات غير الحكومية من (75) دولة في العالم، حيث تم سؤال المعنين "ما السياسة الأكثر فاعلية لتحسين فرص الحصول على التمويل؟" جاءت نتيجة الاستطلاع أن التثقيف المالي هو حجر الأساس للتمكين الموالي:

[1] اتحاد المصارف العربية، **الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المال**ي، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2017، ص 16

**الشكل (1–5): السياسات الأكثر فاعلية لتعزيز الشمول المالي**

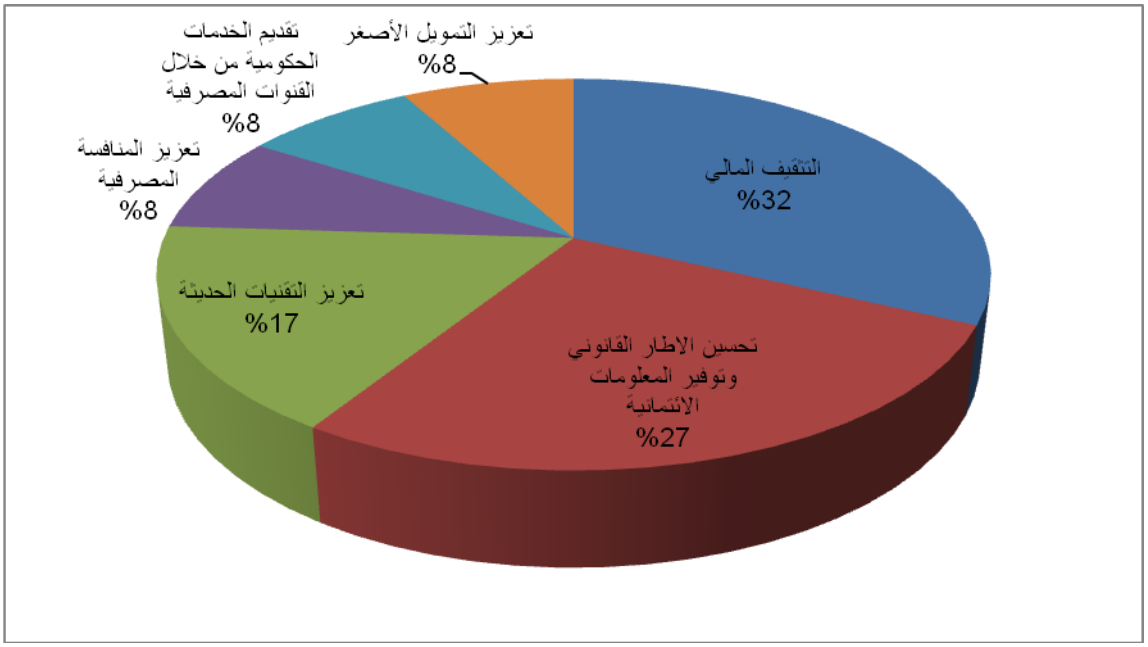


**المصدر: صندوق النقد العربي، تعزيز الثقافة المالية للمرأة وتمكينها اقتصاديا وماليا، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص 06**

تؤكد النتائج أعلاه على أن التثقيف المالي يُعد من الأركان الرئيسية التي تعمل على تعزيز الشمول المالي، وبالتالي حماية المستهلك المالي، إذ أن إيجاد عميل أو مواطن مثقف ماليا يعمل على زيادة الثقة بالنظام المالي، ويقلل من احتمالية خداعه واستغلاله، وبالتالي هناك العديد من الدول أصبحت تتبنى استراتيجيات وبرامج للتثقيف المالي جنبا إلى جنب مع استراتيجيات وبرامج الشمول المالي، منها 50 دولة قامت بإعداد استراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي والثقافة المالية.

وفي عام 2016 قامت الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي بإصدار مبادئ عليا جديدة من أجل تعزيز الشمول المالي الرقمي، حيث يمكن للتكنولوجيات الرقمية أن تساعد على الوصول إلى المزيد من الأفراد بتكاليف أقل بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية، هذا ما بت أن الثقافة أو المعرفة المالية مسألة ضرورية لاتخاذ القرارات السليمة وإدارة الأموال بعقلانية، والتنويع في الاستثمارات بهدف تقليل المخاطر.

**1–9 زيادة وتوسيع دور التمويل الإسلامي لإعطاء دفع للشمول المالي:** برز دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي كونه يقدم حلا للفئات التي أحجمت عن التعامل مع القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تُلبي احتياجات الأفراد والشركات يُعد عنصرا هاما لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، وبالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات، وحسب تقرير البنك الدولي للتنمية المالية الذي صدر في 2013 ، فإن أكثر من (700) مليونا من فقراء العالم يعيشون في

بلدان غالبية سكانها من المسلمين ويفتقرون إلى أي نوع من التسهيلات المصرفية، يرجع هذا الأمر إلى أن معظم المسلمين لا يفضلون التعامل مع الأسواق المالية التقليدية نظرا لمعتقداتهم التي تحرم الربا والفوائد الثابتة على القروض، كما تشير بعض التقديرات أيضا إلى أن حوالي 35% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية هي خارج القطاع المصرفي بسبب عدم إمكانية حصولها على التمويل من مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا علميا وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية، يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية مثل التأمين التكافلي والتمويل المتناهي الصغر، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل، كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملا مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي، ويتم كل هذا بضرورة تطوير وتوسيع سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الاطار القانوني والتنظيمي الملائم بما يسمح بنشاط مثل هذه المؤسسات، والاستفادة من الفرص الكبيرة المتاحة في هذا المجال لزيادة مستويات الشمول المالي في ضوء ارتفاع الطلب على هذه النوعية من الخدمات[1]؛

**الفرع الثاني: المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب مجموعة العشرين G20 من أجل تعزيزه:**

قامت مجموعة العشرين (G20) في سنة 2010 بإصدار مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز الوصول الشامل للخدمات المالية تستهدف تعزيز فرص وصول نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية، وذلك استنادا إلى التجارب العالمية لمتخذي القرار حول العالم ، وتهدف هذه المبادئ إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد للوصول إلى الخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع بما فيها الفئات الفقيرة والمحرومة من هذه الخدمات، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[2]:

[1] صندوق النقد العربي، **أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019، ص 01

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية**، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012، ص 214

**الشكل رقم (1-6): المبادئ المبتكرة للشمول المالي حسب G20**

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير (G20)**

1 **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر؛

2 **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل خدمات الإيداع والائتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي الخدمات؛

3 **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة الى مواطن الضعف المتواجد في البنية التحتية؛

4 **الحماية:** وجود مفعول شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين،

5 **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع؛

6 **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وأيضا العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية؛

7 **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى؛

8 **التناسب:** بناء سياسة واطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها؛

9 **الإطار العملي:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة الإرهاب.

**المبحث الثالث: مصادر بيانات الشمول المالي وواقعه في الاقتصاديات العالمية:**

إن واقع الشمول المالي يختلف فيما بين بلدان العالم، وذلك حسب تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وكذلك تطور القطاع المصرفي وقطاع التكنولوجيا المالية، ويتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات مستقاة من مصادر عالمية لقياس مدى انتشار الخدمات المالية وتأثيرها على الأفراد والشركات والاقتصاد ككل لكل دولة على حدى.

**المطلب الأول: مصادر بيانات الشمول المالي:**

تعددت مصادر بيانات الشمول المالي لقياس جودة الخدمات المالية على المستوى العالمي، وذلك حسب كل مؤسسة وطريقة جمعها للمعلومات وكيفية التعامل معها، فهناك من اهتم بجانب عرض الخدمات المالية في كل دولة، ومنها من اهتم بجانب الطلب على الخدمات لمعرفة مستويات الشمول المالي في كل دولة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

**الفرع الأول: مصادر البيانات من جانب العرض:**

**-مسح إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية لصندوق النقد الدولي:**

في عام 2006 ، أنشأت الأمم المتحدة مجموعة مستشاري الأمم المتحدة بشأن القطاعات المالية الشاملة لتقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن المشكلات والتحديات العالمية المتعلقة بمسألة التمويل الشامل. كان صندوق النقد الدولي ممثلاً في مجموعة المستشارين ، والتي ضمت أيضًا ممثلين عن الحكومات والهيئات التنظيمية والمؤسسات المالية للقطاع الخاص (بما في ذلك مؤسسات التمويل الأصغر) والمجتمع المدني ووكالات التنمية والجهات المانحة والأوساط الأكاديمية. في منتصف عام 2008، أصدرت مجموعة المستشارين بيانًا يدعو إلى التزام رفيع المستوى من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجمع بيانات عالية الجودة عبر البلدان لصانعي السياسات والباحثين. في خريف ذلك العام ، شجعت صاحبة السمو الملكي ، ثم الأميرة ماكسيما من هولندا والمحامية

الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة للتمويل الشامل من أجل التنمية ، صندوق النقد الدولي على أخذ زمام المبادرة في هذا الصدد. لبى صندوق النقد الدولي المكالمة وتم إطلاق مشروع الوصول المالي في وقت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في اسطنبول في أكتوبر 2009 وفي يونيو 2010 ، نشر صندوق النقد الدولي نتائج أول مسح سنوي للوصول المالي

تنشر قاعدة بيانات FAS التابعة لصندوق النقد الدولي علناً مؤشرات رئيسية مجانية للتواصل الجغرافي والديمغرافي للخدمات المالية ، فضلاً عن البيانات الأساسية. يعد FAS من بين المصدر الأكثر شمولاً لبيانات جانب العرض العالمية حول الشمول المالي ، بما في ذلك المؤشرات الأساسية القابلة للمقارنة دوليًا للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها من قبل الشركات والأسر. بالإضافة إلى تزويد صانعي السياسات والباحثين ومقدمي الخدمات المالية ببيانات سنوية حول الوصول إلى الخدمات المالية الاستهلاكية الأساسية في جميع أنحاء العالم ، وهذا ما جعل FASمصدر بيانات معترف بها رسميًا لمجموعة العشرين (G20) الأساسية لمؤشرات الشمول المالي التي أقرتها G20القادة في قمة لوس كابوس في يونيو 2010. والذي يستند إلى البيانات التي تجمعها البنوك المركزية من مقدمي الخدمات المالية في 189 دولة على مدار 10 سنوات وتحتوي على 121 سلسلة زمنية عن مؤشرات الوصول والاستخدام للخدمات المالية، كما أن البيانات مصنفة حسب نوع مقدم الخدمة المالية ( مثل المصارف التجارية، الاتحادات الائتمانية ومؤسسات التمويل الأصغر) ونوع الخدمة المالية ( مثل الودائع والقروض والتأمين)، ولقد بدأ المسح في جمع البيانات المتعلقة بأموال الهواتف المحمولة في عام 2014 والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس في عام 2017.

تم دعم FAS من خلال مساهمات مالية سخية من وزارة الشؤون الخارجية الهولندية ، والوكالة الأسترالية للتنمية الدولية ، ومؤسسة Bill Melinda Gates[1]

وكانت مجموعة المؤشرات الشمول المالي المستعملة من طرف الصندوق الدولي كما يلي:

**-مؤشرات الوصول للخدمات المالية:**

**جدول رقم (1-2): مؤشرات الوصول للخدمات المالية**

| | **الوصول الخدمات المالية** |
|---|---|
| 1 | أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 1000 كلم2 |
| 2 | أجهزة الصراف الآلي (ATM) لكل 100000 بالغ |
| 3 | فروع جميع مؤسسات التمويل الأصغر لكل 1000 كلم2 |

[1]International Monetary Fund, **Financial Access Survey** (FAS), 2022, p 02

| | |
|---|---|
| 4 | فروع جميع مؤسسات التمويل الأصغر لكل 100000 بالغ |
| 5 | فروع البنوك التجارية لكل 1000 كلم2 |
| 6 | فروع البنوك التجارية لكل 100000 بالغ |
| 7 | فروع الاتحادات الائتمانية والتعاونيات الائتمانية لكل 1000 كلم2 |
| 8 | فروع الاتحادات الائتمانية والتعاونيات الائتمانية لكل 100000 بالغ |
| 9 | فروع متلقي الودائع الآخرين لكل 1000 كلم2 |
| 10 | فروع متلقي الودائع الآخرين لكل 100000 بالغ |
| 11 | منافذ البيع بالتجزئة لغير الفروع للبنوك التجارية لكل 1000 كلم2 |
| 12 | منافذ البيع بالتجزئة لغير الفروع للبنوك التجارية لكل 1000000 بالغ |
| 13 | منافذ وكلاء الأموال عبر الهاتف المحمول المسجلة لكل 1000 كلم2 |
| 14 | منافذ وكلاء الأموال عبر الهاتف المحمول المسجلة لكل 100000 بالغ |
| 15 | منافذ وكلاء الأموال النشطة عبر الهاتف المحمول لكل 1000 كلم2 |
| 16 | منافذ وكلاء الأموال النشطة عبر الهاتف المحمول لكل 100000 بالغ |
| 17 | شركات التأمين لكل 100000 بالغ |

**Source : International Monetary Fund, Financial access Survey, Glossary of Indicators, 2022, p 12**

**–مسح اقتصاد قطاع الاتصالات المتنقلة للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول:**

منذ انطلاقه سنة 2009، يقوم برنامج اقتصاديات قطاع الاتصالات المتنقلة التابع للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) بجمع وتحليل البيانات المتعلقة بتوافر الأموال المتنقلة وإمكانية الوصول إليها وتبنيها واستخدامها على الصعيد العالمي، توفر البيانات رؤى مهمة حول أداء عمليات نشر الخدمات المالية عبر أجهزة الهواتف المحمولة التي تستهدف العملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية حول العالم[1].

**الفرع الثاني: مصادر البيانات من جانب الطلب.**

**قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي:**

في عام 2011دشن البنك الدولي بتمويل من مؤسسة "بيل وملينداجيتس" قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي التي أشمل قاعدة بيانات في العالم عن كيفية قيام البالغين بالادخار والاقتراض وسداد المدفوعات وإدارة المخاطر المالية، وتغطي قاعدة البيانات هذه التي تعتمد على بيانات المسوح الاستقصائية التي يتم جمعها بالتعاون

[1] بوابةQFinDev، مسح اقتصاد قطاع الاتصالات المتنقلة للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول، متوفر على الموقع التالي:

مع مؤسسة جالوب "Gallup" أكثر من 140 بلدا حول العالم، وأعقبت الجولة الأولى من المسوح الاستقصائية جولة ثانية في عام 2014 وأخرى ثالثة في عام 2017، إضافة إلى مسح 2021 الأخير.

شملت قاعدة بيانات المؤشر العالمي لعام 2017 ما يزيد عن 150 الف بالغ في سن 15 عاما على الأقل بأكثر من 140 بلدا، وعلى مؤشرات محدَّثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية والغير الرسمية واستخدامها، وتحتوي على بيانات إضافية عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، وأظهرت البيانات وجود فرص لتوسع نطاق الحصول على الخدمات المالية بين من ليست لديهم حسابات، وكذلك تشجيع زيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية ممن يمتلكون حسابات.

أصبحت قاعدة البيانات المؤشر العالمي للشمول المالي الركيزة الأساسية للجهود العالمية الرامية إلى تشجيع الشمول المالي، وتوفر هذه البيانات ثروة من المعلومات للعاملين في مجال التنمية وواضعي السياسات والباحثين، والتتبع نحو تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة[1].

ويمكن تلخيص المقارنة بين المصدر العالمي للبيانات من جانب العرض وجانب الطلب في الجدول التالي:

**الجدول (1-3): قواعد البيانات العالمية للشمول المالي**

| عنصر المقارنة | بيانات جانب الطلب | بيانات جانب العرض |
|---|---|---|
| **قاعدة البيانات** | Global Findex- Global Financial Inclusion Database | IMF FAS-Financial Access Survey |
| **الهيئة المشرفة** | البنك الدولي | صندوق النقد الدولي |
| **منهجية المسح** | قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي التي يتم جمعها من الأفراد (المستخدمين النهائيين للخدمات المالية فوق سن 15 عاما) من خلال المسح | مسح الوصول المالي، قاعدة البيانات التي يتم جمعها من مقدمي الخدمات المالية |
| **مصدر المعلومات** | الأفراد | إبلاغ السلطات الوطنية (بنوك مركزية ووزرات معينة) أو استبيانات مرسلة لمقدمي الخدمات المالية |

[1]The World Bank, **The Global Findex Database 2017**, 2018, p 07

| | | |
|---|---|---|
| **حجم العينة** | + 1000 | - |
| **مستوى التطبيق** | وطني | وطني |
| **النشأة** | 2011 | 2004 |
| **التواتر أو التكرار** | 3 سنوات (2011، 2014، 2017) | سنويا منذ 2010 |
| **عدد المؤشرات** | 800 | 150 |
| **نطاق التغطية** | 148 دولة | 189 دولة |
| **المزايا** | توفير بيانات قابلة للمقارنة دوليا<br>توفير معلومات عن سلوك المستخدمين الماليين مثل: الغرض من الخدمات المالية المستخدمة، استخدام الخدمات الغير الرسمية، عوائق الحصول علي الخدمات المالية | توفير بيانات قابلة للمقارنة دوليا<br>تزويد واضعي السياسات والباحثين بيانات جغرافية وسكانية سنوية |
| **العيوب** | لا توفر المعلومات لكل المنطقة داخل الدولة (المستوى دون الوطني) | لا يمثل المستوى دون الوطني |

**المصدر:عمار عبد الحليم غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 23**

**المطلب الثاني: الاتجاهات الراهنة للشمول المالي عالميا:**

تتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الشمول المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق هذا الأخير وتطوره وتتمثل هذه المؤشرات فما يلي

**الفرع الأول: مؤشر امتلاك الأفراد لحسابات في مؤسسات مالية رسمية:** هو مؤشر الشمول المالي العام، حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15 سنة فما فوق) لحسابات بنكية في مؤسسات رسمية والشكل الموالي يوضح ذلك:

**شكل رقم (1-7) ملكية الحسابات في مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين (+15 سنة)**

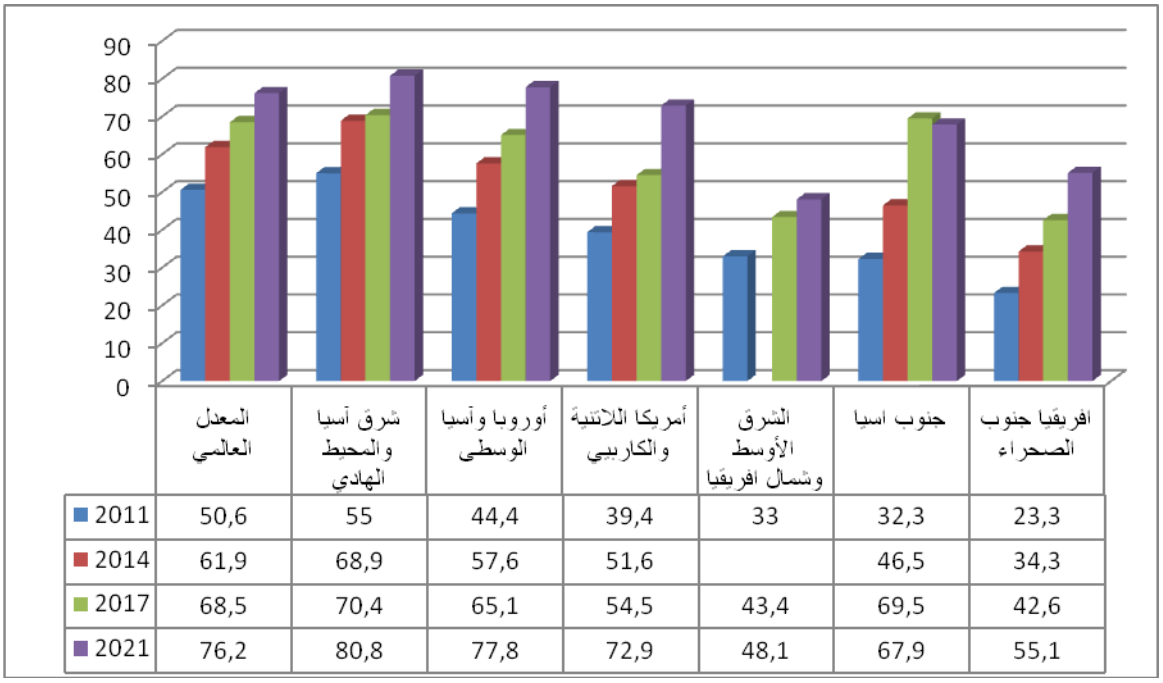


| | المعدل العالمي | شرق آسيا والمحيط الهادي | أوروبا وآسيا الوسطى | أمريكا اللاتينية والكاريبي | الشرق الأوسط وشمال افريقيا | جنوب اسيا | افريقيا جنوب الصحراء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 50,6 | 55 | 44,4 | 39,4 | 33 | 32,3 | 23,3 |
| 2014 | 61,9 | 68,9 | 57,6 | 51,6 | | 46,5 | 34,3 |
| 2017 | 68,5 | 70,4 | 65,1 | 54,5 | 43,4 | 69,5 | 42,6 |
| 2021 | 76,2 | 80,8 | 77,8 | 72,9 | 48,1 | 67,9 | 55,1 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:**#https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion**تاريخ الاطلاع 01-03-2023**

يبين الشكل تزايد تحقيق الشمول المالي عالميا وبوتيرة متسارعة، حيث يمتلك حوالي 76,2% من البالغين عالميا حسابات في سنة 2021 مقابل 68,5% في سنة 2017 و50,6% في سنة 2011، لكن هناك تفاوت ذلك بين الدول فيمتلك البالغين في الدول المتقدمة (شرق أسيا والمحيط الهادي) 80,8% من الحسابات في مؤسسات رسمية سنة 2021 مقابل 55,1%و48,1% في دول إفريقيا جنوب الصحراء، والدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا على التوالي والتي تعتبر نسب متدنية، ازداد نسبة ملكية الحسابات في الدول النامية بمقدار 8% بين سنتي 2017 و2021 وهذا راجع إلى التوسع الكبير في تبني الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، كما تقلصت الفجوة في استعمال الخدمات المالية بين الجنسين في سنة 2021 إلى 6% بعدما كانت 9% سنة 2017.

**الفرع الثاني: مؤشر استخدام الخدمات المالية**

**-مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس هذا مؤشر مدى قيام الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، والشكل الموالي يبين نسب الادخار حسب الأقاليم:

**شكل (1-8): نسبة الادخار حسب الأقاليم للأفراد البالغين(+ 15 سنة)سنة 2021**

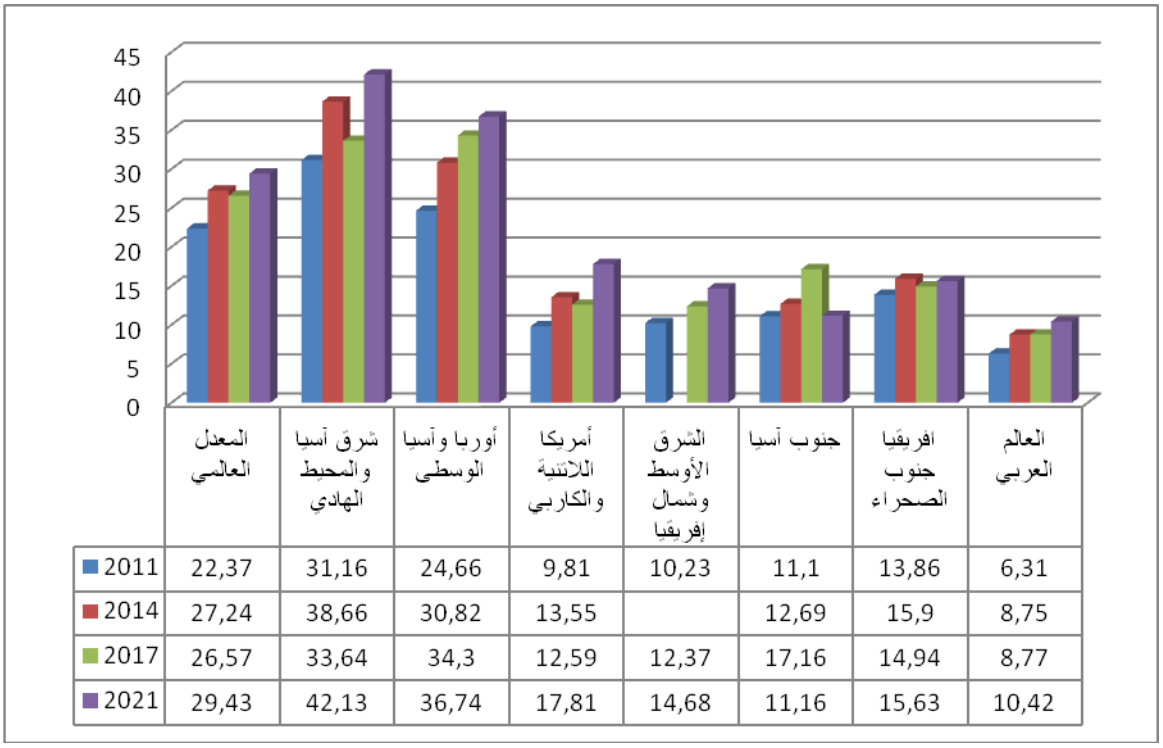


| | المعدل العالمي | شرق آسيا والمحيط الهادي | أوربا وآسيا الوسطى | أمريكا اللاتينية والكاريبي | الشرق الأوسط وشمال إفريقيا | جنوب آسيا | افريقيا جنوب الصحراء | العالم العربي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 22,37 | 31,16 | 24,66 | 9,81 | 10,23 | 11,1 | 13,86 | 6,31 |
| 2014 | 27,24 | 38,66 | 30,82 | 13,55 | | 12,69 | 15,9 | 8,75 |
| 2017 | 26,57 | 33,64 | 34,3 | 12,59 | 12,37 | 17,16 | 14,94 | 8,77 |
| 2021 | 29,43 | 42,13 | 36,74 | 17,81 | 14,68 | 11,16 | 15,63 | 10,42 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:**#https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion**تاريخ الاطلاع 01-03-2023**

من الشكل أعلاه يتبين أن نسب الادخار كان في تزايد مستمر في أغلب الأقاليم، حيث سجلت أعلى نسب الادخار طيلة سنوات الدراسة في دول شرق أسيا والمحيط الهادي ودول أوروبا وآسيا الوسطى، حيث قدرت النسب على التوالي سنة 2021 ب42,13% و 36,74%، في حين تسجل دول العالم العربي أدنى مستويات الادخار قدرت النسبة سنة 2021 ب 10,42% وهذا ما يدل على ضعف الوعي الادخاري في هذه الدول.

أما طريقة الادخار عالميا كانت كما يلي في سنة 2021:

**الشكل رقم (1–9): مقارنة طرق الادخار بين الدول المرتفعة الدخل والدول النامية سنة 2021**

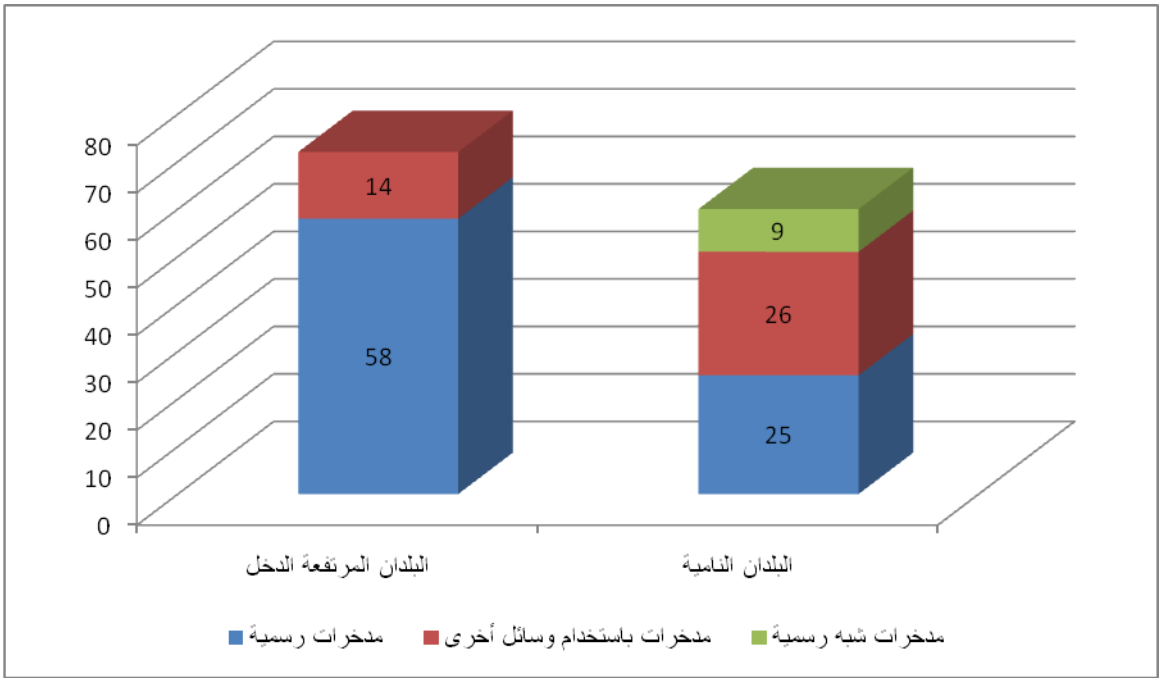


**Source: Asli Demirguc_ Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Sanaya Ansar, Jak Hess, the Global Findex Database 2021, Financial inclusion Digital payment and Resilience the Age of COVID-19, Washington World Bank Group, p 79**

يبين الشكل السابق أن 76% من البالغين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار مقابل 42% منهم في الدول النامية وبمعدل عالمي قدر ب 49%سنة 2021، حيث أن58%من مجموع البالغين المدخرين في الدول المرتفعة الدخل قاموا بالادخار في مؤسسات مالية رسمية، أما في البلدان النامية 25%منهم من يستعمل هذه الطريقة في الادخار، و9% منهم يدخرون بطرق شبه رسمية من خلال استخدام ناد الادخار، وهو ما يشاع في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بنسبة وصلت 25%، أما المدخرات باستخدام وسائل أخرى كادخار النقود في المنزل أو الادخار في الماشية والمجوهرات أو العقارات، أو استخدام الأدوات الاستثمارية التي تطرحها أسواق المالية، أو شراء الأوراق المالية الحكومية فكانت نسبها 14%في الدول المرتفعة الدخل و26%في الدول النامية

**–مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية:** يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين 15 سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية، وقد تمت مقارنة إقليمية بهذا المؤشر وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

**الشكل (1-10) مقارنة إقليمية لنسب الاقتراض من مؤسسة مالية رسمية للبالغين (+ 15 سنة)**

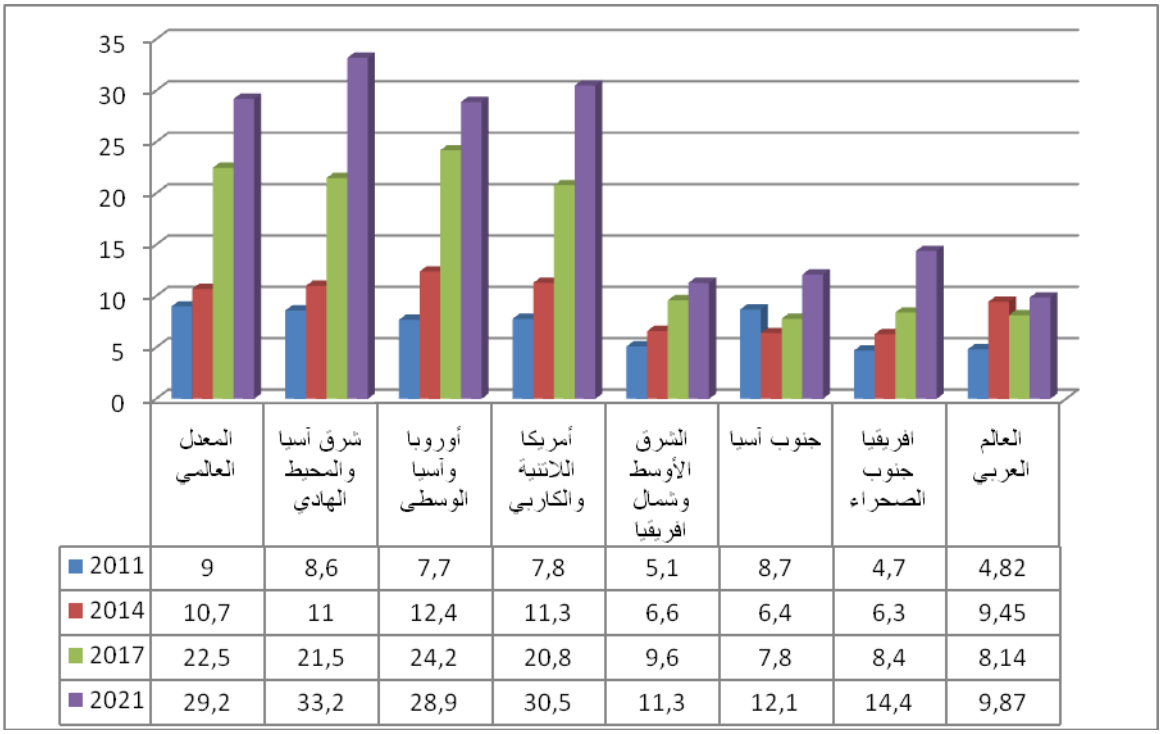


| | المعدل العالمي | شرق آسيا والمحيط الهادي | أوروبا وآسيا الوسطى | أمريكا اللاتينية والكاريبي | الشرق الأوسط وشمال افريقيا | جنوب آسيا | افريقيا جنوب الصحراء | العالم العربي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 2011 | 9 | 8,6 | 7,7 | 7,8 | 5,1 | 8,7 | 4,7 | 4,82 |
| 2014 | 10,7 | 11 | 12,4 | 11,3 | 6,6 | 6,4 | 6,3 | 9,45 |
| 2017 | 22,5 | 21,5 | 24,2 | 20,8 | 9,6 | 7,8 | 8,4 | 8,14 |
| 2021 | 29,2 | 33,2 | 28,9 | 30,5 | 11,3 | 12,1 | 14,4 | 9,87 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:**#https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion**تاريخ الاطلاع 01-03-2023**

الشكل الأعلى يبين أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية على المستوى العالمي منخفض نوعا ما حيث وصلت نسبته إلى 22,5% و29,2% في سنتي 2017و 2021 على التوالي، وتتصدر دول شرق آسيا والمحيط الهادي ذلك بنسب قدرت ب 21,5% و33,2% في سنتي 2017 و2021، في حين تأتي دول العالم العربي في المرتبة الأخيرة عالميا بنسب متدنية جدا قدرت في حدود 9,87% حيث يلجأ أغلبهم إلى الاقتراض من الأسر والأصدقاء، بدلا من الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

**الفرع الثالث: مؤشرات الخدمات المالية الرقمية:**

تشمل المدفوعات الرقمية استخدام بطاقة الخصم و الائتمان، أو الهاتف المحمول أو الانترنت في جميع المعاملات المالية حيث أصبح استخدام مثل هذه المدفوعات الرقمية منذ 2014، عندما تم جمع هذه البيانات لأول مرة كجزء من مسح مؤشر البيانات العالمي، بعدها نمت نسبة استعمال هذه المدفوعات بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة وارتفعت بنسبة 13% بين سنتي 2017 و2021[1] وكانت كما يلي حسب التصنيف الإقليمي:

[1]Asli Demirguc_ Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Sanaya Ansar, Jak Hess, the Global Findex Database 2021, **Financial inclusion Digital payment and Resilience the Age of COVID-19**, Washington World Bank Group, p 55

**الشكل رقم (1-11): مقارنة إقليمية لنسبة البالغين الذين قاموا بإجراء عمليات المدفوعات الرقمية (دفع واستلام) للسنوات 2014- 2017- 2021**

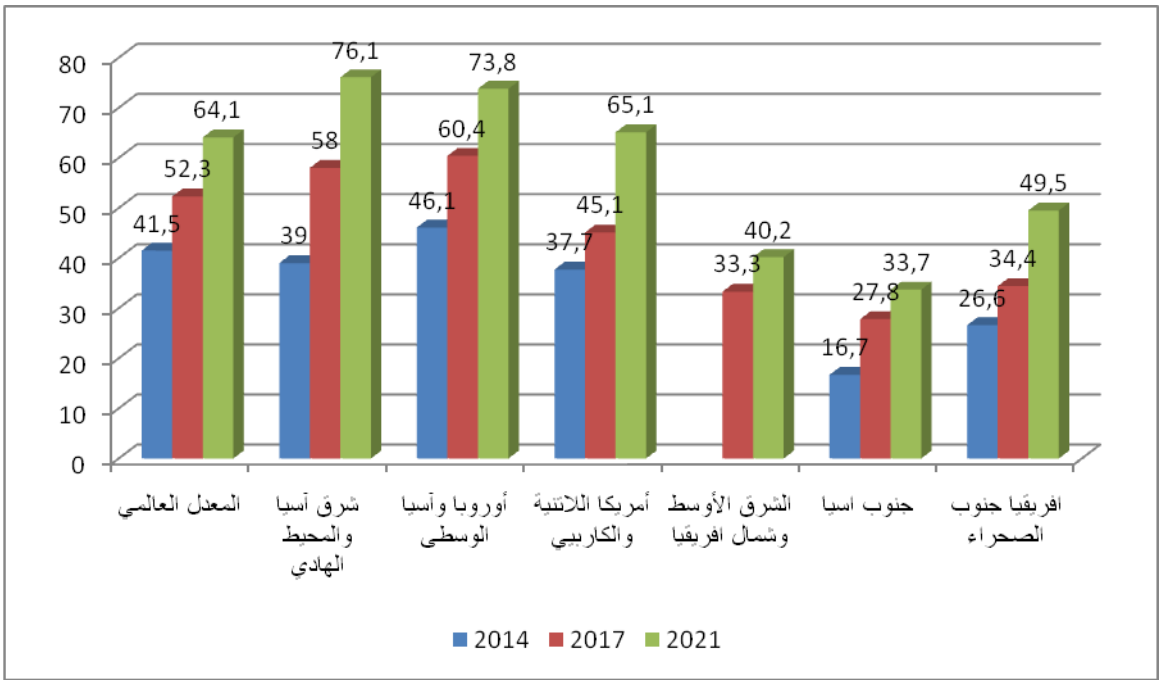


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:#https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion تاريخ الاطلاع 01-03-2023**

من الشكل أعلاه يلاحظ بأن اجراء المدفوعات الرقمية من طرف البالغين كان مرتفعا في الدول شرق آسيا والمحيط الهادي، ودول أوروبا وآسيا الوسطى أين وصلت نسبتهم 76,1% و73,8 %على التوالي سنة 2021، بينما النسب المنخفضة كانت في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا ودول جنوب اسيا بنسب 40,2% و33,7% على التوالي سنة 2021، أما المعدل العالمي لاستخدام المدفوعات الرقمية وصل إلى 64,1% سنة 2021 بينما كانت 41,5% سنة 2014 ويرجع هذا إلى زيادة معدل استخدام هذه المدفوعات خاصة أثناء أزمة covid 19 الذي فرض على الافراد استخدام مثل هذه الطرق للدفع والاستلام.

**جدول (1-4): نسبة استخدام الهاتف المحمول والأنترنت للبالغين (+15 سنة) للسنوات 2014-2017**

| | | 2014 | 2017 |
|---|---|---|---|
| **استخدام الهاتف والانترنت للحصول على الخدمات المالية** | دول مرتفعة الدخل | 48,9 | 51,8 |
| | دول متوسطة الدخل | 9,4 | 19,2 |
| | دول منخفضة الدخل | 1,2 | 17,1 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| استخدام البطاقة الالكترونية للحصول على الخدمات المالية | دول مرتفعة الدخل | 43 | 80,1 |
| | دول متوسطة الدخل | 9 | 23,8 |
| | دول منخفضة الدخل | 2,1 | - |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي:#https://databank.worldbank.org/source/global-financial-inclusion تاريخ الاطلاع 01-03-2023**

من خلال الجدول يتبين أن استخدام الهاتف والانترنت من أجل تلقي الخدمات المالية في تزايد مستمر في جميع الدول سواءا المرتفعة الدخل أو المنخفضة لكن تبقى النسب منخفضة في الدول المنخفضة أين وصلت إلى 17,1% سنة 2017 بعدما كانت 1,2%، بينما النسبة وصلت إلى 51,8% في الدول المرتفعة الدخل سنة 2017، نفس الشيء بالنسبة لاستخدام البطاقات الالكترونية فالدول المتقدمة وصلت نسبة استخدامها إلى 80,1% سنة 2017

**شكل رقم (1-12): مقارنة إقليمية لنسبة استخدام المدفوعات الرقمية في فترة COVID19**

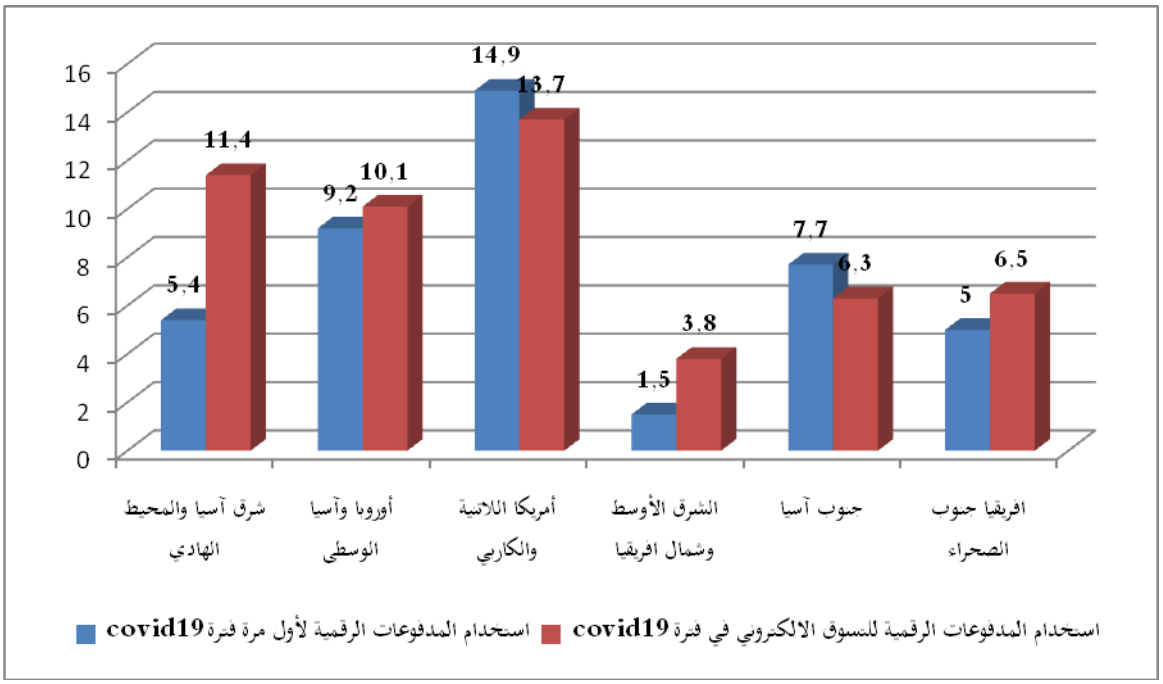


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي**

**the little data book on financial inclusion 2022**

يبين الشكل الموالي أن نسب استخدام المدفوعات الرقمية لأول مرة مع استخدامها للتسوق الالكتروني فترة covid19 كان مرتفعا في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي إضافة إلى دول أوروبا و آسيا الوسطى، حيث كانت النسب كما يلي 14,9% و 9,2% على التوالي، أما دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا وافريقيا جنوب

الصحراء فدائما النسب متدنية قدرت ب 1,5% و5 %على التوالي ويعود ذلك إلى تدني ثقافة استعمال مثل هذه المدفوعات، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية التي تحتاجها هذه المدفوعات.

**خاتمة:**

يعكس الشمول المالي مدى قدرة مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات البنكية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة واستخدمها على النحو الذي يلبي احتياجاتهم بأقل تكلفة وبجودة مناسبة، ومن أهم الأبعاد والمؤشرات الرئيسية التي تسمح بقياس مستوى الشمول المالي، منها بعد الوصول الأفراد للخدمات المالية واستخدامها، وبعد جودة الخدمات المالية، ويتم تعزيز الشمول المالي من خلال بناء استراتيجية وطنية خاصة به، كما يتم توفير جملة من الركائز الأساسية من دعم البنية التحتية المالية وحماية مستهلكي الخدمات المالية وتطوير المنتجات المالية الجديدة، إلى جانب التثقيف المالي.

وفيما يخص واقع الشمول المالي فهو مختلف فيما بين بلدان العالم، ويعود ذلك إلى تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتطور القطاع البنكي وقطاع التكنولوجيا المالية في كل بلد، كما يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات مستقاة من مصادر عالمية لقياس مدى انتشار الخدمات المالية وتأثيرها على الأفراد والشركات والاقتصاد ككل لكل دولة على حدى.

# الفصل الثاني
# دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي

**مقدمة:**

تعد البنوك الإسلامية من أهم وأحدث مؤسسات الصناعة المصرفية ككل في الآونة الأخيرة، لما لها من مميزات وخصائص أهلتها لتكون حل لكثير من المشكلات والأزمات خاصة الازمة المالية العالمية 2008 ، وهذا ما أدى العديد من الدول لتبني مثل هذه البنوك والذي بدوره جعلها تنتشر على نطاق واسع، وزيادة في حجم أصولها على المستوى العالمي بما فيه الدول الغربية كبريطانيا وأمريكا.

وأهم ما يميز البنوك الإسلامية عن غيرها هو انضباطها بقواعد الشريعة الإسلامية في أعمالها، وسعيها لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، من خلال تقديمها لمجموعة من المنتجات والخدمات التي تنفرد بها، وهذا ما جعلها تصل إلى أكبر عدد من الشرائح والفئات المستبعدة ماليا خاصة في الدول الإسلامية، وحققت درجاتكبيرة من الشمولية المالية في الآونة الأخيرة خاصة بعد تبنيها للتقنيات التكنولوجيا المالية.

وللتفصيل أكثر في الموضوع يتم التطرق إلى المفاهيم العامة للبنوك الإسلامية أولا، بعدها يتم التطرق إلى المنتجات والخدمات البنكية الاسلامية، وفي الأخير يتم عرض واقع البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي.

**المبحث الأول: المفاهيم العامة للبنوك الإسلامية:**

إن البنوك الإسلامية قديمة النشأة، يعود ظهور نشاطها مع ظهور الإسلام، لكن لم يكن بالمعالم التي وصلت إليها في هذا الزمان، ويرجع السبب إلى الاهتمام بعمل البنوك التقليدية وتهميش البنوك الإسلامية لكن بعد الأزمة المالية العالمية 2008 تفطن العالم لمثل هذه البنوك التي حققت الاستقرار في المجتمعات الإسلامية.

**المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك الإسلامية:**

يتم التطرق إلى تعريف البنوك الإسلامية، إضافة إلى نشأتها كما يلي:

**الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية:**

تعددت تعاريف البنوك الإسلامية منذ ظهورها، والتي تختلف عن البنوك التقليدية في خصوصيتها وتعاملاتها، لكن هناك مضامين أساسية تكاد تكون متقاربة جاءت بها أغلب تلك التعريفات فمن بين التعريفات نوجز ما يلي:

- "عرف الاتحاد الدولي البنوك الإسلامية على أنهمؤسسة مالية شاملة تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية الغراء، ويقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية بأنواعها كافة لحسابه أو لحساب غيره، بما فيها قبول الودائع الجارية والحسابات الاستثمارية وغيرها"؛[1]
- "هو مؤسسة وساطة مالية، تعمل على حشد وتعبئة المدخرات وإعادة ضخها وتوظيفها في الاقتصاد بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتجمع في نشاطها بين أعمال التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية، وكل ذلك بطرق وأساليب متوافقة مع ضوابط وأحكام الشريعة الإسلامية"[2]؛
- "مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي، وذلك يعود إلى أن البنوك الإسلامية تنطلق ابتداءا من نظرة الإسلام للمال التي تعتبره مال الله والبشر مستخلفون فيه لتوجيه ما يرضي الله في خدمة عباده، فليس للفرد حرية مطلقة للفعل في ماله ما يشاء لأن يده يد عارضة والملكية الحقيقة هي لله تعالى"[3]؛

[1] حكيم حمود فليح الساعدي وأخرون، **المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية**، الطبعة الأولى، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019، ص 19

[2] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى،الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، جامعة مصراتة، ليبيا، 2018، ص 2

[3] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، **المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 42

- "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، حيث يتضمن مفهوم البنوك الإسلامية عناصر أساسية هي"[1]:

1. الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام؛
2. حسن اختيار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية؛
3. الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتي يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالهم المستثمرة في البنك؛
4. تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها؛
5. تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقا للأولويات الإسلامية، الضروريات فالحاجات فالكماليات؛
6. أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك.

- البنوك الإسلامية عبارة عن مؤسسات مالية بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها وتقديم الخدمات البنكية بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتنطلق البنوك الإسلامية في عملياتها الاستثمارية ملتزمة بمنع التعامل بالفائدة وكل أشكالها، كما أنها تتعامل على أساس الملكية المزدوجة الخاصة والعامة ويتلخص مجال عملها في الاستثمار المباشر (المتاجرة) أو الاستثمار غير المباشر، وذلك بواسطة صيغ التمويل الإسلامية مثل عقود المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والإستصناع والمزارعة والاجارة، وتقوم البنوك الإسلامية بجميع الخدمات البنكية الأخرى التي تقدمها البنوك التجارية من اعتمادات مستندية وكفالات، ولا يوجد فرق في هذا الخصوص، ومن خلال المؤتمر الذي تم انعقاده في إسطنبول عام 2017 تحت عنوان "تطوير وإيداع منتجات البنوك الإسلامية" تم تحديد هرمية المنطلقات النظرية لمفهوم البنوك الإسلامية والتي تبدأ من القاعدة إلى رأس الهرم كما يلي[2]:

1. حماية أموال المساهمين وحقوق المالكين وتمويل المشاريع التي تتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية؛
2. المساهمة في التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية؛
3. عدم التعامل بالفائدة في مختلف عقود الإقراض، وكذلك الحال بالنسبة لمختلف أنواع الودائع؛
4. عدم التعامل بالعقود التي تتسم بعدم تأكد عالية والكشف الكامل عن العقد قبل وأثناء وبعد تنفيذه؛

[1] محمد محمود العجلوني، **البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008، ص 110

[2] بشار ذنون الشكرجي، محمد محمد يونس الشرابي، شيماء وليد البواب، **الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية في منطلقاتها النظرية ومؤشرات تجاوز الأزمة المالية والانتشار**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 120، 2018، ص186

5. المشاركة في المخاطرة.

**الشكل( 2-1): المنطلقات النظرية لأنشطة البنوك الإسلامية وسماتها**

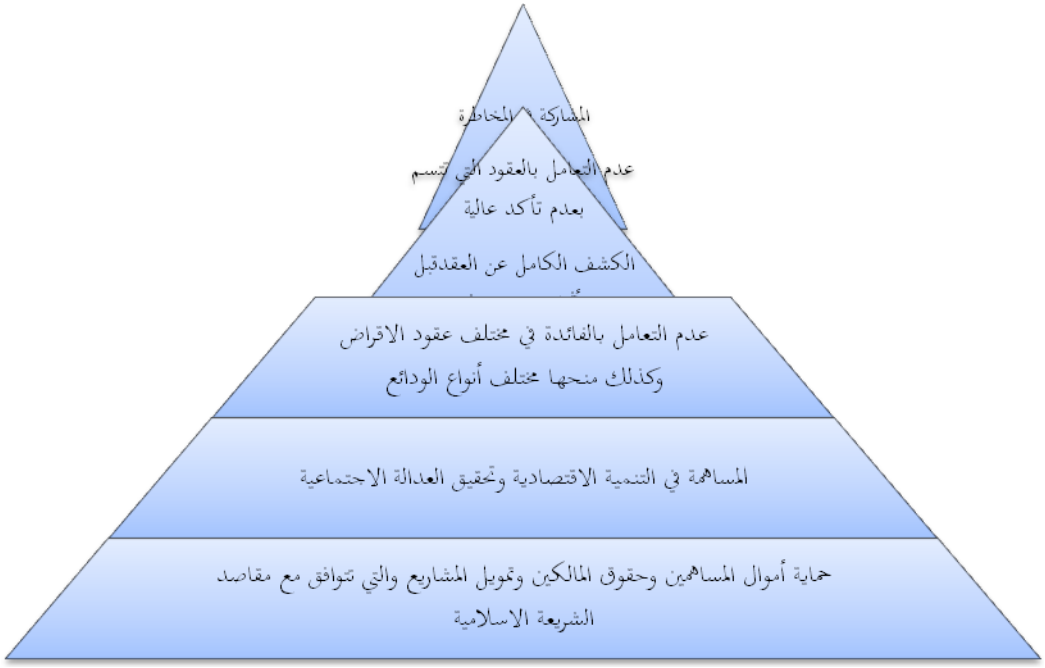


**المصدر: بشار ذنون الشكرجي، محمد محمد يونس الشرابي، شيماء وليد البواب، الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية في منطلقاتها النظرية ومؤشرات تجاوز الأزمة المالية والانتشار، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 120، 2018، ص186**

**من خلال ما سبق يمكن تعريف البنوك الإسلامية على أنها "مؤسسة مالية ومصرفية تقوم بجمع المدخرات وتوظيف الأموال بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، فهي تمنع التعامل بالربا ويتم المشاركة في الربح والخسارة، كما يتم إعادة توزيع الثروة من خلال التمويل الاجتماعي من قرض حسن وزكاة وصدقة، وهذا ما يجعلها مؤسسة مالية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع".**

**الفرع الثاني: نشأة البنوك الإسلامية**

ترجع بدايات الصيرفة الإسلامية بمفهومها الواسع إلى الأيام الأولى للتشريع الإسلامي وازدهار الحضارة الإسلامية غير أن تراجع الدولة الإسلامية وسقوطها في براثين الاستعمار أجبرت على التخلي عن تراثها الفكري واستبداله بنظم وقوانين الغرب المستعمر من بينها التعاملات المصرفية التقليدية، لذا تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات حديثة النشأة، تعود بداياتها الفعلية في سبعينيات القرن العشرين•:

• **ملاحظة:** إن البنوك الإسلامية يعود تاريخ ظهورها إلى نهاية عشرينات القرن العشرين في الجزائر على يد الشيخ **إبراهيم أبو اليقظان** الذي دعا أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية سنة 1929م إلى بلورة فكرة البنك وفق قواعد الفقه الإسلامي، وتم ذلك بدعوته منهم واتفاق انشاء بنك باسم "البنك الإسلامي الجزائري"، إلا أن السلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع، وذلك لخطورة الأمر على مصالحها ومصالح المعمرين والبنوك التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية، الأمر الذي أدى إلى عدم تجسيد الفكرة على أرض الواقع أنظر إلى: دراسة قام بها عبد الرزاق بلعباس

- **المرحلة التمهيدية لظهور البنوك الإسلامية (1950–1970)**: يعود تاريخ ظهور البنوك الإسلامية إلى عام 1940م عندما أنشأت ماليزيا صناديق الادخار تعمل دون فائدة، وفي عام 1950 بدأ التفكير المنهجي المنظم يظهر في باكستان بوضع أساليب تمويل تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتشير الوقائع إلى أن بوادر تجربة البنوك الإسلامية قد ظهرت لأول مرة سنة 1963م بجمهورية مصر العربية في محافظة الدقهلية في قرية ميت غمر من خلال إنشاء بنوك الادخار على يد الدكتور والمفكر أحمد النجار، وتعد هذه التجربة منطلقا وبداية لوضع الاقتصاد الإسلامي كفكر موضع التطبيق العلمي[1]، حيث لاقت هذه التجربة نجاحا معتبرا، وكان لها إقبالا كبيرا من طرف الأفراد والتي بلغ عدد الحسابات الادخار فيها 59000 حساب خلال ثلاث سنوات عملها، ومع محدودية هذه التجربة إلا أنها جسدت بنجاح من خلال فروعها التسعة جدوى العمل البنكي الإسلامي في تجميع المدخرات المحلية وتوظيفها في مشروعات التنمية المحلية لكن ولأسباب سياسية تم إيقافها وتصفيتها وانتقال أصولها للبنوك التقليدية سنة 1968م[2]؛
- **مرحلة التأسيس والانطلاق الفعلي لنشاط البنوك الإسلامية (1970–1980)**:كانت هذه المرحلة بداية تبني تأسيس البنوك الإسلامية من قبل الحكومات، وكان أولها بنك ناصر الاجتماعي بجمهورية مصر العربية سنة 1971م والتي كانت طبيعة عمله أساسا تتمحور حول التكافل الاجتماعي وليس النشاط البنكي، ثم تلاها تأسيس البنك الإسلامي للتنمية بجدة سنة 1975م وهو بنك دولي تشترك فيه معظم الدول الإسلامية الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وقد تم مزاولة نشاطه سنة 1976م وكان هدفه دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الأعضاء، وبعدها مباشرة تم تأسيس النموذج الفعلي والمعاصر للبنوك الإسلامية وهو بنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة سنة 1975م، والذي اعتبره كثير من الباحثين البداية الفعلية لبنك إسلامي متكامل، ثم توالت بعد ذلك تأسيس العديد من البنوك، ففي سنة 1977 تم إنشاء كل من بنك فيصل الإسلامي السوداني، فبيت التمويل الكويتي، ثم بنك فيصل المصري، وفي عام 1978م تم إنشاء البنك الإسلامي الأردني، وفي العام 1979 تم إنشاء بنك البحرين الإسلامي[3]؛
- **مرحلة التوسع الإقليمي للبنوك الإسلامية (1980–1990)**: تميزت هذه المرحلة بالانتشار والتوسع في مختلف البلاد العربية والإسلامية، وكان للمملكة العربية السعودية دورا مهما في تأسيس غالبية البنوك الإسلامية

---

(2013)، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر العشرينات القرن الماضي**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19 العدد 2، ص 5

[1]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص42

[2]محمد الطاهر الهاشمي، مرجع سابق، ص 6

[3]حكيم حمود فلبح الساعدي وآخرون، مرجع سابق، ص 25

في العالم عن طريق مؤسسة دار المال الإسلامي والتي تتبعها بنوك فيصل الإسلامية وكما كان لمؤسسة دالة البركة البحرينية والتي تشرف على مجموعة بنوك البركةدورا مهما أيضا في ذلك، وكما تم أسلمة الأنظمة المصرفية بالكامل في بعض الدول منها•: باكستان1978 وايران1983 السودان1985م، بما فيها البنوك المركزية للعمل وفق ضوابط شرعية اسلامية[1]؛

- **مرحلة انتشار البنوك الإسلامية وظهور منافسة عالمية لتبني مثل هذه الصناعة (1990– الى الآن)**: شهدت هذه المرحلة الانتشار السريع والمتنامي للبنوك الإسلامية، وظهور عدد كبير من الأوعية الاستثمارية المشتركة التي تدار بالطرق المشروعة، كم بدأت البنوك التقليدية تهتم بشكل متزايد بمجال العمل المصرفي الإسلامي، وذلك بانتشار النوافذ والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية، كما انتشرت ظاهرة التحول الكلي للعديد من البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية (بنك الشارقة 2002، بنك الجزيرة السعودي 2005، بنك الكويت الدولي 2006.....الخ)، وبادرت بنوك تقليدية أخرى إلى تأسيس بنوك إسلامية مستقلة تماما عنها من حيث رأس مالها وميزانيتها ونشاطها كبنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي، وسيتي بنك الإسلامي، وبنك نوريبا التابع لبنك يو.بي.اس السويسري، كما سعت البنوك والمؤسسات الإسلامية إلى عقد المؤتمرات والندوات حول البنوك الإسلامية على مستوى العالم، وبدأت المؤسسات البنكية الغربية تشيد بأهمية هذه التجربة وسرعة نجاحها وقد جاء تأكيد ذلك من خلال تقرير صندوق النقد الدولي الذي صرح أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة أكثر استقرارا من النظام المالي الغربي[2]؛

كما عرفت هذه المرحلة ظهور العديد من المؤسسات الداعمة والمنظمة للعمل البنكي الإسلامي، مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والسوق المالية

---

• إن المحاولات الأولى لتحويل النظام المصرفي القائم إلى نظام مصرفي إسلامي في باكستان كان في عهد الرئيس الراحل ضياء الحق، والذي طلب من مجلس الفكر الإسلامي بإعداد خطة لذلك، وتم ذلك في شهر جانفي 1978م بتأسيس ثلاث مؤسسات مالية لا تتعامل بنظام الفائدة، شركة الاستثمار الوطنية، مؤسسة الاستثمار الباكستانية، المؤسسة المالية لتمويل المباني والمساكن، ثم شكل بنك الدولة الباكستاني في أفريل 1978م، تليها تجربة جمهورية إيران الإسلامية، التي اتبعت أسلوب التحول الكلي مرة واحدة لأسلمة النظام المصرفي، وذلك بتطبيق قانون واسع وشامل لجهاز لا يتعامل بالفائدة وذلك في أوت 1983م، بعدها قامت السودان بتحويل نظامها المصرفي إلى نظام إسلامي وذلك على ثلاث مراحل: المرحلة الأولى من 1978-1984م وهي مرحلة الازدواجية حيث نشأ عدد من البنوك الإسلامية إلى جانب البنوك التقليدية، المرحلة الثانية من 1985-1989م وهي فترة توحيد النظام المصرفي ليعمل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، المرحلة الثالثة الممتدة منذ عام 1990م وهي مرحلة تعميق أسلمة النظام المصرفي، **أنظر إلى**: محمد محمودي المكاوي، **البنوك الإسلامية (النظرية– التطبيق– التطوير)**، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر العربية، المنصورة، 2012، ص 60-63

[1] شهاب سعيد أحمد العزعزي، **إدارة البنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 17

[2] اتحاد المصارف العربية، **البنوك الإسلامية نجحت في المنافسة وتحسين الأزمات المالية**، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 471، فيفري 2020، ص 48

الإسلامية الدولية، مركز إدارة السيولة، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، الوكالة الدولية الإسلامية للتصنيف، المركز الإسلامي للمصالحة والتحكيم[1].

**الفرع الثالث: المؤسسات الداعمة للبنوك الإسلامية:**

لقد شهدت البيئة المصرفية الإسلامية في السنوات الأخيرة تأسيس العديد من المؤسسات الدولية الداعمة لها والتي كان لها تأثير ملموس في توفير بيئة صالحة لهذه الصناعة والتي عكست انتشارها على المستوى العالمي في ظرف وجيز،والتي تنقسم إلى الهيئات الإسلامية، والمؤسسات المالية الإسلامية، وهيئات الفتوى والبحوث الشرعية والتي يمكن التفصيل فيها:

1. **الهيئات الإسلامية:**

2. **هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية (أيوفي AAIOFI)**:أيوفي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية الغير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تم إنشاءها عام 1991م والتي مقرها الرئيسي في مملكة البحرين، تهدف هذه الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة في المجالات البنكية ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وإصدار معايير المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة والتي وصلت إلى إصدار 100 معيارا حتى 2022، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي تعتمدها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية (2 معيار أخلاقي، 58 معيار شرعي، 7معاير حوكمة، 26 معيار محاسبي، 5 معايير مراجعة)، وكما تحظى الهيئة بدعم العديد من مؤسسات الأعضاء منها البنوك المركزية والسطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حاليا المؤسسات المالية الرائدة في مختلف العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.[2]

**الهيكل التنظيمي للهيئة:** يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة مما يلي:

1- الجمعية العمومية، مجلس الأمناء، اللجنة التفيذية، والأمانة العامة.

2- المجالس الفنية وهي: المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي، ومجلس الحوكمة والأخلاقيات.

3. **مجلس الخدمات المالية الإسلامية:** مجلس الخدمات المالية الإسلامية هو هيئة دولية واضعة للمعايير، أنشأت سنة 2002 من قبل محافظي البنوك المركزية في عدد من الدول الإسلامية مع مشاركة البنك الإسلامي للتنمية، واتخذ المجلس ماليزيا كمقر له باحتضان من طرف البنك المركزي الماليزي، تهدف إلى تطوير وتعزيز متانة

[1] محمد الطاهر الهاشمي، **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، جامعة مصراتة، ليبيا، 2010، ص 131

[2] Accounting and Audting Organization For Islamic Financial Institutions, consulté (23-02-2022) à: https://aaoifi.com/about-aaoifi/

صناعة الخدمات المالية الإسلامية واستقرارها، وذلك بإصدار معايير احترازية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة التي تضم بصفة عامة قطاعات البنوك الإسلامية، وأسواق المال، والتكافل، بديلا عن معايير بازل فيما لم تعالجه من قضايا في هذه الصناعة، حيث أصدر 26 من الضوابط والارشادات إلى غاية ديسمبر 2021م لكيفية المواءمة بين البنوك الإسلامية ومتطلبات بازل للوصول إلى أفضل الممارسات التنظيمية العالمية[1].

**أهداف المجلس:**

تتمثل أهداف المجلس فيما يلي[2]:

- دعم تطور صناعة الخدمات المالية الإسلامية الاحترازية والشفافة من خلال إدخال معايير دولية جديدة أو تبني الموجود منها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية والتوصية بتبني هذه المعايير؛
- تأمين الإرشاد في الإشراف والتنظيم الفعال للمؤسسات المقدمة للمنتجات المالية الإسلامية وتطوير معايير صناعة الخدمات المالية الإسلامية فيما يخص التعريف، والقياس، والإفصاح مع الأخذ بالحسبان المعايير الدولية المتعلقة بذلك؛
- التواصل والتعاون مع منظمات ضبط المعايير الحالية ذات الصلة بثبات وقبول النقد الدولي والأنظمة المالية وكذلك مع المنظمات الخاصة بدول الأعضاء؛
- دعم وتنسيق المبادرات لتطوير الأدوات والإجراءات للتشغيل الفعال وإدارة المخاطر؛
- تشجيع التشارك بين الدول الأعضاء في تطوير صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- تسهيل التدريب وتطوير المهارات الشخصية في المناطق ذات الصلة بالتنظيم الفعال لصناعة الخدمات المالية الإسلامية والأسواق التابعة لها؛
- الالتزام بالقيام بالأبحاث ونشر الدراسات والاستقصاءات عن صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- تأسيس قاعدة بيانات عن البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية، وخبراء الصناعة؛
- أي أهداف أخرى قد توافق عليها الهيئة العامة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية.

- **المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية:** هو مؤسسة دولية غير هادفة للربح، تشرف على الخدمات المالية الإسلامية وذلك بوضع معايير للمؤسسات المالية الإسلامية وضمان التزام هذه الأخيرة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية،تم انشاءه بمبادرة من البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع مجموعة من البنوك والمؤسسات الرائدة في صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وينتمي المجلس العام إلى منظمة التعاون الإسلامي، تم

[1]Islamic Financial Services Board, consulté (23-02-2022) à: https://www.ifsb.org/background.php

[2]سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية**، دار الفداء العالمية للنسر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2015، ص 521

تأسيسه في مملكة البحرين بتاريخ 16 ماي 2101، ويضم المجلس في عضويته أكثر من 130 مؤسسة مالية موزعة على أكثر من 43 دولة، تضم أهم الناشطين في السوق المالية الإسلامية ومؤسسات دولية متعددة الأطراف، وجمعيات مهنية في الصناعة، ويعرف بأنه أحد المنظمات واللبنات الرئيسية في بنية المالية الاسلامية، وتتمثل الأهداف الاستراتيجية للمجلس فيما يلي[1]:

- نشر مفاهيم المالية الإسلامية عبر تحقيق وتعميق أسس المقاصد الشرعية ثم الترويج لها دوليا، والعمل على تنمية وتطوير الصناعة المالية الإسلامية؛
- تعزيز التعاون بين أعضاء المجلس وغيرهم من المؤسسات الأخرى الداعم للمالية الإسلامية كبنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجمع الفقه الإسلامي بهدف تبادل أفضل الممارسات وضبط الفتاوي في المعاملات المالية؛
- تعزيز الانماء والتطور الاقتصادي من خلال التركيز على القيمة المضافة للمالية الإسلامية وترشيد العمل البنكي الاسلامي؛
- العمل على رعاية مصالح الأعضاء ومواجهة الصعوبات والتحديات المشتركة وتعزيز التعاون فيما بين الأعضاء بعضهم بعض، وبين الأعضاء والجهات الأخرى، وعلى وجه الخصوص الجهات الرقابية.

- **هيئات الرقابة الشرعية:** تقوم هيئة الرقابة الشرعية على مستوى كل بنك إسلامي في انتظار أن يتم هيكلته تحت قبة الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، بمراجعة ودراسة كافة المنتجات والخدمات البنكية الإسلامية التي يطلقها البنك، حيث تضم الهيئة في عضويتها علماء يتميزون بالمعرفة العميقة بالشريعة الإسلامية وبفقه المعاملات بصفة خاصة، ولا يتم استثمار أية أموال خاصة بالبنك في معاملات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أو الحصول على أموال من أي مصدر غير شرعي، ويوفر البنك لزبائنه راحة البال من خلال كل منتج أو خدمة يقدمها لهم، وذلك عبر الفتوى التي تقدمها هيئة الرقابة الشرعية بالبنك الخاصة بكل منتج، وتسهم هيئة الرقابة الشرعية في بث الطمأنينة بين المساهمين والمودعين الذين تعتبر ثقتهم من دون شك من أهم عوامل نجاح البنك[2].

- **المؤسسات المالية الإسلامية:**

1. **السوق المالية الإسلامية الدولية (IIFM)**: تأسست السوق المالية الإسلامية الدولية سنة 2002م في مملكة البحرين كمنظمة غير ربحية لتطوير البنية التحتية، هدفها إيجاد بيئة نشطة ومنظمة تنظيما جيدا

[1]Genaral Council for Islamic Banks and Financial Institution, consulté (24-02-2022) à : https://www.cibafi.org/About

[2]فؤاد بن حدو، **الهيئات والمؤسسات المالية التي تشكل بنية الصيرفة الإسلامية وتؤطر عملها**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 117، فيفري 2022، ص 98

لتدفقات رأس المال التجارية من خلال مجموعة كاملة من الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية على الصعيد الدولي، وذلك لتوفير ما تحتاجه البنوك الإسلامية الدولية من سيولة ومنتجات بنكية إسلامية.

**المؤسسون:**

الأعضاء المؤسسون للسوق المالية الإسلامية الدولية هم:

- بنك البحرين المركزي؛
- بنك ماليزيا المركزي؛
- بنك السودان المركزي؛
- بنك اندونيسا المركزي؛
- البنك الإسلامي للتنمية، المملكة العربية السعودية؛
- هيئة النقد في بروناي دار السلام (وزارة المالية سابقا)

**أهداف السوق المالية الدولية:**

التركيز على تقديم خدمات محددة ذات قيمة عالية للصناعة المالية الإسلامية من خلال ما يلي:

- تأسيس وتطوير وتنظيم سوق مالية دولية ترتكز على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- تحسين إطار العمل التعاوني بين المؤسسات المالية الإسلامية عالميا؛
- خلق وعي بالصناعة المالية الإسلامية وتبادل المعرفة الفنية عن معايير السوق الإسلامية الدولية من خلال تنظيم ندوات وورش عمل فنية وعقد اجتماعات تشاورية ذات صلة بمواضيع محددة في الصناعة المالية الإسلامية؛

## 2. الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA):

تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كشركة مساهمة، مقرها البحرين برأس مال مقدر ب 10 ملايين دولار، بدعوة من البنك الإسلامي للتنمية سنة 2000م وبدأت الوكالة عملياتها سنة 2005م، وكانت الوكالة متخصصة في تصنيف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، من خلال تقييمها[1].

**أهداف الوكالة:**

تهدف الوكالة إلى ما يلي[2]:

[1]Islamic International Rating Agency, consulté (25-02-2022) à : https://iirating.com/corprofile.aspx

[2] سامر مظهر قنطقجي، مرجع سابق، ص 518

- تصنيف الكيانات العامة والخاصة؛
- إجراء تقييم وإبداء الرأي عن خسائر الكيان المصنف المحتملة مستقبلا؛
- إجراء مستقل عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال؛
- المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامية الدولية والأدوات المالية الإسلامية؛
- تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يُضفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها؛
- تطوير النشاط البنكي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد الدولي.

إن الوكالة تساعد البنوك الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على التصنيف الدولي لها من طرف الوكالة، كما أنها تضفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقيم حجم المخاطر التي تواجهها، مؤكدا أن التصنيف الذي تصدره هذه الوكالة سيكون معتمدا على المستوى الدولي.

3. **مركز إدارة السيولة المالية (LMC)**: هو شركة مساهمة بحرينية تأسست في سنة 2002م، وحصلت على ترخيص كبنك استثمار إسلامي برأسمال مصرح به 200 مليون دولار أمريكي ورأس مال مدفوع 20 مليون دولاروالذي أصبح اليوم 53,550 مليون دولار، ويمتلكه بالتساوي كل من البنك الإسلامي للتنمية بالمملكة العربية السعودية، وبنك التمويل الكويتي، وبنك البحرين الإسلامي، وبنك دبي الإسلامي[1].

تهدف إلى تمكين المؤسسات المالية الإسلامية من إدارة سيولتها من خلال استثمارات قصيرة ومتوسطة الأجل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية،ومساعدة الدول والحكومات الإسلامية في الاستفادة من أصولها المالية بدلا من الاقتراض الخارجي المرهق لميزانيتها وتحقيق التنسيق والتعاون بين البنوك والمؤسسات المالية، بالإضافة إلى توظيف أموال الدول والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في مشروعات نافعة تسهم تمويل خطط التنمية في الدول الإسلامية واستقطاب الأموال المستثمرة في المربحات الدولية التي لا توجد عليها رقابة شرعية دقيقة لتحقيق الأهداف المسطرة في استثمار هذه المدخرات في هذه المناطق، بالإضافة إلى تسهيل خلق سوق نقدية بين البنوك الإسلامية، وهو ما يمكن هذه الأخيرة من إدارة سيولتها بشكل فعال طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية[2].

4. **المركز الإسلامي الدولي للصلح والتحكيم (IICRA)**: هو مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية، أسست سنة 2005م بموجب اتفاقية دولية متعددة الأطراف، منها البنك الإسلامي للتنمية والمجلس العام للبنوك

[1] LiQuidity Mangement centre, B .S.C. (c) , consulté (04-03-2022) à : https://www.lmcbahrain.com/about-corporate-profile.aspx

[2] شوقي بورقبة، **إدارة السيولة في المصارف الإسلامية**، حوار الأربعاء، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، 2011، ص 49

والمؤسسات المالية الإسلامية ودولة الامارات العربية المتحدة بصفتها دولة المقر، يهدف المركز من خلال نشاطه تمكين كافة المتعاملين في الصناعة المالية الإسلامية سواءا كانوا أشخاصا طبعيين أو اعتباريين من فض نزاعاتهم المالية والتجارية والبنكية والاستثمارية والعقارية عبر الصلح والتحكيم المؤسسي[1].

ويحضر الجمعية التأسيسية أكثر من 70 من ممثلي المؤسسات المالية الإسلامية من مختلف الدول العربية والإسلامية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وقد أضحى من أحد أهم المؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية والذراع القانوني لها، من خلال تشكيل منصة دولية مثالية متخصصة في فض النزاعات البنكية والمالية والتجارية بما لا يخالف مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ووفقا لأفضل الممارسات والمعايير المعتمدة دوليا إضافة إلى[2]:

- المركز الدولي للجودة والتطوير (ICQFD)؛
- المركز الدولي للتدريب والدراسات والبحوث المالية الإسلامية (ICIFTS)؛
- المركز الدولي للفتوى والرقابة الشرعية (ICFSS).

- **هيئات الفتوى والبحوث الشرعية:**

- **المجمع الفقهي الإسلامي الدولي (IIFA)**: تأسس مجمع الفقه الإسلامي في ربيع الأول 1401هـ الموافق ل 1981م بمكة المكرمة، وهو جهاز علمي عالمي منبثق عن منظمة التعاون الإسلامي، يتكون أعضاؤه من الفقهاء والعلماء المفكرين البالغين 76 عضوا في شتى مجالات المعرفة الفقهية والثقافية والعلمية والاقتصادية من أكثر من 57 دولة من أنحاء العالم الإسلامي لدراسة مشكلات الحياة المعاصرة والاجتهاد فيها اجتهادا أصيلا فاعلا بهدف تقديم الحلول النابعة من التراث الإسلامي(مجمع الفقه الاسلامي الدولي)؛

- **الاكاديمية العلمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA)**: تأسست سنة 2008م من قبل البنك المركزي الماليزي كمؤسسة تمويل إسلامي وبحوث مرتبطة بالشريعة، وهي معترف بها عالميا كأكاديمية أبحاث عالمية رائدة في صناعة التمويل الإسلامي وقد حصلت على العديد من الجوائز ولقد قدرت دراسة ICD Thomson Reuters في سنة 2014 أن 6,2% من أبحاث التمويل الإسلامي العالمي ساهمت بها ISRA تشمل مساهمتها أكثر من 200 مشروع بحثي في مجال الشريعة ومنشورات تشمل كتبا دراسية ومجلات وأوراق بحثية يتم الرجوع إليها باستمرار دوليا، وبوابة I-FIKR وتطبيق الهاتف المحمول الذي يكتسب شعبية باعتباره موقعا واحدا للشريعة عبر الانترنت ومستودع المعرفة للتمويل الإسلامي[3].

[1]International Islamic Centre For Reconcitation and Arbitration Centre International Islamique de Réconciliation et d'Arbitrage, consulté (04-03-2022) à : https://www.iicra.com/about-iicra/?lang=ar

[2]فؤاد بن حدو، مرجع سابق، ص 102

[3]ISRA consulting, consulté (05-03-2022) à : https://www.isra.my/

- **مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية (IBRC)**: هو مركز تأسس سنة 2003م على يد الدكتور السوري سامر مظهر قنطقجي، تتمثل رسالته في إرساء "**مدرسة فكرية اقتصادية إسلامية، متكاملة فكرا وتطبيقا**"تهتم بالاقتصاد الإسلامي وجميع علومه، كالاقتصاد وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي والبنوك وأدوات التمويل والشركات والزكاة، المواريث والبيوع من وجهة نظر إسلامية إضافة إلى دراسات مقارنة، ويدعم المركز بمجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية التي أسست عام 2012م، ومشروع كتاب اقتصاد إسلامي مجاني، الذي جاوز السبعين كتابا حتى فيفري 2022 ويصدر منشورات تحت اسم كاس للنشر[1](مركز أبحاث فقه المعاملات الاسلامية)

ويمكن تلخيص جميع الهيئات والمؤسسات المالية التي تشكل البنية التحتية للصيرفة الإسلامية في الشكل الموالي:

**الشكل (2-2): المؤسسات الداعمة للبنوك الاسلامية**

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة**

ويضاف إلى ما سبق من مؤسسات البنية التحتية الداعمة للبنوك الإسلامية، المؤسسات التالية:(يمكن التفصيل فيها من كتاب أبحاث المؤتمر المصارف الإسلامية بين فكر المؤسسين وواقع التطبيق)

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات: تم انشاءهم من طرف البنك الإسلامي للتنمية بالتعاون مع البنوك الإسلامية كوحدات في المجموعة لدعم النشاط المالي الإسلامي.

[1]مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، تم الاطلاع يوم 05-03-2022، على الموقع التالي: https://kantakji.com/message/

صندوق البحوث بالبحرين، إضافة إلى معهد البحرين للدراسات المصرفية: هي مؤسسات بحثية تدعم المالية الإسلامية بما فيها البنوك الإسلامية من خلال بحوثها وأعمالها ومنشوراتها الدورية المتخصصة في ذلك.

**المطلب الثاني: القواعد والأسس الشرعية المنظمة لنشاط البنوك الإسلامية وأهم أهدافها:**

للعمل البنكي الإسلامي أسس وقواعد تختلف عن العمل البنكي التقليدي، ومن أبرزها عدم التعامل بالفائدة او ما يعرف بالربا فقد تم تحريمها بجميع أنواعه لقول الله تعال[1]: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ**"، فهي تعمل وفق الأسس الشرعية من أجل تحقيق أهدافها التي تسعى لها

**الفرع الأول: القواعد والأسس الشرعية المنظمة لنشاط البنوك الإسلامية:**

يختلف نشاط البنوك الإسلامية عن نظيرتها التقليدية، وذلك يعود إلى أن البنوك الإسلامية تستمد أسس وقواعد تعاملاتها مع عملائها من الشريعة الإسلامية، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **قاعدة الأولى: عدم التعامل بالربا آخذا وعطاءا:** وهي بمثابة القاعدة الرصينة التي يقوم عليها البنك الإسلامي، وبدون هذا المبدأ يصبح كباقي البنوك التقليدية، ذلك أن الإسلام يحرم الربا، ولابد من قيامه على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسارة[2].

**تعريف الربا:** الربا هو الزيادة المشروطة على أصل المال في صورتيه النقدي (ربا الديون)، أو العيني (ربا البيوع) ولقد حرم الله تعالى التعامل بالربا بجميع أنواعه وأشكاله، وحذر من الوقوع فيها وتحريمها من الكتاب والسنة

**ومن أدلة تحريمه**

**الدليل الأولقوله تعالى[3]:{وأحل الله البيع وحرم الرَبا)**

**الدليل الثاني قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[4]**

[1] سورة البقرة الآيتين (278- 279)

[2] عبد الحق العيفة، **المصارف الإسلامية المعاصرة**، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021، ص 88

[3] سورة البقرة، الآية (275)

[4] سورة آل عمران الآية (130)

**الدليل الثالث: حديث جابر رضي الله عنه قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا، وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال هم سواء) أخرجه البخاري ومسلم**

**أنواع الربا:** للربا نوعان[1]:

- **النوع الأول: ربا الجاهلية:** ويسمى كذلك ربا الديون الذي حرم بنص الكتاب، وهو الزيادة المشروطة على أصل الدين مقابل التأجيل ودون عوض؛
- **النوع الثاني:ربا البيوع:**والذي حرم بنص السنة النبوية، لحديث عبادة بن الصامت الوارد في الصحيحين عن النبي صلي الله عليه وسلم أن قال: **"الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلا بمثل سواء بسواء يدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد"،**

ومن خلال الحديث النبوي يمكن تقسيم الأصناف الربوية إلى فئتين: – فئة النقود وهي تشمل الذهب والفضة، – فئة الطعامالتي تستخدم كنقود (النقود السلعية) وهي القمح والشعير والتمر والملح، وتتم المبادلة في هذه الأصناف الستة وفق ثلاث حالات:

- الحالة الأولى: يشترط في تبادل النقود بجنسها (ذهب بذهب) أن تكون متماثلة عدا أو وزنا، وأن تكون نقدا ويكون التقابض فوري، أما إذا كانت النقود المعدنية متقاربة (ذهب بفضة) وليست متجانسة، لا يشترط فيها التماثل ولكن يشترط التقابض الفوري؛
- الحالة الثانية: يشترط في تبادل السلع بجنسها (القمح بالقمح، الشعير بالشعير، التمر بالتمر، الملح بالملح) وغيرها ، أن تكون متماثلة كيلا ووزنا، والتقابض الفوري للبديلين، أما إذا كانت غير متجانسة لا يشترط فيها التماثل ولكن يشترط فيها التقابض الفوري؛
- الحالة الثالثة: في حالة تبادل النقد المعدني بالسلع التي تستخدم كنقود لا يشترط فيها لا التماثل و لا التقابض لذلك جاز بيع السلم فهو في النهاية بيع لأحد الأصناف من فئة السلع بأحد صنفي فئة النقد.

كما تم تقسيمها مباشرة إلى قسمين[1]:

[1]نايف بن ناهر، **مقدمة في الصيرفة الإسلامية**، مؤسسة وعس للدراسات والأبحاث، قطر، الطبعة الأولى، 2020، ص 52

- ربا الفضل: وهو الزيادة في أحد البديلين المتفقين جنسا؛
- ربا النسيئة: وهو تأخير القبض في أحد البديلين الربويين المتفقين في علة الربا، وليس أحدهما نقدا، والمقصود بربا النسيئة هنا ما كان في البيوع، أما ربا الجاهلية فهو وإن سمي ربا نسيئة إلا أنه في الديون وليس في البيوع

2. **القاعدة الثانية: الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية كأساس للعمل (قاعدة الغُنمُ بالغُرم والخراجُ بالضّمان)**:تعتمد البنوك الإسلامية الوساطة المالية في جمع المدخرات وتوظيفها وفق أساليب تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أنها لا تعمل كنضيرتها التقليدية التي تحدد مسبقا الأرباح، فالبنوك الإسلامية نعمل وفق قاعدة " **الغُرمُ بالغُنم**" والتي مفادها أنّ من ينال نفع الشيء يتحمل ضرره، حيث توزيع الربح والخسارة يكون كل حسب حصة مشاركته[2]، وقاعدة " **الخراج بالضمان**" والتي تعني أن الذي ضمن أصل شيء جائز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، إذ يقوم البنك الإسلامي بضمان أموال المودعين في شكل ودائع أمانة أو تحت الطلب، ويكون الخراج (أي ما خرج من المال) المتولد عن هذا المال جائز الانتفاع لمن ضمن وهو البنك، إذ يكون ملزما بسداد النقصان في حالة حدوثه وتحمل الخسارة في حالة وقوعها، أي أن الخراج غُنم والضمان غُرم[3]؛

3. **القاعدة الثالثة: الالتزام بالقيم الأخلاقية (تحريم المعاملات المالية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والجشع)**: يجب أن تبنى العقود والمعاملات في البنوك الإسلامية على الحلال خالية من كل ميسر ومعاملات محرمة، كما يجب أيضا أن تبنى على إرادة صحيحة من المتعاقدين دون إكراه أو تدليس أو غبن أو ظلم، ودون اللجوء إلى أساليب الغش والاحتكار والغصب والسرقة وكل ما يتضمن أكل أموال الناس بالباطل لقوله تعالى: (**ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعملون**) الآية 188 من سورة البقرة[4].

---

[1] عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، **أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017، ص53

2 عبد الحق العيفة، مرجع سابق، ص89

[3]حكيم حمود فليح الساعدي ولآخرون، مرجع سابق، ص 64

[4]حليمة بن مشيش، **تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة لتجارب بعض الدول**– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف -1- 2019-2020، ص 41

4. **القاعدة الرابعة: الاستثمار في الحلال وفي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية:** لابد أن تكون جميع أعمال البنوك الإسلامية محكومة بما أحله الله، وتستثمر وتمول المشاريع التي تحقق الخير للبلاد والعباد والتقيد في ذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام كما يلي[1]:

1. توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة انتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات السوية للإنسان المسلم؛
2. تحري أن يقع المنتج أو السلعة أو الخدمة في دائرة الحلال؛
3. الحرص على أن تكون مراحل العملية الإنتاجية (تمويل، تصنيع، بيع، شراء) ضمن دائرة الحلال؛
4. تحري أن تكون أساليب الإنتاج (أجور، نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال.

**الفرع الثاني: أهداف البنوك الإسلامية:**

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والمقاصد التي جاءت من أجله، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **الأهداف المالية:** انطلاقا من أن البنك الإسلامي في المقام الأول هو مؤسسة تقوم بأداء دور الوساطة بمبدأ المشاركة أساسا فإن لها العديد من الأهداف المالية التي تعكس مدى نجاحها في أداء هذا لدور في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل هذه الأهداف في الآتي:[2]

- **جذب الودائع وتنميتها:** يعتبر هذا الهدف من أهم أهداف البنوك الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، وترجع أهميته إلى أنه يعد تطبيقا للقاعدة الشرعية بعدم تعطيل الأموال واستثمارها بما يعود بالأرباح على المجتمع الإسلامي وأفراده، وتعد الودائع المختلفة المصدر الرئيسي لمصادر الأموال في البنك الإسلامي؛
- **استثمار الأموال:**يمثل استثمار الأموال الشق الثاني من عملية الوساطة المالية وهو الهدف الأساسي للبنوك الإسلامية، والمصدر الرئيسي لتحقيق الأرباح سواءا للمودعين أو المساهمين، ويوجد العديد من صيغ الاستثمار الشرعية التي يمكن استخدامها في البنوك الإسلامية لاستثمار أموال المساهمين والمودعين، على أن يأخذ البنك في اعتباره عند استثماره للأموال المتاحة تحقيق التنمية الاجتماعية؛

[1] حسين محمد سمحان، مرجع ساب، ص 89

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، **إدارة المصارف الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010، ص، ص 122-121

- **تحقيق الأرباح:** يعد هدف تحقيق الأرباح من الأهداف الرئيسية للبنوك الإسلامية، والذي يكون نتاج النشاط المصرفي، وان تحقق فهو يدل على نجاح العمل المصرفي الإسلامي، وبه يستطيع المنافسة والاستمرار في السوق المصرفي،

2. **الأهداف الخاصة بالمتعاملين:** تهدف البنوك الإسلامية إلى إرضاء عملائها من المودعين وتلبية مختلف طلباتهم وذلك من خلال:[1]

- **تقديم الخدمات البنكية:** تولي البنوك الإسلامي اهتماما كبيرا بالخدمات البنكية، لأنها تعتبر عاملا مهما في كسب الميزة التنافسية للبنك، لذا تعمل على توفير مجموعة من هذه الخدمات ذات جودة عالية تلبي طلبات المودعين والمستثمرين؛
- **توفير السيولة للمستثمرين:** تهدف البنوك الإسلامية إلى استثمار الأموال المودعة لديها من خلال استخدام أفضل أساليب الاستثمار والتمويل المتوافرة لديها والملائمة لطبيعة النشاط المراد تمويله؛
- **توفير الأمان للمودعين:** من أهم عوامل نجاح البنوك مدى ثقة المودعين فيها، ويعتبر عنصر توفير السيولة النقدية التي تواجه احتمالات السحب من أهم العوامل التي يسعى البنك دائما لتحقيقه لكسب ثقة المتعاملين إضافة إلى انتقاء أفضل المشاريع التي تحقق الأرباح للمودعين والبنك معا.

3. **أهداف داخلية:** للبنوك الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها:[2]

- **تنمية الموارد البشرية:**يعد عنصر المورد البشري ومدى كفاءته مهما جدا داخل البنك بصفة عامة فبهذا العنصر تستطيع البنك من تحقيق عوائد طائلة عند استثمار الأموال في المكان والزمان المناسب، لذا وجب العمل على تنمية مهارات العنصر البشري من خلال التدريب الجيد والكفؤ لهم؛
- **تحقيق معدل نمو:** لابد من البنوك الإسلامية أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو مناسب وذلك حتى يمكنها الاستمرار والمنافسة في الأسواق المصرفية؛
- **الانتشار الجغرافي:** لتحقيق أهداف البنوك الإسلامية لابد أن تغطي أكبر قدر من فئات المجتمع وتوفير الخدمات المصرفية لجمهور المتعاملين.

[1] هاشم عبد الرحيم السيد، **موسوعة المصارف الإسلامية**، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة قطر، 2008، ص 108

[2] هاجر سعيدي: **أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، (دراسة حالة بنك البركة)**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف 1، 2013، ص 8

4. **الأهداف الابتكارية:** حتى تحافظ البنوك الإسلامية على وجودها بفاعلية في السوق المصرفية، لابد لها من مواكبة التطور المصرفي وذلك بالطرق التالية:[1]

- **ابتكار صيغ التمويل:** تسعى البنوك الإسلامية إلى توفير التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، لذلك يجب على البنك أن يسعى لإيجاد الصيغ الاستثمارية التي يتمكن من خلالها من تمويل المشروعات الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية؛
- **ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية:** تعد نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة للتطوير في القطاع المصرفي الإسلامي أن يعمل على ابتكار خدمات مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على البنك الإسلامي ألا يقتصر نشاطه على ذلك، بل يجب أن يقوم بتطوير المنتجات البنكية الحالية التي تقدمها البنوك التقليدية بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

5. **الأهداف الاجتماعية:** تسعى البنوك الإسلامية إلى تقديم الخدمات الاجتماعية جنبا إلى جنب للخدمات المالية، وهذا ما يميز هذه البنوك عن غيرها التقليدية، فهي تهدف إلى توزيع العادل للدخل في المجتمع عن طريق صناديق الزكاة التي لدى البنك، وذلك لإحياء فريضة الزكاة وروح التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع ودعم الطبقة الفقيرة[2].

[1] هاشم عبد الرحيم السيد، مرجع سابق، ص110

[2] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص124

الشكل(2-3): أهداف البنوك الإسلامية

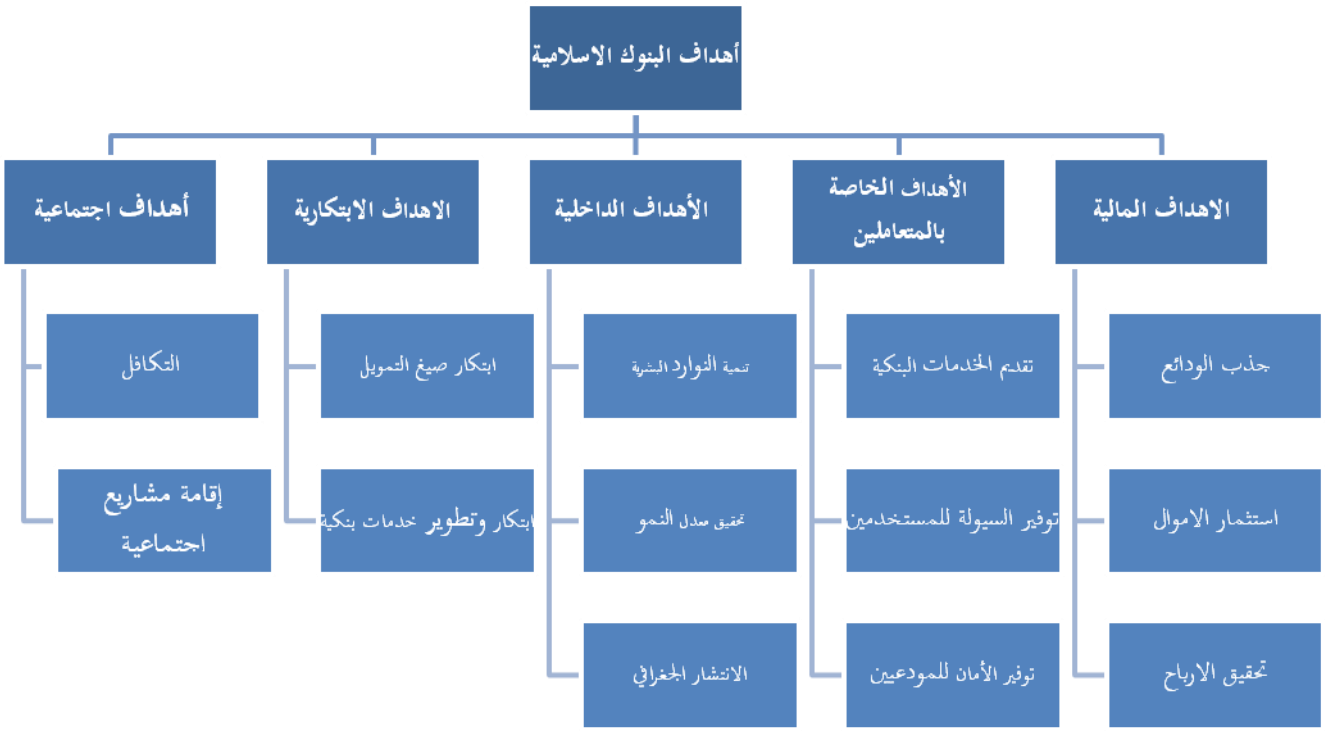


المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة

**المبحث الثاني: منتجات وخدمات البنوك الإسلامية:**

تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، من خلال تقديم مجموعة من المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي يتم التطرق إليهابالتفصيل في هذا المبحث.

**المطلب الأول: منتجات البنوك الإسلامية:**

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من المنتجات البنكية عن طريق مجموعة من الصيغ، منها منتجات قائمة على المديونية، ومنتجات قائمة على المشاركة في عائد الاستثمار وهي كالتالي:

**الفرع الأول: المنتجات البنكية القائمة على المديونية:**

وتتمثل في الصيغ التالية:

1. **المرابحة:**هي عبارة عن عقد يتم فيه اتفاق بيع البنك الإسلامي أصلا من نوع معين في حوزته للعميل بسعر التكلفة مضافا إليها هامش ربح معلوم،[1]

**وحسب المادة 03من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فالمرابحة:** "عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة لزبون، سواء كانت هذه السلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي: **إدارة البنوك الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص29

ويتم البيع بتكلفة اقتناء السلعة، مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليه بين الطرفين"

- **أنواع المرابحة:** تنقسم المرابحة من حيث عدد الأطراف إلى نوعين:[1]

➢ **المرابحة البسيطة:** تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة، حيث يشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بالثمن الأول وربح يتفق عليه؛

➢ **المرابحة المركبة (المرابحة البنكية أوالمرابحة للآمر بالشراء):** ويتكون من ثلاثة أطراف، يتمثل الطرف الأول في الآمر بالشراء وهو المشتري الذي يرغب في شراء سلعة، الطرف الثاني وهو المأمور بالشراء وهو المشتري الأول (البنك الإسلامي)، أما الطرف الثالث هو البائع الأول وهو مالك السلعة الذي يريد بيعها.

- **خطوات تنفيذ المرابحة للآمر بالشراء:** وتتم كما يلي:[2]

1. يتقدم العميل للبنك معبرا عن رغبته للحصول علة تمويل بالمرابحة لشراء ما يحتاجه من سلعة، ويقدم وعد بشرائها بعد أن يتملكها البنك؛
2. بعد دراسة البنك لهذه المعاملة والموافقة عليها، يقوم بإجراء التعاقد اللازم مع البائع الأصلي للسلعة لشرائها وتملكها؛
3. يقوم البنك بدفع الثمن المتفق عليه للبائع الأصلي بموجب عقد الشراء المبرم بين الطرفين؛
4. يقوم البائع الأصلي بتسليم السلعة المباعة إلى البنك كما يمكن له تسليمها لطرف ثالث بأمر من البنك، وقد يكون هذا الطرف الثالث عميل البنك الواعد بالشراء؛
5. بعد حصول البنك على السلعة، يقوم بإرسال إشعار للعميل الواعد بالشراء يخبره بتملك السلعة، ويعلن إيجابا ببيعها له حسب الاتفاق، وفي مقابل ذلك يرسل العميل الواعد بالشراء إشعاره المعبر على قبوله وموافقته إتمام الشراء للسلعة بالمرابحة؛
6. يقوم البنك بالتعاقد مع العميل المشتري بإرسال السلعة المباعة وتسليمها له إما مباشرة أو بتفويض البائع الأصلي للقيام بذلك التسليم؛
7. يدفع العميل المشتري الثمن في الآجال المحددة المتفق عليها.

---

1مشري فريد: **دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 18

2بورقبة شوقي: **الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2010- 2011، ص 21

وتعتبر صيغة المرابحة من الصيغ الأكثر انتشارا لدى البنوك الإسلامية فيمكن عن طريقها زيادة الادماج المالي من خلال استفادة المتعاملين مع البنوك الإسلامية حيث يمكن أن تستخدم المرابحة في توفير مستلزمات الإنتاج، والتشغيل، للحرفيين، والتجار مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتريت به من السوق ويقوم أصحاب هذه المشاريع بدفع الاستحقاقات خلال فترة زمنية معينة، وهذا ما يؤدي إلى زيادة هذه المشاريع وبالتالي زيادة أعداد المتعاملين مع المؤسسات المالية[1].

**2. السلم:** هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد أو هو دفع الثمن وتأخير المثمن.[2]

**وحسب المادة 36 من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن السلم هو:** " عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، والتي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي"

ويعتبر عقد السلم عكس البيع بالأجل، فإذا كان عقد البيع هو بيع سلعة مملوكة لبائعها، يتم تسليمها عند العقد، ويدفع ثمنها في موعد لاحق، فإن عقد السلم هو تمويل للمنتج الذي يحصل على ثمن السلعة عند العقد، مقابل التزامه بتسليم السلعة في المستقبل[3].

-**أنواع السلم:** يوجد في البنوك الإسلامية نوعان من التمويل بالسلم[4]:

**السلم العادي:** حيث يقوم البنك بتمويل عاجل وحصوله على سلعة في وقت أجل؛

**السلم الموازي:** يقوم بموجبه البنك بشراء سلعة يتحصل عليها مستقبلا ويبيع سلعة مستحقة في نفس الأجل ومماثلة لتلك التي اشتراها بموجب العقد الأول، وعند حلول الأجل يقوم البنك بتسليم نفس السلعة المشتراة بموجب العقد الأول إلى المشتري بشرط أن يكون الالتزام في عقديين منفصلين تماما، فعجز البائع في العقد الأول من التسليم ينبغي أن لا يترتب عليه عجز البائع في العقد الثاني عند التسليم.

وتعتبر صيغة السلم أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، حيث يمكن استخدامها في الكثير من النشاطات التمويلية كالنشاط الزراعي، والصناعي، ولتمويل كافة المشاريع الكبيرة، والمتوسطة، والصغيرة، فيمكن استخدام عقد السلم في تمويل أصحاب المصانع أو تمويل الحرفيين، التجار، والمزارعين، ومن خلاله تضمن، ومن

[1] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، **دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن**، رسالة الماجستير، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة آل بيت، 2017، 2018، ص 64

[2] حسين محمد سمحان، **أسس العمليات المصرفية الإسلامية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012، ص 269

[3] منذر قحف، **أساسيات التمويل الإسلامي**، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، الطبعة الأولى، 2011، ص42

[4] بورقبة شوقي، مرجع سابق، ص 22

خلاله تضمن هذه المشاريع أو المصانع ببيع منتجاتها فيتحقق لكل الأطراف العوائد والأرباح، ويتم تشغيل الأفراد وبالتالي انخفاض معدلات الفقر، والبطالة وزيادة الادماج المالي[1].

2. **الاستصناع**:يقصد بعقد الاستصناع اتفاق مع عميل على بيع أو شراء أصل لم يتم إنشاؤه بعد على أن تتم صناعته أو بناؤه وفقا لمواصفات المشتري النهائي وتسليمه له في تاريخ مستقبلي محدد بسعر بيع محدد سلفا وباعتبار البنك الإسلامي بائعا فإن له الاختيار في صناعة أو بناء الأصل بنفسه، أو أن يعهد بذلك لطرف آخر غير المشتري النهائي للأصل بصفته موردا أو مقاولا عن طريق إبرام عقد استصناع مواز[2].

**وحسب المادة 44 من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فالاستصناع هو:** "عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنع سلعة ستُصنع وفقا لخصائص محددة ومُتفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين".

**الخطوات التنفيذية للإستصناع والإستصناع الموازي:** يمكن تلخيص الخطوات الأساسية لتنفيذه فيما يلي[3]:

1. يتقدم العميل للبنك معبرا عن رغبته في شراء مصنوعات أو مباني ذات مواصفات محددة مع عدم قدرته على توفير التمويل اللازم، ويطلب من البنك تمويله من خلال ابرام عقد استصناع،
2. يتعاقد البنك مع مقاول أو صناع نهائي للشراء منه بعقد الاستصناع الموازي بنفس المواصفات بثمن حالي أو آجال أقرب من الآجال الممنوحة للعميل المستصنع؛
3. يقوم البنك بتوكيل عمليه المستصنع للإشراف على التنفيذ على الصانع النهائي بعقد توكيل مستقل، ويمكن أن يكون هذا التوكيل لأي جهة فنية متخصصة أخرى؛
4. تسليم المصنوع من الصانع النهائي إلى البنك الذي يسلمه بدوره للعميل المستصنع أو تفويض البنك بتسليم المصنوع مباشرة من الصانع النهائي إلى العميل المستصنع؛
5. يخصم البنك المبالغ المستحقة على العميل المستصنع في الآجال الممنوحة والمتفق عليها في عقد الاستصناع.

يمكن لعقد الاستصناع زيادة الادماج المالي من خلال ما يتمتع به من إحداث التنمية الحقيقة، حيث يمكن للبنوك الإسلامية إحداث التنمية في تطبيقها لعقد الاستصناع، والذي يمثل أهمية كبيرة خصوصا للصناعيين والحرفيين من الفقراء ومحدودي الدخل، الذين يواجهون مشكلة تمويل أعمالهم من مصادرهم الذاتية، أو من مصادر أخرى

[1] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، مرجع سابق، ص65

2 شهاب أحمد سعيد العزعزي، مرجع سابق، ص 30

[3] بورقبة شوقي، مرجع سابق، ص 25

كالبنوك التقليدية، لذا يعد استعمال صيغة الاستصناع في البنوك الإسلامية فرصة لتمويل هذه الشرائح وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية[1].

**3. الإجارة:** هو عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة لمدة متفق عليها مقابل عوض مشروع ومعلوم، أي تضمن شراء استخدام الأصل لمدة زمنية طويلة نسبيا دون تملكه.[2]

**وحسب المادة 24 من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن الاجارة هي:** " عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى المؤجر تحت تصرف الزبون المسمى المستأجر وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد"

لابد من توفر بعض الشروط في التمويل التأجيري الذي تقوم به البنوك الإسلامية (لا يختلف عنه في البنوك التقليدية إلا في بعض الشروط) والتي تتمثل فيما يلي:[3]

1. لا يجوز للبنك التعاقد على التأجير إلا بعد امتلاك ما يراد تأجيره؛
2. يجوز أن يقوم البنك الإسلامي بتوكيل طرف آخر لاقتناء الأشياء المراد تأجيرها؛
3. لا يجوز ربط الأقساط الإيجارية بسعر الفائدة السائدة في السوق؛
4. أن يتحمل البنك هلاك السلعة المؤجرة بصفته مالك ما لم يكن ذلك تقصير من المستأجر

**أنواع الإجارة:** تهتم البنوك الإسلامية بتوفير التمويل للعميل من خلال صيغة الإجارة، وذلك بإيجار الآلات والمعدات لهم وبتم ذلك من خلال الشكلين التاليين:[4]

- **الإجارة التشغيلية:** وهي الإجارة التي لا يسبقها وعد بالتمليك، حيث يقوم البنك الإسلامي بشراء الآلات والمعدات التي يراها تتمتع بقابلية جيدة في السوق، أو أن المؤسسات في حاجة إليها ليقوم باستئجارها للمؤسسات مقابل أجر معين ويتحمل البنك تبعات الصيانة والتأمين وغيرها، وعند انقضاء المدة المتفق عليها والتي تكون في أغلب الأوقات قصيرة يسترد البنك الأصل المؤجر، ليقوم البنك باستئجاره مرة أخرى لمؤسسة أخرى، ويعتبر هذا النوع عملية تجارية أكثر منها مالية؛

[1] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، مرجع سابق، ص 66

[2] حولة عزاز، سعيدة ممو، **صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري**، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس 2019، ص32

[3] بورقبة شوقي، مرجع سابق، ص 26

[4] يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، **واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية (بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية)**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جانفي 2012، ص 364

➢ **الإجارة المنتهية بالتمليك:** هي عملية تأجير تنتهي بتمليك الأصل المؤجر للمستأجر، عن طريق بيعه أو هيبته له من طرف المؤجر، وهذا طبعا بعد الوفاء بقيمته من خلال الأقساط المدفوعة خلال مدة التأجير حيث يكون تسديد القسط الأخير عن طريق عقد بيع منفصل عن عقد الاجارة. يمتلك بموجبه المستأجر الأصل أو العين المؤجرة.

**شكل رقم (2-4): المنتجات البنكية القائمة على المديونية**

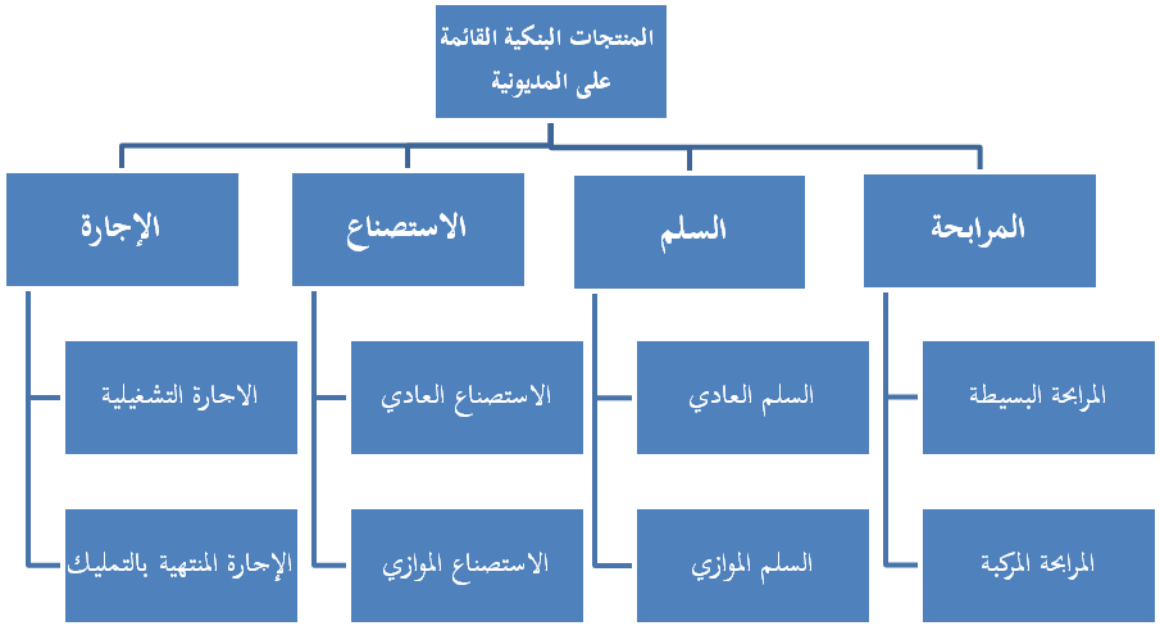


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة**

**الفرع الثاني: المنتجات القائمة على مبدأ المشاركة في عائد الاستثمار:**

وتتمثل في الصيغ التالية:

1. **المشاركة:** هو عقد يلتزم بموجبه شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي بتقديم حصة من مال أو عمل لاستثمار ذلك المشروع واقتسام ما ينشأ عنه من غنم أو غرم[1].

يعتبر التمويل بالمشاركة أحد أهم الأدوات التمويل التي تطبقها البنوك الإسلامية، حيث يشترك البنك مع طالبي التمويل في تقديم الأموال اللازمة لمشروع ما أو عملية ما، ويتم توزيع الربح حسب الاتفاق المبرم بينهما، أما المشاركة في الخسارة فتكون حسب نسبة التمويل لكل منهما[2].

[1] محمد محمد الأمين اباه، **صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، ص 292

[2] خوني رابح، **صيغ التمويل بالمشاركة كمُكمل وبديل للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، جوان 2008، ص 85

كما أنها تزيد من الادماج المالي بسبب استخدامها في تمويل كافة المجالات التجارية والصناعية والزراعية، إضافة إلى المرونة التي تتمتع بها هذه الصيغة من حيث تقسيم الأرباح والمساهمة في رأس المال وغيره، لذا تلبي حاجات عدد أكبر من طالبي التمويل[1].

**وحسب المادة 14 من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن المشاركة هي:** "عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح"

**أنواع المشاركة:** يمكن أن يطبق أسلوب المشاركة بطرقيتين[2]:

- **أسلوب المشاركة الدائمة:** يقوم البنك بالمساهمة في رأس مال مشروع معين، فيصبح شريك مع العميل في ملكية المشروع وتسييره وتحمل التزاماته، وهذا النوع من المشاركة يبقى ثابت ومستمر طالما أن المشروع قائم ومستمر في العمل، كما يخص عملية تجارية تنتهي بانتهاء هذه الصفقة وعادة ما تتم في الأجل القصير لأن هذه العملية التجارية توجه لتمويل عمليات الاستيراد والتصدير وتمويل رأس المال العامل؛
- **أسلوب المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** يتم هذا النوع من التمويل على أساس عقد شراكة بين البنك والعميل كل واحد نسبة مشاركته في رأس المال، لكن حصة البنك تتناقص بالتدريج حسب الاتفاق الذي تم بينهما، إلا أن يصبح العميل هو مالك المشروع بالكامل وفق عقد مستقل عن الأول.

2. **المضاربة:** عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه المزج والتأليف بين عنصرين من عناصر الإنتاج وهما: عنصر المال وعنصر العمل في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين[3]

**وحسب المادة 19من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن المضاربة هي:** "عقد يُقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال (رب المال) رأس المال اللازم للمقاول (المضارب) الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق ربح"

- **شروط المضاربة:** لإقامة عقد المضاربة لابد من توفر مجموعة من الشروط:[4]

---

[1] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، مرجع سابق، ص62

[2] فاطمة الزهراوي فنازي، زبير عياش، **صيغ التمويل التشاركي بين المنطلق الفكري والتطبيق الفعلي –دراسة تقييمية لواقع تطبيق المشاركات في القطاع المصرفي السوداني**- مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2021، ص 88

[3] محمد محمد الأمين أباه، مرجع سابق، ص 290

[4] قادري محمد الطاهر وآخرون، **المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص 47

1. أن يكون رأس المال نقدا، معلوم المقدار، عينا لا دينا في ذمة المضارب، وأن يسلم للمضارب بالمناولة والتمكين؛
2. أن تكون حصة المضارب وصاحب رأس المال من الربح جزء معلوم وشائع كالنصف أو الثلث أو الربع؛
3. أن يكون العمل في المضاربة من اختصاص العامل وحده، أما صاحب المال فإن من جانبه رأس المال وليس عليه العمل مطلقا.

**أنواع المضاربة:** وهي كالتالي:[1]

تنقسم المضاربة من حيث الشروط إلى:

- **المضاربة المطلقة:** وهي أن يدفع رب المال للعامل في المضاربة رأس المال من غير تعيين العمل أو المكان أو الزمان أو صفة العمل أو من يعامله؛
- **المضاربة المقيدة:** وهي التي يشترط فيها رب المال على المضارب شروطا معينة ومقبولة شرعان يتقيد بها المضارب بالعمل في إطارها.

كما تنقسم المضاربة من حيث عدد الشركاء إلى:

- **المضاربة الثنائية:** هي المضاربة التي تتم بين طرفين يقدم فيها الطرف الأول المال، ويقدم الطرف الثاني العمل، أي العلاقة بينهما تكون ثنائية؛
- **المضاربة المشتركة أو المتعددة أو الموازية:** وهي المضاربة التي تكون فيعا العلاقة متعددة، فيتعدد أرباب الأموال والمضارب واحد، أو يتعدد المضاربون ورب المال واحد، أو يتعدد أرباب الأموال والمضاربون معا.

تعتبر المضاربة من أهم الصيغ التمويلية في الاقتصاد الإسلامي، ويمكن من خلال هذه الصيغة زيادة الإدماج المالي للأفراد والمؤسسات، حيث يمكن استخدامها في كثير من المجالات الصناعية والإنتاجية والزراعية، فهي تلبي كافة احتياجات المستثمرين، لكن البنوك الإسلامية لا تستخدم هذه الصيغة في تمويل الأفراد والمؤسسات، أو يتم استخدامها بشكل محدود، وذلك بسبب المخاطر التي تحتويها هذه الصيغة، فهي لا تتطلب الضمانات إلا في حالة التقصير من طرف العميل، فأي خسارة تحدث في رأس المال يتحملها البنك وحده[2]،

فتطبيق عقد المضاربة في البنوك الإسلامية يتم من خلال حسابات الودائع الاستثمارية، فالبنوك تقبل الودائع من المستثمرين على أساس عقد المضاربة، فهي تقدم للمودعين ثلاثة أنواع من الحسابات ذات العائد تقوم كلها على مبادئ عقد المضاربة، وتحدد هذه العقود نسبة توزيع الأرباح بين البنك الإسلامي والمستثمر رب المال، وتتمثل

[1] هند مهداوي، إسماعيل مراد، **صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي**، مجلة الإحياء، المجلد 22، العدد 31، جوان 2022، ص 563

[2] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، مرجع سابق، ص 61

هذه الحسابات في حسابات التوفير، حسابات الودائع المطلقة أو غير المقيدة، وحسابات الودائع المقيدة أو المخصصة[1].

### 3. الصيغ القائمة على المشاركة في الإنتاج الزراعي:

بالإضافة إلى الصيغتين السابقتين والتي يمكن تطبيقهما في مختلف المجالات الاقتصادية، نجد صيغ أخرى مشابهة لكن موجهة بشكل خاص لتمويل القطاع الفلاحي وتتمثل في المزارعة، المساقاة والمغارسة:

- **المزارعة**:هوعقد مشاركة على المحصول الزراعي، بين مالك الأرض والفلاح والمزارع الذي يقوم بأعمال الزراعة، وينبغي أن تُذكر في العقد نسبة توزيع المحصول بين الطرفين، (يتم تقاسم المحصول الإجمالي وليس العائد الصافي من المشروع).[2]

وتعتبر المزارعة من أهم أشكال ومجالات التوظيف في البنوك الإسلامية، وهي أداة شرعية في تمويل القطاع الزراعي عن طريق تقديم عنصر الأرض إلى العامل الزراعي على أن يكون الإنتاج بينهما، ويحدد إسهام كل شريك قبل توقيع عقد المزارعة الذي يحدد استحقاقات الطرفين في الأرباح، فبعد الحصاد وعمليات التسويق تخصم التكاليف التي تكبدها الشريكين من الريع الناتج عن المشاركة، ثم يوزع الباقي أرباحا[3].

ومن مشتقات المزارعة عقد المساقاة وعقد المغارسة وهما كالتالي[4]:

- **المساقاة**: هو عقد يتم فيه المشاركة على الثمر أي المحصول الإجمالي للأشجار بين صاحب الأشجار والفلاح الذي يقوم بسقايتها ورعايتها، والعناية بها؛
- **المغارسة**: هي عقد يتم فيه المشاركة ليس فقط في الثمر أو المنتجات الزراعية بل وبملكية الأرض، ويجب أن يكون نسبة الشراكة بينهما معلومة كالنصف أو الثلث

[1] منذر قحف، مرجع سابق، ص 48

[2] المرجع السابق، ص 51

[3] فطيمة الزهراء فنازي، زبير عياش، مرجع سابق، ص90

[4] منذر قحف، مرجع سابق، ص 52

شكل رقم (2-5): المنتجات البنكية القائمة على المشاركة

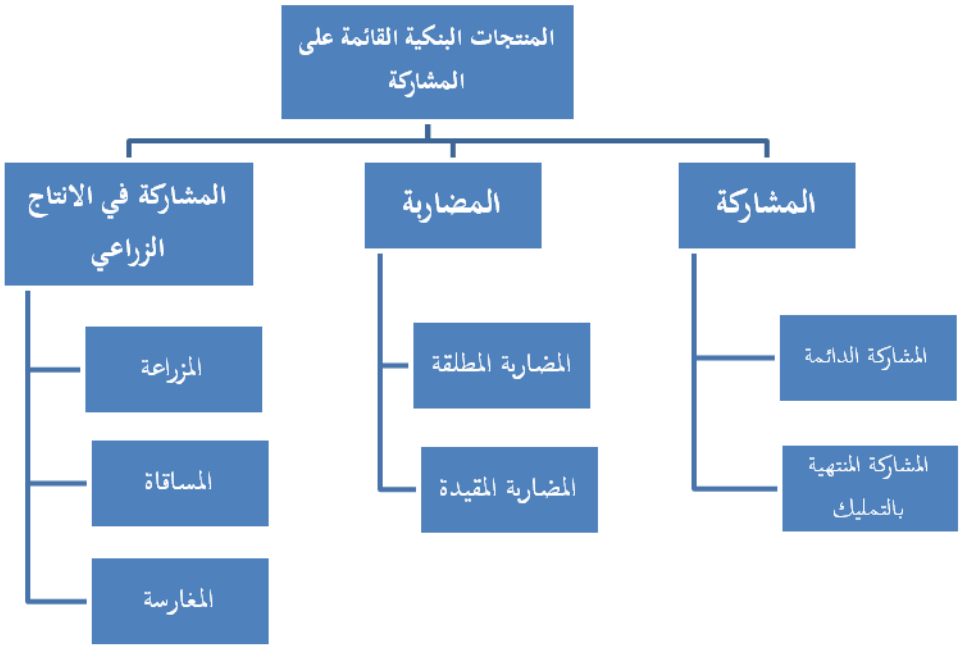


من إعداد الطالبة اعتمادا على المعلومات السابقة.

**المطلب الثاني: خدمات البنوك الإسلامية:**

تقدم البنوك الإسلامية مجموعة من الخدمات لعملائها مثلما تقدمه البنوك التقليدية، لكن خدمات البنوك الإسلامية تكون وفق الضوابط الشريعة وهي كالتالي:

**الفرع الأول: الخدمات البنكية الاجتماعية المقدمة من طرف البنوك الإسلامية:**

تهتم البنوك الإسلامية بإرساء قواعد التنمية الاجتماعية، وذلك من أجل مكافحة الفقر وتوزيع الثروة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ومنها تحقيق التنمية الاقتصادية، وتتمثل مجالات التنمية الاجتماعية في البنوك الإسلامية فيما يلي:

4. **تقديم القرض الحسن:** يعرف القرض الحسن على أنه عقد بين طرفين أحدهما المقرض والآخر المقترض، يتم بموجبه دفع مال مملوك للمقرض إلى المقترض على أن يقوم الأخير برده أو رد مثله إلى المقرض في الزمان والمكان المتفق عليه.[1]

تقوم البنوك الإسلامية بهذه الخدمة والتي هي مجردة من المنافع وبعيدة عن الربا، وتقدمها للأفراد والمؤسسات من أجل مساعدتهم، وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال ما يلي:[2]

- المساهمة في إقامة المشاريع والاستثمارات الخيرية خاصة المشاريع الإنتاجية لتدعيم الشباب العاطل؛
- تحمل أعباء التعليم أو الزواج أو السكن وغيرها من الأزمات التي قد تحدث للأفراد؛

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 341

2 مشري فريد، مرجع سابق، ص 29

- تمويل بعض أنشطة العملاء بقروض حسنة لإقالتهم في عثرتهم، أو لتيسير وتخفيف عسرهم، حتى يستعيدوا قدرتهم المالية.

5. **إدارة أموال الزكاة:** وهي من الأمور المهمة في تحقيق البنوك الإسلامية للدور الاجتماعي والتنموي ويتم ذلك من خلال إقامة صناديق الزكاة، لها وحدة إدارية مستقلة تقوم باحتساب الزكاة على الأرباح المحققة لأصحاب الحسابات الاستثمار المختلفة وأرباح المساهمين، واخراجها نيابة عنهم[1]، واستغلالها في انشاء مصانع واستصلاح الأراضي، وذلك لتعود بالنفع على المجتمع خاصة الفقراء منهم، وبالتالي تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي والذي يعد من المطالب الأساسية للبنوك الإسلامية في أهدافها من التنمية الاجتماعية[2].
6. **تمويل نشاطات الدعوة الإسلامية:** إلى جانب الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يقوم به البنك الإسلامي يقوم أيضا بتجسيد الجانب الروحي له، وذلك من خلال أداء واجبه المكلف به شرعا في حدود إمكانياته متخذا في ذلك مجموعة من الوسائل الذي يصبو من خلالها إلى تحقيق هذا الهدف، وذلك عن طريق ما يلي[3]:

1. عقد المؤتمرات العلمية التي تجمع كبار العلماء؛
2. إصدار المجالات والكتب والنشرات والدوريات لنشر الفكر الاقتصادي الإسلامي؛
3. إنشاء مراكز تدريب لأعمال البنوك الإسلامية؛
4. الدعوة في المدارس والثانويات والمعاهد والجامعات؛
5. مساعدة الباحثين والدارسين في مجال الاقتصاد الإسلامي؛
6. إلقاء المحاضرات وعقد الندوات لتذكير المسلمين بشمولية الإسلام والترهيب من التعامل بالربا؛
7. المشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد من أجل تطبيق منهج الله في مجال المال والاقتصاد.

**الفرع الثاني: الخدمات البنكية الإسلامية الأخرى**

يقدم البنك هذه الخدمات مقابل الحصول على عمولة أو أجر وتتمثل هذه الخدمات فيما يلي:

[1] حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص305

[2] جمعية البنوك في فلسطين، مجالات التنمية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، متوفر على الموقع التالي:
مجالات-التنمية-في-البنوك-الإسلامية/289/www.abp.ps/ar/article/ http أطلع يوم 07-05-2023

[3] قادري محمد الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 52

7. **فتح الحسابات البنكية:** تتكون الحسابات البنكية (الودائع) في البنوك من الودائع التي يتم تجميعها، وتكون عادة إما تحت الطلب في حسابات جارية، أو حسابات ادخارية (التوفير)، أو حسابات الاستثمار، وتعتبر الودائع من أهم الموارد البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية بشكل عام[1].

- **الحسابات الجارية (الودائع تحت الطاب):** يتم فتح هذه الحسابات من طرف البنوك الإسلامية للأشخاص الذين يرغبون بحفظ أموالهم فقط أو الذين يرغبون في الحصول على الخدمات البنكية المتعلقة بالتعامل التجاري أو بخدمات الدفع والتحويل للاستغناء عن حمل النقود والتعامل النقدي اليومي، ولابد أن ترد لأصحابها بمجرد طلبهم لها[2].

**وحسب المادة 51من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن الحسابات الجارية هي:"** حسابات تحتوي على الأموال المودعة من طرف الزبون في حساب مفتوح على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية للبنك، ويجب على هذا الأخير إعادتها إلى الزبون بمجرد طلب بسيط وبدون أشعار مسبق".

- **الحسابات الادخارية (التوفير):** هي حسابات تفتح عادة لصغار المودعين، كما يمكن أن يستفيد من هذه الخدمة كبار المودعين، وعادة ما يسمح لأصحاب هذه النوع من الحسابات من السحب من حسابه لكن بشروط معينة تتعلق بمقدار المبلغ المسحوب، وزمن السحب، إضافة إلى المشاركة في الأرباح، وفقدان المبلغ المسحوب في المشاركة في الأرباح[3].

**وحسب المادة 52 من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن الحسابات الادخارية هي:"** حسابات تحتوي على الأموال المودعة من طرف الزبائن من الأفراد في حسا مفتوح على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية للبنك، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت، وذلك من خلال سحب جزئي أو كلي"؛

وقد أقرت المادة أيضا أمه يتم التعامل مع ودائع الادخار المرفقة بترخيص صريح من الزبون لاستثمارها من أجل تحقيق ربح على أنها ودائع في حسابات الاستثمار.

- **حسابات الاستثمار:**هي حسابات يفتحها البك الإسلامي لعملائه على سبيل المضاربة، حيث يهدف أصحاب هذه الحسابات إلى استثمار أموالهم، فيقومون بتوقيع عقد مع البنك (نموذج فتح الحساب) مفاده أنهم يفوضون للبنك باستثمار أموالهم ضمن الشروط الشرعية، ويتم توزيع الأرباح بينهما بنسب متفق عليها

[1] إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، **المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها**، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري للطابعة والنشر، دبي، الطبعة الأولى، 2015، ص 107

[2] محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 105

[3] المرجع نفسه، ص 107

سلفا، أما الخسارة يتحملها أصحاب الأموال (أرباب المال أو أصحاب حسابات الاستثمار) ما لم يقصر البنك أو يتعدى على المال[1].

**وحسب المادة 54 من التعليمة رقم 03-2020 التي أصدرها بنك الجزائر المؤرخة في 02 أفريل 2020 والمعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية فإن الحسابات الاستثمار هي:**" توظيفات لأجل تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح"؛

**وحسب المادة 55 من نفس التعليمة** فإن " الودائع في حسابات الاستثمار قد تكون مطلقة أو مقيدة"

فالودائع في حسابات الاستثمار المطلقة هي الودائع الموضوعة في إطار عقد المضاربة، دون أي قيود خاصة على البنك في ما يتعلق باستخدام هذه الودائع؛

أما الودائع في حسابات الاستثمار المقيدة هي الودائع التي يجب طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين، أن تحترم الشروط التي يطلبها المودع في ما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

8. **الاعتماد المستندي:** هي نوع من العقود التي يجري التعامل بها في أعمال التجارة الخارجية (التصدير والإستراد)، ويتمثل في تعهد كتابي صادر من بنك محلي نيابة عن أحد عملائه (المستورد) يتعهد بموجبه البنك بدفع مبلغ محدد في وقت معين لصالح المستفيد (المصدر الأجنبي) كثمن للبضاعة المستوردة منه، مقابل تقديم هذا الأخير للمستندات المطبقة لشروط فتح الاعتماد، خلال مدة الاعتماد[2].

- تنقسم الاعتمادات المستندية التي تقوم بها البنوك الإسلامية إلى[3]:

1. اعتمادات مستندية ممولة تمويلا ذاتيا من قبل العميل طالب فتح الاعتماد (مغطى بالكامل)، وفيه يكون دور البنك الإسلامي في هذه الحالة دور الوكيل بأجر؛

2. الاعتمادات الممولة من البنك الإسلامي تمويلا كاملا أو جزئيا، فإذا كان التمويل كليا، فيمكن أن تكون تلك المعاملة مضاربة ويكون الربح بحسب الاتفاق والخسارة على البنوك، ويمكن أن تكون على أساس المرابحة، أما إذا كان التمويل جزئيا والذي يسمى في هذه الحالة الاعتماد المستندي غير المغطى بالكامل، ويمول هذا النوع من السلع بصيغة المشاركة أو المرابحة للآمر بالشراء، إضافة إلى صيغة المضاربة.

9. **الكفالة البنكية أو خطابات الضمان:** هي تعهد كتابي غير قابل للإلغاء صادر عن البنك بناءا على طلب أحد عملائه، يتعهد البنك بموجبه بدفع مبلغ معين من المال إلى جهة معينة عند الطلب.[1]

---

[1] المرجع نفسه، ص 106

[2] حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 319

[3] محمود عبد الكريم أحمد راشد، **الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007، ص 172

تقوم البنوك الإسلامية بإصدار خطابات الضمان لعملائها، على أساس الكفالة أو الوكالة وكلاهما جائز شرعا، ما لم يصاحبهما ما يفسدهما، وتتبع بعض البنوك الإسلامية أخذ الأجرة مقابل الوكالة، وعدم اخذها مقابل كفالة؛[2]

10. **الحوالات البنكية:** تعد عملياتالحوالات البنكية من المعاملات المهمة التي تقوم بها البنوك بشكل عام بما فيها البنوك الإسلامية، نظرا للأهداف التي تحققها للمتعاملين معها والتي تتمثل بتسهيل أمورهم بشكل عاموتفيد التجار بشكل خاص من حيث سهولة نقل وتحويل أموالهم سواءا داخل البلد أو خارجه، فضلا عن الإيرادات التي تعود على البنوك التي تتعامل بالحوالات البنكية نتيجة ما تحصل عليه من عمولات التحويل وفارق سعر الصرف العملات في البيع والشراء[3]؛

11. **تحصيل الأوراق التجارية:** الأوراق التجارية هي صكوك ثابتة قابلة للتداول بطريقة التظهير، تمثل حقا نقديا وتستحق الدفع بمجرد الاطلاع عليها، أو بعد أجل قصير، وجرى العرف على قبولها كأداة وفاء بدلا عن النقود وتتمثل في الكمبيالة والسند الإذني والشيك[4].

ويقومالبنك الإسلاميبتحصيل الأوراق التجارية نيابة عن عملائها توفيرا لوقتهم وجهدهم، حيث يقوم العميل بتظهير الورقة للبنك تظهيرا توكيليا، فيصبح البنك وكيلا للعميل في تحصيل هذه الأوراق عندما يحين أجل استحقاقها، فيطلب من المسحوب عليه أو المحرر الوفاء بقيمة الورقة، وعند التحصيل تضاف قيمتها إلى حساب العميل، ويتقاضى البنك عمولة مقابل هذه الخدمة (أجر وكالة)، فالبنك الإسلامي يقدم خدمة تحصيل الأوراق التجارية، ولا يقدم خدمة خصم هذه الأوراق لاشتمال العملية على ربا النسيئة واعتبارها شراء دين[5]؛

- **التعامل بالأوراق المالية:** تشمل الأوراق المالية الأسهم والسندات، حيث أن السهم هو عبارة عن حصة في ملكية إحدى الشركات، أما السند فهو يمثل جزءا من دين على الجهة المصدرة، فالسهم يعتبر استثمارا مشروعا في البنوك الإسلامية ما لم يكن ذلك الاستثمار في نشاط أو سلع محضورة شرعا، أما السندات التي تعطي لصاحبها فائدة ثابتة فهي غير جائزة شرعا، فالتعامل بها يعتبر تعاملا ربويا محرما.[6]

وتشمل الخدمات التي تقدمها البنوك الإسلامية لعملائها في مجال الأسهم في ما يلي:[7]

---

[1]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 280

[2]محمود عبد الكريم أحمد رشيد، مرجع سابق، ص 177

[3]إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، مرجع سابق، ص 90

[4]محمود عبد الكريم أحمد الرشيد، مرجع سابق، ص 163

[5]محمد الطاهر الهاشمي، **الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي**، مرجع سابق، ص 9

[6]مشري فريد، مرجع سابق، ص 32

[7]المرجع نفسه، ص 32

1. بيع وشراء الأوراق المالية: تقوم البنوك الإسلامية بالاستثمار في أسهم الشركات القائمة والجديدة، وبذلك تساهم في تقديم التمويل اللازم لهذه الشركات والمنشئات وفي نفس الوقت تقوم بشراء هذه الأسهم وبيعها لحساب عملائها بناءا على تعليماتهم، فتحقق الأرباح من فرق السوقي للأسهم؛

2. حفظ الأوراق المالية من الضياع والسرقة والتلف: يحتفظ البنك بالأوراق المالية في خزائن أمينة لديه وذلك إما لحسابه أو حساب عملائه، وعند قيامه بهذه الخدمة لحساب عملائه يتقاضى عمولة مقابل ذلك؛

3. تحصيل الأسهم واستلام أرباح الأسهم بالنيابة عن العملاء: يقوم البنك باستلام أرباح أسهم عملائه في الشركات وإيداعها في حساباتهم بناءا على تفويض منهم؛

4. القيام بتسهيل عمليات الاكتتاب في الأسهم: تلجأ الشركات المصدرة للأسهم للبنك ليقوم نيابة عنها ببيع الأسهم المصدرة لمن يرغب في استثمار أمواله فيها مقابل أجر متفق عليه يدفع للبنك.

- **بيع وشراء العملات الأجنبية:** لا تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية في تقديم خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية إلا في شرط تقابض العملتين في الحال وعدم التأجيل، لأن العملات تعتبر من الأصناف الربوية التي لايجوز مبادلتها بقيمة مختلفة إلا إذا اختلف جنسها، حيث أن كل عملة تعد جنسا مختلفا عن العملة الأخرى دينار، يورو، مارك.... الخ، لذا يقوم البنك الإسلامي بتقديم خدمة بيع وشراء العملات الأجنبية على أساس سعر الحال وإتمام الصفقة وتبادل المبلغ في نفس الوقت، وذلك بأن يقوم العميل بتسليم ما لديه من عملة للبنك، واستلام العملة المطلوبة من جنس آخر في الحال ليتحقق شرط التقابض، والذي قد يكون تقابض حقيقي أو عن طريق الحسابات بإضافة وخصم القيمة فورا دون تأجيل أو عن طريق صكوك، وبهذا يكون التقابض منجزا وحالا في المجلس، ويكون عائد البنك الإسلامي من هذه الخدمة ربح متاجرة يتمثل في الفرق بين سعر شرائه للعملة وسعر إعادة بيعها[1].

- **خدمات البطاقات البنكية:** هي بطاقات يصدرها البنك لعميله، تمكنه من السحب من رصيده بالبنك أو حصوله على قرض، أو لدفع قيمة مشترياته، وتختلف خدمة البطاقات البنكية في البنوك الإسلامية عن تلك في البنوك التقليدية، حيث يتم تقديم هذه الخدمة في البنوك الإسلامية وفق الضوابط الشرعية، والتي لا يترتب على إصدارها أو التعامل بها أية فوائد، أو شروط مخالفة للشريعة الإسلامية.[2]

وتنقسم البطاقات البنكية من حيث الائتمان الممنوح للعملاء إلى[3]:

[1] محمد الطاهر الهاشمي، **الخدمات المصرفية بالمصرف الإسلامي**، مرجع سابق، ص 7

[2] المرجع نفسه، ص 9

[3] حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 331

-بطاقات لا تنطوي على ائتمان (البطاقات الخدمية الالكترونية) وتشمل: بطاقات الصراف الآلي **ATM**، وبطاقات الخصم الفوري **DEBIT CARD**؛

-بطاقات تنطوي على ائتمان وهي: بطاقة الخصم الفوري **CHARGE CARD**، وبطاقة الائتمان (بطاقة الخصم بموجب أقساط) **CREDIT CARD**.

فالبطاقات البنكية التي لا تنطوي على أي نوع من الائتمان يجوز للبنك الإسلامي إصدارها والحصول على أجرة مقابل الخدمة التي يقدمها، أما البطاقات التي تنطوي على ائتمان فلا يجوز للبنك إصدارها فهي محرمة شرعا.

## المبحث الثالث: واقع البنوك الإسلامية ومدى فعاليتها في تعزيز الشمول المالي

حقق قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الأخيرة نموا متسارعا على الصعيدين العالمي والعربي، إلا أنها لا تزال تمثل نسبة متواضعة مقارنة مع نظيرتها التقليدية، ومن المتوقع أن تشهد تطورا واسعا في السنوات القادمة من خلال تحسين نوعية الخدمات وابتكارات منتجات جديدة للوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن لتعزيز الشمول المالي، وخاصة مع تبني ابتكارات التكنولوجيا المالية.

### المطلب الأول: تطور وتوزيع الأصول البنوك الإسلامية على المستوى العالمي:

يتم التطرق إلى تطور أصول البنوك الإسلامية عالميا، إضافة إلى التوزيع الجغرافي لهذه الأصول.

#### الفرع الأول: تطور أصول البنوك الإسلامية:

بلغت أصول الصناعة المصرفية الإسلامية 2,349 مليار دولار سنة 2020 لتمثل 70% من أصول التمويل الإسلامي ككل، و6% من إجمالي أصول البنوك ككلبعدد بنوك وصلت إلى527[1]، وهذا ما يوضحه الأشكال التالية:

**الشكل رقم (2-6): نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي أصول التمويل الإسلامي**

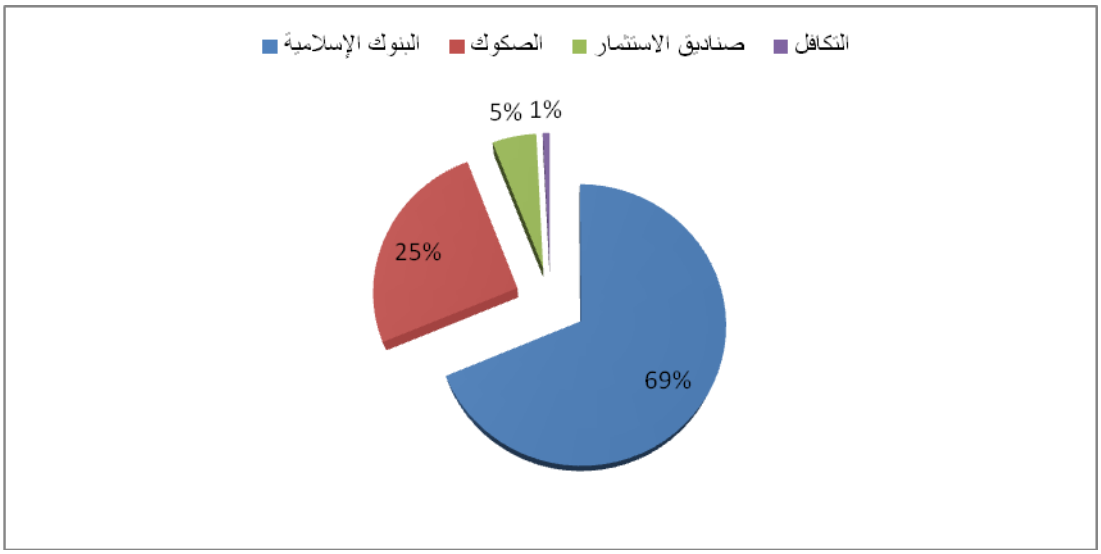


**Source: Islamic financial services board, Islamic financial services industry stability report Malaysia 2022, p12**

1Refinitiv Islamic Finance Develoement Report , 2021, p23

**الشكل رقم (2–7): تطور أصول البنوك الإسلامية عالميا 2014–2025 الوحدة (مليار دولار)**

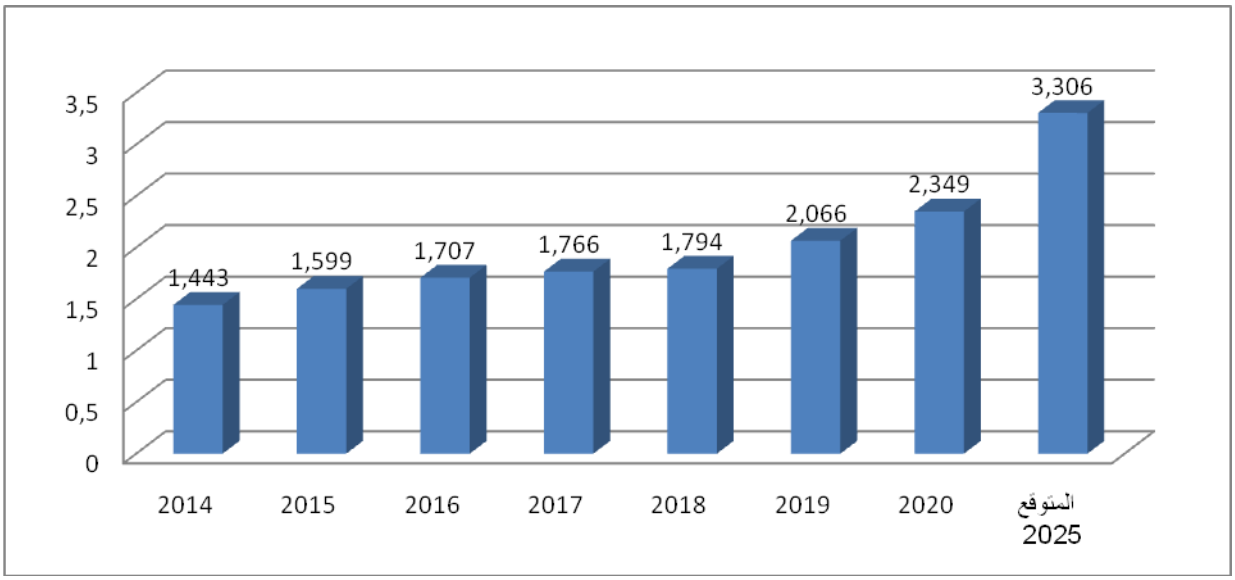


**Source:Refinitiv Islamic Finance Development Report , 2021, p27**

حسب الشكل السابق فإن حجم أصول البنوك الإسلامية في تطور مستمر خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2020، حيث قدر حوالي 1,443 مليار دولار سنة 2014 ليصل إلى 2,394 مليار دولار سنة 2020، بنسبة تطور قدر ب 62,78% وهذا مايدل على الأهمية الكبيرة لهذه الصناعة مؤخرا، ويتوقع أن تصل أصول هذه البنوك في حدود 3,306 مليار دولار سنة 2025

**الفرع الثاني: الانتشار الجغرافي لأصول البنوك الإسلامية عالميا:**

تتركز أصول البنوك الإسلامية في منطقتين رئيستين هما منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وكانت هذه الأصول موزعة جغرافيا بين سنتي 2012 و2020 كما يلي:

**جدول رقم (2–1) : القطاعات الجغرافية للصناعة المصرفية الإسلامية وحجم أصولها بين 2012 و2018 الوحدة (مليار دولار)**

| السنة / المنطقة | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أسيا | 171,8 | 192,3 | 203,8 | 209,3 | 218,6 | 232 | 266,1 |
| مجلس التعاون الخليجي | 434,5 | 490,3 | 564,2 | 598,8 | 650,8 | 648 | 704,8 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** | 590,6 | 518,3 | 633,7 | 607,5 | 540,5 | 569 | 540,2 |
| **إفريقيا ماعدا الشمال** | 12,9 | 20,6 | 20,1 | 24 | 26,6 | 27,1 | 13,2 |
| **أخرى** | 59,8 | 62,2 | 54,4 | 52,9 | 52,9 | 46,4 | 47,1 |

**المصدر: أحمد شوقي سليمان، تحليل مؤشرات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية 2012-2018، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، العدد 89، أكتوبر 2019، ص 19**

من الجدول يتبين أن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ظلت تحتفظ بصدارتها لحجم الأصول الصناعة المصرفية الإسلامية التي تمتلكها حتى عام 2015 بقيمة 607,5 مليار دولار ثم انخفضت حصتها بعد ذلك، وأصبحت دول مجلس التعاون الخليجي هي المسيطرة، والتي وصلت حجم أصولها سنة 2018 إلى 704,8 مليار دولار مقابل 504,2 مليار دولار لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ويعود ذلك إلى امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي ل10 مصارف إسلامية من بين أكبر 20 مصرفا إسلاميا في العالم ب 8 مصارف إسلامية بالكامل، ومصرفان تجاريان فيما نوافذ إسلامية[1]، في حين القطاعات الجغرافية الأخرى حصصها منخفضة قدرت في أسيا ب 266,1 مليار دولار، و13,2 مليار دولار في إفريقيا ماعدا الشمال سنة 2018.

أما الشكل الموالي فيبين أهم التطورات القطاع حسب التوزيع الإقليمي بين سنة 2018-2020

[1] اتحاد المصارف العربية، **التمويل الاسلامي يحصد نموا عربيا وعالميا خلال أربعة عقود**، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 462، 2019، ص 29-28

**شكل (2–8) حجم أصول البنوك الإسلامية إقليميا في الفترة (2018–2020)(الوحدة مليار دولار أمريكي)**

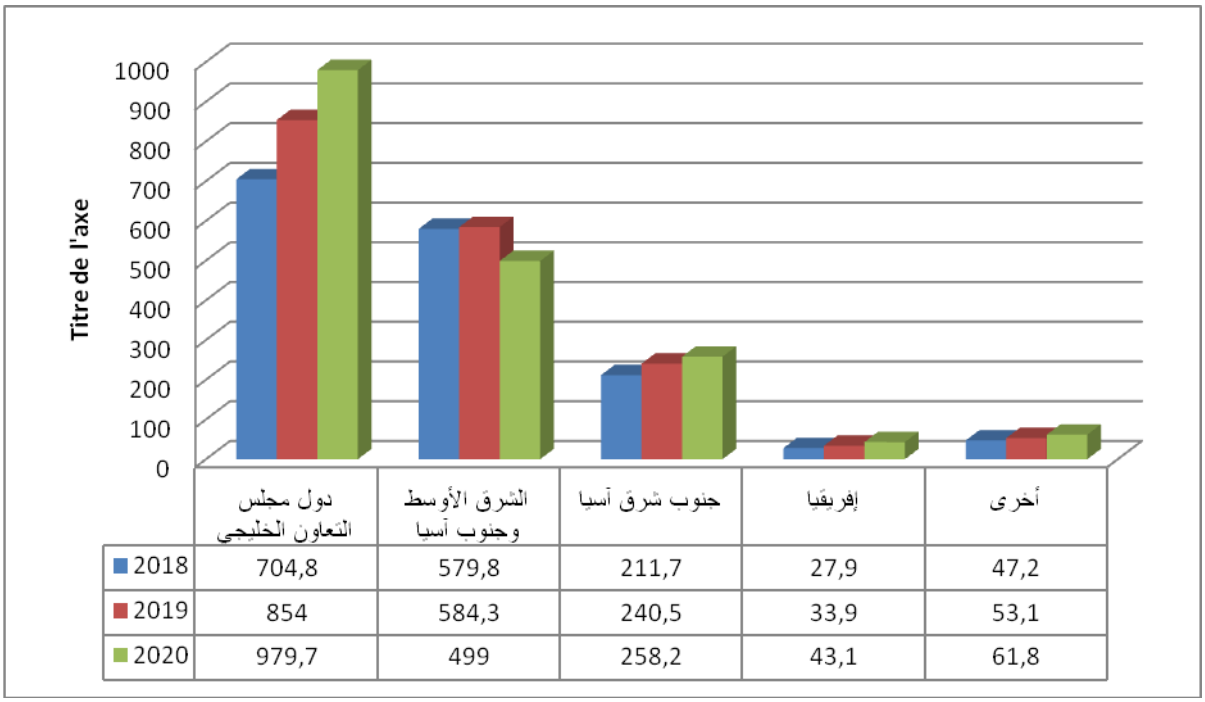


| | دول مجلس التعاون الخليجي | الشرق الأوسط وجنوب آسيا | جنوب شرق آسيا | إفريقيا | أخرى |
|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | 704,8 | 579,8 | 211,7 | 27,9 | 47,2 |
| 2019 | 854 | 584,3 | 240,5 | 33,9 | 53,1 |
| 2020 | 979,7 | 499 | 258,2 | 43,1 | 61,8 |

**المصدر: تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي "الواقع، التحديات، الصمود" ص 35، 2021–2022**

تباعا لما سبق يتبين أن دول مجلس التعاون الخليجي حافظت على وضعها كأكبر سوق للبنوك الإسلامية حتى سنة 2020 والتي وصلت قيمة أصولها إلى 979,7 مليار دولار ثم تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب أسيا بقيمة 499 مليار دولار، وتأتي كل من جنوب شرق أسيا وإفريقيا على الترتيب بالمرتبة الثالثة والرابعة بقيمة أصولها 285,20 مليار دولار و43,1 مليار دولار على التوالي حيث مازالت إفريقيا تستحوذ على حصة صغيرة من أصول البنوك الإسلامية ، ثم تأتي الدول الأخرى التي تشمل كل من تركيا وأوروبا ودول الكومنولث، والتي ارتفع حجم أصولها من 47,2 مليار دولار سنة 2018 إلى 53,1مليار دولار سنة 2019، وإلى 61,8 مليار دولار سنة 2020 والتي سجلت معدل نمو قوي قدر بنسبة 16,4% والذي يدل على مؤشر قوي لهذه الصناعة في هذه المناطق مستقبلا.

**توزيع حصص الدول من أصول البنوك الإسلامية عالميا:** كان توزيعها حسب الدول سنة 2021كما يلي:

**الشكل رقم (2–9): توزيع أصول البنوك الإسلامية حسب الدول لسنة 2021**

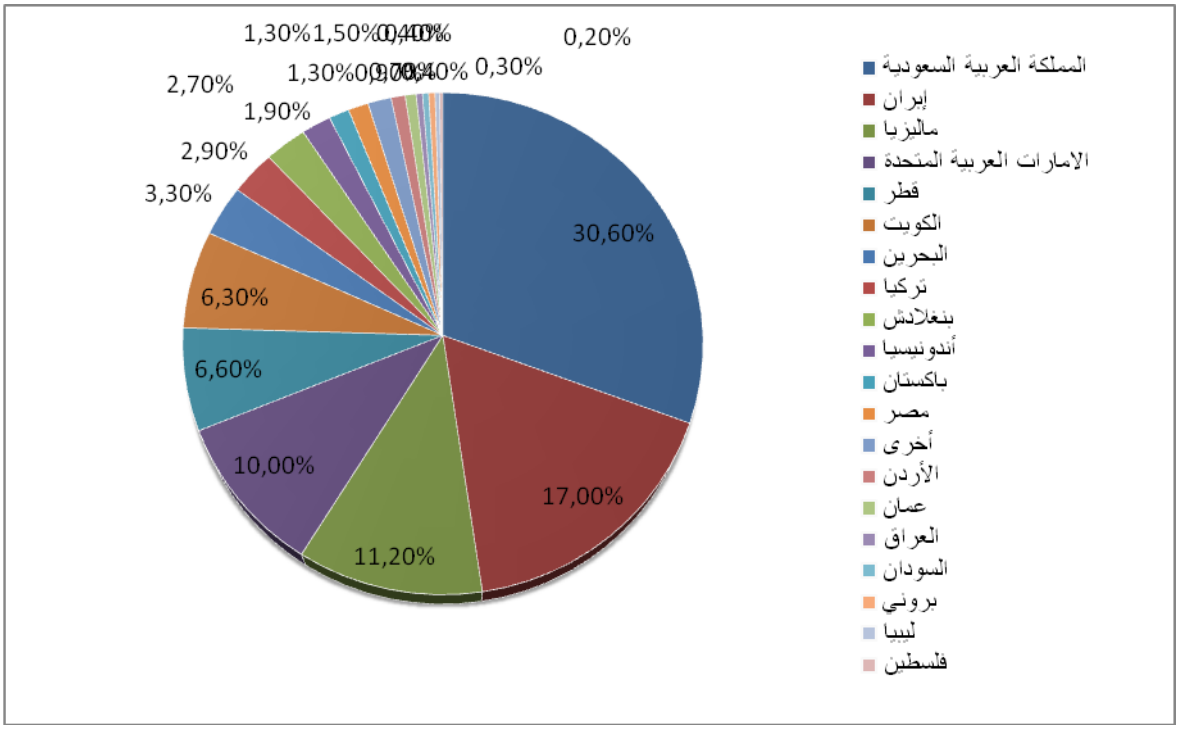


**Source : Islamic financial services board, Islamic financial services industry stability report Malaysia 2022, p15**

يوضح الشكل الموالي على أن المملكة العربية السعودية تعتبر كأكبر سوق للمصرفية الإسلامية بنسبة 30,6% (كانت28,5 % سنة 2020) تليها إيران بنسبة قدرها 17% (كانت22,1% سنة 2020) ثم تليها ماليزيا بحصة 11,2% (كانت 11,4% سنة 2020 ) بعدها الامارات العربية بحصة قدرها ب10%وقطر بحصة 6,6% حيث يمثلون أكبر خمس دول تستضيف الصيرفة الإسلامية، تليها دول تركيا وبنغلادش وبكستان ودول أخرى بنسب ضعيفة ومتفاوتة، ومن أبرز النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي تتمثل في قدرتها على الاندماج والعمل في الدول الغربية حيث حققت دول استراليا وأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية نمو في حجم الأصول الإسلامية بأكثر من 20% خلال 2018 .

وتمثلت نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية في الدول التي تمثل البنوك الإسلامية أهمية نظامية كما يلي:

**الشكل رقم (2–10):نسبة أصول البنوك الإسلامية إلى إجمالي الأصول البنكية في الدول التي تمثل البنوك الإسلامية أهمية نظامية**

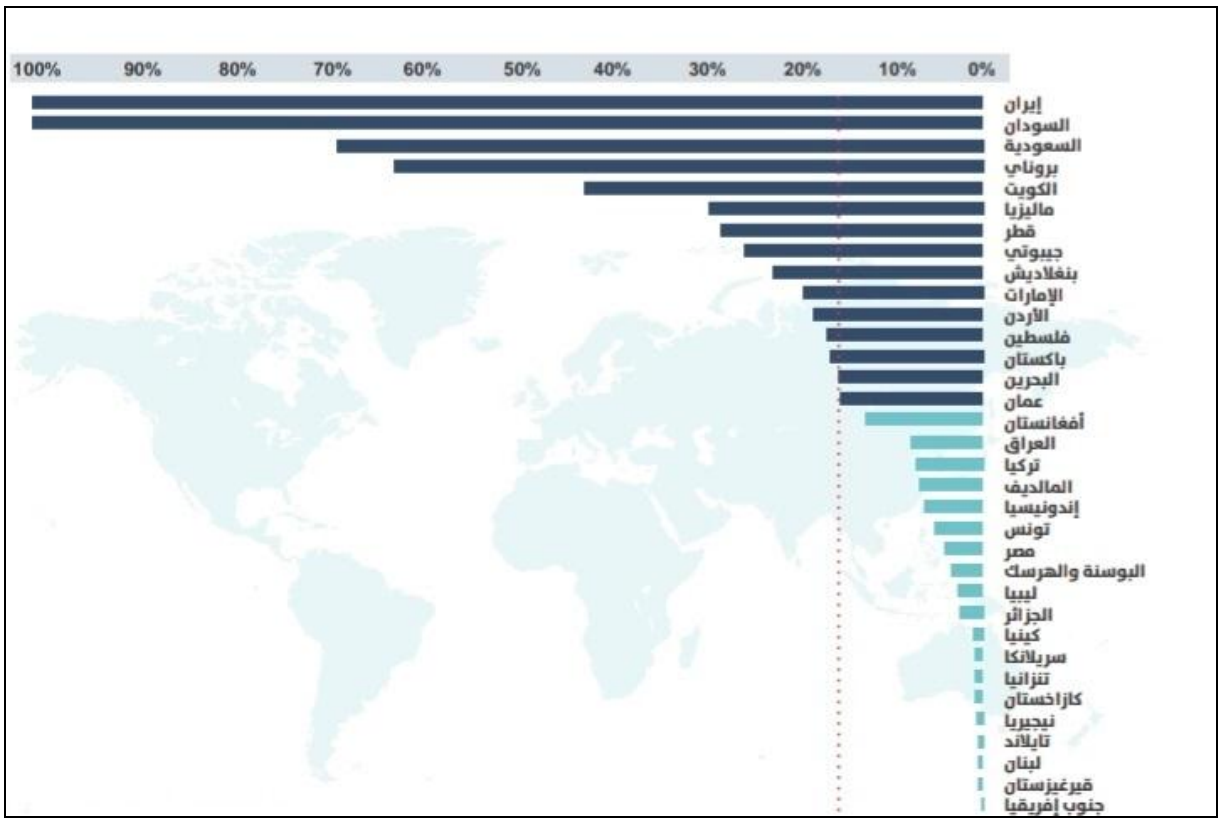


**Source : Islamic financial services board, Islamic financial services industry stability report Malaysia 2021, p 13**

إن أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية زادت إلى 544 مليار دولار بمعدل نمو قدره17% عام 2020، مقارنة بمعدل 10,6% عام 2019، لترتفع بذلك حصتها إلى 68% من إجمالي النظام البنكي المحلي، ويرجع ذلك النمو إلى زيادة عدد النوافذ التي تقدم المنتجات البنكية الإسلامية فضلا عن وجود البيئة التنظيمية الداعمة من طرف الحكومة للحفاظ على نموها وعطائها المستمر في ضوء رؤية المملكة 2030، ثم تأتي بروناي في المركز الثاني بعد المملكة العربية السعودية بالنسبة للدول ذات الأنظمة المزدوجة، والتي تجمع بين النظام البنكي الإسلامي والنظام البنكي التقليدي، والتي بلغت حصتها من أصول البنوك الإسلامية 61,9% من إجمالي النظام البنكي للدولة، أما الكويت وماليزيا فقد سجلنا زيادات طفيفة لتصل حصتهم إلى 44% و28,9 %على التوالي في عام 2020، ثم تأتي كل بنغلادش وجيبوتي والأردن وفلسطين وقطر والامارات بحصص قدرها 21,9%، 25%، 17,9%، 16,5%، 27,7%، 19% على التوالي أما إيران والسودان فالنظام البنكي والمالي فيهما متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بنسبة 100%[1]

[1]تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي "**الواقع، التحديات، الصمود**" ص 37، 2021–2022

**المطلب الثاني: فعالية البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي:**

تكمن أهمية البنوك الإسلامية في تحسين الشمول المالي، من خلال جذب الفئة الفقيرة من المسلمين وادراجهم ضمن النظام المالي الرسمي، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تبني التكنولوجيا المالية الإسلامية وتقديم منتجات مالية وبنكية رقمية متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

**الفرع الأول: عوامل زيادة الشمول المالي من خلال البنوك الاسلامية**

**-الادماج من خلال توفير الخدمات المالية والبنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للشرائح المستبعدة دينيا:**أولى صانعي السياسات الاقتصادية والمالية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا بالتمويل الإسلامي، كونه كقناة محتملة يمكن من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي، حيث يمكنه تلبية احتياجات الأفراد والشركات الذين لا يستخدمون الخدمات المالية والبنكية التقليدية لأسباب شرعية، من خلال تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وضمهم إلى القنوات المالية الرسمية.[1]

وحسب بعض الاحصائيات فإن 33 مليون بالغ من دول منظمة التعاون الاسلامي لا يتعاملون مع البنوك بسبب معتقداتهم الدينية، ويوجد أكبر عدد منهم في باكستان وإندونيسيا وتركيا ب13,9 مليون و4,9 مليون و 3,5 مليون على التوالي[2] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**الجدول رقم (2-2): عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا ماليا بسبب المعتقد الديني في دول منظمة التعاون الاقتصادي الإسلامي لسنة 2019**

| الدولة | عدم امتلاك حساب بنكي بسبب الدين | تقديرات عدد البالغين الذين لا يملكون حسابا بنكيا بسبب الدين بالمليون |
|---|---|---|
| نيجر | %17,9 | 1,5 مليون |
| أفغانستان | %13,9 | 2 مليون |
| باكستان | %10,3 | 13,9 مليون |
| تركيا | %6,1 | 3,5 مليون |
| مصر | %3,1 | 1,8 مليون |
| اندونيسيا | %2,7 | 4,9 مليون |

[1]بوعينة سليمة، قاسي يسمينة، **فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 02، 2022، ص 205.

[2]آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة لجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، ص 163

| | | |
|---|---|---|
| بنغلادش | %2,5 | 2,9 مليون |
| السعودية | %2 | 0,5مليون |
| ماليزيا | %1,6 | 0,4 مليون |
| نيجريا | %1,5 | 1,5مليون |
| الامارات العربية المتحدة | %0,7 | أقل من 0,1 مليون |
| الكويت | %0,5 | أقل من 0,1 مليون |

**المصدر:آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة لجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، ص 163**

**–الادماج من خلال أدوات إعادة توزيع الدخل:** يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات مالية فريدة تعمل على إعادة توزيع الثروة والدخل، مثل الزكاة، الوقف، الصدقة والقرض الحسن، والتي تساعد على الوصول المالي إلى الفئة ذات الدخل المنخفض في المجتمع والقضاء على الفقر ودعم النمو الاقتصادي[1]،

1- يتم تمويل أرباب المهن والحرف من الفقراء والمساكين بالزكاة في صورة رأس المال لمشروع انتاجي يتم تمليكه لهم، بما يغنيهم عن الزكاة مستقبلا، كما يتم من خلال مؤسسة الزكاة توفير التمويل لمستحقي الزكاة في صورة آلات ومعدات تمكنهم من إقامة مشروعات متناهية الصغر أو صغيرة بعد تأهليهم لذلك، ويمكن أيضا إقامة مشروعات بصورة جماعية من متاجر ومصانع توفر فرص العمل للعاطلين مع تمليكها لهم، وإقامة مراكز تأهيل وتدريب العاطلين، وكل هذا يؤدي إلى تمكين الافراد اقتصاديا ودمجهم ماليا[2].

وتشير التقديرات إلى أن 8 من 9 دول عربية في منظمة التعاون الإسلامي لديها ما يكفي من حصيلة الزكاة للقضاء على الفقر لأولئك الذين يحصلون يوميا على أقل من 1,5 دولار أمريكي، وذلك بتقدير حصة الزكاة في الناتج المحلي GDP إلى جانب الموارد اللازمة لدعم تقليل الفقر[3]، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1]مريم بولصباع، ليندة حملاوي، **دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي**، مجلة إدارة الدراسات الاقتصادية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2021، ص 42.

[2]أشرف محمد دوابه، **التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي**، مجلة اسراء للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد1، جوان 2021، ص 45

[3]عبد الحليم عمار غربي، **دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصاديات العربية نموذجا**، مجلة بيت المشورة، العدد 8، أبريل 2018، ص 111

**جدول رقم (2–3): تقييم نسبة الزكاة لسد فجوة الفقر في عدد من الاقتصاديات العربية (مليار دولار)**

| الدولة | نسبة الزكاة من الناتج المحلي الإجمالي | عجز الموارد تحت 1,25 دولار سنويا كنسبة مئوية من الناتج المحلي | هل غطت الزكاة الفجوة؟ |
|---|---|---|---|
| **الأردن** | 1,77 | 0,01 | نعم |
| **الجزائر** | 1,77 | 0,14 | نعم |
| **جزر القمر** | 1,77 | 8,89 | لا |
| **جيبوتي** | 1,75 | 1,49 | نعم |
| **سورية** | 1,39 | 0,02 | نعم |
| **العراق** | 1,78 | 0,09 | نعم |
| **مصر** | 1,90 | 0,04 | نعم |
| **المغرب** | 1,81 | 0,06 | نعم |
| **اليمن** | 1,78 | 0,87 | نعم |

**المصدر: عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي، الاقتصاديات العربية نموذجا، مجلة المشورة، العدد 8، أفريل 2018، ص 112**

2-تقدم القروض الحسنة من طرف البنوك الإسلامية من أرباح المساهمين أو صدقاته على سبيل القربة والتطوع والمسئولية الاجتماعية رضاء لله عز وجل، ويتم بواسطتها تمويل صغار الحرفيين والعمال المحتاجين، لاعتمادهم على ذاتهم وتحويلهم لطاقة إنتاجية، وتأهيل المحتاجين للعمل وتدريبهم على ذلك، ويمكن تفعيل فكرة القرض الحسن ليس فقط في البنوك الإسلامية بل في مؤسسات الوقف من خلال التمويل بالوقف والصدقات، وهو ما يوسع من حركة التمويل الاجتماعي الإسلامي، لا سيما وأن هذه النوعية من التمويل لا تتطلب التمليك كما في الزكاة، ويمكن لمؤسسة الوقف إضافة إلى منح القروض الحسنة تمويل المشروعات المتناهية الصغر في صورة صدقة مجانية لا ترد، وفق رغبة الواقف أو المتصدق، وهذا ما يحقق زيادة الشمول المالي للأفراد[1].

[1]أشرف محمد دوابه، مرجع سابق، ص 47

**–الادماج من خلال أدوات تقاسم المخاطر**: إن استخدام عقود المشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلا عمليا وذا فعالية للتمويل القائم على الفائدة، ويمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يتم فيها مشاركة المخاطر أن تقدم التمويل الأصغر المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، والتأمين الأصغر[1].

1- **الادماج من خلال التمويل الأصغر الإسلامي**: يساهم التمويل الأصغر الإسلامي بشكل كبير في تخفيف حدة الفقر وزيادة نسبة الشمول المالي والاجتماعي للأفراد في كثير من البلدان، فهو ذلك التمويل العيني أو النقدي أو تقديم خدمات مالية أخرى مثل التأمين، الادخار، وتحويل الأموال بصيغ تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ووفق معايير وضوابط شرعية أو فنية من طرف المؤسسات المالية الرسمية كالبنوك أو غيرها للفقراء والعائلات ذوي الدخل المنخفض، وذلك من أجل استعماله في الأعمال الصغيرة لتحسين أحوالهم الاقتصادية وظروفهم المعيشية[2]، ويكون تقديم هذا التمويل عن طريق منتجات تنقسم إلى 3 فئات تتمثل في أدوات بيعية منها المرابحة والسلم والإجارة، أدوات تشاركية تقوم على أساس الربح والخسارة مثل المضاربة والمشاركة، ومنح خيرية مثل الزكاة، الصدقة والوقف والقرض الحسن[3]، وكانت بنغلادش من بين الدول التي حققت شمول مالي للأفراد وخففت من حدة الفقر بالتمويل الأصغر الإسلامي، حيث تم في غضون 20 عاما تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56,6%سنة 1992 إلى 31,5% سنة 2010؛

**2–دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر**: يمكن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة، فهي تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما يلي[4]:

- **توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات**: توفر صيغ التمويل الإسلامي تمويل تكاليف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فالمرابحة تصلح لتمويل أو شراء أو توفير سلع ومعدات للإتجار فيها، وفي التأجير يتم توفير معدات للمشروع، أما المضاربة فبواسطتها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواءا في شكل رأس المال أو عمل، كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما، أما صيغة التمويل بالمشاركة في الأرباح فهي توفر المجال أمام أصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الإنتاج والابتكار دون عوائق من أصحاب الأموال، كما يتم تشجيع أصحاب

---

1 بن عيشوبة رفيقة، فاطمة العلمي، **صناعة التمويل الإسلامي– الواقع والرهانات– المؤتمر الدولي الخامس عشر: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية**، جامعة الشلف، 17 و18 ديسمبر 2019، ص 567.

2غانم محمد مصطفى، **واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة**، رسالة ماجيستر، كلية التجارة، الجامعة السلامية، غزة، 2010، ص 99

3 Golware Nabi, et autres, **Islamic microfinance as tool Financial inclusion in Bangladesh**, Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 13 (1), 2017, p 32

4حسين عبد المطلب الأسرج، **صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة دراسات إسلامية، مارس 2010، ص 16

المشروعات الصغيرة على بذل أقصى جهد مع الحرص على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج.

- **تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات:** لا يشترط في عدد من الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يشترط في عدد آخر توافر المنتج في الحال، فإذا كانت هناك رغبة لدى المستهلكين أو المنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فإن عدم توافر تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات على شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على أقساط، كما يمكن أيضا إتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها، وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات ولا يكون عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا على إتمام هذه الصفقات؛

**-الانتشار الواسع للبنوك الإسلامية لاسيما في الدول الغربية:** لم تعد البنوك الإسلامية تقتصر على الدول الإسلامية فقط بل تحولت هذه الصناعة الناشئة من أسواق خاصة بالمسلمين إلى بديل قُبل للتطبيق بالنسبة لمستهلكي التمويل التقليدي بغض النظر عن معتقداتهم الدينية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008 والتي اثبتت جدارتها في تصدي للأزمات وتقليل المخاطر[1].

والشكل الموالي يوضح ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية:

[1]بوعينة سليمة، قاسي يسمينة، مرجع سابق، ص 206.

**الشكل رقم (2-11): ركائز الشمول المالي للتمويل الإسلامي:**

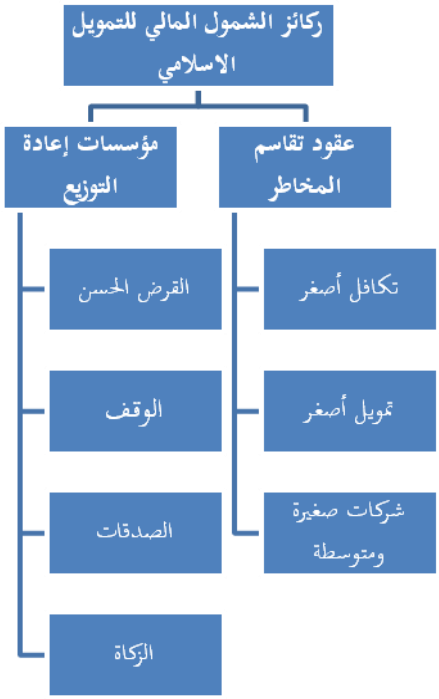


**المصدر: عبد الحليم غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، دراسة تحليلية لأبعاده ومؤشراته وتأثيراته، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 10، العدد 01، 2020 ، ص 13**

**الفرع الثاني: فرص زيادة الشمول المالي من طرف البنوك الإسلامية بتبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية**

ساهمت التكنولوجيا المالية في إيجاد بدائل تمويلية للأشخاص محدودي الدخل وغير المستفيدين من النظام المالي من خلال ابتكاراتها المتعددة، وهذا ما جعل العديد من البنوك الإسلامية تدرك أهمية احتضان التكنولوجيا المالية الإسلامية، وتصميم استراتيجياتها التطويرية لتتضمن حلولا بنكية مبتكرة، والذي بدوره يؤدي إلى توسيع نطاق انتشارها والوصول للأفراد والمؤسسات غير المشمولين أوغير المؤهلين للتعامل مع البنوك، كما أدت تداعيات جائحة كورونا إلى اثبات ذلك والالحاح على تبني واعتماد التكنولوجيا المالية في اسرع وقت ممكن لمواكبة الوضع القائم والتطور الحاصل في مجال الخدمات المالية.

**ويعود مزايا ذلك في ما يلي**[1]:

- تخفيض تكلفة المعاملات عن طريق التحول الرقمي، مما يتيح للمؤسسات المالية الإسلامية مجالا أكبر لخفض أسعارها وتنفيذ المزيد من المعاملات؛
- القدرة على التمويل، والذي قد لا يتم تقديمه للعملاء بسبب التكاليف المرتفعة المرتبطة بكل طلب تمويل؛

[1]General Council for Islamic Bank and Financial Institutions, Global Islamic Bankers' Survey, Beyond Digitalisation: Fintech, Customer Experience, may 2021, p 84

- توسيع نطاق الانتشار في المناطق التي أفرادها مستبعدة ماليا بواسطة التكنولوجيا المالية، دون الحاجة إلى استثمار مبالغ مالية كبيرة لفتح فروع جديدة أو توظيف موظفين جدد.

وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

**شكل رقم (2–11): المزايا التي تستفيد منها البنوك الإسلامية لاستخدامها لتقنيات التكنولوجيا المالية:**

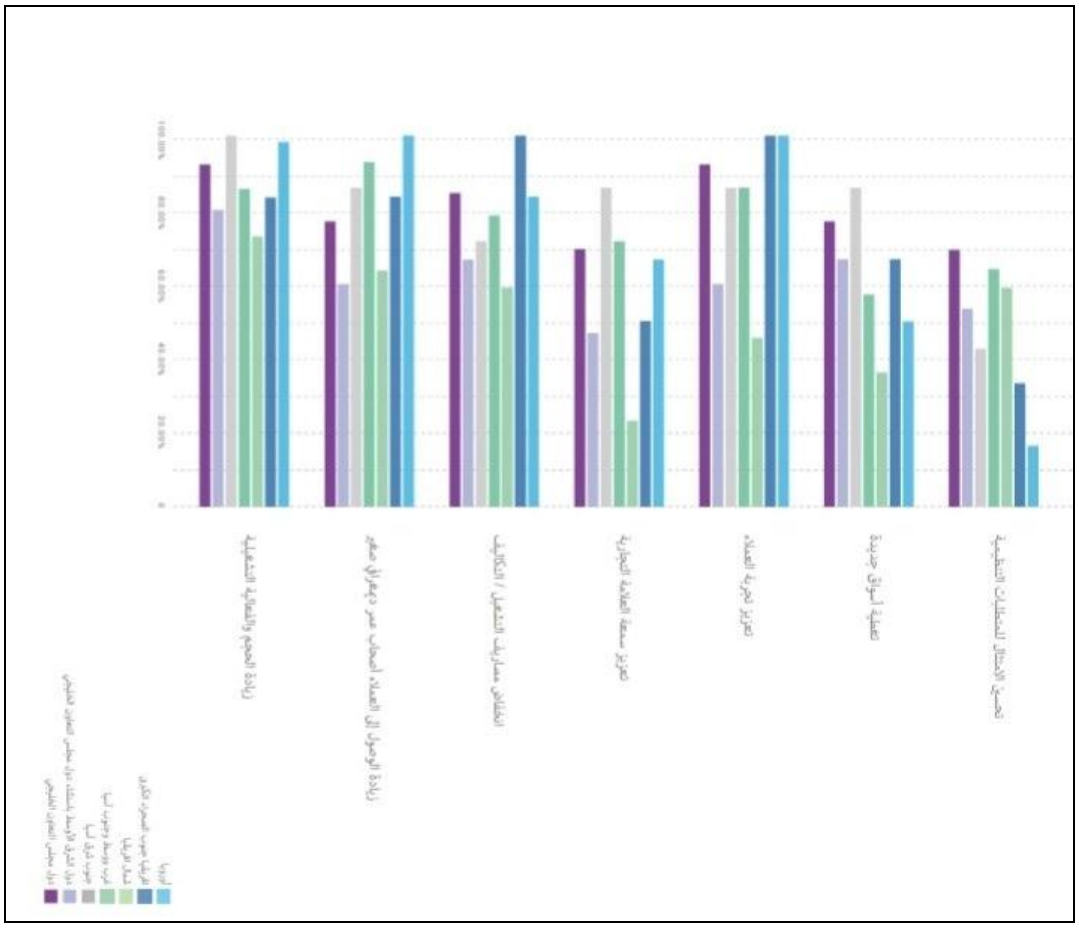


**Source: General Council for Islamic Bank and Financial Institutions, Global Islamic Bankers' Survey, Beyond Digitalisation: Fintech, Customer Experience, June 2020, p 84**

أما الاتجاهات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تنوي البنوك الإسلامية تبنيها في السنوات القادمة تتمثل فيما يلي:

**شكل رقم (2-12): اتجاهات التكنولوجيا المالية الإسلامية التي تنوي البنوك الإسلامية تبنيها في السنوات القادمة:**

**المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين ما بعد التحول الرقمي التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء، جوان 2020، ص 62**

تعتبر المدفوعات والخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول والخدمات البنكية المفتوحة من أكثر المجالات التي تتوقع البنوك أن تطبقها ضمن عملياتها في السنوات القادمة، أما فيما يخص الحوسبة السحابية والعملات الرقمية فهي مستبعدة على الاطلاق حسب أغلبية المشاركين في الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، وكانت بنوك دول المجلس التعاون الخليجي الأكثر تفاؤلا لتبنيهم تقنيات جديدة، أما منطقة الشرق الأوسط باستثناء دول المجلس التعاون الخليجي فكانت أقل تفاءلا.

**تحديات تبني التكنولوجيا المالية من خلال البنوك الإسلامية:**

قبل أن تتمكن الصناعة المصرفية من الاستفادة من هذه الفرص هناك مجموعة من التحديات تواجهها وابرزها الامتثال لنصوص الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، لذا لابد من وضع اللوائح والتنظيمات لضمان التزام مطوري التقنيات المالية لمثل هذه المتطلبات الأساسية وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

**شكل رقم (2-13): تحديات اعتماد التكنولوجيا المالية من طرف البنوك الإسلامية حسب التقسيم الإقليمي**

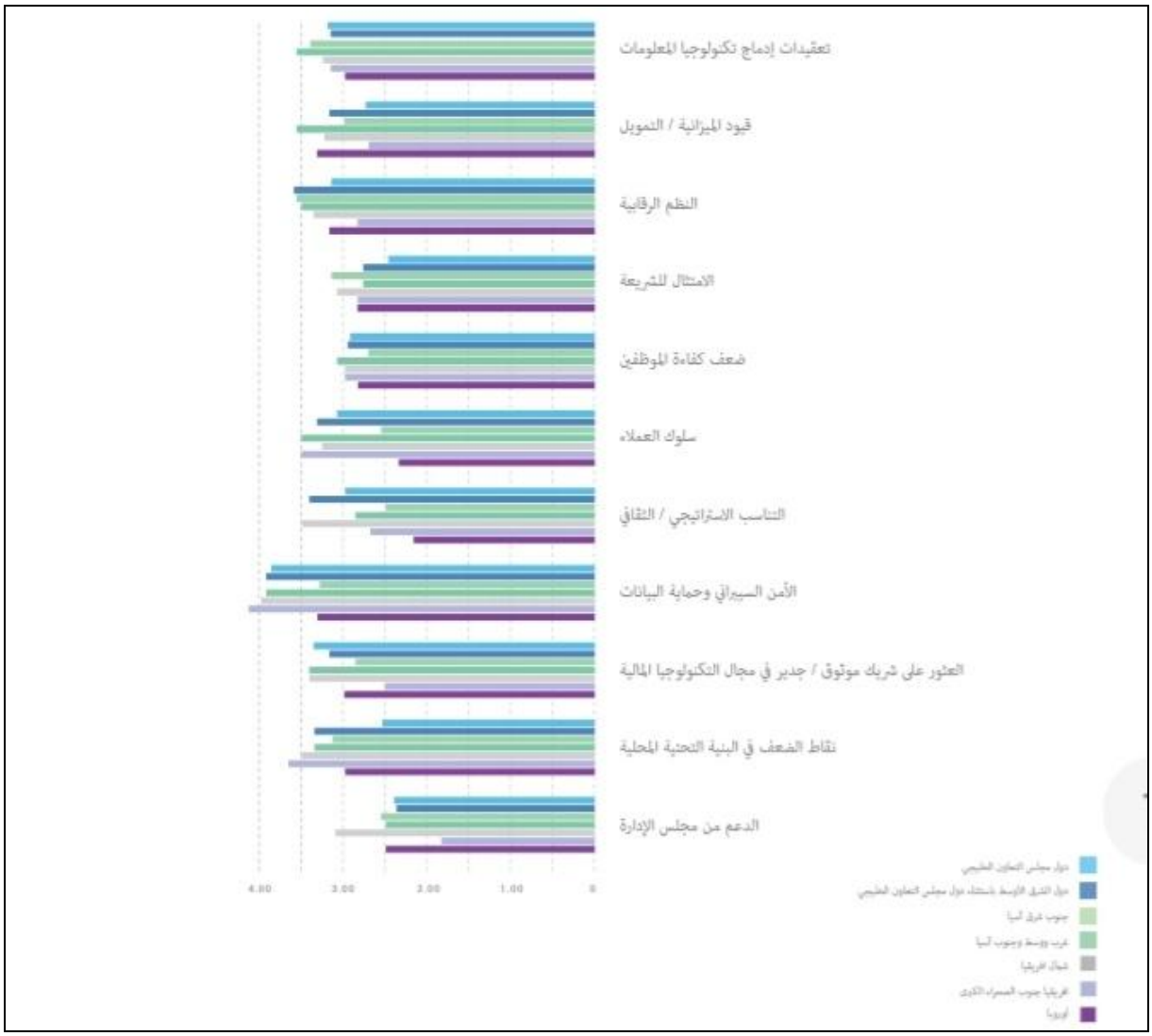


**المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، الاستبيان العالمي للمصرفيين الإسلاميين، ما بعد التحول الرقمي التكنولوجيا المالية وتجربة العملاء، جوان 2020، ص 79**

يتضح من الشكل أن الأمن السيبراني وحماية البيانات من أهم التحديات التي تواجه البنوك باعتمادها التكنولوجيا المالية تليها النظم الرقابية، وهذا يختلف حسب كل إقليم فالمخاوف المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية البيانات كانت أقل بشكل ملحوظ في جنوب شرق آسيا وأوروبا منها في مناطق أخرى، بينما كانت المخاوف المتعلقة بالبنية التحتية أقل في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا.

وللتغلب على هذه التحديات والتقليل منها لابد من إقامة تعاون مع الشركات التكنولوجيا المالية الإسلامية الرائدة، إضافة إلى أنه يمكن للبنوك أن تستفيد منها بجذب مجموعة أكبر من المستثمرين، وبالتالي تصبح أكثر استجابة لاحتياجات العملاء المتغيرة والتكنولوجيا الصاعدة[1].

ومن بين الدول التي نجحت في تطبيق التكنولوجيا المالية الإسلامية وكانت رائدة في هذا المجال منها ماليزيا والمملكة العربية السعودية وهذا ما يوضحه الجدول الموالي، حيث تم ترتيب الدول حسب عدد شركات التكنولوجيا المالية التي تمتلكها:

**الجدول رقم (2–4): ترتيب الدول الرائدة في التكنولوجيا المالية الإسلامية سنة 2020:**

| الترتيب | الدولة | عدد الشركات |
|---|---|---|
| **01** | المملكة المتحدة | **27** |
| **02** | ماليزيا | **19** |
| **03** | الإمارات العربية المتحدة | **15** |
| **04** | اندونيسيا | **13** |
| **05** | المملكة العربية السعودية | **9** |
| **06** | الولايات المتحدة الأمريكية | **9** |
| **07** | باقي الدول | **50** |
| مجموع شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية عالميا | | **142** |

**المصدر: بن عيشوبة رفيقة، صدقاوي صورية، التكنلوجيا المالية الإسلامية، الفرص والتحديات، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 04، جويلية 2021، ص 128**

من الجدول أعلاه، يتبين أن شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية تتركز في 6 دول، تحتل المملكة المتحدة المرتبة الأولى ب 27 شركة تليها ماليزيا ثم الامارات العربية المتحدة ب 19 و15 شركة على التوالي، أما المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية فيملكان 9 شركات لكل دولة.

أما فيما يخص أفضل الأسواق التي قامت بالاستثمار في التكنولوجيا المالية الإسلامية لسنة 2020 فكانت كما يلي:

[1] علاء الدين قادري، مريم عباس، **ابتكارات التكنلوجيا المالية وأثرها على المؤسسات المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2021، ص 28

**الشكل (2–14): أكبر 05 أسواق للتكنولوجيا المالية الإسلامية حسب الحجم سنة 2020 (الوحدة مليار دولار)**

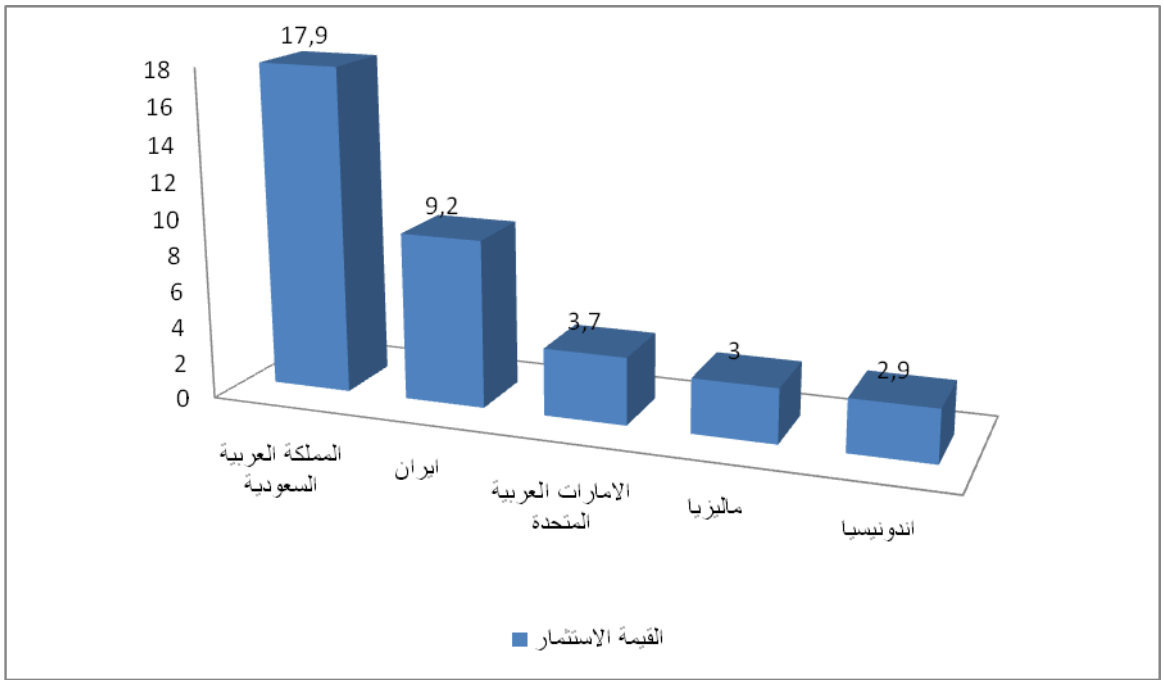


**Source : Dinastandard- ellipses, Global Islamic Fintech Report 2021, 2021, p 11**

من الشكل أعلاه يتبين أن كل من السعودية وايران والامارات العربية المتحدة إضافة إلى ماليزيا واندونيسيا تتصدر حجم المعاملات، وتمثل 75% من حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية لدول منظمة التعاون الإسلامي، كماكان حجم سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية في عام 2020م يقدر ب 49 مليار دولار أمريكي في دول منظمة التعاون الاقتصادي، وهذا ما يمثل 72% من حجم سوق التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، ومن المتوقع أن يصل حجم الاستثمارات إلى 128 مليار دولار بحلول عام 2025م، بمعدل نمو سنوي يقدر ب 21%[1].

[1]Dinastandard-ellipes, **Global Islamic Fintech Report 2021**, 2021, p 11

**خاتمة:**

إن ظهور البنوك الإسلامية يعتبر جديد العهد مقارنة مع نظيرتها التقليدية، فقد مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما عليه الآن، فهي تعتبر ركيزة النظام المالي العالمي خاصة بعد الأزمة العالمية 2008 لما تمتعه من خصائص ومميزات جعلتها تهيمن على الساحة المصرفية، كما يعود الفضل أيضا إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية الداعمة لها والتي كان لها تأثير مملوس في توفير البيئة المناسبة لعملها خاصة في السنوات الأخيرة، لذا حقق قطاع هذه الصناعة نموا متسارعا خلال العقود الأخيرة على المستوى العالمي والعربي، خاصة بعد تبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية في بعض الدول والتي بفضلها تم تعزيز الشمول المالي للأفراد.

# الفصل الثالث
# التجارب الدولية للبنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي

**مقدمة:**

حقق قطاع الصناعة المصرفية الإسلامية خلال العقود الأخيرة نموا متسارعابلغت أصولها2,349 مليار دولار سنة 2020 لتمثل 70% من أصول التمويل الإسلامي ككل، و6% من إجمالي أصول البنوك ككل، بعدد بنوك وصلت إلى527 بنكا، وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي كأكبر سوق لهذه الصناعة بقيمة أصول وصلت إلى 979 مليار دولار سنة 2020 ثم تليها منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا بقيمة 499 مليار دولار.

يعود هذا التطور الكبير في هذه الصناعة مؤخرا إلى الاهتمام الذي حظيت به من طرف صناع السياسات المالية والاقتصادية، نظرا للدور الذي تقوم به في زيادة الشمول المالي خاصة في الدول التي لها شرائح واسعة من الأفراد والمتعاملين الاقتصادين المستبعدين ماليا للأسباب العقائدية الدينية.

وفي دراستنا هذه تم اختيار ثلاث تجارب دولية في الصناعة المصرفية الإسلامية ومدى مساهمتها في زيادة الشمول المالي وهي: بنغلادش، وماليزيا والمملكة العربية السعودية، ويرجع اختيار هذه التجارب لما حققته من نجاح في هذه الصناعة وانتمائها للدول التي اعتبرت كأكبر سوق، حيث بنغلادش وماليزيا تنتميان إلى منطقة الشرق الأوسط وجنوب آسيا، أما المملكة العربية السعودية فهي تنتمي إلى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها يمكن للتجربة الجزائرية في البنوك الإسلامية الاستفادة منها لزيادة الشمول المالي.

وللتفصيل أكثر في الموضوع يتم التطرق إلتجربة بنغلادش في البنوك الإسلامية ومساهمتها للشمول المالي في المبحث الأول، تجربة ماليزيا في المبحث الثاني، وأخيرا تجربة المملكة العربية السعودية في المبحث الثالث.

## المبحث الأول: تجربة البنوك الإسلامية في بنغلادش ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي

في السنوات الأخيرة حققت بنغلادش تقدما كبيرا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت من الدول الأسيوية السائرة في طريق النمو والتي كانت في السنوات الماضية مصنفة من بين البلدان الفقيرة فقرا مدقعا، ويعود ذلك إلى عمل الحكومة الدؤوب لسعي خروج أفرادها من بوتقة الفقر باتباع مجموعة من الإجراءات التحسينية في كل المجالات: في المجال الصناعي والفلاحي وحتي المالي والذي اتخذت لتحسين الأخير عدة مبادرات منها مبادرة الشمول المالي والتي عملت جاهدة على تحقيق أهدافه في ظرف قياسي من خلال تبني الاستراتيجية الوطنية للشمول والتي تضمنت تمكين المرأة وتعليمها خاصة، وتبني التكنلوجية الحديثة بإطلاق برنامج "بنغلادش الرقمية"والاهتمام بتقديم خدمات مالية متنوعة منها المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لكونها تحوي على أكثر من 90% من المسلمين، ولذلك تم التطرق لتجربتها من خلال عرض الحالة العامة للشمول المالي ومدى مساهمة البنوك الإسلامية ومنتجاتها في شمولية الأفراد والمؤسسات.

### المطلب الأول: اتجاهات الشمول المالي في بنغلادش:

سوف يتم عرض الهيكل التنظيمي للنظام المالي البنغلاديشي، وأهم مؤشراتها المالية:

#### الفرع الأول: هيكل النظام المالي البنغلاديشي:

يتألف النظام المالي البنغلاديشي من ثلاثة قطاعات رئيسية تتمثل فيما يلي[1]:

1. القطاع الرسمي: والذي يشمل جميع المؤسسات الخاضعة لأطر تنظيمية منها البنوك والمؤسسات المالية، وشركات التأمين وسوق رأس المال، ومؤسسات التمويل الأصغر؛
2. القطاع الشبه الرسمي: ويشمل المؤسسات الخاضعة للتنظيم والقوانين الخاصة بها والذي لا يقع ضمن اختصاص منظمي القطاع المالي، وتتمثل بعض مؤسساته فيما يلي: مؤسسة تمويل بناء المنازل البنغلادشية (BHBFC)، بنك سامبا البنغلاديشي (BSBL)، مؤسسة الاستثمار في بنغلادش (ICB)، مؤسسة (PKSF)، بنك جرامين؛
3. القطاع الغير الرسمي: يتمثل في الوسطاء الخاصين وهم غير منظمين

ويمكن تمثيل ذلك في هذا الشكل:

[1]Bangladesh Bank, Financial Stability Report 2020, p19

**الشكل (3-1): هيكل النظام المالي في بنغلادش**

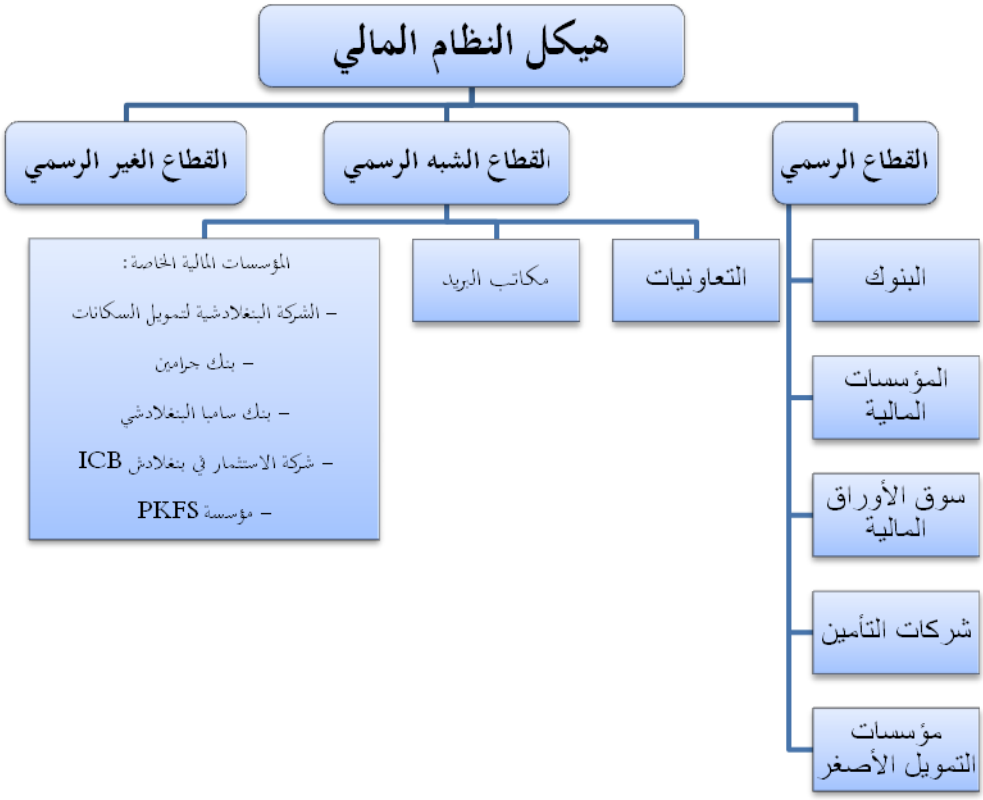


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على Bangladech Bank Financial Stability Report 2020 p20**

يعتبر بنك بنغلادش المركزي سلطة تنظيمية يراقب أنشطة جميع البنوك والمؤسسات المالية المجدولة، حيث يوجد حاليا 6 بنوك تجارية مملوكة للدولة، و3 بنوك تنمية متخصصة، و43 بنك تجاريا محليا خاصا بما فيها البنوك الإسلامية، 9 بنوك تجارية أجنبية، إضافة إلى 34 مؤسسة مالية؛

كما تنظم وتشرف لجنة الأوراق المالية والبورصة البنغلادشية على سوق رأس المال الذي يتألف من بورصتين، بورصة دكا(DES) وبورصة شيتاغونغ (CSE)، ويتمثل الوسطاء الرئيسيون في هذا السوق في: البنوك التجارية، وسماسرة الأوراق المالية، وأمناء الأوراق المالية، ووكالات التصنيف الائتماني، وشركات إدارة الأصول، وفي الوقت الحالي يعمل 63 بنكا تجاريا، 497 مشاركا في الإيداع (تجار الأوراق المالية والوسطاء، وأمناء الأوراق المالية)، 48 شركة لإدارة الأصول؛

أما شركات التأمين ومؤسسات التمويل الأصغر فتخضع للإشراف من قبل هيئة تطوير وتنظيم التأمين (IDRA) وهيئة تنظيم الائتمان الأصغر (MRA) على التوالي، حيث تعمل 79 شركة تأمين و746 مؤسسة تمويل صغيرة مسجلة ، كما تنظم وزارة المالية مؤسسة بنغلادش لتمويل بناء منازل (BHBFC)، ومؤسسة الاستثمار في بنغلادش (ICB)[1]

[1]Ibid, p20

**الفرع الثاني: المراحل المبكرة من الشمول المالي في بنغلاديش**

بدأت أنشطة الشمول المالي ببنغلادش قبل استقلال 1971م، وذلك بإنشاء أكاديمية بنغلادش للتنمية الريفية (BARD) عبر نموذج التنمية الزراعية التعاونية[1]،وبعد الاستقلال كان الشمول المالي في بنغلادش تحت قيادة البنك المركزي حيث قام بما يلي[2]:

- في سنة 1972 تم تأميم البنوك والذي سهّل الوصول إلى الأماكن النائية وتنويع الخدمات البنكية لعدد أكبر من السكان.
- في سنة 1973 تم إنشاء بنك كريشي البنغلاديشي (بنك متخصص لتمويل القطاع الزراعي)، والذي سهل وصول جزء كبير من سكان الريف إلى التمويل الزراعي، وفي الوقت نفسه وجدت مؤسسات التمويل الأصغر أرضية لها لتوسيع عملياتها كقناة لتوصيل المساعدات والتي تقوم بأنشطة الإقراض الأصغر على المستوى الريفي؛
- في عام 1982 بدأ بنك بنغلاديش في منح التراخيص للبنوك التجارية الخاصة في بنغلاديش، والتي زادت من نقاط الوصول للخدمات المالية والتي ساعدت المزيد من الأفراد الانضمام إلى النظام المالي، ومع ظهور الهاتف المحمول والإنترنت عززت الخدمات المالية الرقمية (DFS) الشمول المالي في بنغلاديش بشكل أكبر لاسيما في العقد الماضي، حيث اكتسبت الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمول إقبال كبير من طرف الأفراد البنغلادشيين وساعدت الذين ليس لديهم حسابات بنكية على استخدام الخدمات المالية، وكان دور DFS محوريًا أيضًا في مكافحة جائحة COVID-19 ؛
- في سنة 2021 ظل بنك بنغلاديش يعمل بمبادراته المختلفة، والتيتركز على الوصول إلى المزيد من الأفراد غير المتعاملين مع البنوك والمحرومين، واستكشاف مجالات جديدة وضمان خدمات مالية عالية الجودة وبأسعار معقولة.

**الفرع الثالث: مؤشرات الشمول المالي في بنغلادش:**

يلعب القطاع البنكي دورا مهما في اقتصاد بنغلادش، حيث مكن هذا القطاع من زيادة شمولية الافراد المحرومين ماليا من خلال انتشار البنوك وفروعها على مستوى البلاد، وزيادة الحسابات البنكية الرسمية والخاصة، وعمليات الادخار والاقتراض والذي سوف يتم استعراض ذلك فيما يلي:

1- **مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:** يحتوي هذا البعد على مجموعة من المؤشرات منها مؤشر انتشار البنوك، ومؤشر امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية

[1]بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **تعزيز الشمول المالي في المدن الحضرية والمناطق الريفية من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين ببنغلادش: تجربة غرامين بنك نموذجا**، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد01، 2022، ص 107

[2]Bangladesh Bank, Annual Report, July 2020- Jun 2021, 01-2022, p61

**1-1مؤشرانتشار البنوك:**

**جدول رقم (3-1): مؤشر انتشار البنوك في بنغلادش 2017-2020**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| **عدد البنوك** | 9955 | 10821 | 10568 | 10671 | 10939 |
| **عدد البنوك لكل 10000 بالغ** | 882 | 849 | 900 | - | - |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على المراجع التالية:**

**Bangladesh Bank, national financial inclusion strategy 2021**
**Bangladesh Bank, Branch Statistics 2022**

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن عدد البنوك في تزايد مستمر، حيث كانت 9955 سنة 2017، ووصلت إلى 10939 سنة 2021 بنسبة نمو وصلت إلى 9,88% خلال فترة الدراسة، أما عدد البنوك لكل 10000 بالغ فقد كانت 882 سنة 2017 ووصلت إلى 900 سنة 2019

**2-1 مؤشر الحسابات البنكية الرسمية:**

**جدول رقم (3-2): نسبة امتلاك البالغين (+15) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في بنغلادش خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)**

| | بنغلادش | | | | المتوسط العالمي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **2011** | **2014** | **2017** | **2021** | **2011** | **2014** | **2017** | **2021** |
| **نسبة الحسابات (+ من 15سنة)** | 31,7 | 31,0 | 50 | 52,8 | | 62 | 68,5 | 76,2 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العاملي Findex**
**the little data book on financial inclusion 2022, 2018,2015,2012**

من خلال الجدول السابق يتبين أن نسبة امتلاك الحسابات للبالغين فوق 15 سنة في بنغلادش عرف تقدما ملحوظا للفترة 2011 إلى 2021 حسب مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي فقد ارتفعت من 31,7% في سنة 2011 لتصل إلى 50% سنة 2017 ووصلت إلى 52,8% سنة 2021، إلا أنها تبقى بعيدة عن المعدل العالمي لامتلاك الحسابات والبالغ 76,2% سنة 2021

**2-مؤشرات استخدام الخدمات المالية:** يتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرين هما مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض في ومن المؤسسات المالية والبنكية.

**2-1 مؤشرات مستويات الادخار**

**الجدول (3-4): مؤشرات الادخار في بنغلادش 2017-2020 (مليون كاتا)**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| **قيمة الودائع** | 96497905 | 97118819 | 107895699 | 115932106 |
| **قيمة الإيداع لكل 1000 بالغ** | 73084 | 78722 | 84887 | - |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bangladesh Bank, national financial inclusion strategy 2021**

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم الودائع في تزايد مستمر حيث كانت قيمتها 96497905 سنة 2017 ووصلت إلى 115932106 سنة 2020 بمعدل نمو وصل إلى 20,14% ، كما بلغ حجم الإيداع لكل 1000 بالغ 84887 سنة 2019 بعدما كان 73084 سنة 2017، وهذا ما يشير إلى زيادة وعي الأفراد بادخار أموالهم في المؤسسات المالية والبنكية بدلا من اكتنازها أو اقراضها بطريقة غير رسمية.

**2-2 مؤشرات الاقتراض:**

**الجدول (3-5): مؤشرات الاقتراض في بنغلادش 2017-2020 (مليون كاتا)**

| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| **قيمة القروض** | - | 10076372 | 10331866 | 10667037 |
| **قيمة الاقتراض لكل 1000 بالغ** | 8310 | 8313 | 8295 | - |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bangladesh Bank, national financial inclusion strategy 2021**

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم القروض في تزايد مستمر حيث كانت قيمتها 10076372 سنة 2018 ووصلت إلى 10667037 سنة 2020 بمعدل نمو وصل إلى 5,86% ، كما بلغ حجم الاقتراض لكل 1000 بالغ 8295 سنة 2019 بعدما كان 8310 سنة 2017، لكن تبقى نسبها متدنية أي أن الافراد يستعملون الطرق الغير الرسمية للاقتراض ويعود ذلك لعدة أسباب منها ارتفاع تكاليف الإقراض من الجهات الرسمية.

**2-واقع مؤشرات الخدمات المالية الرقمية**:يتم دراسة وتحليل تطور عدد الصرافات الآلية وعدد نقاط البيع وعدد البطاقات البنكية ببنغلادش، كما يتم التطرق إلى مدي استخدام الهاتف المحمول في تقديم الخدمات المالية

**3-1 واقع الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في بنغلادش**: إن الاعتماد على الخدمات المالية الرقمية يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي في بنغلادش سواءا في المدن الريفية أو الحضارية، وهذا راجع إلى اهتمام الحكومة البنغلادشية بتوفير هذه الخدمات من خلال الصرافات الآلية، أو نقاط البيع وهذا ما يوضحه الجول الموالي:

**الجدول رقم (3-6): تطور عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية ببنغلادش**

| | عدد الصراف الآلي | | عددنقاط البيع | | عدد البطاقات البنكية | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المدن | الريف | المدن | الريف | الائتمان | الإقراض | الدفع المسبق |
| **2018** | 7361 | 2919 | 47027 | 6184 | 15069435 | 1372222 | 243432 |
| **2019** | 7665 | 3259 | 56043 | 2484 | 18231093 | 1537202 | 413582 |
| **2020** | 8407 | 3516 | 67045 | 1201 | 21377291 | 1676816 | 699184 |
| **2021** | 8928 | 3903 | 84414 | 7672 | 25285859 | 1833242 | 1154901 |
| **جويلية 2022** | 8968 | 4097 | 93509 | 8484 | 27950359 | 2007724 | 2528173 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على المرجع:**

**Bank Bangladesh, ATM, POS, Issued Cards and Transaction Statistics 2022**

من خلال الجدول السابق يتبين أن عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث أن العناصر السابقة تطورها في المدن أكبر من الريف، وهذا راجع إلى توفير الصرافات الآلية، ونقاط البيع والبطاقات البنكية في المدن أكبر من ذلك في الريف.

**3-2 واقع الوصول إلى الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول**: أصبح الهاتف المحمول من الأشكال الحديثة التي يستخدمها الأفراد في الأعمال البنكية والمدفوعات والتسوق، ونظرا لهذا أقدم البنك المركزي البنغلاديشي بوضع مبادئ توجيهية للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول منذ 2011 كجزء من حملة الشمول المالي الخاصة به، وسمح ل 28 بنكا بتقديم هذه الخدمات، وهذا ما جعل تقديم هذه الخدمات عبر الهاتف المحمول تعرف تطورا ملحوظا في بنغلادش خاصة بعد 2018[1] وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

[1]بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، مرجع سابق، ص 111

**جدول رقم (3–7): حسابات المالية الرقمية عبر الهاتف المحمول في بنغلادش**

| | | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | جويلية 2022 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تقديم الخدمات عن طريق وكلاء الهاتف المحمول | المدن | 505623 | 573995 | 659459 | 734474 | 767560 |
| | الريف | 437887 | 524226 | 607336 | 678293 | 758679 |
| حسابات المالية في الهاتف المحمول للذكور | المدن | 15053470 | 20160737 | 27790013 | 43783069 | 47194552 |
| | الريف | 21030462 | 24893228 | 37612250 | 53224563 | 104326016 |
| حسابات المالية في الهاتف المحمول للإناث | المدن | 8491129 | 12789162 | 18879824 | 28637997 | 32935692 |
| | الريف | 23093199 | 29430765 | 38395744 | 43807390 | 43473798 |
| حسابات مالية أخرى في الهاتف المحمول | المدن | 695 | 102212 | 158152 | 92294 | 253362 |
| | الريف | 1513 | 55343 | 92294 | 250446 | 148895 |
| مجموع الحسابات | | 67670468 | 87431447 | 122928277 | 122928277 | 181137763 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bank Bangladesh, Mobile Financial Service Statistics 2022**

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول في بنغلادش في تزايد ملحوظ حيث كانت 67670468 حساب سنة 2018 ووصلت إلى 181137763 حساب في جويلية 2022 أي بنسبة

تطور قدرت ب 167,67% ، كما أن عدد الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول للذكور والاناث كان في ارتفاع مستمر خلال فترة الدراسة وكان عددها في المناطق الريفية أكبر منها في المناطق الحضارية أي في المدن، وهذا ما يؤكد زيادة شمولية الأفراد ماليا خاصة في المناطق الريفية في بنغلادش من خلال خدمات الهاتف المحمول.

**المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في بنغلادش:**

يتم التطرق إلى نشأة البنوك الإسلامية في بنغلادش، ثم معرفة تطور نشاطها، وفي الأخير يتم عرض أهم عوامل نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية في بنغلادش.

**الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في بنغلادش:**

كانت أول ممارسة للبنوك الإسلامية في بنغلادش سنة 1983م، بإنشاء أول بنك لها وهو البنك الإسلامي البنغلاديشي المحدود (IBBL)، وفي وقت لاحق في سنة 1987م تم إنشاء أورينتال بنك بنغلادش، والذي تم الاستحواذ عليه فيما بعد من طرف بنك البركة المحدود ببنغلادش وتغير اسمهما إلى بنك ICB الإسلامي المحدود، وفي سنة 1995م حصل بنكان أخران على مزاولة العمل المصرفي الإسلامي وهما بنك العرفة الإسلامي المحدود وبنك الاستثمار الاجتماعي المحدود، وفي ماي 2001 بدأ البنك الخامس شاه جلال الإسلامي المحدود أعماله، ثم يليه بنك EXIM لبنغلادش المحدود والذي كان في البداية بنكا تقليديا ثم تحول إلى بنكا إسلاميا بالكامل سنة 2004[1]، ووفقا لبنك بنغلادش حتى نهاية سنة 2021 يوجد **عشرة بنوك إسلامية** كاملة في بنغلادش بإجمالي 1671 فرعا، بالإضافة إلى ذلك هناك تسعة بنوك تجارية تقليدية لديها 41 فرعا للخدمات البنكية الإسلامية في جميع أنحاء البلاد، و368 نافذة لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية على مستوى 13 بنك تجاري[2].

ويمكن تمثيل ذلك فيما يلي:

[1]Serajul Islam, Tania Sultana, Shahnur Azad Chowdhury, Growth of Islamic Banking and Finance in Bangladesh: A Critil Review, The cost and management journal, volume 47, number 01, January- feberury 2019, p 42

[2]Bangladesh Bank, Developments of Islamic Banking in Bangldesh , October-December 2021, p 2

**شكل رقم (3–2): عدد البنوك الإسلامية فروعها وعدد نوافذها على مستوى البنوك التجارية في بنغلادش لسنة 2021**

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على:**

**Bangladesh Bank, Developments of Islamic Banking in Bangladesh, October-December 2021**

وكانت على الشكل التالي المبين في الجدول التالي:

**جدول رقم (3–8): عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها على مستوى البنوك التجارية في بنغلادش لسنة 2021**

| | البنوك الاسلامية | | فروع البنوك الإسلامية في البنوك التجارية | | نوافذ الإسلامية في البنوك التجارية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | اسم البنك | عدد فروعها | اسم البنك | عدد فروعها | اسم البنك | عدد نوافذها الاسلامية |
| 1 | البنك الإسلامي البنغلاديشي المحدود | 384 | The city Bank limited | 1 | Sonali Bank Limited | 58 |
| 2 | ICB الإسلامي البنغلاديشي المحدود | 33 | AB Bank Limited | 2 | Janata Bank Limited | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 17 | Agrani Bank Limited | 2 | Dhaka Bank Limited | 172 | بنك الاستثمار الاجتماعي المحدود | **3** |
| 17 | Pubali Bank Limited | 22 | Premier Bank Limited | 201 | بنك العرفة الإسلامي المحدود | **4** |
| 15 | Trust Bank Limited | 5 | Prime Bank Limited | 140 | بنك EXIMالمحدود | **5** |
| 5 | Bank Asia Limited | 6 | Southeast Bank Limited | 132 | بنك شاه جلال الإسلامي المحدود | **6** |
| 1 | Standard Chartered Bank | 2 | Jamuna Bank Limited | 201 | بنك الآمن الأول الإسلامي المحدود | **7** |
| 45 | Mercantile Bank Limited | 1 | Bank Alfalah Limited | 104 | بنك الاتحاد المحدود | **8** |
| 2 | Midland Bank Limited | 1 | NRB Bank Limited | 138 | بنك ستاندرد المحدود | **9** |
| 179 | NRBC Bank Limited | | | 166 | البنك الإسلامي المحدود | **10** |
| 2 | One Bank Limited | | | | | **11** |
| 11 | United Commercial Bank | | | | | **12** |
| 1 | Meghna Bank limited | | | | | **13** |
| 15 | Mutual Trust Bank Limited | | | | | **14** |
| 368 | | 41 | | 1671 | | **المجموع** |

**Source: Bangladesh Bank, Developments of Islamic Banking in Bangladesh, October-December 2021, p 2**

**الفرع الثاني: تطور البنوك الإسلامية في بنغلادش:**

1-**تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في البنوك التجارية:**

**جدول رقم (3-9):تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها في البنوك التجارية بين سنتي 2013-2021**

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفروع من البنوك الاسلامية | 823 | 890 | 965 | 1006 | 1124 | 1197 | 1273 | 1311 | 1671 |
| عدد الفروع من البنوك التجارية | 19 | 19 | 20 | 18 | 19 | 19 | 19 | 19 | 41 |
| عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 25 | 88 | 198 | 368 |
| الاجمالي | 900 | 934 | 1010 | 1049 | 1168 | 1241 | 1380 | 1528 | 2080 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :**

**Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

يمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (3-3):تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في البنوك التجارية بين سنتي 2013-2021**

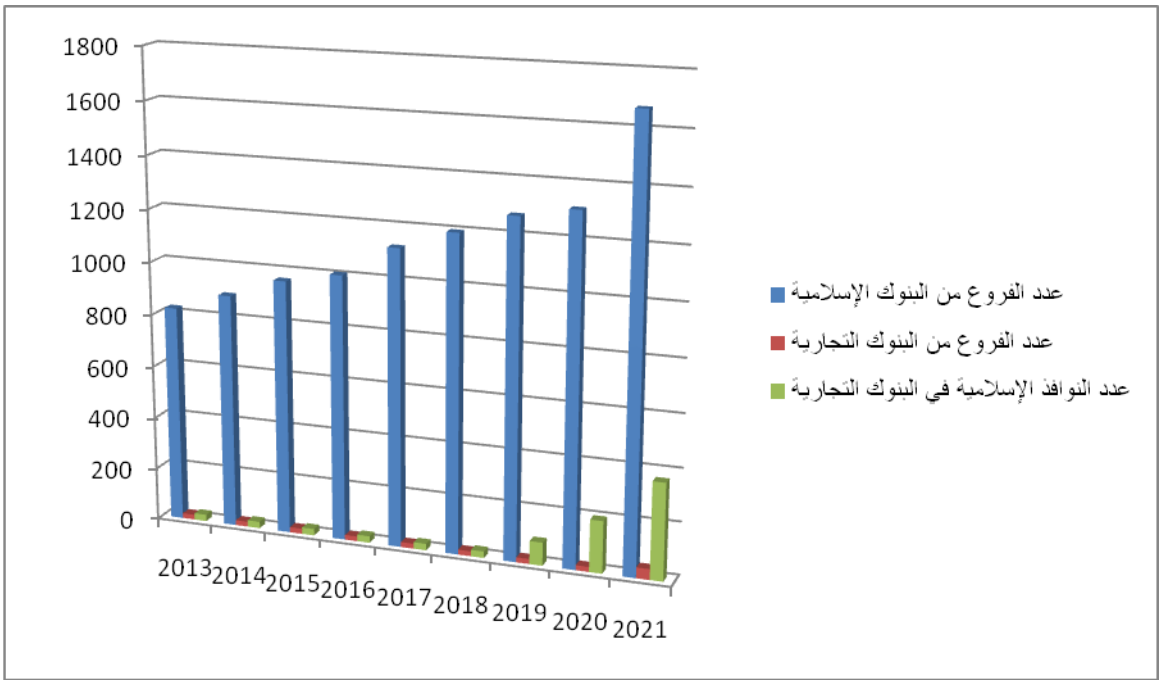


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على المعلومات السابقة**

من الجدول والشكل أعلاه يتبين أن إجمالي تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها في البنوك التجارية كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث كان عددها 900 سنة 2013 ارتفع إلى 2080 سنة 2021، وهذا راجع إلى الاهتمام الحكومة البنغلادشية بمثل هذه الصناعة والتي كانت مطلوبة بكثرة من أفراد المجتمع ، كما أن حصة الأسد من أجمالي هذا التطور كانت لفروع البنوك الإسلامية والتي وصلت إلى 1671 فرع سنة 2021 بنسبة تطور خلال فترة الدراسة قدرت ب 103% ، تلتها عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية أين كان عددها يبلغ 25 سنة 2013 ارتفع ليصل إلى 368 سنة 2021، أما الفروع الإسلامية من البنوك التجارية فكان عددها ضئيل طيلة فترة الدراسة ووصل إلى 41 فرع سنتة 2021

**2-تطور حسابات الودائع الإسلامية:**

**جدول رقم(3-10):تطور حسابات الودائع الإسلامية لدى البنوك الإسلامية فروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليدية 2013-2021 الوحدة (مليون تاكا)**

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حسابات الودائع في البنوك الاسلامية | 112447,73 | 136709,89 | 155023,25 | 178861,93 | 203698,12 | 223657,17 | 2637564,36 | 3060002,37 | 3703840,00 |
| حسابات الودائع الإسلامية | 4607,40 | 5171,93 | 5189,24 | 5284,57 | 5866,19 | 7478,93 | 87375,92 | 101814,47 | 110250,00 |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| في فروع البنوك التقليدية | | | | | | | | | |
| حسابات الودائع الإسلامية في نوافذ اسلامية | 2099,95 | 2267,14 | 2882,76 | 3548,40 | 4695,11 | 6230,82 | 77337,47 | 107405,63 | 117020,00 |
| اجمالي الودائع | 119155,08 | 144148,97 | 163095,24 | 187694,90 | 214259,42 | 237366,91 | 2802278,03 | 3269222,47 | 3931110,00 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

يمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (3-4):تطور حسابات الودائع الإسلامية لدى البنوك الإسلامية فروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليدية 2013-2021 الوحدة (مليون تاكا)**

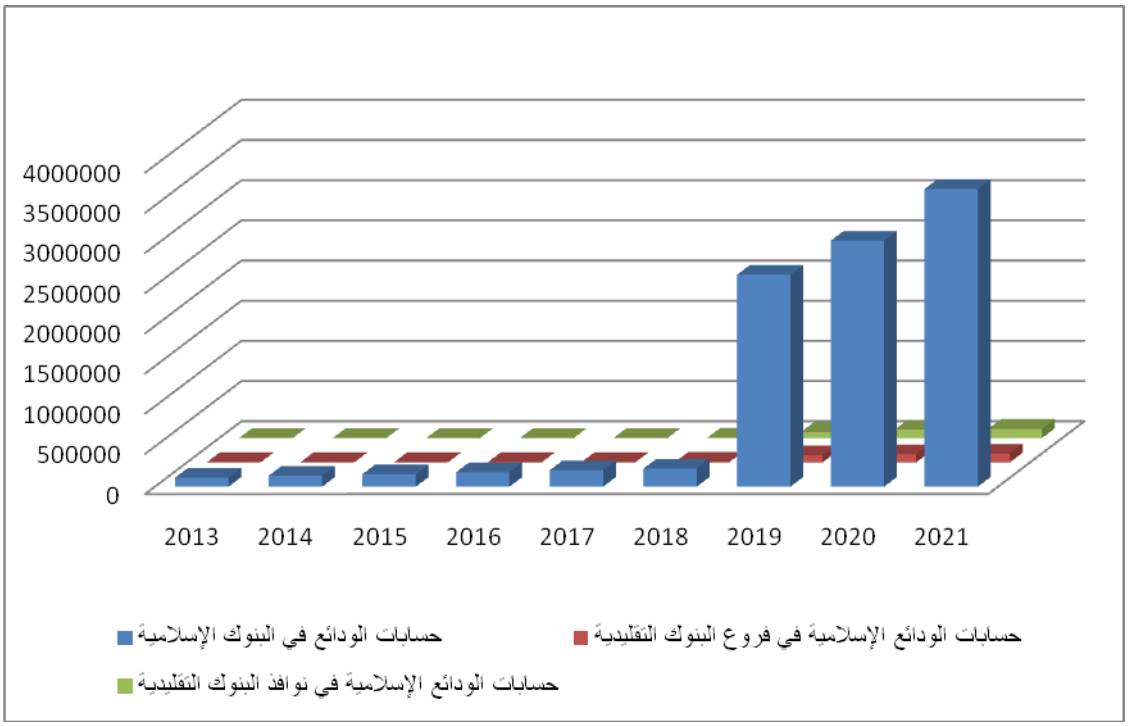


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة**

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا تطور حسابات الودائع في البنوك الإسلامية وفي فروع البنوك التقليدية إضافة إلى حساباتها في نوافذ البنوك التقليدية، حيث كانت الزيادة قليلة نسبيا بين سنتي 2013 و 2018 حيث

انتقلت من 119155,08 الف تاكا إلى 237366,91 الف تاكا على التوالي، لكن من سنة 2019 كانت الزيادة معتبرة ، والتي وصلت قيمة الحسابات الودائع في تلك السنة إلى 2802278,03 مليون تاكا بنسبة زيادة عن 2018 قدرت ب210,64%، وكان السبب في ذلك هو دعم السياسات وذلك من خلال إصدار الصكوك من طرف هيئة الأوراق المالية والبورصة لبنغلادش (BSEC) التي زادت من قيمة هذه الحسابات بعد الطلب القوي والملح من طرف افراد المجتمع البنغلادشي لها.

3-**قيمة الودائع حسب الصيغ:** كانت كما هي موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم (3-11): نسبة الودائع حسب الصيغ من 2014-2021**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **ودائع التوفير بالمضاربة** | 17 | 18,32 | 18,61 | 18,38 | 18,38 | 17,60 | 18,77 | 19,39 |
| **ودائع اشعار خاص بالمضاربة** | 3 | 2,94 | 3,20 | 3,76 | 3,68 | 3,94 | 4,67 | 4,8 |
| **ودائع مضاربة لأجل** | 49 | 48,46 | 47,35 | 47,45 | 49,23 | 48,21 | 47,04 | 45,55 |
| **ودائع خاصة بالحج بالمضاربة** | 0 | 1,74 | 0,28 | 0,22 | 0,21 | 0,22 | 0,23 | 0,19 |
| **معاش الادخار الخاص بالمضاربة** | 9 | 7,80 | 8,98 | 8,71 | 8,70 | 8,62 | 9,32 | 9,63 |
| **ضمانات المضاربة الادخارية** | 1 | 1,02 | 0,9 | 0,75 | 0,66 | 0,58 | 0,48 | 0,37 |
| **الودائع في** | 4 | 3,83 | 4,05 | 4,41 | 3,89 | 3,58 | 3,91 | 4,71 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **الحساب الجاري** | | | | | | | | |
| **الودائعالأخرى** | 6 | 6 | 6,20 | 16,32 | 15,25 | 17,23 | 15,58 | 15,36 |
| **القرض الحسن** | 0 | 0 | 0,03 | | | | | |
| **ودائع النظام الخاص** | 10 | 9,79 | 10,34 | | | | | |
| **ودائع الوقف النقدي** | 0 | 0 | 0,06 | | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :**

**Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

من الجدول أعلاه يتبين أن الصيغ التي يتم من خلالها قبول الودائع هي في أغلبها صيغة المضاربة، أي صاحب الوديعة وهو رب المال والبنك هي المضارب ( صاحبة العمل)، فتضمنت ودائع التوفير بالمضاربة وودائع مضاربة لأجل وكانتا تمثلان أعلى نسب طيلة فترة الدراسة بنسب قدرت سنة 2021 ب 19,39% و45,55% على التوالي، كما كانت صيغ أخرى للمضاربة لكن نسبها صغيرة منها ودائع اشعار خاص بالمضاربة وودائع خاصة بالحج بالمضاربة ومعاش الادخار الخاص بالمضاربة، ضمانات المضاربة الادخارية، كما كانت هناك ودائع في الحسابات الجارية كانت أعلى نسبة لها سنة 2021 ب 4,71% وودائع بأشكال أخرى وصلت أعلى نسبة لها إلى 17,23% سنة 2019.

**4-تطور حسابات الاستثمار الإسلامية:**

**جدول (3-12):تطور حسابات الاستثمار الإسلامية في البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليدية من 2013-2021**

| | **حسابات الاستثمار في البنوك الاسلامية** | **حسابات الاستثمار في فروع إسلامية من بنوك التقليدية** | **حسابات الاستثمار في نوافذ الإسلامية** | **الاجمالي** |
|---|---|---|---|---|
| **2013** | 97197,49 | 3961,57 | 1559,24 | 102718,30 |
| **2014** | 118147,38 | 4137,59 | 1665,18 | 123950,15 |
| **2015** | 134989,46 | 6150,83 | 2063,15 | 143203,44 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **2016** | 160831,13 | 5185,84 | 2940,50 | 168957,48 |
| **2017** | 191279,35 | 5583,04 | 4237,70 | 201101,96 |
| **2018** | 219796,71 | 6161,58 | 4948,99 | 230907,28 |
| **2019** | 2498847,08 | 74938,57 | 53734,29 | 2627519,90 |
| **2020** | 2790725,15 | 77524,91 | 72686,31 | 2940936,38 |
| **2021** | 3376680,00 | 82420,00 | 75380,00 | 3534480,00 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :**

**Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

يمكن تمثيل ذلك في التمثيل البياني:

**شكل رقم (3-4):تطور حسابات الاستثمار الإسلامية في البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها على مستوى البنوك التقليديةمن2013-2021**

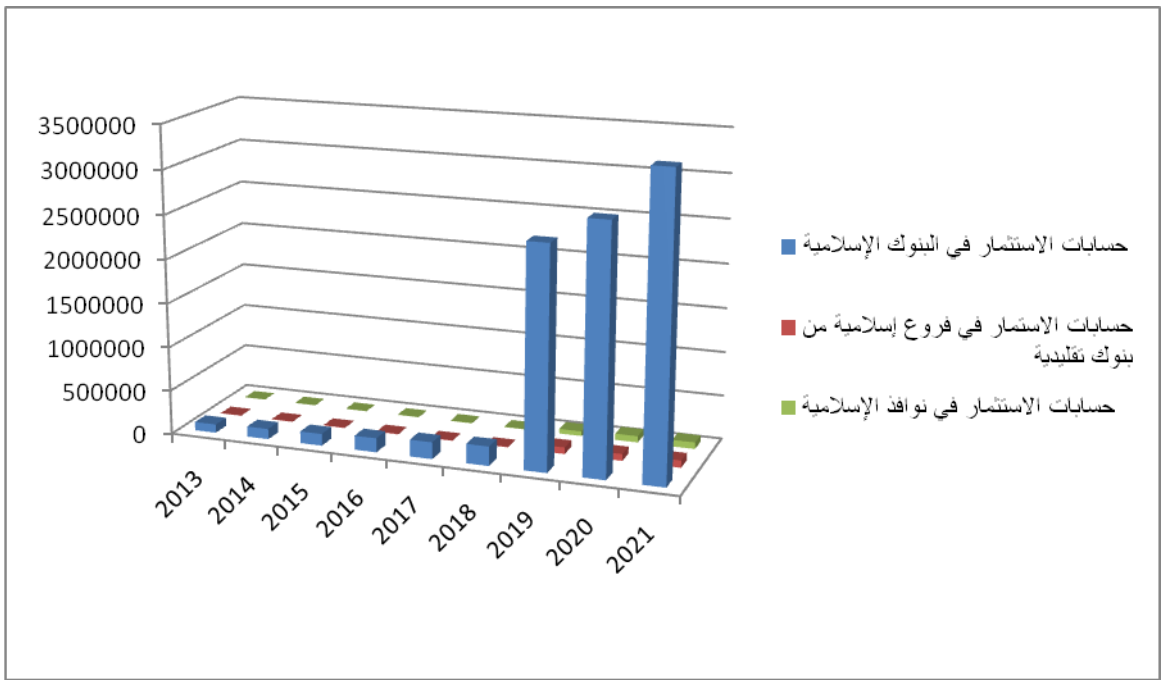


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة**

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أن إجمالي حسابات الاستثمار (التمويل) في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، لكن الارتفاع الملحوظ كان منذ سنة 2019 أين وصلت قيمته إلى 90,2627519 مليون تاكا بعدما كانت قيمتها 102718,30 الف تاكا سنة 2013، وهذا راجع إلى ما تم إيضاحه سابقا وذلك بإصدار الحكومة البنغلادشية صكوك من أجل تمويل البنية التحتية والمشاريع الصناعية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، كما واصل حجم التمويل في الارتفاع ووصل سنة 2021 إلى 5334480,0 مليون تاكا.

5-**تطور قيم الاستثمار حسب الصيغ**: كانت طريقة الاستثمار الإسلامي حسب الصيغ التالية:

**جدول رقم (3-13): نسبة الاستثمار حسب الصيغ من 2014-2021**

| | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مضاربة** | 0,29 | 0,38 | 0,32 | 0,26 | 0,26 | 0,32 | 0,33 | 0,25 |
| **مشاركة** | 1,32 | 1,54 | 1,59 | 1,53 | 1,43 | 1,38 | 0,92 | 0,49 |
| **بيع بالمرابحة** | 44,24 | 44,47 | 44,64 | 43,81 | 44,33 | 44,60 | 44,97 | 46,39 |
| **بيع المؤجل** | 24,72 | 24,93 | 25,24 | 25,17 | 25,63 | 23,95 | 23,76 | 23,24 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **بيع الاستصناع** | 0,3 | 0,30 | 0,23 | 0,22 | 0,07 | 1,16 | 0,01 | 0,02 |
| **الإيجار– الايجار بالبيع** | 7,34 | 6,08 | 7,41 | 7,35 | 5,42 | 23,62 | 5,05 | 4,32 |
| **القرض بالضمان** | 1,33 | 1,45 | 1,31 | 1,32 | 1,23 | 0,05 | 1,67 | 1,11 |
| **بيع بالسلم** | 0,86 | 0,76 | 0,8 | 0,96 | 0,99 | 0,03 | 1,29 | 1,23 |
| **اخرى** | 3,1 | 3,59 | 2,98 | 2,44 | 2,58 | 4,87 | 3,26 | 3,98 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

يتبين من خلال الجدول أن الاستثمار في البنوك الإسلامية كان يعتمد كثيرا على صيغ البيوع منها البيع بالمرابحة والبيع المؤجل حيث كانت نسبهم تتراوح بين 44 و 24 على التوالي خلال فترة الدراسة أما الصيغ الأخرى كالمضاربة والمشاركة فنسبها ضعيفة لم تتعدي 1 و2 على التوالي خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى البنوك الإسلامية لا تريد تحمل المخاطر خاصة مع استعمال صيغة المضاربة التي يكون تحمل الخسارة في رأس المال يتحمله رب المال لهو البنك، نفس الشيء للصيغ الأخرى كالاستصناع والسلم.

**6–مقارنة نشاط البنوك الإسلامية مع اجمالي البنوك في بنغلادش بين سنوات 2015–2021**

**جدول رقم (3–14):مقارنة نشاط البنوك الإسلامية بالنسبة للقطاعي البنكي ككل في بنغلادش بين سنوات 2015–2021**

| | **اجمالي الودائع** | | **اجمالي التمويل** | | **حصة البنوك الإسلامية من اجمالي البنوك** | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | **اجمالي البنوك** | **البنوك الاسلامية** | **إجمالي البنوك** | **البنوك الاسلامية** | **اجمالي الودائع** | **اجمالي التمويل** |
| **2015** | 745023,1 | 163095,24 | 617473,50 | 143203,44 | 21,89 | 23,19 |
| **2016** | 840268,20 | 187694,9 | 713113 | 168957,48 | 22,34 | 23,69 |
| **2017** | 926179,3 | 214259,42 | 844435,6 | 201101,96 | 23,13 | 23,81 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2018** | 1009981 | 237366,91 | 960462 | 230907,91 | 23,5 | 24,04 |
| **2019** | 11369796 | 2802278,03 | 10587073 | 2627519,94 | 24,65 | 24,82 |
| **2020** | 12904724 | 3269222,47 | 11449073 | 2940936,38 | 25,33 | 25,69 |
| **2021** | 14093430 | 3931110 | 12675610 | 3534480 | 27,89 | 27,88 |

**المصدر من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bangladesh Bank, Research Department, Islamic Banking Cell, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

يمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (3–5):مقارنة إجمالي الودائع في البنوك الإسلامية بالنسبة للقطاع البنكي ككل في بنغلادش بين سنوات 2015–2021**

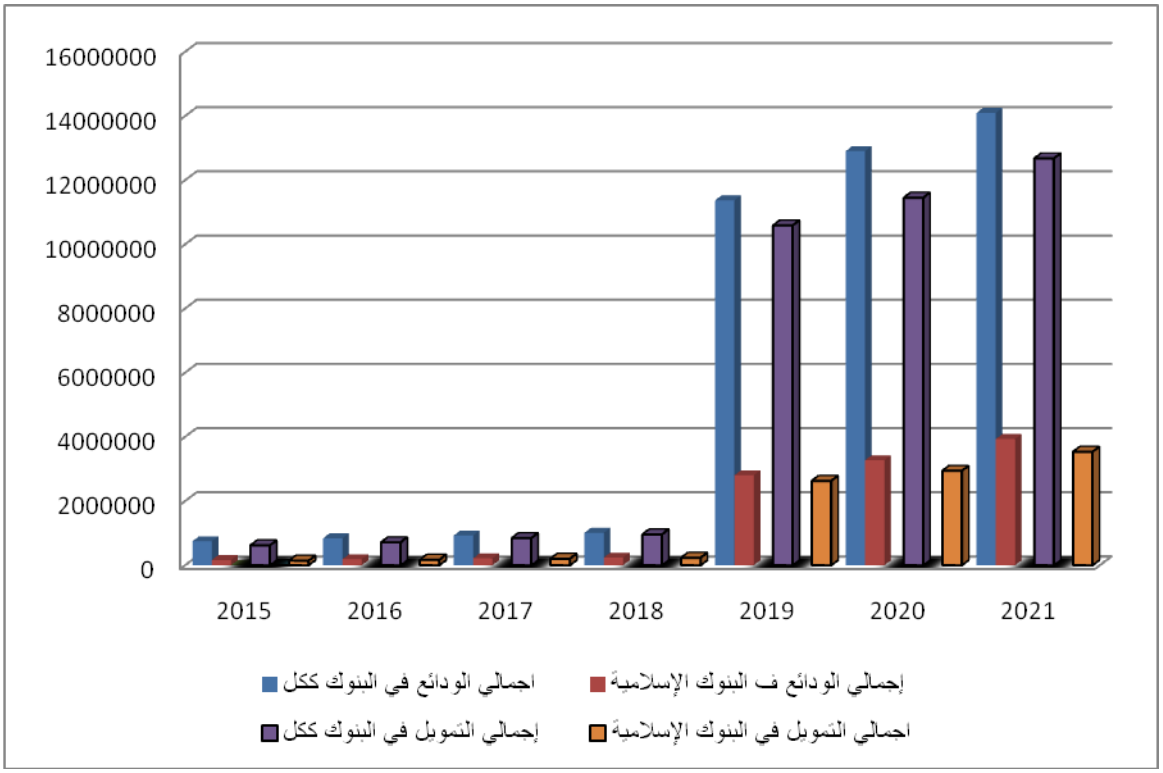


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على المعلومات السابقة**

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن نشاط البنوك الإسلامية في تطور مستمر، لكن تبقى نسبه مقارنة مع نشاط البنوك ككل متوسط نوعا ما، حيث كانت حصة البنوك الإسلامية من إجمالي ودائع البنوك ككل 89,21% سنة 2015 ووصلت إلى 27,89% سنة 2021، أما حصة البنوك الإسلامية من إجمالي التمويل ككل فقد كانت 23,19% ووصلت إلى 27,88% سنة 2021.

**الفرع الثالث: عوامل نجاح البنوك الإسلامية في بنغلادش لزيادة شمولية الافراد ماليا:**

تعد بنغلادش من الدول التي نجحت في إرساء نشاط البنوك الإسلامية في فترة وجيزة واستطاعت من خلالها دمج العديد من الافراد ويعود ذلك لعدة أسباب منها:

- الطلب المتزايد والملح من طرف العديد من أفراد المجتمع البنغلادشي نظرا لكونهم أغلبهم من فئة المسلمين والذين يحبذون التعامل بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهذا ما أدى الحكومة البنغلادشية للإسراع في انشاء أول بنك سنة 1983م والتي شاركت في تأسيس البنك من خلال الاكتتاب بنسبة 5% من رأس المال المدفوع نظرا للافتقار إلى الأسواق المالية الإسلامية والأدوات والمنتجات المالية الإسلامية في بنغلادش آنذاكوبعدها تم تأسيس العديد من البنوك الإسلامية وفروعها، كما سارعت العديد من البنوك التقليدية من تبني أعمال البنوك الإسلامية وذلك بفتح نوافذ على مستوى وكالاتها، كما أظهرت استعدادها لتحويل أعملها بالكامل إلى الخدمات البنكية الاسلامية؛

- تسهيل عمل ونشاط البنوك الإسلامية من خلال إعطاء بعض التفضيلات لها على غرار نظيرتها التقليدية ومن بين التفضيلات ما يلي[1]:

1. السماح للبنوك الإسلامية الاحتفاظ بمتطلبات السيولة القانونية من إجمالي مطلوبات الودائع عند 10%، بينما البنوك التقليدية تقدر النسية ب20%، وقد سهل هذا المخصص للبنوك الإسلامية الاحتفاظ بمزيد من الأموال السائلة لمزيد من الاستثمار وتحقيق المزيد من الأرباح؛
2. في ظل السياسة النقدية الغير المباشرة، سُمح للبنوك الإسلامية بتثبيت نسب المشاركة في الأرباح بشكل مستقل بما يتناسب مع سياستها وبيئتها المصرفية وقد أتاحت هذه الحرية في تحديد نسب المشاركة ومعدلات الربح المجال للبنوك الإسلامية لاتباع مبادئ الشريعة الإسلامية بشكل مستقل لتحقيق أهداف الشريعة الإسلامية؛
3. كما تم اصدار **"مبادئ توجيهية لإجراء الخدمات البنكية الإسلامية"**في 9 نوفمبر 2009، ويتم تحديث وتحيين هذه المبادئ بصفة منتظمة للوصول إلى مبادئ أكثر شمولا من أجل تطبيق أحكام الشريعةالاسلامية في الخدمات البنكية الإسلامية المقدمة للعملاء[2]؛

- تنويع المنتجات البنكية بما فيها منتجات إعادة التوزيع الدخل، وتوجيهها للفقراء والمستبعدين ماليا، (منها برنامج التنمية الريفية الذي استعمل هذه المنتجات، وهو برنامج مخصص للفقراء المستبعدين ماليا ومزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، أطلق المشروع سنة 1995م من طرف بنك بنغلادش الإسلاميواستفاد منه أزيد من 800000 الف بنغلادشي، سنة 2013، حيث أدى هذا البرنامج إلى انخفاض

[1]Abdul Awwal Sarker , Regulation of Islamic Banking In Bagladech : Role of Bagladech Bak, International Journal of Islamic Financial Service,2000, Vol 2,No 1

[2]Islamic Financial Service Board, Islamic Financial Service Industry Stability Report 2020, p 21

نسبة الفقر في بنغلادش من 56,6 سنة 1995 إلى 31,5 سنة 2010)[1]؛ وبرنامج التنمية الريفية هو برنامج مبتكر للتمويل الإسلامي الأصغر والذي صمم خصيصا لدعم السكان المسلمين في المناطق الريفية في بنغلادش، الذين احجموا عن التمويل الأصغر التقليدي لاعتبارات دينية.

- تبني التكنولوجيا المالية من طرف البنوك الإسلامية والذي سهل على الافراد التعامل معها والحصول على خدمات ومنتجات مالية اسلامية بسرعة وبأقل تكلفة.

**المبحث الثاني: تجربة البنوك الإسلامية في ماليزيا ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي:**

تعتبر التجربة الماليزية في التمويل الإسلامي ككل والصيرفة الإسلامية خاصة، تجربة رائدة يمكن الاقتداء بها لتحقيقها أعلى درجات التطور فيها، وهذا راجع إلى اهتمام الحكومة الماليزية بهذه الصناعة بهدف جعل ماليزيا مركزا عالميا في التمويل الإسلامي، لذا اتخذت في ذلك عدة تدابير تشمل النواحي الشرعية والتشريعية والتنظيمية والمساهمة في تأسيس وتعزيز المرافق وابتكار منتجات وخدمات ضرورية لتطوير هذا القطاع، كل هذا أدى إلى تعزيز الشمول المالي في ماليزيا وللتطرق أكثر في الموضوع سوف يتم تناول واقع الشمول المالي في ماليزيا، ومدي مساهمة الصيرفة الإسلامية في تعزيز ذلك.

**المطلب الأول: واقع الشمول المالي في ماليزيا:**

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي للنظام المالي الماليزي، وإلى واقع مؤشرات الشمول المالي فيها

**الفرع الأول: هيكل النظام المالي الماليزي:**

يتكون النظام المالي الماليزي من فئتين رئيستين : المؤسسات المالية والسوق المالي، حيث تتكون المؤسسات المالية من النظام البنكي والوسطاء الماليين غير المصرفيين، أما السوق المالي فيتكون من أربعة أسواق رئيسية: سوق النقد والعملات الأجنبية، سوق راس المال، سوق المشتقات، سوق الخارجية.

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

[1] شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، **دور المصارف الإسلامية في تحيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن**، رسالة ماجيستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة آل بيت، الأردن، 2018، ص 58

**شكل رقم (3-6): هيكل النظام المالي الماليزي**

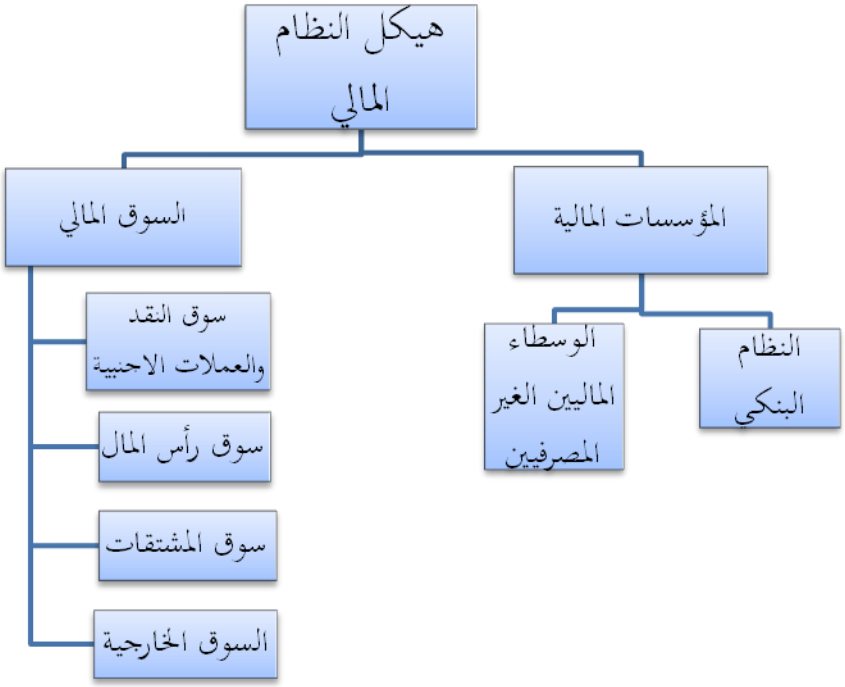


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداعلى المعلومات السابقة**

-يتكون النظام البنكي الماليزي من بنك ماليزيا المركزي التي تم انشاءه في 26 جانفي 1959م، والذي يتمثل هدفه في تعزيز النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، كما يتكون أيضا من المؤسسات البنكية منها البنوك التجارية والبنوك الإسلامية وشركات التمويل، ومجموعة متنوعة من بيوت الخصم ومكاتب التمثيل البنوك الأجنبية، حيث يمثل هذا النظام حوالي 67% من إجمالي أصول النظام المالي ككل.

-يتكون الوسطاء الماليين الغير المصرفيين بشكل أساسي من شركات التأمين وصناديق الادخار وصناديق المعاشات التقاعدية، ومؤسسات تمويل التنمية.

-يتكون السوق المالي الماليزي بشكل أساسي من سوق النقد والعملات الأجنبية، وسوق رأس المال، وسوق المشتقات، والسوق الخارجية، كما تتكون أسواق رأس المال الماليزي من الأسواق التقليدية والإسلامية للأصول المالية المتوسطة والطويلة الاجل.

**الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا:**

**1-مؤشر الوصول للخدمات المالية:** يحتوي هذا البعد على مجموعة من المؤشرات منها مؤشر انتشار البنوك، ومؤشر امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية

**1-1مؤشر انتشار البنوك:**

**جدولرقم (3-14): مؤشر انتشار البنوك في ماليزيا من 2011- 2021م**

| | 2011 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفروع | 3143 | 3264 | 3264 | 3261 | 3297 | 3303 | 3049 | 2977 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| البنكية | | | | | | | | |
| الوكالات البنكية | 460 | 6902 | 7984 | 7193 | 6254 | 5532 | 4696 | 4119 |
| نسبة الفروع والوكالات البنكية ل 10000 بالغ | 1,7 | 4,4 | 4,7 | 4,3 | 3,9 | 3,6 | 3,1 | 2,8 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion, Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia, متوفر على الموقع الموالي:**

**https://www.bnm.gov.my/documents/20124/8218408/1.+Key+Financial+Inclusion+Indicators.pdf**

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد الفروع والوكالات البنكية كانت في ارتفاع مستمر منذ سنة 2011 أين كانت عدد الفروع 3143 ووصلت إلى 3297 فرع سنة 2018، لكن منذ سنة 2019 عرفت انخفاضا في عددها وصل إلى 2977 سنة 2021، نفس الشيء حدث مع عدد الوكالات والتي كان عددها 460 سنة 2011 ارتفع إلى 6254 سنة 2018، ثم انخفضت أيضا منذ سنة 2019 ووصل عددها إلى 4119 سنة 2021 وهذا راجع إلى الوباء الصحي المتفشي في العالم منذ ديسمبر 2019 **COVID19**، الذي فرض الحجر في العالم ما أدى إلى غلق بعض الفروع والوكالات، وأصبح الأفراد يستعملون الخدمات المالية الرقمية، أما نسبة الفروع والوكالات لكل 10000 بالغ فقد كان الانتشار كبيرا حسب نموذج كامرون حيث بلغت أقصاها سنة 2018 بنسبة 3,6% لكن عرفت انخفاضا للأسباب السابقة ووصلت إلى 2,8% سنة 2021.

### 1-2مؤشر امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية:

**جدول رقم (3-15): نسبة امتلاك البالغين (+15) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في ماليزيا خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)**

| | ماليزيا | | | | المتوسط العالمي | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
| نسبة الحسابات | 66,2 | 80,7 | 85,3 | 88,4 | 50,6 | 62 | 68,5 | 76,2 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| (+ من 15سنة) | | | | | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحثة:**

**the little data book on financial inclusion, 2022, 2018,2015,2012**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة امتلاك الحسابات المالية للبالغين أكثر من 15 سنة كان في ارتفاع مستمر منذ 2011 الذي كان نسبته 66,2% ثم وصل إلى 80,7% سنة 2014 ووصل إلى 88,4 %سنة 2021 وهذا حسب قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي، حيث تعتبر ماليزيا من الدول ذات الشمول المالي المرتفع، والتي كانت نسبها في امتلاك الحسابات المالية أكبر من المتوسط العالمي الذي كان نسبته 50,6% سنة 2011 ووصلت إلى 76,2% سنة 2021،

**2-مؤشرات استخدام الخدمات المالية:** يتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرين هما مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض في ومن المؤسسات المالية والبنكية.

**2-1 مؤشرات مستويات الادخار:**

**جدول رقم (3-16): قيمة الادخار في ماليزيا من سنة 2011 إلى سنة 2021**

| | 2011 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| قيمة حسابات الودائع لكل 10000 بالغ | 29860 | 31141 | 30738 | 31303 | 32415 | 31499 | 31018 | 30563 |
| نسبة حسابات الودائع النشطة | 86,8 | 92,4 | 93,8 | 95,1 | 95,5 | 96 | 95,9 | 95,7 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion, Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia, متوفر على الموقع الموالي:**

**https://www.bnm.gov.my/documents/20124/8218408/1.+Key+Financial+Inclusion+Indicators.pdf**

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة حسابات الودائع لكل 10000 بالغ في ماليزيا كانت مستوياتها مرتفعة أما بالنسبة لقيمها خلال فترة الدراسة فكانت متذبذبة فأحيانا ترتفع وأحيانا تنخفض لكن بقيت في نفس المستوى فأصغر قيمة كانت سنة 2011 وقدرت ب 29860 حساب أما أعلى نسبة كانت سنة 2018 قدرت ب32415 حساب، وفيما يخص نسبة الحسابات الودائع النشطة فعليا فكانت تقريبا كل الحسابات نشطة ومفعلة حيث قدرت متوسط نسبة الحسابات النشطة خلال فترة الدراسة ب 94% ، وهذا ما يدل على تعامل الأفراد ماليا أي الادخار يكون عن طريق النظام المالي الرسمي، كما لا يحبذون الطرق الغير الرسمية في ذلك.

**2-1 مؤشر مستويات الاقتراض**

**جدول رقم (3-17): مؤشرات مستويات الاقتراض في ماليزيا من 2011- 2021**

| | 2011 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **قيمة حسابات الاقتراض لكل 10000 بالغ** | 8792 | 8424 | 8242 | 8338 | 8596 | 9051 | 8834 | 8691 |
| **نسبة حسابات الاقتراض الفعلية** | 37 | 38,8 | 41,8 | 40,9 | 38,8 | 40,2 | 39,9 | 40,2 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على:**

**Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion, Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia, متوفر على الموقع الموالي:**

**https://www.bnm.gov.my/documents/20124/8218408/1.+Key+Financial+Inclusion+Indicators.pdf**

من الجدول السابق يلاحظ أن قيمة حسابات الاقتراض لكل 10000 بالغ في ماليزيا كانت متوسطة القيمة ومتذبذبة طوال فترة الدراسة، فتارة ترتفع وأحيانا أخرى تنخفض لكن بنسب انخفاض طفيفة حيث قدرت أعلى قيمة ب9051 حساب اقتراض سنة 2019 أما أصغر قيمة كانت 8242 حساب اقتراض سنة 2016، كما قدرت متوسط نسبة حسابات الاقتراض الفعلية خلال فترة الدراسة ب39,66% وهي قيمة متوسطة، وهذا ما

يدل على استعمال الافراد الطرق الغير الرسمية في الاقتراض، كاقتراض من الأهل أو من الأصدقاء أوالنوادي الادخارية.

**3-واقع مؤشرات الخدمات المالية الرقمية:** يتم دراسة وتحليل تطور عدد الصرافات الآلية وآلات الإيداع النقدي في ماليزيا، كما يتم التطرق إلى مدي استخدام الهاتف المحمول والانترنت في تقديم الخدمات المالية

### 3-1 واقع الصرافات الآلية وآلات الإيداع النقدي في ماليزيا

**جدول رقم (3-18) تطور عدد الصرافات الآلية وآلات الإيداع النقدي في ماليزيا من 2011 إلى 2021**

| | 2011 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الصرافات الالية** | 11165 | 11624 | 11308 | 11190 | 11167 | 10899 | 8952 | 8695 |
| **عدد آلات الإيداع النقدي** | 4429 | 5276 | 5323 | 5314 | 5296 | 5239 | 5850 | 6780 |
| **عدد الصرافات الالية لكل 10000 بالغ** | 5,2 | 5,0 | 4,7 | 4,6 | 4,5 | 4,5 | 3,6 | 3,5 |
| **عدد آلات الإيداع النقدي** | 2,1 | 2,3 | 2,2 | 2,2 | 2,1 | 2,2 | 2,4 | 2,7 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لكل 10000 بالغ | | | | | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا علي :**

**Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion, Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia, متوفر على الموقع الموالي:**

**https://www.bnm.gov.my/documents/20124/8218408/1.+Key+Financial+Inclusion+Indicators.pdf**

من الجدول أعلاه يتبين أن عدد الصرافات الآلية في ماليزيا كان مرتفعا نوعا ما مقارنة مع الدول أخرى حيث وصلت عدد الصرافات الآلية لكل 10000 بالغ إلى 5,2، لكن في الآونة الأخيرة خاصة بعد انتشار وباء COVID 19 قل عددها ويرجع ذلك إلى انخفاض استعمالها من طرف الأفراد والتوجه نحو استعمال الهاتف المحمول والانترنت للحصول على الخدمات المالية، أما آلات الإيداع النقدي فكان عددها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة وصل عددها سنة 2021 إلى 6780 آلة بعدما كانت 4429 سنة 2011، كما وصل عددها لكل 10000 بالغ إلى 2,7 سنة 2021 وهذا ما يدل على اهتمام الأفراد باستعمال مثل هذه الآلات الإيداع النقدي في تعاملاتهم اليومية.

### 3-2 واقع الوصول إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت وعن طريق الهاتف المحمول:

**جدول رقم (3-19): حجم العمليات المالية التي تمت عبر الانترنت والهاتف المحمول في ماليزيا من 2011_2018 (الوحدة مليار)**

| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت | 198,4 | 227,3 | 269,8 | 350,7 | 453 | 588,2 | 741,9 | 920,9 |
| الخدمات المالية المقدمة عبر | 2,2 | 7,1 | 16,1 | 23,3 | 32,8 | 56,9 | 107,7 | 257,4 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الهاتف المحمول | | | | | | | | |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Bank Negara Malaysia, Financial Stability And Payment Systems Report 2015 ANNEX, p21**

**Bank Negara Malaysia,Financial Stability And Payment Systems Report 2018 ANNEX, p 22**

من الجدول أعلاه يتبين أن الخدمات المالية المقدمة عبر الانترنت في ارتفاع مستمر طيلة فترة الدراسة حيث كانت قيمتها 198 مليار سنة 2011، ارتفعت إلى 920,9 مليار سنة 2018، حيث كانت نسبة الزيادة طيلة الفترة الدراسة ب 365,1% وهذا ما يدل على الإقبال الواسع من طرف الأفراد لاستعمال هذه الوسيلة للحصول على الخدمات المالية، نفس الشيء بالنسبة للخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول فكانت في تزايد مستمر حيث كانت 2,2 مليار سنة 2011، ووصلت 257,4 مليار سنة 2018.

**المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا:**

يتم التطرق إلى نشأة البنوك الإسلامية وتطور نشاطها إضافة إلى عوامل نجاح هذه الصناع في ماليزيا

**الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في ماليزيا:**

بدأت بوادر تطبيق الصناعة المصرفية الإسلامي في ماليزيا إلى عام 1963م عندما بدأ الماليزيون المسلمين يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار الأموال لتمكنيهم من الحج، حيث قاموا بتأسيس مؤسسة طابونج حجي (صندوق الحج) في نوفمبر 1962م، وبدأت العمل رسميا عام 1963م، ويعود الفضل إلى الاقتصادي "إنكو عزيزUnko Aziz" الذي دعا إلى إنشاء مؤسسة غير ربوية تقوم على ادخار أموال الماليزيين الراغبين في الحج واستثمارها في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية دون وجود فيها أي فوائد والتي يتم الحصول عليها من البنوك التقليدية، وهذا ما جعل هذه الهيئة تحقق نجاحا في تقديم خدمة ادخارية إسلامية بعيدا عن المشكلات الربوية[1]

بعد النجاح الكبير الذي حققه صندوق الحج للادخار الإسلامي بدأ اهتمام الحكومة الماليزية بالعمل على إنشاء بنوك إسلامية مستقلة، وتم ذلك في عام 1981م بتأسيس هيئة عامة تتكون من عشرين خبيرا مصرفيا لدراسة إمكانية إقامة بنوك إسلامية في ماليزيا، وهو ما تم تجسيده فعليا في 07 أفريل 1983م من خلال إصدار قانون البنوك الإسلامية (IBA) والذي أعطى الصلاحية التامة للبنك المركزي الماليزي "نيغارا " للإشراف على البنوك الإسلامية وتنظيمها، وتم في جويلية 1983م بإنشاء اول بنك تحت اسم "بنك اسلام ماليزيا بيرهاد (BIMB)" والذي يقدم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لدعم مسلمي ماليزيا[2]، حيث تمثلت هذه المنتجات

[1] إسماعيل نسرين، دردوري لحسن، **تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان، وماليزيا نموذجا)**، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشلف الجزائر، 2020، ص 84

[2] ابتسام ساعد، رابح خوني، **تجربة المصرفية الإسلامي في ماليزيا تقييم أداء المصارف السلامية للفترة 2008–2015**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، جامعة الوادي الجزائر، سبتمبر 2017، ص 344

في حساب الوديعة الادخارية، وحساب الوديعة الجارية، وحساب المضاربة الاستثمارية، وتمويل الإسكان عبر البيع بثمن أجل[1].

كانت المحطة الثانية في تاريخ انشاء البنوك الإسلامية في ماليزيا في بداية التسعينات، حيث في عام 1993م قام بنك المركزي الماليزي " نيغارا" بتقديم نظام مصرفي مزدوج سمي ب "نظام المصرفية الإسلامية" Islamic Banking Scheme (IBS) أو "مخطط الخدمات المصرفية الإسلامية" وذلك من أجل تسريع انتشار المنتجات البنكية الإسلامية للعملاء في أقصر وقت ممكن، ونتيجة لذلك سمح للبنوك التقليدية بتقديم منتجات بنكية إسلامية، وكانت البداية بمشاركة أكبر ثلاث بنوك تجارية في ماليزيا وهي Malayan Banking Berhad (MBB), Bank Bumiputera Malysia Berhad (BBM), United Malayan Banking Corporation Berhad (UMBCB)، ومن بين المنتجات المقدمة: حسابات الودائع، تمويل رأس المال العامل بالمرابحة، التمويل التجاري القائم على الشريعة مثل الوديعة، المضاربة، البيع بثمن آجل، الاجارة، الكفالة، الوكالة، تلقت هذه التجربة استحسانا كبيرا من طرف الأفراد، وهذا ما أدى إلى فتح 281 فرع من البنوك الثلاثة، خلال مدة شهرين فقط والتي استقطبت حوالي 4146 مودعا، حيث وصل إلى 30 مليون إيداع[2]، ثم استجاب بعد ذلك 24 بنك تقليديا لتقديم منتجات بنكية إسلاميةبفتح النوافذ الإسلامية، بعدها مباشرة وفي عام 1999 تم إنشاء ثاني بنك إسلامي، وهو بنك المعاملات الماليزي بهدف تسريع التقدم في الصناعة المصرفية الإسلامية[3].

عرفت المرحلة الثالثة تظافر الجهود من أجل جعل ماليزيا مركزا ماليا إسلاميا دوليا، وذلك من خلال تقديم مخطط القطاع المالي سنة 2001، حيث بدأ البنك المركزي الماليزي "نيغارا" بإغلاق الفروع الإسلامية وتشجيعها للتحول إلى كيانات مصرفية إسلامية كاملة[4]،حيث هدف هذا التحول إلى زيادة تعزيز القطاع البنكي الإسلامي نحو تحقيق 20 % من إجمالي حصة السوق المصرفي سنة 2010م، كما تم سنة 2006 اطلاق برنامج لجعل ماليزيا كمركز مالي إسلامي دولي ، والذي سمحبإعطاء رخص للبنوك الإسلامية الأجنبيةبفتح فروع والعمل في ماليزيا منها: بنك الراجحي السعودي وبنك التمويل الكويتي وغيرها من البنوك[5].

وخلال هذه المرحلة تم إدخال منتجات قائمة على مبادئ تمويل المشاركة والمشاركة المتناقصة، وتمويل المضاربة، الوديعة المركبة (وديعة ومنتج استثماري) والمشتقات والتحوط[6].

---

[1]بن مشيش حليمة، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة لتجارب بعض الدول– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف -1- 2019-2020، ص 104

[2]Fathullah Asni, **History of the Establishment and Development of Islamic Banking in Malaysia**, International of Academic Research in Business, Social Sciences, Vol 9, N 6, 2019, p 310

[3]Beladjine KHalida, yamani Leila, **Malysian Experience in Islamic Banking**, Review MECAS, Vol 16, N 1,université Tlemcen Algeria , June 2020, p 66

[4]Ibid, p 66

[5]ابتسام ساعد، رابح خوني، مرجع سابق، ص 345

[6]بن مشيش حليمة، مرجع سابق، ص 106

في سنة 2011 تم وضع مخطط ثنائي طويل المدى للنظام المالي سمي بمخطط القطاع المالي 2011-2020 وهو خطة استراتيجية ترسم الاتجاه المستقبلي للنظام المالي، هدفه الأساسي تدويل التمويل الإسلامي، كما تم تعزيز الاطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الإسلامية سنة 2013 باعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA)والذي دخل حيز التنفيذ في 30 جوان 2013، ومن مميزات هذا القانون هو فرض أحكام الشريعة الإسلامية على المؤسسات المالية الإسلامية لضمان أن يكون عمل هذه الأخيرة متوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية كجزء من الحوكمة الشرعية للنظام المالي الإسلامي في ماليزيا[1].

ووفقا لبنك ماليزيا المركزي "نيغارا" فإن عدد البنوك الإسلامية وصلت إلى 17 بنك حتى الربع الأول من 2022م كانت كالتالي:

**جدول رقم (3-20): قائمة البنوك الإسلامية المحلية والأجنبية النشطة في ماليزيا سنة 2022**

| العدد | اسم البنك | نوع الملكية | العدد | اسم البنك | نوع الملكية |
|---|---|---|---|---|---|
| **01** | Affin Islamic Bank Berhad | محلي | **10** | Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad | أجنبي |
| **02** | Al Rajhi Banking & Investment Corporation (Malaysia) Berhad | أجنبي | **11** | Maybank Islamic Berhad | محلي |
| **03** | Alliance Islamic Bank Berhad | محلي | **12** | MBSB Bank Berhad | محلي |
| **04** | AmBank Islamic Berhad | محلي | **13** | OCBC Al-Amin Bank Berhad | أجنبي |
| **05** | Bank Islam Malaysia Berhad | محلي | **14** | P.T Bank Muamalat Indonesia, Tbk | أجنبي |
| **06** | Bank Muamalat Malaysia Berhad | محلي | **15** | Public Islamic Bank Berhad | محلي |
| **07** | CIMB Islamic Bank Berhad | محلي | **16** | RHB Islamic Bank Berhad | محلي |
| **08** | Hong Leong Islamic Bank Berhad | محلي | **17** | Standard Chartered Saadiq Berhad | اجنبي |

[1] هودة عبو، **أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 2 الجزائر، جوان 2021، ص 302

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 09 | HSBC Amanah Malaysia Berhad | أجنبي | | | |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

**Bank Negara Malaysia, Financial Sector Participants Directory ,Islamic Banks**

متوفر على الموقع التالي:

**https://www.bnm.gov.my/regulations/fsp-directory**

**الفرع الثاني: تطور نشاط البنوك الإسلامية في ماليزيا:**وكانعلى النحو التالي:

**1-تطورالبنوك الإسلامية:**

**جدول رقم (3-21):تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها في البنوك التجارية من سنة 2013-2021**

| | عدد البنوك | عدد الفروع | عدد الفروع على مستوى البنوك التجارية | عددالنوافذ على مستوى البنوك التجارية |
|---|---|---|---|---|
| **2013** | 16 | 2177 | 11 | 2164 |
| **2014** | 16 | 2192 | 11 | 2180 |
| **2015** | 16 | 2206 | 10 | 2167 |
| **2016** | 16 | 2197 | 10 | 2149 |
| **2017** | 16 | 2196 | 10 | 2149 |
| **2018** | 16 | 2246 | 10 | 2170 |
| **2019** | 16 | 2246 | 10 | 2170 |
| **2020** | 16 | 2246 | 10 | 2170 |
| **2021** | 16 | - | 10 | - |
| **الربع الأول من 2022** | 17 | - | 10 | - |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

**Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking),** متوفر على الموقع التالي:

https://www.ifsb.org/psifi_03.php

من الجدول والشكل أعلاه يتبين أن إجمالي تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها وعدد نوافذها في البنوك التجارية كان في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث كان عدد البنوك الإسلامية هي 16 حتى سنة 2021 وارتفعت إلى 17 بنكا في الربع الأول من 2022، أما عدد فروعها كان في تزايد مستمر حيث كانت 2177 سنة 2013 وارتفعت إلى 2246 سنة 2020، ، وهذا راجع إلى الاهتمام الحكومة الماليزية بمثل هذه الصناعة والتي كانت مطلوبة بكثرة من أفراد المجتمع ، كما كانت عدد النوافذ الإسلامية على مستوى البنوك التجارية مرتفعة وصلت إلى 2170 سنة 2020، أما عدد الفروع على مستوى البنوك التجارية كان ضئيل وصلت إلى 11 فرع وهذا راجع إلى نظام البنكي في ماليزيا نظام مزدوج من البنوك الإسلامية والتقليدية.

**2-تطور اجمالي أصول النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا:**

**شكل رقم (3-7): تطور إجمالي أصول النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا من 2011-2021**

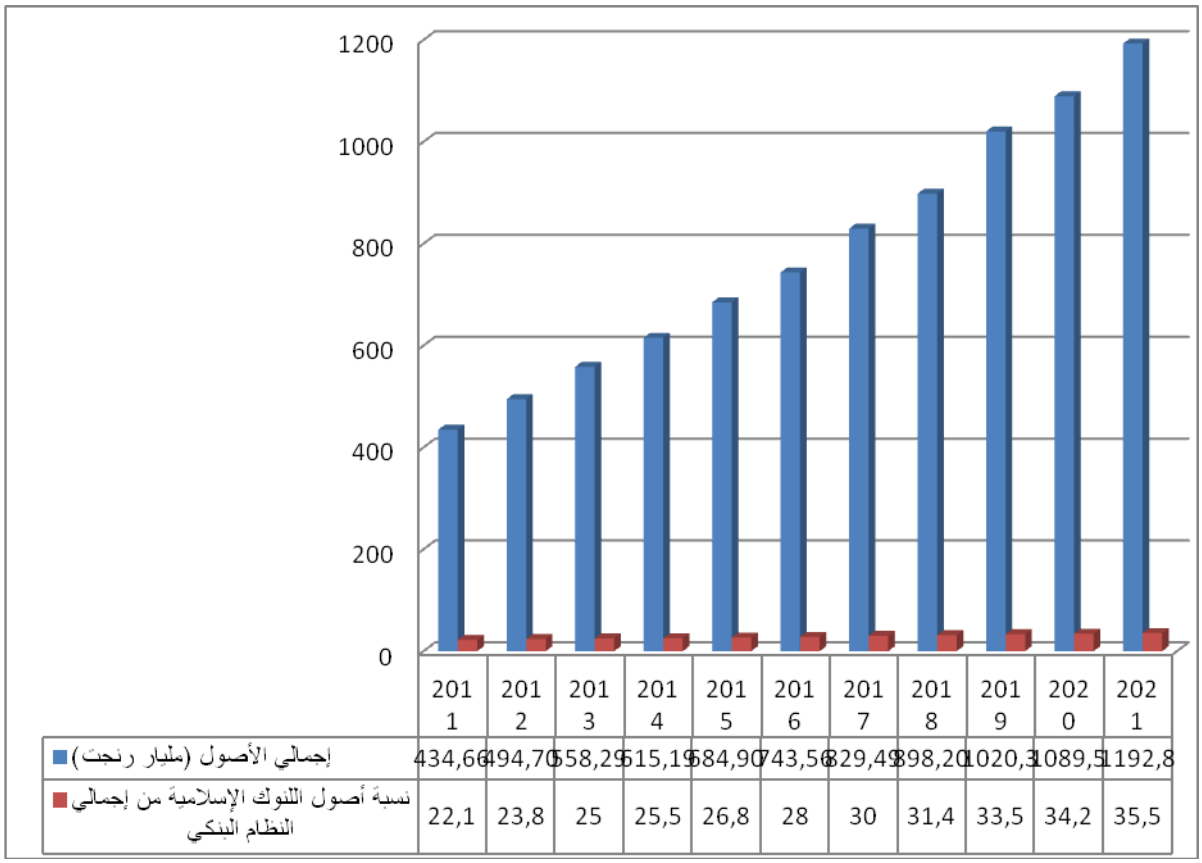


| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الأصول (مليار رنجت) | 434,66 | 494,70 | 558,29 | 615,19 | 684,90 | 743,56 | 829,49 | 898,20 | 1020,3 | 1089,5 | 1192,8 |
| نسبة أصول اللنوك الإسلامية من إجمالي النظام البنكي | 22,1 | 23,8 | 25 | 25,5 | 26,8 | 28 | 30 | 31,4 | 33,5 | 34,2 | 35,5 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على :**

**Bank Negara Malaysia, Financial Stability Review, Second Half 2021, p58**
**Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report 2018, ANANEX, p 3**
**Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report 2015, ANANEX, p 2**

من الشكل أعلاه يتبين أن اجمالي الأصول النظام البنكي الإسلامي في تطور مستمر كانت قيمتها 434,7 مليار رنجت سنة 2011 ارتفع إلى 1193 مليار رنجت سنة 2021 حيث قدرت نسبة التطور خلال فترة الدراسة ب174.44% ، وهذا راجع إلى ثقة المتعاملين في النظام البنكي الإسلامي، وذلك بزيادة ايداعهم

لأموالهم في البنوك الإسلامية، حيث زاد من منحى أصول هذه البنوك، كما عرفت أيضا حصة أصول النظام البنكي الإسلامي من إجمالي أصول النظام البنكي ككل ارتفاعا، حيث ارتفعت من 22,1% سنة 2011 إلى 35,5% سنة 2021.

**3-تطور إجمالي ودائع النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا:**

يعد صدور قانون الخدمات المالية الإسلامية (IFSA) سنة 2013 منعرجا كبيرا في هيكل ودائع البنوك الإسلامية في ماليزيا، أين تم الفصل بين الودائع الإسلامية وحسابات الاستثمار، وهذا ما جعل البنوك الاسلامية تقوم بترحيل ودائعها إلى ودائع إسلامية أو حسابات الاستثمار وتم ذلك إلى غاية 2015[1]، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم (3-22): تطور إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار في ماليزيا من 2011-2021 الوحدة (مليار رنجت)**

| السنوات | اجمالي الودائع | نسبة النمو السنوي للودائع | حسابات الاستثمار | نسبة النمو السنوي لحسابات الاستثمار | اجمالي الودائع وحسابات الاستثمار | حصة الودائع وحسابات الاستثمار من اجمالي النظام البنكي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **2011** | 340,7 | - | - | - | 340,7 | %24,4 |
| **2012** | 386,2 | %13,35 | - | - | 386,2 | %25,6 |
| **2013** | 436,3 | %12,97 | - | - | 436,3 | %26,7 |
| **2014** | 494,7 | %13,38 | - | - | 494,7 | %28,2 |
| **2015** | 503,12 | %1,69 | 47,14 | - | 550,3 | %30 |
| **2016** | 529,2 | %5,2 | 73,7 | %56,3 | 602,9 | %31,5 |
| **2017** | 594,6 | %12,4 | 79 | %13,9 | 678,3 | %33,8 |
| **2018** | 659,6 | %10,9 | 82,6 | %9,6 | 742,52 | %34,9 |
| **2019** | 739,13 | %12 | 87 | %5,7 | 826,2 | %37,7 |
| **2020** | 790,9 | %7 | 99 | %13,8 | 889,9 | %38,9 |
| **2021** | 844,3 | %6,75 | 125 | %26,26 | 968,9 | %39,8 |

[1]بن مشيش حليمة، مرجع سابق، ص109

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداعلى:**

Bank Negara Malaysia, **Financial Stability Review**, Second Half 2021, p58
Bank Negara Malaysia, **Financial Stability and Payment Systems Report 2018, ANANEX,** p 3
Bank Negara Malaysia, **Financial Stability and Payment Systems Report 2015, ANANEX,** p 2

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (3–8):تطور إجمالي الودائع وحسابات الاستثمار في ماليزيا من 2011–2021 الوحدة (مليار رنجت)**

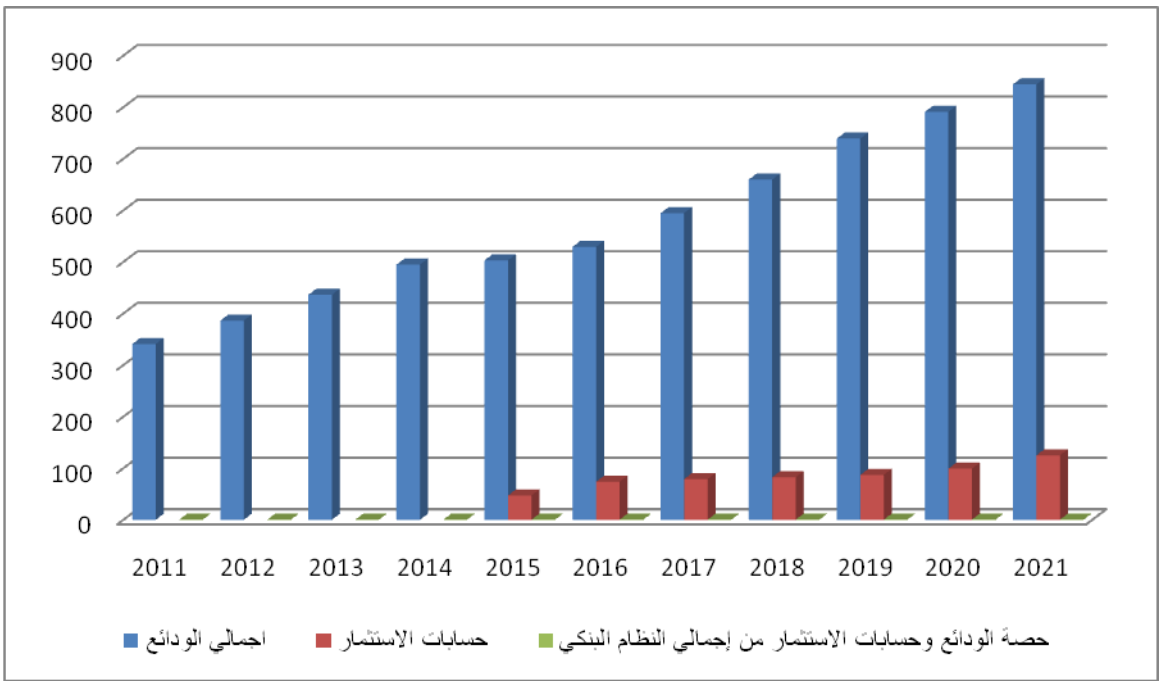


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعلومات السابقة**

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين أنه هناك تطور مستمر في إجمالي الودائع في النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا، فتارة تكون الزيادة مرتفعة والتي وصلت إلى 13% بالتقريب خلال سنوات 2012 و2013 و2018 وتارة أخرى تكون الزيادة طفيفة كما هو حادث في سنة 2015 والتي كانت 1,69% فقط وهذا راجع إلى تطبيق قواعد الامتثال الذي جاء به قانون الخدمات الإسلامية 2013، والذي نص على الفصل بين حسابات الاستثمار والودائع الإسلامية وذلك من أجل تدعيم ريادة الأعمال، حيث تم تحويل نسبة من الودائع في النظام البنكي الإسلامي إلى حسابات استثمارية، وهذا ما يلاحظ من الجدول بداية ظهور حسابات الاستثمار منذ سنة 2015 والتي بلغت قيمتها 47,14 مليار رنجت ووصلت قيمتها إلى 125 مليار رنجت سنة 2021، كما كانت نسبة اجمالي الودائع وحسابات الاستثمار في النظام البنكي الإسلامي مقارنة مع اجمالي النظام البنكي في تطور مستمر حيث كانت نسبتها 24,4% سنة 2011 وصلت إلى 39,8% سنة 2021، وهذا ما يدل على اهتمام الأفراد الماليزيون بهذه الصناعة.

**4-تطور إجمالي تمويلات النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا:**

**شكل رقم (3-9): تطور إجمالي تمويلات النظام البنكي الاسلامي في ماليزيا من 2011-2021**

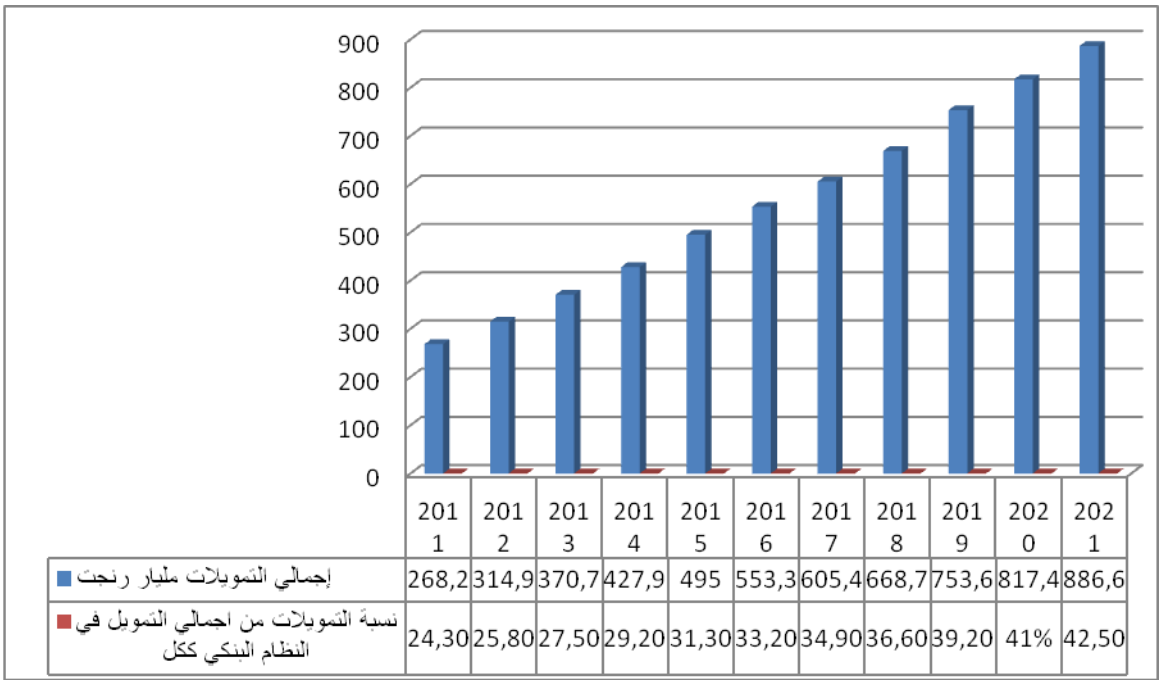


| | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي التمويلات مليار رنجت | 268,2 | 314,9 | 370,7 | 427,9 | 495 | 553,3 | 605,4 | 668,7 | 753,6 | 817,4 | 886,6 |
| نسبة التمويلات من اجمالي التمويل في النظام البنكي ككل | 24,30 | 25,80 | 27,50 | 29,20 | 31,30 | 33,20 | 34,90 | 36,60 | 39,20 | 41% | 42,50 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداعلى:**

**Bank Negara Malaysia, Financial Stability Review, Second Half 2021, p58**
**Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report 2018, ANANEX, p 3**
**Bank Negara Malaysia, Financial Stability and Payment Systems Report 2015, ANANEX, p 2**

من خلال الشكل السابق يتضح أن إجمالي التمويلات النظام البنكي الإسلامي في ماليزيا كان في تطور مستمر والذي كان حجمه 268 مليار رنجت سنة 2011 ووصلت إلى 886,6 مليار رنجت سنة 2021 بمعدل نمو قدر ب 230,51% خلال فترة الدراسة، كما أيضا كانت نسبة التمويلات النظام البنكي الإسلامي إلى إجمالي التمويل في النظام البنكي ككل في ارتفاع مستمر كانت نسبتها 24,3 سنة 2011 ووصلت إلى 42,5 سنة 2021، وهذا راجع إلى الجهود التي قام بها البنك المركزي الماليزي والبنوك الإسلامية بتوفير أرضية مناسبة لمثل هذه التمويلات إضافة إلى الترويج بالمنتجات المالية الإسلامية.

-**توزيع التمويلات حسب الصيغ:** كما كانت صيغ التمويلات كما هو موضح في الجدول الموالي:

**جدول رقم (3-23): توزيع التمويلات حسب الصيغ من 2013 إلى الربع الأول من 2022 (الوحدة مليار رنجت)**

| | البيع بالثمن الأجل | التمويل بالإجارة | الاستصناع | المضاربة | المرابحة | المشاركة | صيغ اخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2013** | 83116,8 | 68863,0 | 1476,5 | 146 | 56924,0 | 16052,0 | 137014,8 |
| **2014** | 79764,7 | 76914,1 | 1766,9 | 77,3 | 83998,6 | 22454,2 | 148435,0 |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **2015** | 75643,8 | 80882,0 | 2175,3 | 77,8 | 118028,0 | 28515,6 | 157672,1 |
| **2016** | 69306,5 | 79047,5 | 1911,9 | 71,4 | 158550,7 | 40220,1 | 151791,6 |
| **2017** | 65452,3 | 80674,1 | 1819,7 | 61,0 | 186796,1 | 48283,3 | 158403,8 |
| **2018** | 65647,5 | 82398,7 | 1325,0 | 43,7 | 219426,6 | 52449,2 | 293299,7 |
| **2019** | 64078,8 | 80397,6 | 1588,7 | 43,7 | 252507,0 | 57311,0 | 214880,7 |
| **2020** | 62578,5 | 84049,4 | 1224,8 | 143,8 | 286378,1 | 60447,9 | 223984,7 |
| **2021** | 61555,2 | 88369,9 | 998,7 | 243,9 | 319402,2 | 66784,1 | 233605,5 |
| **الربع الأول من 2022** | 61064,9 | 90404,0 | 1072,5 | 143,8 | 328022,3 | 68404,0 | 237082,7 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking),متوفر على الموقع التالي:**

https://www.ifsb.org/psifi_03.php

من الجدول أعلاه يتبين أن التمويل البنكي الإسلامي في ماليزيا كان عن طريق صيغ مختلفة منها البيع بثمن أجل والتمويل بالإجارة والإستصناع، المرابحة والمشاركة، كما كان لصيغة المرابحة حصة الأسد في ذلك ببلوغ قيمتها 328022,3 مليار رنجت في الربع الأول من 2022، تليها التمويل بالإجارة والبيع بالثمن الأجل والتي كانت قيمتها 90404 مليار رنجت و61064,9 مليار رنجت في الربع الأول من 2022 على التوالي، ثم يأتي كل من صيغة المشاركة والإستصناع، أما صيغة المضاربة فقيمها ضئيلة طيلة فترة الدراسة كانت في الربع الأول من 2022 143,8 مليار رنجت وهذا راجع إلى عدم قبول البنوك الإسلامية المخاطرة بأموالها، وبصفة عامة فإن البنوك الإسلامية في ماليزيا تقوم بالتمويل عن طريق صيغ البيوع (هامش معلوم)، أما صيغ المشاركة في عائد الاستثمار فاستعمالها ضئيل، وذلك راجع إلى تفضيلها للحصول على أرباح مؤكدة وعدم المخاطرة برؤوس أموالها.

**الفرع الثالث: عوامل نجاح الصناعة المصرفية في ماليزيا ومساهمتها في زيادة الشمول المالي:**

**1-تنوع المنتجات البنكية:** مرت البنوك الإسلامية في ماليزيا بتطورات عديدة فيما يخص تقديم الخدمات والمنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد بلغ إجمالي المنتجات والخدمات المقدمة ما يقارب الستين منتجا وخدمة، تستخدم حوالي ستة عشر صيغة مجازة شرعا من قبل المجلس الشرعي الاستشاري بالبنك المركزي

الماليزي، من أهم تلك الصيغ: المرابحة، التورق، والبيع بثمن آجل، بيع العينة وبيع الدين، الاجارة، المشاركة، الحوالة، الوكالة، الاستصناع، المضاربة، الكفالة، القرض[1]، والتي تطورت على مر أربع مراحل[2]:

- **المرحلة الأولى (1983)**: حيث كانت تمثل بداية النشاط للبنوك الإسلامية تمثلت المنتجات الأولية في: وديعة حساب التوفير، وديعة الحساب الجاري، المضاربة حساب الاستثمار والبيع بالتعجيل لتمويل الإسكان؛
- **المرحلة الثانية (1993)**: وهي مرحلة توسع النشاط لهذه البنوك حيث تم إضافة منتجات جديدة مثل: المرابحة، تمويل رأس المال العامل بين البنوك الإسلامية، سوق المال وتوريق الأصول؛
- **المرحلة الثالثة (1999)**: تم إدخال منتجات جديدة كبطاقات الائتمان الإسلامية والتمويل الإسلامي والاجارة الثابتة للتمويل؛
- **المرحلة الرابعة (الحالية)**: وفيها تم بداية العمل بالمشاركة والمشاركة المتناقصة للتمويل، التمويل عن طريق المضاربة والمشتقات والمنتجات المركبة والتحوط وجميع المنتجات الأخرى التي تم إدخالها حديثا.

**2-مساندة الحكومة الماليزية لهذه الصناعة:** حظيت الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا بدعم كبير من طرف الحكومة، وهذا بعد الضغط الكبير من طرف الفئة المسلمة من الافراد للحاجة لمثل هذه الصناعة، ومجيئ مهاتير محمد للحكم سنة 1981م الذي غير الموازين وأحدث تحول في النظام المصرفي الماليزي، وقد كان عام 1983م الانطلاقة الحقيقة للمصرفية الإسلامية في ماليزيا، حيث تمثلت الجهود الي قامت بها الحكومة فيما يلي: سن القوانين والتنظيمات والاهتمام بالجوانب الشرعية، انشاء المؤسسات والمرافق الداعمة لهذه الصناعة، تأهيل الكوادر البشرية، وغيرها من متطلبات نجاح هذه الصناعةويمكن حصر بعضها فيما يلي[3]:

1. سن قانون البنوك السلامية عام1983م وتعديله عام 2009؛
2. إنشاء المجلس الاستشاري الشرعي في البنك المركزي الماليزي عام 1997م كأعلى سلطة شرعية، وأوكل للمجلس الاشراف الشرعي على جميع أعمال البنوك الاسلامية؛
3. تبني خطة عشرية لصناعة الخدمات المالية تغطي الفترة من 2001 إلى 2010 والفترة من 2011 إلى 2020م؛

[1]عبد الله بن عبد العزيز المعجل، **لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس والثلاثون ربيع الاخر 1436هـ، ص 25

[2]لشهب صادق، بوريش أحمد، **تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01- 2015، ص 95

[3]عبد الله بن عبد العزيز المعجل، مرجع سبق ذكره، ص

4. مراجعة القوانين والأنظمة التقليدية الوضعية ذات الصلة بأعمال البنوك الإسلامية ومنتجاتها التمويلية، والسعي لضمان توافقها مع المتطلبات الشرعية لصناعة المصرفية الإسلامية؛
5. العمل على تطوير المنتجات والخدمات في مجال البنوك الإسلامية ومن ذلك انشاء سوق المال الإسلامي عام 1994م للمساعدة على حل المشاكل التي تواجه البنوك الإسلامية من حيث وجود فوائض مالية مع قلة في الأدوات المالية المتاحة لاستثمار تلك الفوائض وإدارة السيولة المتاحة لهم بفعالية؛
6. تشجيع والمساهمة في انشاء المؤسسات الداعمة للصناعة المصرفية الإسلامية منها:
   - مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)؛
   - المركز الماليزي الدولي للمالية الإسلامية(MIFC)؛
   - رابطة المؤسسات المصرفية الإسلامية بماليزيا(AIBIM)؛
   - المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي(INCEIF)؛
   - الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية(ISRA)؛
   - المعهد الماليزي للتمويل والمصرفية الإسلامية(IBFIM) ؛
   - شركة تطوير صناعة الأوراق المالية(SIDC).

**3-تبني التكنولوجيا المالية من طرف البنوك الإسلامية:**

بدأ البنك الماليزي بمراجعة بعض القوانين المرتبطة بالتكنولوجيا المالية لتغييرها أو تعديلها حسب الحاجة وذلك لضمان أن يكون الإطار التنظيمي مناسبا لإدارة المخاطر مع تشجيع الابتكار الإنتاجي لخفض التكاليف وتحسين نوعية الخدمة للعملاء، وكجزء من الابتكار والتمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية أطلقت مؤخرا (2016) منصة حساب الاستثمار (**IPA the Investement Account Platform** والذي يعتبر أول بنك وسيط ماليزي يعتمد على التكنولوجيا المالية بشكل كامل ويقدم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة على غرار العديد من منصات **Fintech** مثل التمويل الجماعي **crowd funding** ومنصات الإقراض الند بالند **per to per**، ويضم هذا المشروع ستة بنوك إسلامية ماليزية (سنة 2022 يضم سبع بنوك إسلامية) وتمويل قدره 150 مليون رينجيت (أي ما يعادل 45 مليون دولار) كدفعة أولية تدعيما من الحكومة الماليزية[1]

**تعريف منصة حساب الاستثمار IPA**: هي منصة دشنت في فبراير 2015 بماليزيا، وهي عبارة عن استراتيجية تعاونية في التكنولوجيا المالية، وذلك بإدخال الابداع والابتكار إلى الأسواق، حيث أنها تعتبر أول منصة على

[1]محمد بودخيل، **تطور الأسواق المالية وثروة fintech الرقمية في خدمة القطاع المالي – اعتماد التكنولوجيا المالية لتطوير الأسواق المالية الإسلامية العربية (الإمكانات والاستفادة من التجارب العالمية)**، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي 8 و9 نوفمبر 2019، إسطنبول، تركيا

شبكة الانترنت بوسائط مصرفية إسلامية والتي تجمع بين خبراء البنوك والتقنين الأكفاء وذلك لتحويل أموال المستثمرين إلى مشاريع اقتصادية، [1]

**البنوك المساهمة في منصة حساب الاستثمار:** تم تطوير IPA من قبل وحدة مملوكة بالكامل من رائد القابضة، ف IPA هي عبارة عن شركة محدودة (**Integrated Sendirian Berhad Company**) التي تضم سبع مؤسسات مصرفية إسلامية سنة 2022 لكن في بداية التشغيل في 2016 كانت تضم ست بنوك فقط:[2]

1. Affin Islamic Bank Berhad
2. Bank Islam Malaysia Berhad
3. Muamalat Malaysia Berhad
4. Maybank Islamic Berhad
5. Kerjasama Rakyat Malaysia Berhad
6. Bank Simpanan Nasional BSN
7. °RHB Islamic

ويعود الفضل لهذا التطور إلى اعتماد قانون الخدمات المالية الإسلامية (**IFSA**) سنة 2013 اين شهدت ماليزيا تطورا مهما في تعزيز الاطار التنظيمي والرقابي للصناعة المالية الاسلامية

**آليات عمل منصة IPA**

تعمل منصة حساب الاستثمار **IPA** بالكيفية التالية[3]:

1. يتقدم رجال الأعمال (أفراد، شركات، مؤسسات مصغرة ومتوسطة، صناعات ناشئة قبلة للتطوير بمشاريع محددة)؛
2. تقوم وكالة التصنيف الماليزية (**RAM**) بتحديد التصنيف الائتماني لهذه المشاريع؛
3. تقوم البنوك بفحص المشاريع وضمان امتثالها للأحكام الشرعية، وتختار المشاريع التي تكون مبتكرة وجديدة وذات قابلية للنمو والاستمرار؛
4. تقوم البنوك بإدراج هذه المشاريع في منصة الحساب الاستثماري؛
5. يقوم المستثمرون (أفراد أو شركات) بتمويل هذه المشاريع عن طريق البنوك عبر المنصة؛
6. بهذه الطريقة تحصل الشركات على رأس المال المطلوب لتمويل مشاريعها؛
7. يتم تزويد المستثمرين بمعلومات دورية من شأنها تحديث اطلاعهم على سير المشروع؛

---

[1] بنية محمد، بعلي حمزة، **أثر التكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي على عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة ماليزيا**، الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال– رؤية إسلامية – 12جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر –13 نوفمبر 2019، ص637

[2] INVESTMENT ACCOUNT PLATFORM , from the site https://iaplatform.com/showIapInfo (18-10-2022)

° البنك الذي أصبح شريك جديد فيمنصة حساب الاستثمار

[3] حيمر ليندة، نور الدين شارف، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، التجربة الماليزية أنموذجا، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 03، العدد 01، 2022، ص 101

8. في نهاية هذا التمويل يحصل المستثمرون على عوائد الابتكار في الاستثمار وتطوير المنتجات المالية الإسلامية

**شكل رقم (3–10):آلية عمل منصة الحساب الاستثماري IPA**

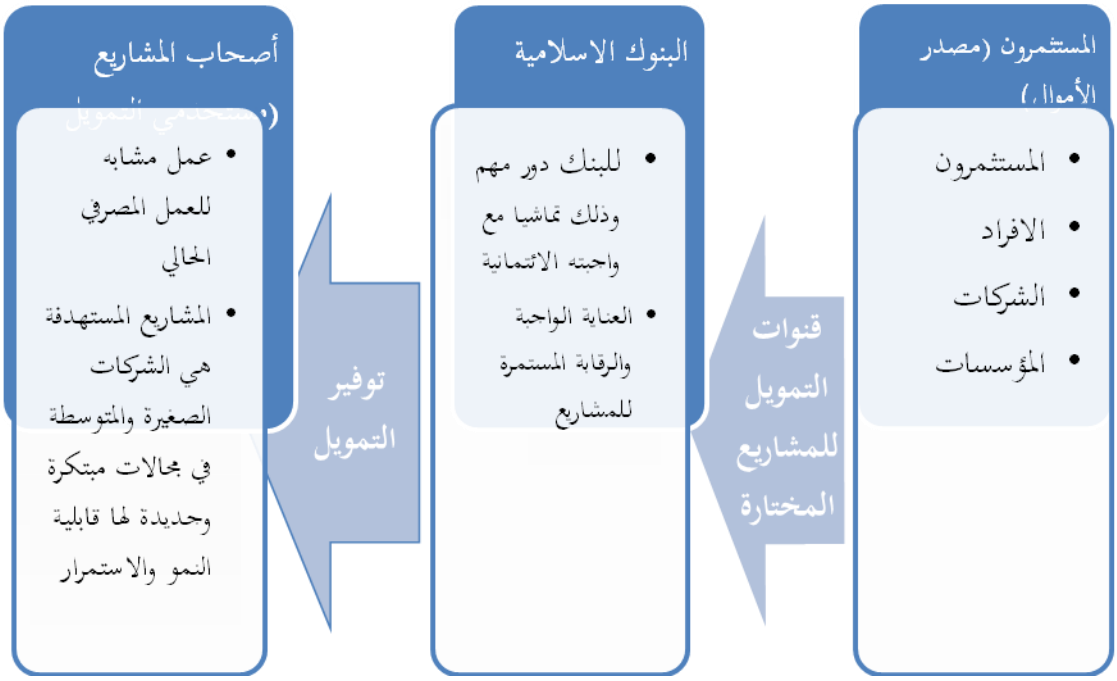


**Source :INVESTMENT ACCOUNT PLATFORM , from the site:**https://iaplatform.com/showIapInfo (18-10-2022)

**مزايا منصة حساب الاستثمار IPA**: تتميز منصة الاستثمار بمجموعة من المزايا تجعلها محل اهتمام العديد من الأطراف[1]:

1. الاستثمار والتمويل يتماشى مع أصول الشريعة؛
2. المعاملات ينظمها قانون الخدمات المالية الإسلامية؛
3. البنوك المشاركة في المشاريع ذات سمعة جيدة؛
4. الامتثال للكشف عن المشاريع وتيسير اتخاذ القرارات المستثمرين؛
5. سهلة الاستخدام ويمكن الوصول اليها بسهولة في أي مكان وفي أي وقت؛
6. مفتوحة لأنواع مختلفة من المشاريع والأعمال ذات أحجام؛
7. هي قناة متعددة العملات لربط الاقتصادات الإقليمية والعالمية عبر الحدود.

[1] بنية محمد، بعلي حمزة، مرجع سابق، ص 637

**-تأسيس مجموعة التمكين للتكنولوجيا الماليةEFTEG**: أُنشئت من طرف البنك المركزي الماليزي (BNG) في جوان 2016، من أجل توفير بيئة تنظيمية لتسهيل اعتماد التكنولوجيا المالية في القطاع المالي الماليزي بما فيه الإسلامي.[1]

**المبحث الثالث: تجربة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي:**

تعد تجربة المملكة العربية السعودية في البنوك الإسلامية تجربة رائدة يقتدى بها، حيث تعتبر من أكبر الدول التي تمتلك أصول هذه البنوك عالميا ويعود ذلك إلى الطلب الكبير على المعاملات المالية والبنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من الأفراد والمتعاملين والذي أعطى الشعلة للبنوك التقليدية تحويل عملها البنكي الربوي إلى عمل يتوافق مع الشريعة الإسلامية، إضافة إلى اهتمام مؤسسة النقد العربي السعودي بمثل هذه الصناعة من أجل تعزيز الشمول المالي من خلال الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم فرص النمو الاقتصادي بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030

**المطلب الأول: اتجاهات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:**

يتم التطرق في هذا المطلب إلى الهيكل التنظيمي للنظام المالي للمملكة العربية السعودية، وإلى واقع مؤشرات الشمول المالي فيها.

**الفرع الأول: هيكل النظام المالي في المملكة العربية السعودية:**

يتكون النظام المالي السعودي من مؤسسة النقد العربي السعودي، البنوك التجارية والإسلامية، مؤسسات الإقراض المتخصصة، وسوق راس المال السعودي، ويتم تمثيله في الشكل الموالي:

**الشكل رقم (3-11): هيكل النظام المالي السعودي:**

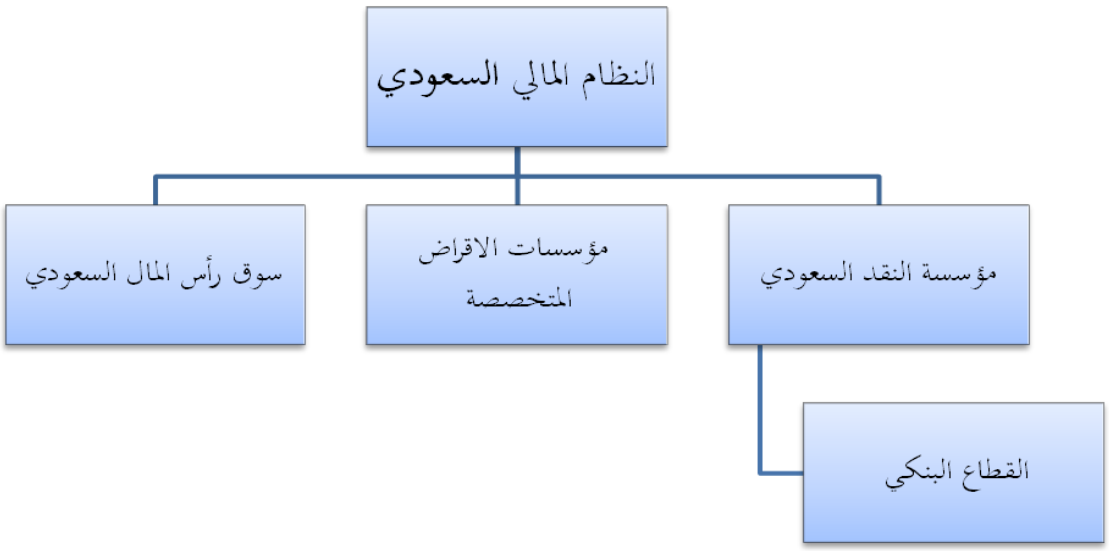


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على المعلومات السابقة**

[1]1337 ventures Malaysian Startups Accelerator, Masryef, Malaysia Fintech Opportunity report 2022: the Rise of Islamic Fintech, 2022, p 39

1-**مؤسسة النقد العربي السعودي**: أُنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي سنة 1952م (1372هـ) بجدة، وفتحت لها عدة فروع في المدن والأماكن التي تدعو الحاجة لها في كامل المملكة، وكانت مهامها متعددة منها: إصدار العملة والعمل على استقرار قيمتها داخليا وخارجيا، إدارة السياسة النقدية، الاشراف على البنوك والمؤسسات المالية،..... الخ[1]؛

**2-القطاع البنكي السعودي**: يتكون القطاع البنكي السعودي من 30 بنكا مرخصة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي، منها 13 بنكا محليا و17 بنكا أجنبيا (بما فيها البنوك الإسلامية)، وتجاوز إجمالي أصول القطاع البنكي 600 مليار دولار أمريكي سنة 2021م حسب تقرير شركة KPMG[2]؛

3-**مؤسسات الإقراض المتخصصة**:هي مؤسسات تقوم بتقديم القروض الطويلة الاجل للقطاعات الاقتصادية من زراعة وصناعة وتنمية عقارية هدفها تشجيع النمو الاقتصادي في السعودية وتتمثل هذه المؤسسات في : صندوق التنمية الصناعية السعودي، صندوق التنمية العقارية، صندوق الاستثمارات العامة، وبنك التسليف والادخار السعودي[3]؛

4-**سوق رأس المال السعودي**: نشأت السوق المالية السعودية في بداية الامر بشكل غير رسمي في الخمسينات، لكن الحكومة تدخلت ووضعت له تنظيمات أساسية في الثمانينات وأصبح سوق مالية كشركة مساهمة، وهي الجهة الوحيدة المصرح لها بمزاولة العمل في تداول الأوراق المالية في السعودية، هدفها تقديم منتجات وخدمات متنوعة بكفاءة وفعالية تنافس على المستوى العالمي[4].

**الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:**

**1-مؤشرات الوصول إلى الخدمات المالية:**

**1-1مؤشر انتشار البنوك**:بلغ عدد فروع البنوك السعودية 1927سنة 2022 مقارنة ب 1945 فرعا لنهاية سنة 2021، وقد قدر الانخفاض ب 17 فرعا ويعود ذلك لعدة أسباب منها بداية انتشار الخدمات البنكة الرقمية التي لا تحتاج للفتح فروع، وظهور بنوك رقمية (بنك إس تي سي رأسماله قدر ب 2,5 مليار ريال، البنك السعودي الرقمي رأسماله قدر ب 1,5 مليار ريال، بنك رقمي بقيادة دراية المالية رأسماله 1,65 مليار ريال[5])، كما يتصدر بنك الراجحي من حيث عدد الفروع والذي كان سنة 2022، 516 فرعا، يليه كل من بنك الأهلي

[1]Saudi central bank, saudi central bank function, from the site: https://www.sama.gov.sa/en-US/About/pages/samafunction.aspx (25-11-2022)

[2]EXPATICA, An expat guide to banking in Saudi Arabia, from the site: https://www.expatica.com/sa/finance/banking/banking-in-saudi-arabia-71512/ (25-11-2022)

[3]بان علي حسين المشهداني، **واقع القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهه للمدة (2006-2016)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، العدد 18، ص 3

[4]هيئة السوق المالية، تعريفبالهيئة، متوفر على الموقع التالي: https://cma.org.sa/AboutCMA/Pages/AboutCMA.aspx (2022-11-26)

[5]رؤية السعودية 2030، التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2022، ص 17

السعودي وبنك الرياض ب 494 و236 فرع على التوالي، ثم بنك العربي الوطني ب127 فرع ويمكن توضيح ذلك أكثر في الشكل الموالي:

**شكل رقم (3-12): توزيع فروع البنوك العاملة في السعودية سنة 2022**

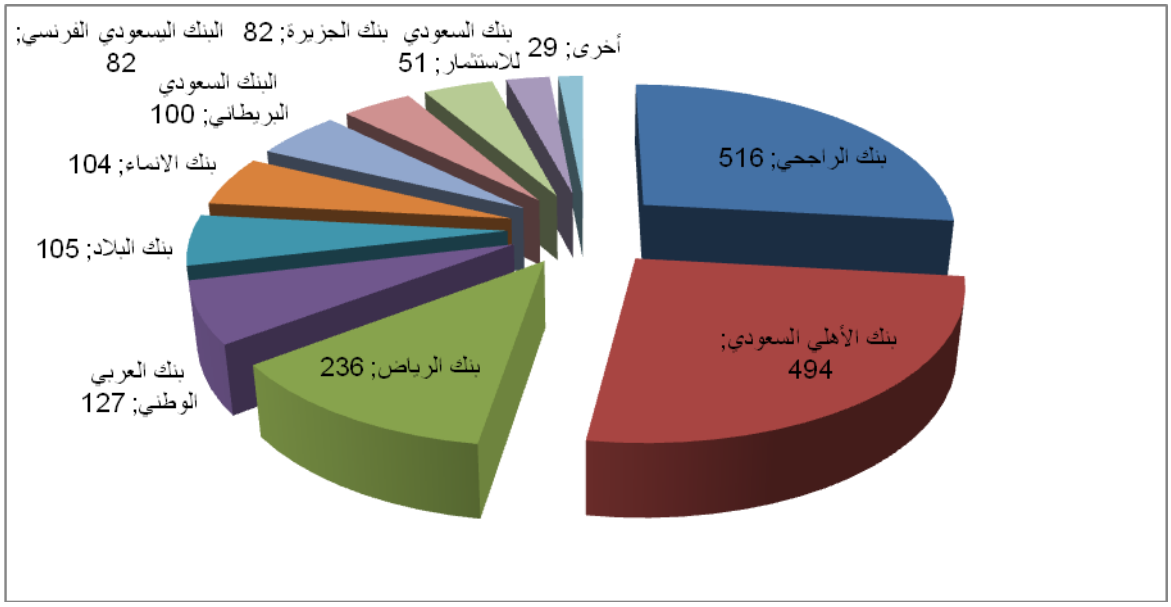


**المصدر: : من إعداد الباحثة اعتمادا على: النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي، مرجع سابق، ص 72**

وبالنسبة لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، فقد تصدرت منطقة الرياض ب590 فرعا لمختلف البنوك، تلتها منطقة مكة ب391 فرعا، ثم المنطقة الشرقية ب368 فرعا، فيما تبقى بقية المناطق لها فروع بنسب أقل من هذه ومتفاوتة.

وفيما يلي جدول يوضح عدد فروع البنوك العاملة في السعودية منذ عام 2010م

**جدول رقم (3-24): تطور عدد فروع البنوك العاملة في السعودية من 2010 إلى 2022**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفروع | 1591 | 1630 | 1677 | 1749 | 1909 | 1976 | 2029 |
| عدد الفروع لكل 10000 بالغ | 18486 | 18497 | 18378 | 18000 | 16828 | 16573 | 16469 |
| السنة | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 | |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفروع | 2069 | 2064 | 2076 | 2014 | 1945 | 1927 | |
| عدد الفروع لكل 10000 بالغ | 16526 | 16966 | 17257 | 17873 | 18483 | - | |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: النشرة الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2022، ص 72.**

**1-2 مؤشرات الحسابات البنكية:**

**جدول رقم (3-25): نسبة امتلاك البالغين (+15) للحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)**

| | المملكة العربية السعودية | | | | الدول ذات الدخل المرتفع | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
| نسبة الحسابات (+ من 15سنة) | 46,4 | 69,4 | 71,7 | 74,3 | 88,3 | 92,8 | 93,7 | 96,4 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا:**

**the little data book on financial inclusion2022 , 2018,2015,2012**

من الجدول يتبين أن نسبة امتلاك الحسابات للأفراد البالغين فوق 15 سنة في المملكة العربية السعودية في ارتفاع مستمر حيث كانت النسبة 46,4% سنة 2011 وارتفعت إلى 69,4% سنة 2014 ثم بعدها وصلت إلى 71,7%وفي سنة 2021 كانت 74,3% والتي كانت نسبة مرتفعة لكن مقارنة مع امتلاك الأفراد للحسابات في الدول ذات الدخل المرتفع فهي متوسطة حيث وصلت نسبة هذه الدول في امتلاك الحسابات المالية للأفراد البالغين 96,4% سنة 2021

**2-موشر استخدام الخدمات المالية:**

**2-1 مؤشر الادخار:**

**جدول رقم (3-26):قيمة الادخار في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)**

| | المملكة العربية السعودية | | | | الدول ذات الدخل المرتفع | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
| نسبة الادخار في المؤسسات المالية | 17 | 15,5 | 14,3 | 35,5 | 45,3 | 51,6 | 54,8 | 57,9 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العاملي Findex the little data book on financial inclusion 2022, 2018,2015,2012**

من الجدول أعلاه يتبين أن قيمة الادخار في المؤسسات المالية للبالغين كان في انخفاض بين سنوات 2011 و2017 حيث كانت قيمته 17% سنة 2011 انخفضت إلى 15,5% سنة 2014 ثم استمرت في الانخفاض ووصلت إلى 14,3% سنة 2017، لكن بعد ذلك ارتفعت إلى 35,5% سنة 2021، لكن تبقي القيم منخفضة عن مستوى الادخار في الدول ذات الدخل المرتفع والتي كانت 45,3% سنة 2011 ووصلت إلى 57,9% سنة 2021، ويرجع ذلك إلى تفضيل أغلب السعوديين ادخار أموالهم خارج القطاع البنوك والمؤسسات الملية.

**2-2 مؤشر الاقتراض:**

**جدول رقم (3-27):قيمة الاقتراضفي المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2011-2014-2017-2021)**

| | المملكة العربية السعودية | | | | الدول ذات الدخل المرتفع | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
| نسبة الاقتراضمن المؤسسات المالية | - | 15,5 | 21,1 | 32,4 | | 51,9 | 55,1 | 55,9 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العاملي Findex the little data book on financial inclusion 2022, 2018,2015,2012**

من الجدول يتبين أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية للبالغين في المملكة العربية السعودية كان في تزايد مستمر خلال السنوات 2014 و2017و 2021 أين كانت النسب هي 15,5% و21,1% و32,4% على التوالي لكنها منخفضة مقارنة بالدول ذات الدخل المرتفع أين كان نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية بلغ 55,9% سنة 2021، ويرجع سبب انخفاض النسبة في المملكة العربية السعودية إلى تفضيل الأفراد الاقتراض من النظام الغير الرسمي كالاقتراض من الأصدقاء والأقارب نظرا لصعوبة الحصول على القرض من البنوك والمؤسسات المالية بسبب الضمانات إضافة إلى الوازع الديني للأفراد السعوديين الذين يرفضون التعامل مع البنوك الربوية.

**3-مؤشرات الخدمات المالية الرقمية:**

**3-1 واقع الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية:**

**جدول رقم (3-28):عدد الصرافات الآلية ونقاط البيع والبطاقات البنكية في السعودية بين سنتي 2017 والربع الثالث من 2022**

| | عدد الصرافات الآلية | عدد البطاقات المصدرة | عدد أجهزة نقاط البيع | عدد العمليات المنجزة عن طريق أجهزة نقاط البيع |
|---|---|---|---|---|
| **2017** | 18333 | 28402914 | 303464 | 708119092 |
| **2018** | 18685 | 28559828 | 351645 | 1031518190 |
| **2019** | 18882 | 31530067 | 438618 | 1623002741 |
| **2020** | 18299 | 34336693 | 721060 | 2852864282 |
| **2021** | 16544 | 39373810 | 1013141 | 5171154926 |
| **2022** | 16251 | 42563445 | 1438121 | 7261504522 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على: النشرات الإحصائية الشهرية لمؤسسة النقد العربي السعودي، سبتمبر 2022، ص، ص 74 و77، مارس 2023، ص، ص، 74 و77**

من الجدول يتبين أن عدد الصرافات الآلية كان في تزايد مستمر منذ سنة 2017 حيث كان عددها 18333 ووصلت إلى 18882 سنة 2019 لتبدأ بالانخفاض منذ سنة 2020 أين سجل عددها ب18299 ولتصل إلى 16251 في 2022، ويرجع ذلك إلى الأزمة الصحية التي ظهرت على مستوى العالم COVID 19 والذي فرض الحجر على جميع المجالات بما فيها البنوك وبالتالي نقص تشييد مثل هذه الصرافات على مستوى هذه الأخيرة، في حين عدد البطاقات المصدرة كان في تزايد مستمر أين كان عددها 303464 سنة 2017 ووصلت إلى 42563445 في سنة 2022، ويعود ذلك إلى الطلب المتزايد عليها من طرف الأفراد لنقص استعمالهم للنقد واعتمادهم على السحب من أجهزة نقاط البيع التي بدورها عرفت انتشارا كبيرا خاصة على مستوى المتاجر، والتي كان عددها 303464 سنة 2017 ووصلت إلى 1438121سنة 2022 ويعود الفضل في ذلك إلى

جائحة COVID 19 التي فرضت الحكومة على التجار اقتناء مثل هذه الأجهزة وتشيدها على مستوى متاجرهم للتقليل من التعامل نقدا وتحقيق التباعد لمنع تفشي المرض على مستوى المملكة.

**المطلب الثاني: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية:**

يتم التطرق إلى نشأة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية، ثم معرفة تطور نشاطها، وفي الأخير يتم عرض أهم عوامل نجاح الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية.

**الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية**

كانت بداية نشأة البنوك الإسلامية في السعودية يعود للبنك الراجحي الذي بدأ نشاطه البنكي وفق قواعد الشريعة الاسلامية عام 1987م، ويعتبر كأكبر بنك إسلامي في العالم بإجمالي أصول بلغت 710 مليار ريال سعودي في 17-05-2023 وعدد فروع قدرت ب 515 فرعا، وأكثر من 152 فرعا مخصصا للسيدات فقط كما حقق صافي الأرباح بلغت 8,4 مليار ريال سعودي[1]، بعدها يأتي بنك الجزيرة في المرتبة الثانية من حيث التأسيس ورأس المال ، إذ تأسس البنك كشركة مساهمة سعودية في المملكة العربية السعودية في سنة 1976، ثم استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني سنة 1992 وأصبح يزاول نشاطه كبنك تقليدي، ثم اتخذ قرار التحول الكامل للعمل البنكي وفق أحكام الشريعة في ديسمبر 2003، وفي سنة 2007 تم تحويل جميع عملياته وأنشطته بالكامل مع ما يتوافق مع أحكام الشريعة، كما زيد من رأسماله ليصبح ثلاثة مليارات ريال سعودي[2]، ثالث البنوك الإسلامية من حيث التأسيس ورأس المال هو بنك البلاد الذي تأسس سنة 2004 برأس مال قدر ب 4مليار ريال سعودي، أما رابع بنك إسلامي واخير بنك تأسس هو بنك الإنماء الذي تأسس كشركة مساهمة تقدم خدمات بنكية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في ماي 2008 برأسمال قدر 15مليار ريال سعودي[3]

كما تم إنشاء فروع إسلامية بالبنوك التقليدية بالمملكة العربية السعودية منذ أن ظهرت بوادر هذه الفكرة سنة 1996، حيث قام البنك الأهلي التجاري السعودي بفتح أول فرع له، ونظرا للإقبال الكبير على هذا الفرع تم فتح عدة فروع جديدة لتقديم خدمات بنكية إسلامية، كما تم إقامة إدارة مستقلة للإشراف على هذه الفروع، ولقد حذت كثير من البنوك التقليدية الأخرى بالمملكة العربية السعودية حذو البنك الأهلي بفتح فروع تقدم منتجات وخدمات إسلامية وبإشراف إدارة مستقلة عن إدارة النشاط البنكي التقليدي ومنها بنك الرياض، بنك السعودي البريطاني، بنك السعودي الفرنسي وبنك السعودي الهولندي، البنك السعودي للاستثمار، بنك العربي

[1] بنك الراجحي، نبذة عن مصرف الراجحي، تم الاطلاع على الموقع التالي: https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bankيوم 17-05-2023

[2] فضل عبد الكريم محمد، **التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية: "الفرص والتحديات"**، مجلة Socail Science ResearchNetwork، 26 سبتمبر 2022، ص 19.

[3] المرجع نفسه، ص 20

الوطني، مجموعة سامبا المالية، وتعتبر تجربة السعودية نموذجا رائدا لإنشاء فروع تقدم خدمات ومنتجات إسلامية وهي تابعة للبنوك التقليدية.[1]

**الفرع الثاني: تطور نشاط البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية:**

**1-تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في المملكة العربية السعودية:**

**جدول رقم (3-29):تطور عدد البنوك الإسلامية وفروعها ونوافذها في المملكة العربية السعودية من 2013 إلى 2021**

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | الربع الثاني من 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد البنوك الإسلامية | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 | 4 |
| عدد الفروع البنوك الاسلامية | - | - | - | 807 | 830 | 831 | 827 | 731 | 808 |
| عدد الفروع لكل 10000 | - | - | - | 28692 | 28528 | 29056 | 29719 | 30082 | 44493 |
| عدد النوافذ في البنوك التقليدية | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 8 | 7 |

**Source :Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking), متوفر على الموقع التالي:**

https://www.ifsb.org/psifi_03.php

**النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي سبتمبر 2022، ص 72**

[1] فلاق على، سالمي رشيد، **النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2، ص 172**

يتبين من الجدول أعلاه أن عدد البنوك الإسلامية في السعودية كان اربع بنوك منذ 2013 إلى الربع الثاني من 2021 والتي هي بنك الراجحي، بنك الجزيرة، بنك البلاد، وبنك الإنماء، أما عدد الفروع البنوك الإسلامية فقد كانت في تزايد مستمر حيث كانت عددها 830 فرع سنة 2017، ووصلت إلى 808 في الربع الثاني من 2021، ومن ناحية تغطية فروع البنوك الإسلامية للرقعة الجغرافية فنلاحظ هناك نقصا في ذلك فقد بلغ الانتشار البنكي للخدمات البنكية الإسلامية بفرع واحد لكل 44493 نسمة سنة 2021، كما كان عدد النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية 8 نوافذ منذ 2013، وانخفضت إلى 7 نوافذ في الربع الثاني من 2021، لكن رغم العدد الضئيل للبنوك الإسلامية وفروعها وعدد النوافذ فالمملكة العربية السعودية تتصدر حجم الأصول البنوك الإسلامية في العالم.

**2-تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية في البنوك الإسلامية في الملكة العربية السعودية**

**جدول رقم (3-30): تطور عدد أجهزة الصرافات الآلية في البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية خلال السنوات (2016-2021)**

| | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الصرافات الآلية | 7332 | 7729 | 7972 | 8320 | 8358 | 8054 |

**Source: Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)**

من الجدول يتبين أن عدد الصرافات الآلية الموجودة على مستوى البنوك الإسلامية وفروعها في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة أين كان عددها 7332 صراف آلي سنة 2016 ارتفعت إلى 8054 صراف آلي سنة 2021، حيث قدرت نسبة تطورها ب 9,84% ، وهذا راجع لاهتمام البنوك الإسلامية باستعمال هذه التقنيات لتقديم الخدمات المالية الإسلامية.

**3-تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية:**

**شكل رقم (3-13):تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعوديةمن 2017-2022 الوحدة (مليونريال سعودي)**

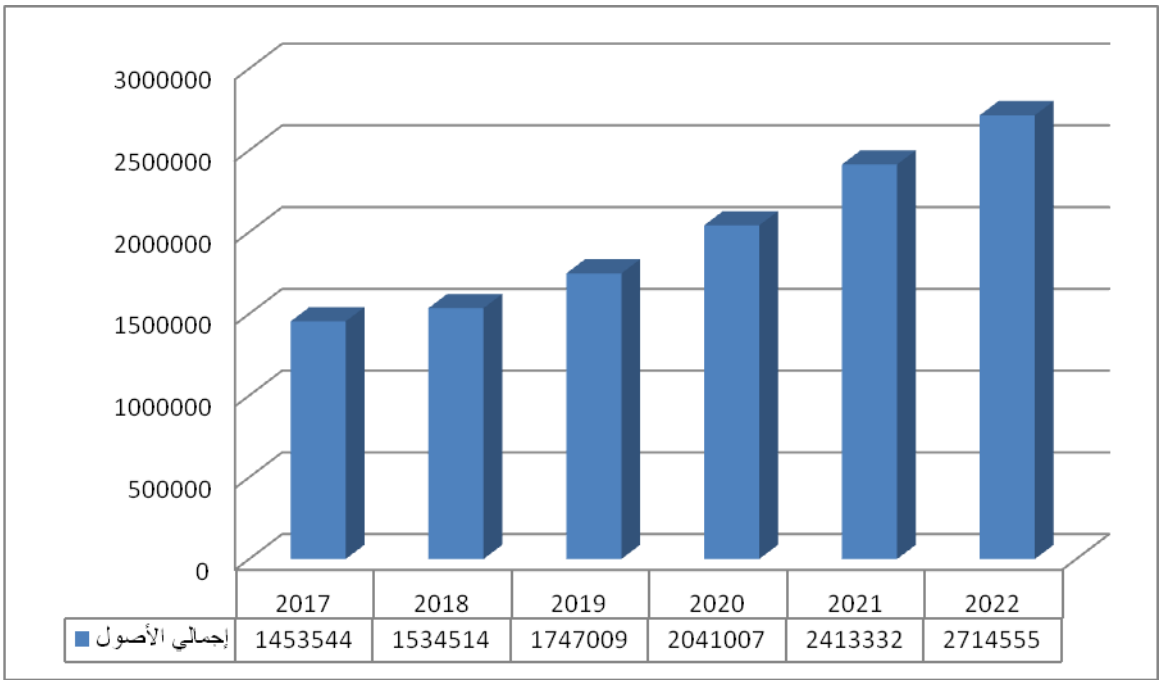


**المصدر:مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرات الإحصائية الشهرية، سبتمبر 2022، ص36، و مارس 2023، ص 36.**

من الجدول أعلاه يتبين أن إجمالي الأصول في تزايد مستمر وبوتيرة سريعة خلال فترة الدراسة، حيث كانت 1453544 مليون ريال سعودي سنة 2017 ارتفعت إلى 2714555 مليون ريال سعودي سنة 2022 أي بنسبة تطور قدرت ب86,75 % وهذا راجع إلى أن جميع البنوك السعودية بما فيها التقليدية تقدم منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وذلك تلبية لاحتياجات الافراد والشركات لمثل هذه المنتجات نظرا للوازع الديني لهم.

**3-تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية حسب البنوك وفروع اسلامية في البنوك التقليدية**

**شكل رقم (3-14): تطور إجمالي أصول البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية حسب البنوك وفروع اسلاميةفي البنوك التقليدية بين 2016-2020 (الوحدة مليار دولار)**

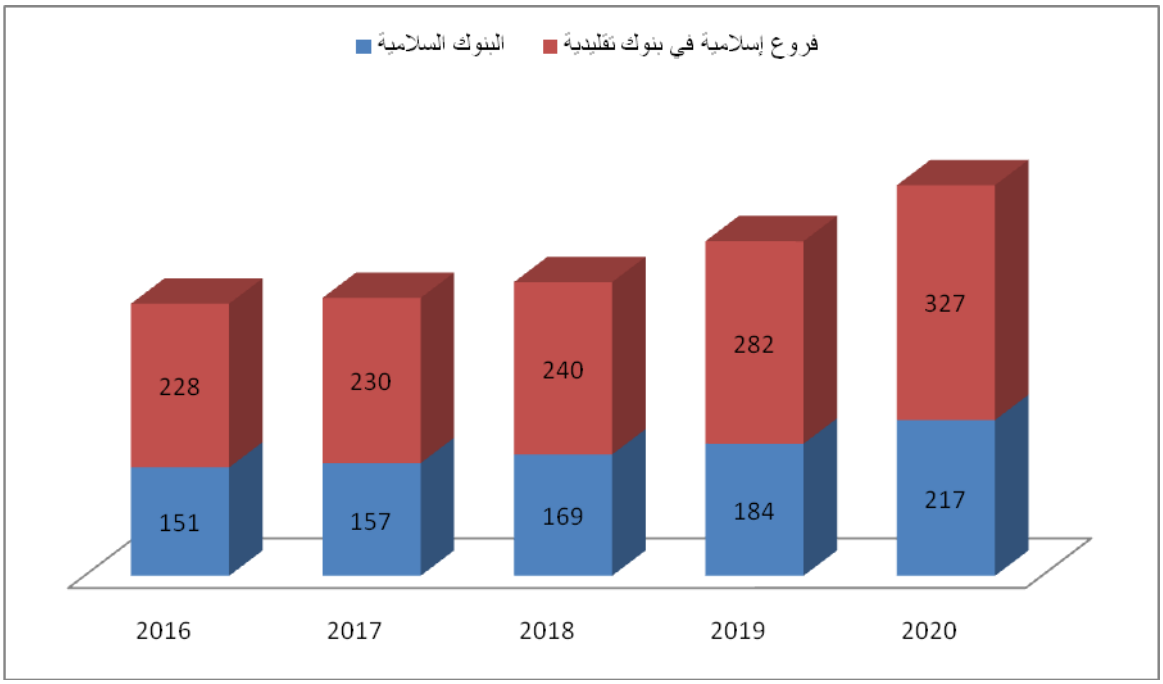


**Source: Saudi central Bank, Islamic Financial Services Board Saudi Arabia Islamic, finance report 2021, p26**

من الشكل أعلاه يتبين أن أصول البنوك الإسلامية اقل من أصول الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية طيلة فترة الدراسة حيث مثلت أصول البنوك الإسلامية في سنة 2016 قيمة 151 مليون دولار، بينما أصول الفروع الإسلامية من البنوك التقليدية فقد سجلت 228 مليون دولار في نفس السنة، استمر الوضع بنفس الوتيرة، حيث مثلت أصول الفروع الإسلامية سنة 2020 نسبة 60% من إجمالي الأصول بينما مثلت أصول البنوك الإسلامية الكاملة نسبة 40% فقط وهذا راجع إلى قلة عدد البنوك الإسلامية الكاملة مقارنة مع عدد الفروع الإسلامية من البنوك التقليدية.

**4-تطور إجمالي ودائع النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية:**

**شكل رقم (3-15):تطور إجمالي ودائع النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2017-2022 الوحدة (مليون ريال سعودي)**

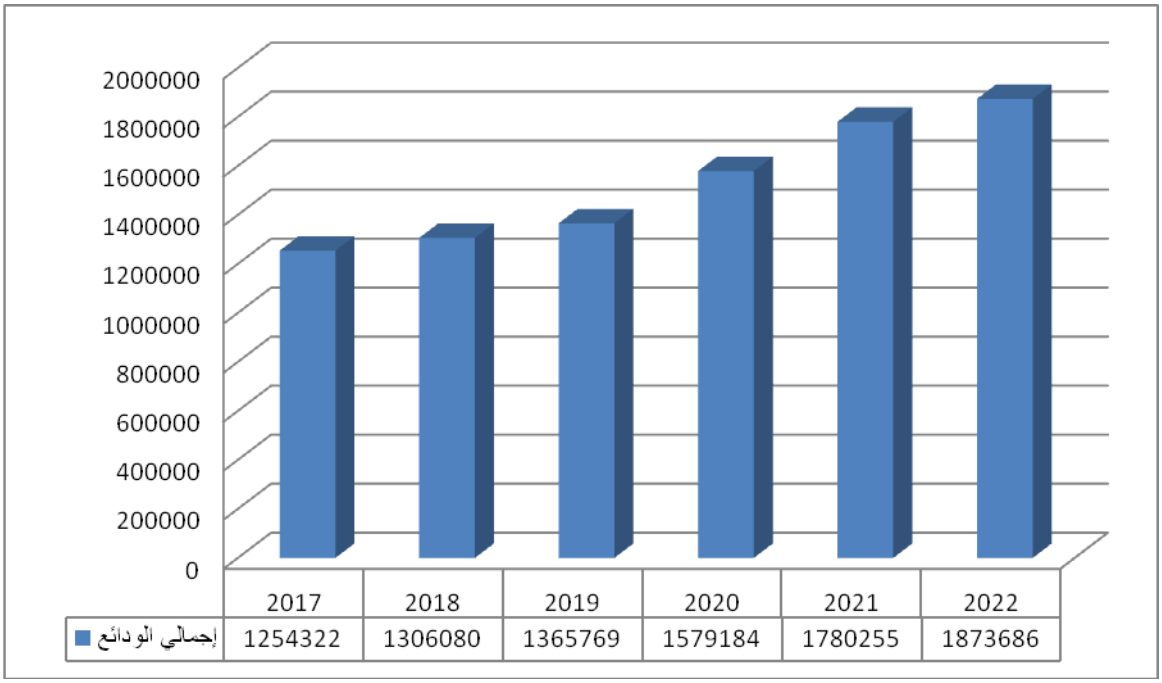


**المصدر:مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرات الإحصائية الشهرية، سبتمبر 2022، ص36، مارس 2023، ص 36.**

يتبين من الشكل أعلاه أن إجمالي الودائع في تطور مستمر طيلة فترة الدراسة حيث كانت قيمتها 1254322 مليون ريال سعودي سنة 2017، ارتفعت إلى 1873686 مليون ريال سعودي بنسبة تطور قدرت ب 49,37%، ورغم تداعيات COVID 19 إلى أنه لم تنخفض قيمها ويعود ذلك إلى استمرار الإيداع من طرف الأفراد والشركات، إضافة إلى ضخ السيولة من طرف مؤسسة النقد العربي السعودي للمحافظة على استقرار البنوك بصفة عامة خلال هذه الفترة الصعبة، حيث تم ضخ 50 مليار ريال سعودي (13,3 مليار دولار) سنة 2020 وذلك لتعزيز السيولة لتقديم التمويل للعملاء.

**5- تطور إجمالي التمويل للنظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية**

**شكل رقم (3-16):تطور إجمالي التمويل النظام البنكي الإسلامي في المملكة العربية السعودية 2017-2022 الوحدة (مليون ريال سعودي)**

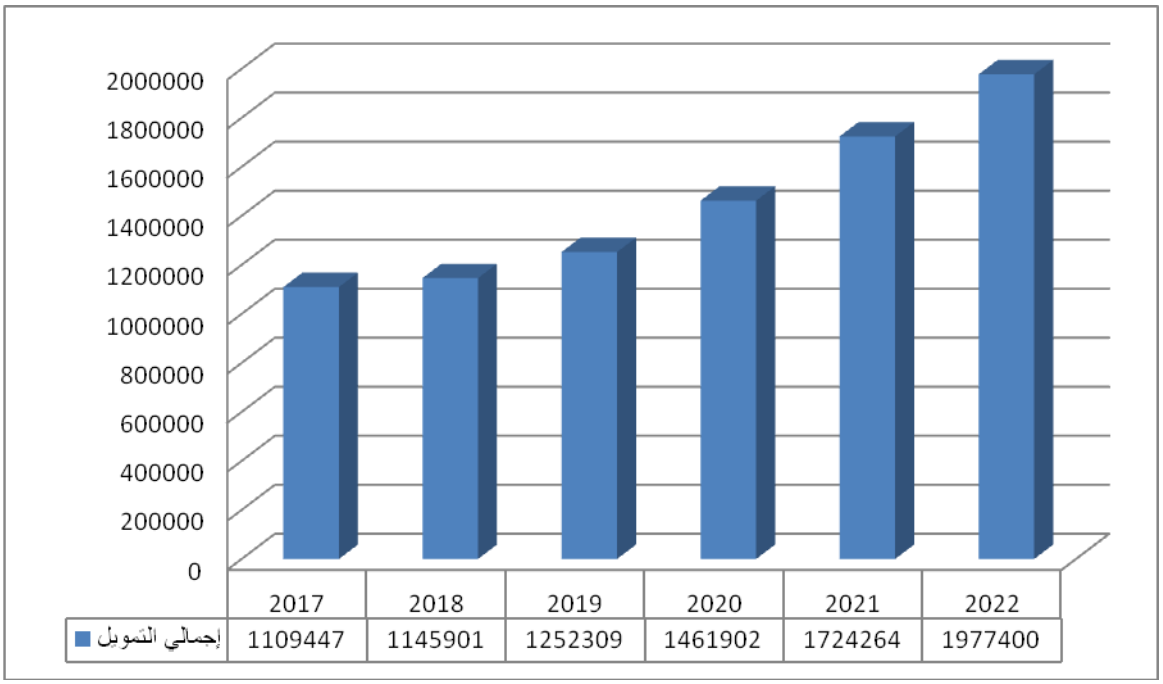


**المصدر:مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر 2022، ص36، مارس 2023، ص 36.**

من الشكل أعلاه يتبين أن حجم التمويل الإسلامي في تطور مستمر، حيث كان 1109447 مليون ريال سعودي سنة 2017، ووصل إلى 1977400 مليون ريال سعودي سنة 2022، وهي نفس الملاحظة السابقة فيما يخص حجم الودائع، فأيضا يعود تطور حجم التمويل في فترة COVID 19 إلى ضخ السيولة من طرف مؤسسة النقد العربي السعودي والتي ساعدت البنوك الإسلامية في منح التمويل للأفراد والشركات وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية والوصول إلى ما هو مخطط فيما يخص رؤية المملكة 2030.

**6-عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة:**

**شكل رقم (3-31):عقود التمويل المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة بين سنتي 2017-2022 (مليون ريال سعودي)**

| | المرابحة | التورق | الايجار التمويلي | المضاربة | المشاركة | اخرى |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2017 | 388719 | 505443 | 179717 | 3042 | 2737 | 29789 |
| 2018 | 392135 | 521955 | 194796 | 2071 | 2240 | 32704 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2019 | 472871 | 562025 | 195933 | 1818 | 1924 | 17738 |
| 2020 | 562881 | 642979 | 231343 | 1556 | 1846 | 21298 |
| 2021 | 779073 | 749356 | 169396 | 1934 | 1285 | 23219 |
| 2022 | 1049516 | 710226 | 180741 | 1789 | 1364 | 33764 |

**المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، سبتمبر 2022، ص36، مارس 2023، ص 37**

يبين الجدول أعلاه الصيغ التي تم من خلالها التمويل خلال سنوات من 2017 إلى 2022 حيث كان لصيغ البيوع حصة الأسد، والتي تمثلت في المرابحة والتورق والإيجار التمويلي حيث كانت صيغة التورق من الصيغ التي استعملت كثيرا والتي سجلت قيمة 642979 مليون ريال سعودي كأعلى قيمة لها سنة 2020 بعد ذلك تصدرت صيغة المرابحة القيمة الأعلى سنتي 2021 و2022 ب 779073 مليون ريال سعودي و1049516 مليون ريال سعودي على التوالي، في حين الصيغ القائمة على المشاركة في العائد على الاستثمار فاستخدامها ضئيل حيث بلغت قيمة صيغة المضاربة 1789 مليون ريال سعودي سنة 2022 و1364 مليون ريال سعودي لصيغة المشاركة، وهذا ما يدل على أن البنوك السلامية وفروع الإسلامية من البنوك التقليدية لا تريد المخاطرة برؤوس أموالها وتفضل هامش ربح معلوم.

**الفرع الثالث: عوامل نجاح الصناعة المصرفية في المملكة العربية السعودية ومساهمتها في زيادة الشمول المالي:**

إن عوامل نجاح البنوك الإسلامية في السعودية عديدة منها:

1- الدور الرقابي والإشرافي والتنظيمي الذي تمارسه مؤسسة النقد العربي السعودي على الأنشطة البنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بنفس الأسس والمعايير التي تطبق الأعمال البنكية والتجارية التقليدية، وبالذات فيما يتعلق بمعايير كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة، والالتزام بمعايير الرقابة الدولية على البنوك مثل معايير بازل 3، وكذلك المعايير الذي أعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية لإدارة المخاطر وحوكمة الشركات والرقابة الداخلية؛

2- تحول العديد من البنوك التقليدية نحو العمل البنكي الإسلامي، حيث أصبحت البنوك الإسلامية إحدى أهم شبكات التمويل الإسلامي في ظل نظام بنكي مزدوج يجمع بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في السعودية؛

3- تبنت العديد من البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية التكنولوجيا المالية، حيث أطلقت عدة مبادرات للحاق بركب التكنولوجيا المالية الإسلامية، فأطلقت بعض البنوك منصات رقمية مثل الراجحي

أعمال، الراجحي تكافل، الراجحي أسهم لبنك الراجحي، واعتمد البعض مجموعة من القنوات الرقمية كتطبيقات مخصصة للعملاء لإنجاز مختلف العمليات البنكية، كما تم استحداث العديد من النوافذ الالكترونية التي توفر مجموعة الخدمات الرقمية كخدمات الحسابات، البطاقات الائتمانية، وخدمات تحويل الأموال وغيرها[1]؛

4- وجود سوق أسهم نشط في المملكة العربية السعودية، والذي يحوي على سوق الصكوك الإسلامية التي انطلقت سنة 2009 هو ما عزز نجاح تجربة البنوك الإسلامية في السعودية، حيث يعتبر السوق المالي الإسلامي الركيزة لأساسية لنجاح البنوك الإسلامية،وذلك بتوفير السيولة لها واتباع استراتيجية فاعلة وشاملة لإدارتها، إضافة إلى ذلك فإن تملك البنوك التجارية المدرجة في السوق والتي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال فروعها للصناديق الاستثمار الإسلامية ساعد في تطور الصناعة المصرفية الإسلامية في المملكة العربية السعودية،

5- كان لإصدار قانون التأمين التكافلي سنة 2003، دورا هاما في نجاح عمل البنوك الإسلامية في المملكة العربية السعودية وذلك لتكملة عملها، فقد حققت المملكة العربية السعودية تطورا كبيرا في مجال التأمين التكافلي على المستوى العالمي بتصدرها الدول التي تتعامل بهذا النوع من التأمين بنسبة 51% سنة 2013.

[1]محمد أمين زايخ، محمد يونسي، **دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –تجربة المملكة العربية السعودية**– مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022، ص 764

**خاتمة:**

من خلال دراسة تجارب كل من بنغلادش وماليزيا والمملكة العربية السعودية في البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي، تبين أن لكل دولة لها مقومات جعلتها تحرز تقدما في ادماج الأفراد من خلال تبني هذه الصناعة.
فكل من الدول الثلاثة أولى اهتمام صناع السياسات الاقتصادية والمالية لكل منها بالصناعة المصرفية الإسلامية وذلك من خلال احداث تعديلات للقوانين لتسهيل نشاط البنوك الإسلامية، والاهتمام بالإطار التنظيمي لها إضافة إلى الاهتمام بالجانب الشرعي خاصة للمنتجات التي تقدمها للعملاء وذلك من أجل كسب ثقتهم، وزيادة جذبهم للتعامل بهذه المنتجات.

ففي بنغلادش قامت الحكومة بعدة إجراءات من أجل إرساء نشاط البنوك الإسلامية وذلك لزيادة دمج الافراد المستبعدين ماليا للأسباب الدينية، نظرا إلى أن أغلبية سكان بنغلادش من المسلمين، فقد قامت بتسهيل نشاط البنوك الإسلامية من خلال إعطائها بعض التفضيلات مقارنة بنظيرتها التقليدية، كما تم إصدار مبادئ توجيهية لإجراء الخدمات البنكية الإسلامية ويتم تحيين هذه المبادئ بصفة منتظمة للوصول إلى مبادئ أكثر شمولا من أجل تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الخدمات المقدمة، كما اهتمت الحكومة البنغلادشية بتقديم منتجات إعادة توزيع الدخل للأفراد المهمشين ماليا والذين يعيشون الفقر المدقع من خلال برنامج التنمية الريفية والتي نجحت من شمولية العديد من الأفراد في فترة وجيزة والقضاء على الفقر.

أما بخصوص التجربة الماليزية فهي تجربة رائدة في الصناعة المصرفية الإسلامية، ومن خلالها تم إدماج شريحة واسعة من الأفراد المستبعدين ماليا للأسباب الدينية نظرا لطبيعة المجتمع الماليزي الذي يغلب عليه الفئة المسلمة، فقد عملت الحكومة الماليزية بمساندة هذه الصناعة وذلك بسن القوانين المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومراجعتها دوريا لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية، كما كان للمؤسسات الداعمة التي ظهرت في ماليزيا دورا كبيرا في إنجاح هذه الصناعة، إضافة إلى تبني البنوك الإسلامية لابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم منتجاتها المالية والبنكية من أجل تخفيض تكاليف هذه المنتجات والخدمات، وتحسين نوعيتها.

وكذلك دولة المملكة العربية السعودية فهي تعد من أنجح الدول التي قامت بدمج شريحة واسعة من المستبعدين ماليا للأسباب الدينية، ويرجع الفضل الكبير إلى مؤسسة النقد العربي السعودي الذي أولى الاهتمام بهذه الصناعة وإعطائها الشعلة لتكون أكبر قطاع في السعودية والعالم ككل، حيث سمح للكثير من البنوك التقليدية تحويل عملها ضمن الإطار الشرعي كبنك الأهلي التجاري والذي يعد تجربة يقتدى بها، كما كان لتبني التكنولوجية المالية من طرف البنوك الإسلامية دورا في تحقيق شمولية الأفراد ماليا، وذلك من خلال فتح نوافذ إلكترونية وتقديم منتجات وخدمات للأفراد متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ومن خلال دراسة التجارب السابقة، سيتم محاولة تقييم تجربة الجزائر في البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي، والاستفادة من أهم النقاط التي جعلت هذه الدول تحرز تقدما كبيرا في هذه الصناعة ودورها في شمولية أفرادها ضمن النظام المالي الرسمي.

# الفصل الرابع
# الشمول المالي في الجزائر ودور البنوك الإسلامية في تعزيزه

**مقدمة**

صنفت الجزائر من الدول المتوسطة الشمول المالي حسب بيانات البنك الدولي، لذا تسعى الجزائر جاهدة لتعزيزه كغيرها من الدول، عن طريق تعميم الخدمات المالية والبنكية على فئات المجتمع، من خلال زيادة العمق المالي والبنكي بتحسين البنية التحتية للقطاع المالي، وإصدار وتطوير التشريعات والأنظمة المتعلقة بذلك، وبما أن المجتمع الجزائري أغلبهم من الفئة المسلمة يحبذون التعامل بالمنتجات المالية والبنكية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لجأ بنك الجزائر إلى إصدار إطار قانوني وتنظيمي خاص يهذه المعاملات، وذلك بإصدار النظامين 18-02 والنظام 20-02 لتقنين عمل البنوك الإسلامية وزيادة فرص الادماج المالي من خلال هذه البنوك على غرار تجارب الدول الناجحة في شمولية الافراد ماليا عن طريق هذه المنتجات.

وللتفصيل أكثر في الموضوع يتم التطرق إلى وضعية الشمول المالي في الجزائر أولا، بعدها يتم عرض تجربة الجزائر في البنوك الاسلامية، وفي الأخير يتم تقييم مساهمة هذه البنوك في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وآليات تطويرها.

**المبحث الأول: وضعية الشمول المالي في الجزائر:**

سعت البنوك الجزائرية لتعزيز الشمول المالي وعلى رأسها البنك المركزي لكن تبقى متأخرة عن بعض الدول بما فيها الدول العربية، وذلك لمواجهتها مجموعة من العوائق، لذا وجب العمل علىمجابهتها للوصول إلى مستويات مقبولة للشمول المالي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في الجزائر

**المطلب الأول: عموميات حول النظام البنكي الجزائري:**

سوف يتم التطرق إلى الاطار العام للنظام البنكي الجزائري، إضافة إلى هيكله من خلال ما يلي:

**الفرع الاول: الإطار العام للنظام البنكي الجزائري:**

مر النظام البنكي الجزائري بعدة مراحل منذ الاستقلال، فقد كانت البداية بمرحلة تأميم المؤسسات البنكية التي خلفها النظام الاستعماري، وصولا إلى الإصلاحات التي تمت سنة 1990 بصدور قانون النقد والقرض، والذي تخللته العديد من التعديلات، إضافة إلى صدور نظام 18-02 ونظام 20-02 الخاص بالبنوك الإسلامية

1-**وضعية النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض:**بعد الاستقلال مباشرة بذلت السلطات الجزائرية كل ما في وسعها لاسترجاع كامل حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار وإنشاء عملة وطنية، فباشرت بإنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1962، والدينار الجزائري 1964م، ثم تأميم بنوكها سنة 1966م، وكان مجمل البنوك الناشطة كما يلي:

- البنك المركزي الجزائري (BCA) في 13 ديسمبر 1962؛
- الصندوق الجزائري للتنمية (CDA) في 07 ماي 1963م، والذي تحول إلى البنك الجزائري للتنمية( BAD)سنة 1972م؛
- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) في 10 أوت 1964؛
- البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966؛
- القرض الشعبي الجزائري في 14 ماي 1967؛
- البنك الخارجي الجزائري في 01 أكتوبر 1967.

بعد ذلك شهد الجهاز البنكي مجموعة من الإصلاحات كانت كما يلي[1]:

- الإصلاح المالي لعام 1971: جاء هذا الإصلاح بربط النظام البنكي مباشرة بالسياسة الاقتصادية والمالية للدولة، وخضوعه لمبدأ التخطيط المركزي في كل القرارات المرتبطة بتمويل الاستثمارات، كما اعتمد مبدأ التخصيص البنوك في تمويل قطاع معين دون غيره.

[1] سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلل الفترة 2004– 2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017، ص 121

- قانون القرض والبنك 86-12 الصادر في 19 أوت 1986: بعد أن أظهرت الإصلاحات المالية لفترة السبعينات محدوديتها، سارعت الدولة الجزائرية بإصدار قانون بنكي لأول مرة من أجل إعادة هيكلة الجهاز البنكي وتحديثه، ومن أهم ما جاء به هو إعادة الاعتبار للبنك المركزي الجزائري الذي أصبح يتكفل بتنفيذ السياسة النقدية.
- قانون تكييف الإصلاح 88-01الصادر في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية:حيث جاء هذا القانون كمعدل ومتمم للقانون 86- 12، والذي قام بإعطاء الاستقلالية المالية للبنوك والمؤسسات المالية، وأصبح للبنوك كل الصلاحية في عمليات التمويل، والتي أصبحت تعمل على أساس الربحية، كما سمح للمؤسسات المالية الغير البنكية بالقيام بعمليات التوظيف المالي.

**2-الإصلاحات التي شهدها النظام البنكي الجزائري بعد 1990م:**

شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي إصلاحات جوهرية هدفت إلى تحويل نظام التخطيط المركزي والإداري إلى اقتصاد السوق، وكان ذلك بصدور قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 14-04-1990 الذي كان بمثابة إصلاح جذري للنظام البنكي الجزائري ويمكن تلخيص أهم مبادئه فيما يلي[1]:

- منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية؛
- إنشاء مجلس النقد والقرض وهو بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسة الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية؛
- إعفاء الخزينة العمومية من تمويل الاستثمارات الخارجية من ميزانية الدولة وفصلها عن النظام النقدي؛
- تدعيم تمويل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية من طرف الخزينة العمومية؛
- فتح المجال للبنوك الخاصة وإقامة فروع لبنوك أجنبية؛
- تخفيف حجم السيولة للقضاء على التضخم.

تبع صدور هذا القانون عدة تعديلات سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك والمؤسسات المالية أو بالهيكل الداخلي لبنك الجزائر و كانت كما يلي:

-أول تعديل على قانون 90-10 كان بموجب الأمر 01-01 والصادر سنة 2001، هدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون، ويتكون الثاني من مجلس النقد والقرض وهو مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر؛

[1] حميد قرومي، **تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري**، مجلة معارف، السنة السابعة، العدد 12، جوان 2012، ص 131

-أما التعديل الثاني كان بموجب الأمر 03-11 والصادر في 2003، والذي جاء بعد افلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، حيث شدد على ضرورة الرقابة على البنوك من خلال وضع هيئة للرقابة ومتابعة نشاطات البنوك؛

- التعديل الثالث كان بموجب الأمر 10-04 الصادر سنة 2010، والذي جاء بعد ما شهدته الساحة المصرفية العالمية من وقوع الأزمة المالية لسنة 2008، وأكد على أن بنك الجزائر هو المسؤول عن ضمان سلامة ومتانة النظام البنكي، وتحقيق الاستقرار المالي؛

-وأخيرا التعديل الرابع فكان سنة 2017: والذي جاء بعد قرار الحكومة الجزائرية اللجوء إلى التمويل الغير التقليدي•، من أجل مواجهة العجز الحاصل في الميزانية، وتسديد مديونيتها،

-أما النظامين 18-02و 20-02 فقد جاءا من أجل خلق بيئة عمل مواتية للبنوك الاسلامية في الجزائر والذي سيتم التفصيل فيهما لاحقا.

**الفرع الثاني: هيكل النظام البنكي الجزائري**

يتكون القطاع البنكي الجزائري من 28 بنكا ومؤسسة مالية مع نهاية 2020، حيث سمح القانون 90-10 فتح ممارسة النشاط البنكي للبنوك الخاصة والمؤسسات المالية الوطنية والأجنبية، وهذا ما أدى إلى تنويعه وكانت كالتالي[1]:

- 6 بنوك عمومية منها صندوق الوطني للتوفير، 14 بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، واحدة برأس مال مختلط (بنك البركة)؛
- مؤسستين ماليتين عموميتين، ، 5 شركات تأجير، 3 منها عمومية؛
- تعاضدية واحدة للتأمين الفلاحي معتمدة ومرخصة للقيام بالعمليات البنكية والتي اتخذت في نهاية 2009 صفة او هيئة مؤسسة مالية.

ويمكن تمثيلها في الشكل الموالي:

• **التمويل الغير التقليدي**: هو ممارسة يقوم بها البنك المركزي عند محاولته الحد من تأثير الركود الاقتصادي على الأنشطة الاقتصادية الحقيقية عن طريق إصدار فائض من النقود (إصدار كمية جديدة من النقود وطرحها في الاقتصاد دون مقابل) انظر: صاري علي، **البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية**، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 02، العدد 01، 2016، ص 35

[1] بنك لجزائر، **التقرير السنوي**، 2021، ص 77

**الشكل رقم (4-1): هيكل النظام البنكي**

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجريدة الرسمية العدد 18 الصادرة بتاريخ 26 رجب 1442هـ الموافق ل 21 مارس 2020م، ص 32**

## المطلب الثاني: تحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

يعتمد بنك الجزائر في تقاريره السنوية على بعض المؤشرات لتحليل وتقييم نسبة الشمول المالي في الجزائر وذلك وفقا لنظامها المالي والبنكي، ومن بين المؤشرات: مؤشرات بعد الوصول للخدمات المالية ومؤشرات بعد الاستخدام للخدمات المالية، كما يتم الاستعانة ببعض المؤشرات الخاصة بقاعدة بيانات الشمول المالي العالمي للبنك الدولي للتفصيل أكثرفي الموضوع نظرا لعدم توفر بعض المعلومات الممنوحة من بنك الجزائر.

### الفرع الأول: مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية:

يحتوي هذا البعد على مجموعة من المؤشرات منها مؤشر انتشار البنوك، ومؤشر امتلاك الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية

**1-مؤشر انتشار البنوك:** هناك عدة نماذج تناولت عملية انتشار البنوك منها نموذج Cameron الذي وضع سنة 1967 حيث ينص على أن لكل 10000 شخص فرع واحد للبنك، مبدأ هذا النموذج يقوم على عرف دولي حيث يتم قياس عدد الفروع من خلال:

الكثافة المصرفية = (عدد الفروع ÷عدد السكان)× 10000

فإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يدل على أن انتشار البنوك مثالي

أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد فهناك انحراف سلبي لانتشار البنوك

وإذا كانت أكبر من الواحد فانتشار البنوك يكون كبيرا

وكانت في الجزائر كما يلي:

**جدول رقم (4-1): انتشار البنوك**

| | إجمالي البنوك والمؤسسات المالية | فروع البنوك العمومية | فروع البنوك والمؤسسات المالية الخاصة | إجمالي عدد الفروع | عدد السكان/عدد الفروع |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 26 | 1077 | 290 | 1367 | 26300 |
| **2011** | 27 | 1083 | 343 | 1441 | 25500 |
| **2012** | 29 | 1091 | 387 | 1478 | 25400 |
| **2013** | 29 | 1094 | 400 | 1494 | 25600 |
| **2014** | 29 | 1113 | 413 | 1531 | 25630 |
| **2015** | 29 | 1123 | 434 | 1556 | 25660 |
| **2016** | 29 | 1134 | 443 | 1578 | 26189 |
| **2017** | 29 | 1145 | 459 | 1605 | 26309 |
| **2018** | 28 | 1149 | 463 | 1615 | 26625 |
| **2019** | 28 | 1168 | 468 | 1636 | 26834 |
| **2020** | 28 | 1184 | 490 | 1674 | 26420 |

**المصدر: تقارير بنك الجزائر 2012 ص 112-2015 ص 91-2016 ص82-2018 ص55-2019 ص 80-2020 ص 78**

من خلال الجدول السابق يتبين أن فروع البنوك في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة من 2010 إلى 2020 حيث كانت في سنة 2010 تقدر ب 1367 فرع، ووصلت إلى 1674 فرع سنة 2020، كما كان للبنوك العمومية حصة الأسد في ذلك مقارنة بالبنوك الخاصة والمؤسسات المالية، لكن يبقى تغطية هذه الفروع للرقعة الجغرافية ضعيف حسبنموذج كاميرون، إذ سُجل فرعا واحدا لكل 26429 نسمة سنة 2020 وهذا مايدل على عدم كفاية هذه الفروع لتقديم الخدمات والمنتجات البنكية للأفراد خاصة في المناطق الجنوبية لأن أغلبية الفروع المفتوحة كانت في الشمال خاصة المدن الكبرى،

ويتم تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (4-2): تطور عدد فروع البنوك والمؤسسات المالية**

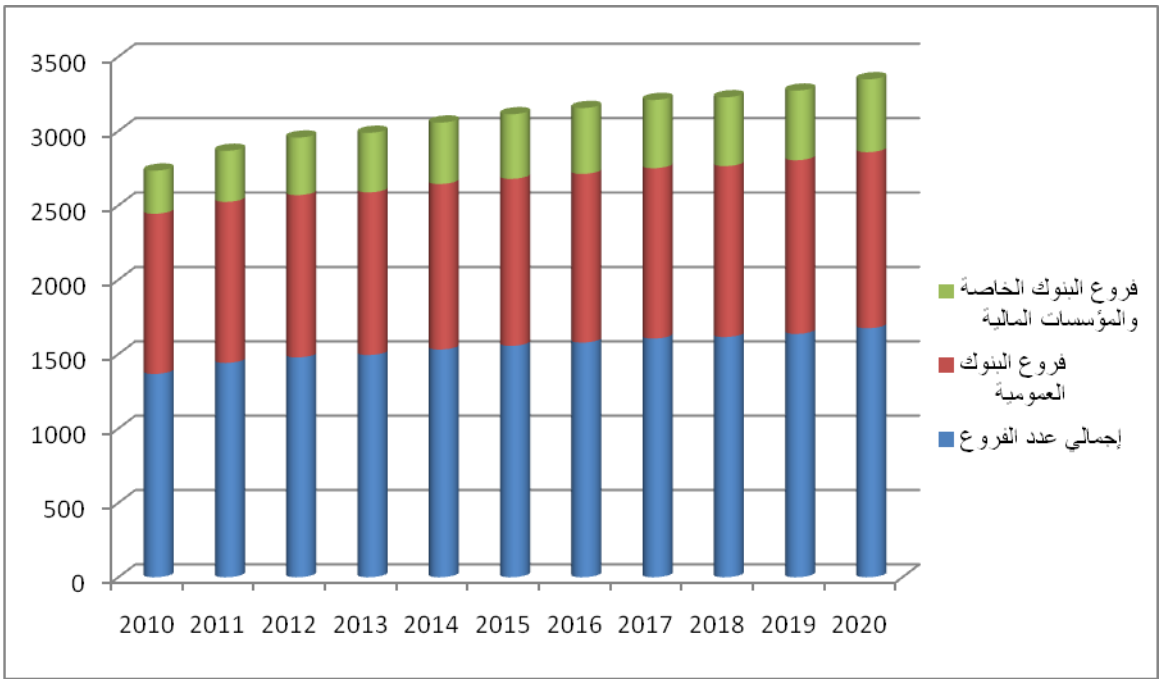


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على الجدول السابق**

**2-مؤشر ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية:**

يعتبر مؤشر ملكية الحسابات المالية في البنوك والمؤسسات المالية من أهم مؤشرات الشمول المالي، حيث يعتبر بمثابة نقطة الدخول للقطاع المالي والبنكي، وذلك لاستعماله من طرف الافراد والمؤسسات في عدة مجالات منها تسهيل تحويل الأجور واستقبال التحويلات والمدفوعات والتشجيع على عملية الادخار والحصول على القروض، وكانت النسب في الجزائر كما يلي:

**شكل رقم (4-2): نسبة ملكية الحسابات المالية في المؤسسات المالية والبنكية بالنسبة للبالغين (فوق 15 سنة) في الجزائر خلال السنوات 2011- 2014- 2017- 2021**

| | | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|
| اجمالي البالغين (+ 15 سنة) | | 33,29 | 50,48 | 42,78 | 44,1 |
| حسب الجنس | ذكور | 46,13 | 60,91 | 56,25 | 56,83 |
| | اناث | 20,41 | 40,07 | 29,27 | 31,19 |
| حسب السن | صغار البالغين (15-24) | 20,3 | 38,45 | 28,58 | 26,72 |
| | كبار السن (+25) | 39,88 | 57,48 | 48,75 | 51,28 |
| حسب الغنى والفقر | أفقر 40% | 23,09 | 36,97 | 34,97 | 31,91 |
| | أغنى 60% | 40,5 | 59,46 | 47,97 | 52,17 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الانتماء الريفي | سكان الأرياف (+15) | 23,6 | 42,3 | 43,8 | |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بياناتالمؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقع التالي: https://databank.worldbank.org/source/global-financial-#inclusion تاريخ الاطلاع 03-03-2023**

من الجدول يتبين أن نسبة امتلاك الحسابات في المؤسسات المالية من طرف الافراد في الجزائر كانت نسب متوسطة تراوحت بين 33,3% سنة 2011 و44,1% سنة 2021 مقارنة بالنسبة العالمية التي وصلت إلى 76,2 %سنة 2021، حيث صنفت حسب البنك الدولي من الدول متوسطة الشمول المالي، غير أن هذه النسب تتفاوت بين عنصري الفئة الواحدة (حسب الجنس، حسب السن، حسب الغنى والفقر، حسب الانتماء الريفي) وذلك لوجود فجوة واضحة بين عناصر هذه الفئات منها انخفاض نسبة امتلاك الحسابات من طرف الاناث وصغار البالغين والفقراء، وسكان الارياف لأسباب عديدة منها[1]:

-ضعف التمكين الاقتصادي للإناث مقارنة بالذكور؛

- عدم وجود استقلالية مالية لدى الشباب أقل من 25 سنة مقارنة بكبار السن؛

- انخفاض مستوى دخل الفقراء مقارنة بالأغنياء، والبعد الجغرافي بالنسبة لسكان الأرياف وعدم وجود وكالات بنكية في المناطق الريفية.

**الفرع الثاني: مؤشرات بعد استخدام للخدمات المالية**

يتم قياس هذا البعد من خلال مؤشرين هما مؤشر الادخار ومؤشر الاقتراض في ومن المؤسسات المالية والبنكية.

**1-مؤشر الادخار في المؤسسات المالية والبنكية:**

**جدول رقم (4-3): تطور حجم الودائع في القطاع البنكي الجزائري من 2010 إلى 2020 الوحدة (مليار دج)**

| طبيعة الودائع | الودائع تحت الطلب | الودائع لأجل | الودائع كضمان | مجموع الودائع | حصة البنوك من اجمالي الودائع | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | البنوك العمومية | البنوك الخاصة |
| **2010** | 2763,7 | 2524,3 | 424,1 | 5288 | %94,3 | %5,7 |
| **2011** | 4395,8 | 2787,5 | 449,7 | 6733 | %89,1 | %10,9 |
| **2012** | 3356,4 | 3333,6 | 548 | 7238 | %87,1 | %12,9 |

[1] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، **تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد01، 2021، ص 476

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| %13,4 | %86,6 | 7787,4 | 558,2 | 3691,7 | 3537,4 | **2013** |
| %12,3 | %87,7 | 9117,5 | 599 | 4083,8 | 4434,7 | **2014** |
| %11,7 | %88,3 | 9200,7 | 865,6 | 4434,4 | 3891,7 | **2015** |
| %12,94 | %87,06 | 9079,9 | 938,4 | 4409,3 | 3732,2 | **2016** |
| %14,19 | %85,81 | 10232,2 | 1024,7 | 4708,5 | 44990 | **2017** |
| %13,76 | %86,24 | 10922,7 | 809,6 | 5232,6 | 4880,5 | **2018** |
| %14,68 | %85,32 | 10639,5 | 795 | 5531,4 | 4313,0 | **2019** |
| %15,29 | %84,71 | 10754,8 | 839,1 | 5756,6 | 4159,1 | **2020** |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2013 (ص 103) – 2016 (ص 85) – 2020 (ص 85)**

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (4–3): منحنى يمثل تطور مجموع الودائع (2010–2020)**

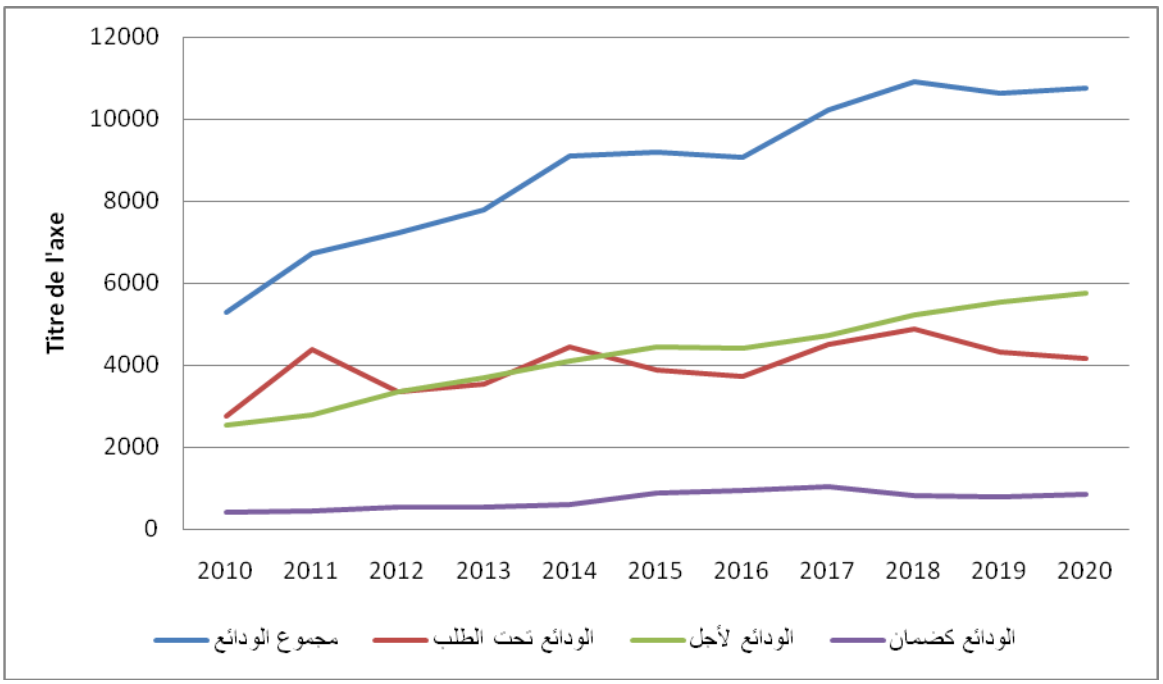


**المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معلومات الجدول السابق**

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم الودائع في تزايد مستمر حيث كانت قيمتها 5288 مليار دج في 2010 ووصلت إلى 10754,8 سنة 2020 بنسبة ارتفاع قدرت ب 103,38% (عرفت انخفاضا سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك إلى الظروف التي مر بها البلاد (الحراك)، والذي أدى إلى أزمة ثقة في التعامل مع البنوك)، كما أنه يبين سيطرة البنوك العمومية في استقبال هذه الودائع مقارنة بالبنوك الخاصة بنسب وصلت إلى 94% سنة 2010 وهذا راجع إلى ثقة المودعين في البنوك العمومية أكثر من البنوك الخاصة فيما يخص

ودائعهم، وسيطرة الودائع تحت الطلب وهذا راجع إلى أن هذه الأخيرة تتم من طرف المؤسسات والهيئات أما الأفراد فيقومون بادخار عن طريق الودائع لأجل ذلك للاستفادة من الفوائد التي يدفعها البنك في نهاية مدة العقد. وللحكم على مدى إيجابية ارتفاع حجم الودائع البنكية يجب ربط العلاقة بينها وبين الناتج المحلي الإجمالي عن طريق **المرونة الداخلية للودائع البنكية**والذي يعتبر أحد المعايير التحليلية في تقيم أداء البنوك في تعبئة المدخرات من خلال جذب الودائع، إذ يحدد درجة استجابة الودائع البنكية للتغيير الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي،وتحسب بالعلاقة التالية[1]:

$$\frac{\frac{\Delta \text{الودائع}}{\text{الودائع}}}{\frac{\Delta PIB}{\text{PIB}}}$$

وتعكس العلاقة الطاقة الإيداعية للاقتصاد عموما، ومنه يمكن الحكم على الإيداع البنكي بأنه:

-يستجيب بصورة نظامية للتغيرات في الدخل الحقيقي إذا كان يزيد عن 1؛

-أما إذا كان أقل من 1 فتأثير الودائع بالدخل الحقيقي تأثيرا ضعيفا.

**جدول رقم (4-4): المرونة الداخلية للودائع في البنوك الجزائرية للفترة 2010-2020**

| | اجمالي الودائع | الناتج المحلي الاجمالي | المرونة الداخلية للودائع |
|---|---|---|---|
| **2010** | 5288 | 12049,5 | 0,61 |
| **2011** | 6733 | 14384,8 | 0,93 |
| **2012** | 7238 | 16208,7 | 0,63 |
| **2013** | 7787,4 | 16647,3 | 2,69 |
| **2014** | 9117,5 | 17228,6 | 4,39 |
| **2015** | 9200,7 | 16702,1 | 0,29 |
| **2016** | 9079,9 | 17406,8 | 0,325 |
| **2017** | 10232,2 | 18906,6 | 1,4 |
| **2018** | 10922,7 | 20452,3 | 0,44 |
| **2019** | 10639,5 | 20428,3 | 23 |
| **2020** | 10754,8 | 18723,5 | -0,13 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2013 (ص) – 2016 (ص) -2020 (ص 146)**

[1]عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، **مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري**، مجلة les cahier du mecas المجلد 2، العدد 1، 2006، ص 313

عرفت المرونة الداخلية للودائع تذبذبا في القيم، وهذا دليلا على الاستجابة الغير المنتظمة للودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي فتارة يكون أقل من 1 منها القيم 0,61%، 0,63%، 0,325% لسنوات 2010 و2013، 2016 على التوالي مما يعني استجابة ضعيفة وتارة أكثر من 1 منها 39،4% 1،4%و 23 %سنوات، 2014، 2017، 2019 مما يعني أنه تستجيب للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، وما يمكن استنتاجه من ذلك هو ضعف مرونة الإيداع البنكي بشكل عام والودائع الادخارية بشكل خاص، وعدم الاستقرار وعدم وجود اتجاه عام لحركة الودائع، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع بالتغيرات في الدخل الحقيقي من جهة وضعف دور البنوك في جذب المزيد من الودائع المحلية رغم أن المنطق يقتضي أن تصاحب كل زيادة في الدخل زيادة أكبر في معاملات الأفراد مع البنوك ، كما تعبر على ضعف الأوعية الادخارية المطروحة من طرف هذه البنوك سواءا العمومية أو الخاصة ، وإن نقص الخدمات البنكية عموما يعطي استنتاجا عن ضعف ومحدودية البنوك في جذب الودائع وتعبئة المدخرات، وبالتالي ضعف الشمول المالي للأفراد.

وللتفصيل أكثر في الموضوع يتم التطرق لنسب الادخار في المؤسسات المالية والبنكية من طرف الافراد البالغينفي الجزائر حسب الدراسات الذي قام بها **البنك الدولي**لسنوات 2011، 2014، 2017، 2021 والتي كانت كما يلي:

**شكل رقم (4-4): تطور نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (+15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017، 2021**

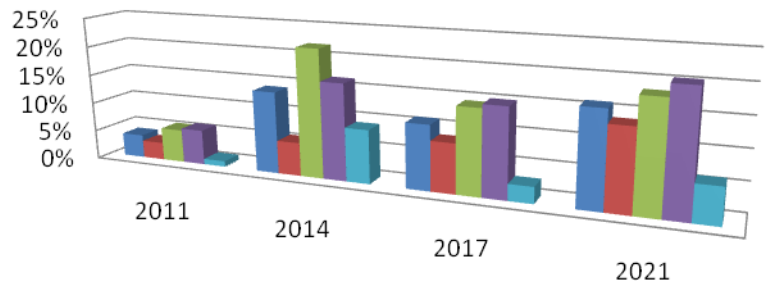


| | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| نسبة الادخار البالغين (+15) في المؤسسات المالية | 4% | 14% | 11% | 16% |
| نسبة الادخار للإناث | 3% | 5,70% | 8,40% | 13,70% |
| نسبة الادخار للذكور | 5,69% | 21,85% | 14,41% | 18,34% |
| نسبة الادخار للبالغين (+25سنة) | 6,03% | 16,48% | 15,05% | 20,37% |
| نسبة الادخار للبالغين (15-25 سنة) | 0,96% | 9,13% | 2,79% | 6,09% |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي من خلال الموقعالتالي: https://databank.worldbank.org/source/global-financial-#inclusion تاريخ الاطلاع: 03-03-2023**

من الشكل البياني يتضح أن قيمة المؤشر قد ارتفعت من سنة 2011 إلى سنة 2021 إذ وصلت إلى 16% لكن عرفت تراجعا سنة 2017 إلى 11% بعدما كانت 14% سنة 2014 ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2015 والتي أدت بدورها إلى ارتفاع الأسعار والضرائب هذا ما جعل الافراد يوجهون دخلهم الإضافي للاستهلاك بدلا من الادخار، كما يبين ان هناك تفاوت بين عنصري الفئة الواحدة، حيث نسب ادخار الذكور أعلى من نسب ادخار الاناث، والذي يوحي الى عدم تمكين المرأة للحصول على الخدمات المالية، نفس الشيء للبالغين الصغار والكبار فإن نسب ادخار البالغين الكبار أكبر بكثير من البالغين الصغار ويعود لعدة عوامل منها عدم الاستقلالية المالية للبالغين الصغار.

**2-مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية:**

**الجدول رقم (4-5): تطور حجم القروض في البنوك الجزائرية من سنة 2010-2020 الوحدة (مليار دج)**

| | القروض الموجهة للقطاع العمومي | القروض الموجهة للقطاع الخاص | اجمالي القروض | حصة البنوك العمومية | حصة البنوك الخاصة |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 1461,4 | 1805,3 | 3266,7 | %86,8 | %13,2 |
| **2011** | 1742,3 | 1982,4 | 3724,7 | %85,7 | %14,3 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| %13,3 | %86,7 | 4296,4 | 2245 | 2051,4 | **2012** |
| %13,5 | %88,5 | 5154,5 | 2720,1 | 2434,3 | **2013** |
| %12,2 | %87,8 | 6502,9 | 3120 | 3382,9 | **2014** |
| %12,5 | %87,5 | 7275,6 | 3586,6 | 3688,9 | **2015** |
| %12,4 | %87,6 | 7907,8 | 3955 | 3952,8 | **2016** |
| %13,2 | %86,8 | 8877,9 | 4566,1 | 4311,8 | **2017** |
| %13,4 | %86,6 | 9974,1 | 5029,9 | 4944,2 | **2018** |
| %12,1 | %87,9 | 10855,7 | 5219,1 | 5636,6 | **2019** |
| %11,7 | %88,3 | 11179,2 | 5386,6 | 5792,6 | **2020** |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2013 (ص) – 2016 (ص) –2020 (ص 80)**

وللتوضيح أكثر يمكن تمثيل ذلك في الشكل الموالي:

**شكل رقم (4–5): منحنى يمثل تطور مجموع القروض الممنوحة (2010–2020)**

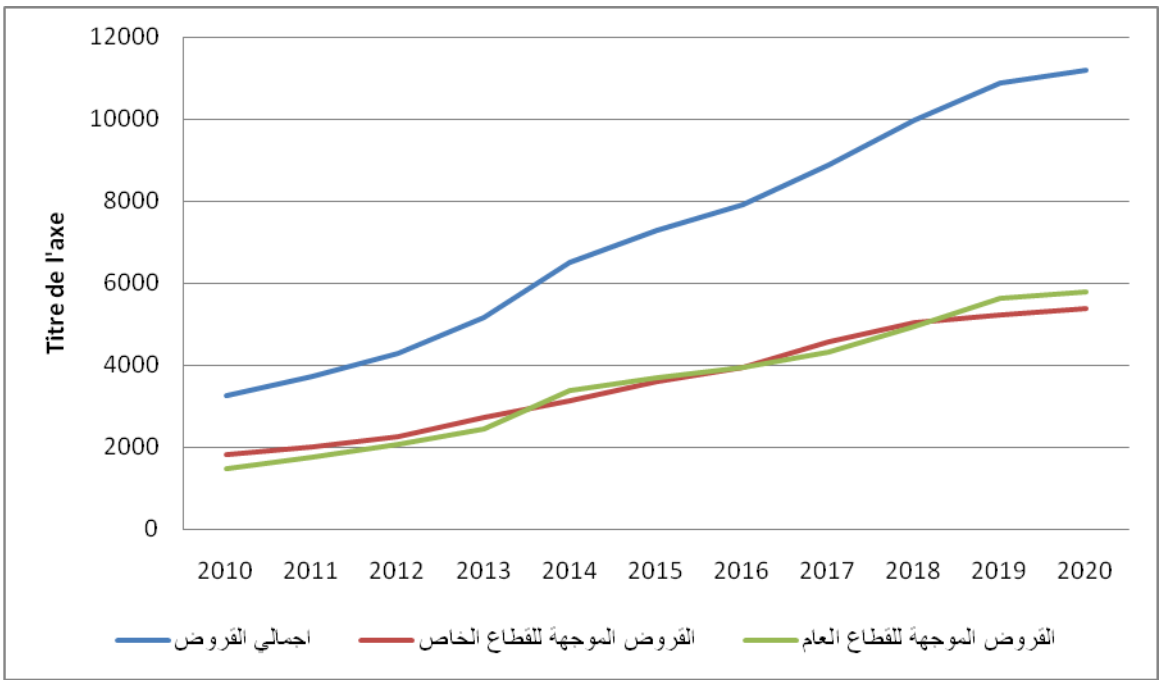


**المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معلومات الجدول السابق**

نلاحظ من الجدول أنّ اجمالي حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك الناشطة في القطاع قد أخذ منحى متزايد بلغت 242,21% خلال الفترة 2010-2017 إذ سجل نسبة 296,37% ارتفاع في القروض الممنوحة للقطاع العمومي ونسبة 198,37% ارتفاعا في القروض الممنوحة للقطاع الخاص وهي نسبة جد معتبرة تعكس اهتمام البنوك بهذا القطاع، جاء تزامنا مع توجه الدولة نحو تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتبقى مساهمة البنوك الخاصة ضعيفة مقارنة مع نضيرتها العمومية في مجال منح القروض، خاصة تلك الممنوحة للقطاع العام، وهو مؤشر على أنه هناك خلل في التعاملات بين القطاع العام والبنوك الخاصة، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة من جهة، وضعف الأداء المالي للمؤسسات العمومية الذي يحد من التعامل بينها وبين البنوك الخاصة من جهة أخرى وأغلب القروض الممنوحة من طرفها هي للقطاع الخاص.

ولمعرفة مدى قدرة البنوك على تغطية النشاط الائتماني وتوظيف المدخرات المحلية نقوم بقياس **المرونة الداخلية للقروض** والتي تقاس كما يلي[1]:

$$\frac{\frac{\Delta \text{القروض}}{\text{القروض}}}{\frac{\Delta PIB}{\text{PIB}}}$$

**جدول رقم (4–6): المرونة الداخلية للقروض في البنوك الجزائرية للفترة 2010–2020**

| | اجمالي القروض | الناتج المحلي الاجمالي | المرونة الداخلية للقروض |
|---|---|---|---|
| **2010** | 3266,7 | 12049,5 | 0,36 |
| **2011** | 3724,7 | 14384,8 | 0,87 |
| **2012** | 4296,4 | 16208,7 | 1,36 |
| **2013** | 5154,5 | 16647,3 | 7,96 |
| **2014** | 6502,9 | 17228,6 | 7,87 |
| **2015** | 7252,6 | 16702,1 | 3,55 |
| **2016** | 7907,8 | 17406,8 | 2,25 |
| **2017** | 8877,9 | 18906,6 | 1,5 |
| **2018** | 9974,1 | 20452,3 | 1,23 |
| **2019** | 10855,7 | 20428,3 | -80 |
| **2020** | 11179,2 | 18723,5 | -0,35 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2013 (ص) – 2016 (ص) –2020 (ص 146)**

[1] عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، مرجع سابق، ص 315

يبين الجدول أعلاه من مؤشر المرونة الداخلية للائتمان أنّ فاعلية البنوك محدودة في تمويل **التنمية الاقتصادية** فالارتفاع عن (1) يبين التوسع في الائتمان وهذا التوسع لم يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي كما هو حاصل في سنوات 2013 و 2014( ارتفاع عوائد البترول) وهذا ما يولد ضغوط تضخمية وتؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وكذلك الانخفاض عن قيمة (1) يبين حالة الانكماش إذا ابتعدت كثيرا من 1 مثل ما حصل سنة 2019 و 2020 وهذا راجع للظروف الاجتماعية التي مر بها البلاد إضافة إلى أزمة **COVID 19**اللتان أثرتا على الناتج المحلي الإجمالي

أما فيما يخص نتائج الدراسات التي قام بها البنك الدولي حول نسب الاقتراض الافراد البالغين من البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر كانت كما يلي:

**شكل رقم (4-6): تطور نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية من طرف الأفراد البالغين (+15 سنة) في الجزائر خلال 2011، 2014، 2017، 2021**

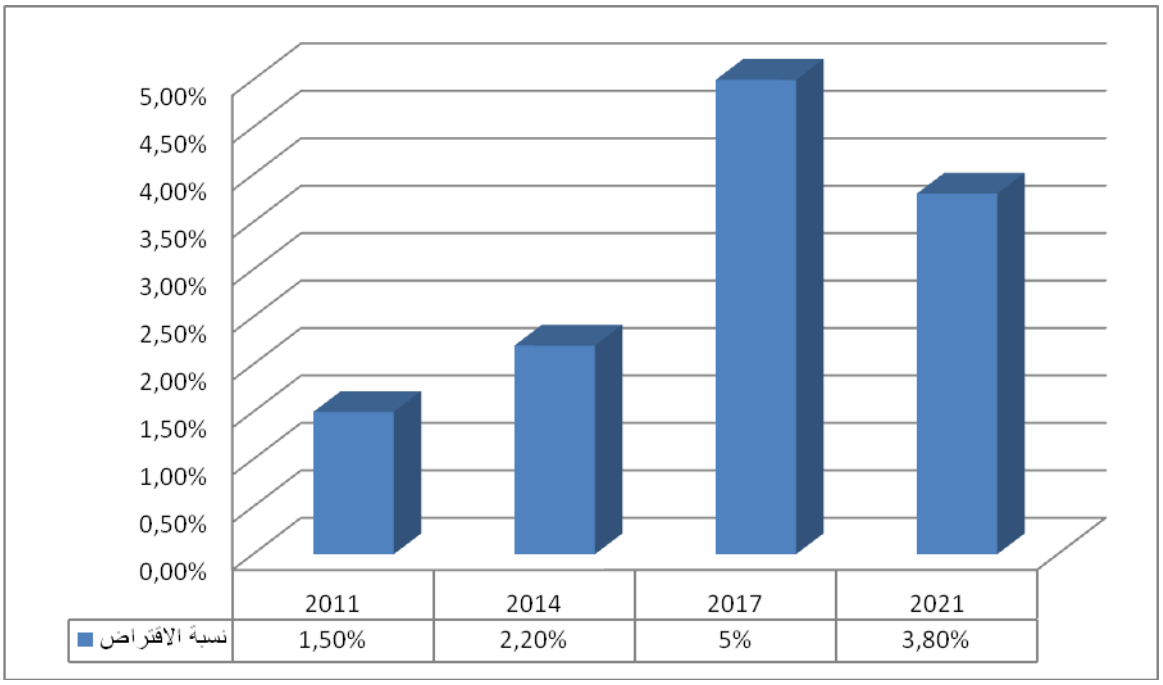


**من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**2012 , 2018,2015,2022the little data book on financial inclusion**

يتضح من خلال الشكل الموالي أن نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية منخفضة جدا، وهذا دليل على عزوف الافراد على الاقتراض من الجهات الرسمية، لكون معظم القروض في الجزائر ربوية، كما أن افتقار الافراد للضمانات الحقيقية التي يطلبها البنوك في اغلب الحالات، إضافة إلى تعقيد الإجراءات المتبعة وتفضيل اللجوء إلى الجهات الغير الرسمية وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

**شكل رقم (4-7): نسبة البالغين (+15) ممن اقترضوا من جهات غير رسمية في الجزائر خلال السنوات (2011- 2014- 2017- 2021)**

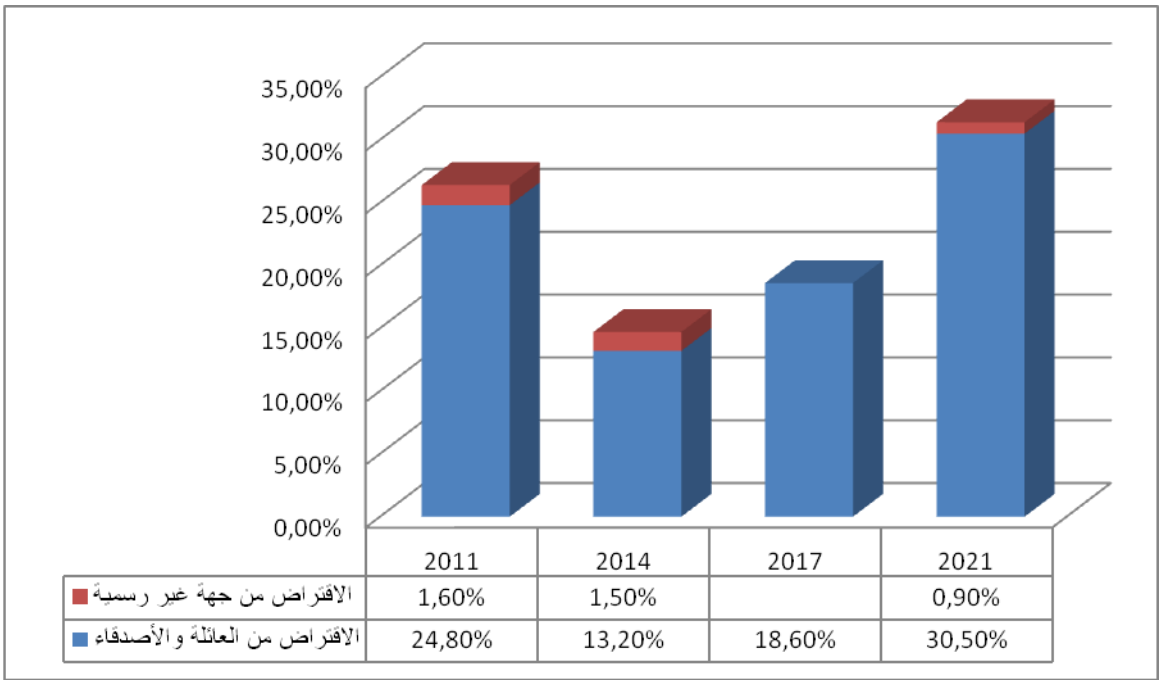


**من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**2012 , 2018,2015,2022the little data book on financial inclusion**

نلاحظ من الشكل أعلاه ميول الافراد إلى الاقتراض من العائلة والأصدقاء، نظرا لسهولة الحصول على القرض ودون وجود تعقيدات، حيث وصل إلى نسبة 30,5% سنة 2021 بينما كان الاقتراض من المؤسسات المالية والبنكية في نفس السنة بلغ نسبة 3,8% فقط وهذا ما يدل على ضعف الشمول المالي للأفراد.

**الفرع الثالث: مؤشرات واقع الخدمات المالية الرقمية:**

انتشرت وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر في الآونة الأخيرة بشكل كبير كباقي دول العالم، نظرا للمميزات التي تتيحها هذه الوسائل للأفراد والمتعاملين الاقتصادين، من تحويل الأموال ودفع الفواتير ودفع ثمن السلع من منازلهم أو في المحلات التجارية والأسواق مباشرة، وتتمثل هذه الوسائل في الصرافات الآلية (DAB, GAB) الموجودة على مستوى البنوك وكالات بريد الجزائر، ومحطات الدفع الالكتروني TPE الموزعة على التجار والمؤسسات، والدفع عبر الانترنت، ويتم استخدام بطاقات الدفع الالكتروني التي تصدرها شركة SATIM (شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك) في عملية الدفع، ويعود هذا الفضل في انتشار وسائل الدفع إلى تبني الدولة الجزائرية العديد من السياسات والإصلاحات، منها اصدار الأطر التنظيمية لمثل هذه المدفوعات كقانون التجارة الالكترونية الذي صدر في ماي 2018، انشاء مراكز للتقنيات المالية الحديثة الخ.

**1-واقع الصرافات الآلية في البنوك:**

تعتبر الصرافات الآلية من أهم الوسائل التي أعطت دفعا كبيرا لعمليات الدفع الالكتروني، وذلك لتسهيلها لعمليات السحب والقيام بالعمليات البنكية، دون اللجوء إلى البنوك والقيام بجميع إجراءات السحب وكانت عددها وعدد العمليات التي تمت بواسطتها في الجزائر كما يلي:

**جدول رقم (4-7):تطور عدد الصرافات الآلية وحجم المعاملات السحب عن طريقه في الجزائر من 2016 إلى 2022**

| السنة | العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي العاملة | العدد الإجمالي لمعاملات السحب | المبالغ الاجمالية لمعاملات الدفع (مليار دج) |
|---|---|---|---|
| **2016** | 1370 | 6868031 | 98,822 |
| **2017** | 1443 | 8310170 | 126,398 |
| **2018** | 1441 | 8833913 | 136,233 |
| **2019** | 1621 | 9929652 | 164,116 |
| **2020** | 3030 | 58428933 | 1073 |
| **2021** | 3053 | 87722789 | 1728,937 |
| **2022** | 3568 | 128035361 | 2182,896 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على الموقع التالي:**https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/**أُطلع عليه يوم 06 – 03– 2023،**

**شكل رقم (4-8): العدد الإجمالي لعمليات السحب عبر أجهزة الصرافات الآلية في الجزائر للفترة (2016-2022)**

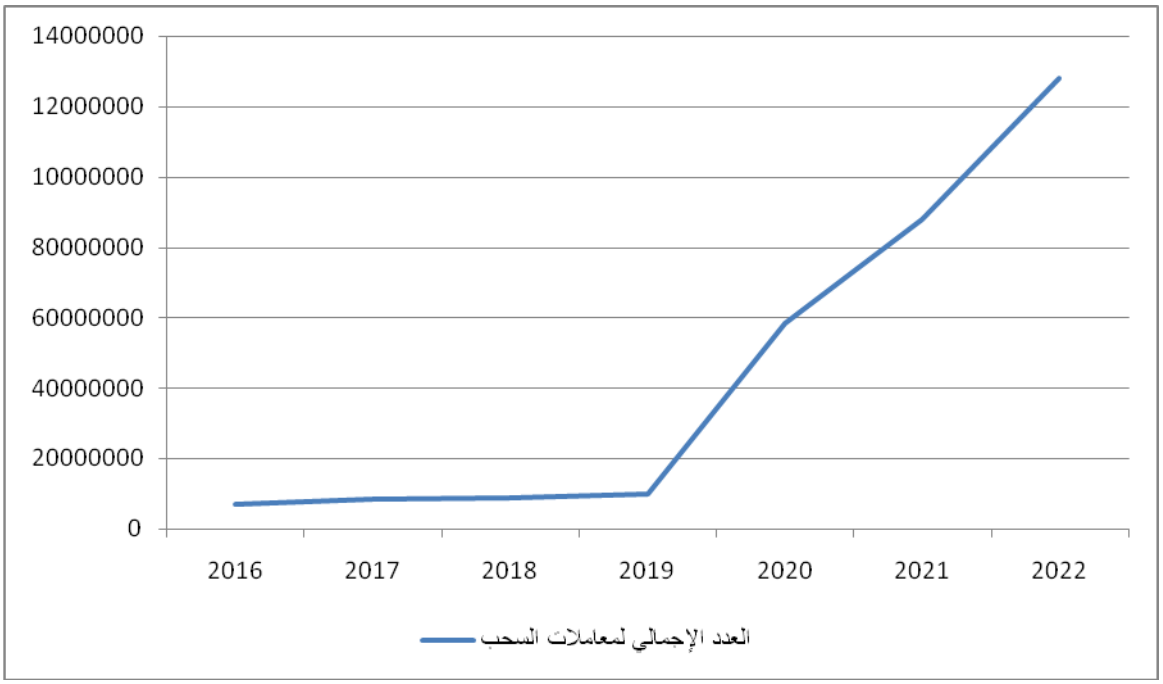


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على معلومات الجدول السابق**

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين ارتفاع في العدد الإجمالي لأجهزة الصراف الآلي للفترة 2016-2022،وهذا ما جعل إجمالي المعاملات التي تتم من خلاله في ارتفاع مستمر، خاصة منذ 2020اين سجلت قفزة كبيرة في ذلك بنسبة ارتفاع قدرت ب 488,42% عن سنة 2019، ويعود ذلك إلى انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقد الآلي « **GIE Monétique** »في نفس السنة اين تم ادخال خدمات دفع المستحقات ورواتب الموظفين والمتقاعدين عبر البطاقات الالكترونية، إضافة إلى أزمة وباء **COVID 19** والذي غير من سلوك الافراد في طريقة التعامل النقدي (نقص من عمليات التواصل المباشر) وأعطى الثقة للتعامل بهذه القنوات بشكل خاص.

**2- واقع الدفع عبر محطة الدفع الالكتروني:**

تقوم البنوك الجزائرية إضافة إلى بريد الجزائر بتوزيع أجهزة الدفع الالكتروني على التجار والمؤسسات الاقتصادية كما يعرف أيضا باسم نهائيات الدفع الالكتروني وهو جهاز يتم تثبيته في مختلف المحلات التجارية او المؤسسات، يتم من خلاله تقاضي المبيعات عن طريق بطاقات الدفع البنكية والذهبية، وكان حجم وعدد المعاملات به في الجزائر كما يلي:

جدول رقم (4–8): تطورعدد محطات الدفع الالكتروني وحجم المعاملات من خلاله في الفترة الممتدة من 2016–2022

| السنة | العدد الإجمالي لمحطات الدفع الالكتروني | العدد الإجمالي لمعاملات الدفع | المبلغ الإجمالي لمعاملات الدفع (مليار دج) |
|---|---|---|---|
| **2016** | 5049 | 65501 | 444,580 |
| **2017** | 11985 | 122649 | 861,777 |
| **2018** | 15397 | 190898 | 1335,334 |
| **2019** | 23762 | 274624 | 1916,994 |
| **2020** | 33945 | 711777 | 4733,820 |
| **2021** | 37561 | 2150529 | 15113,249 |
| **2022** | 46263 | 2712848 | 19343,056 |

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الموقع التالي: https://giemonetique.dz/ar/activite-paiement-sur-tpe/ أُطلع يوم 07–03–2023

شكل رقم (4–9): العدد الإجمالي لعمليات الدفع عبر محطات الدفع الالكتروني في الجزائر للفترة (2016–2022)

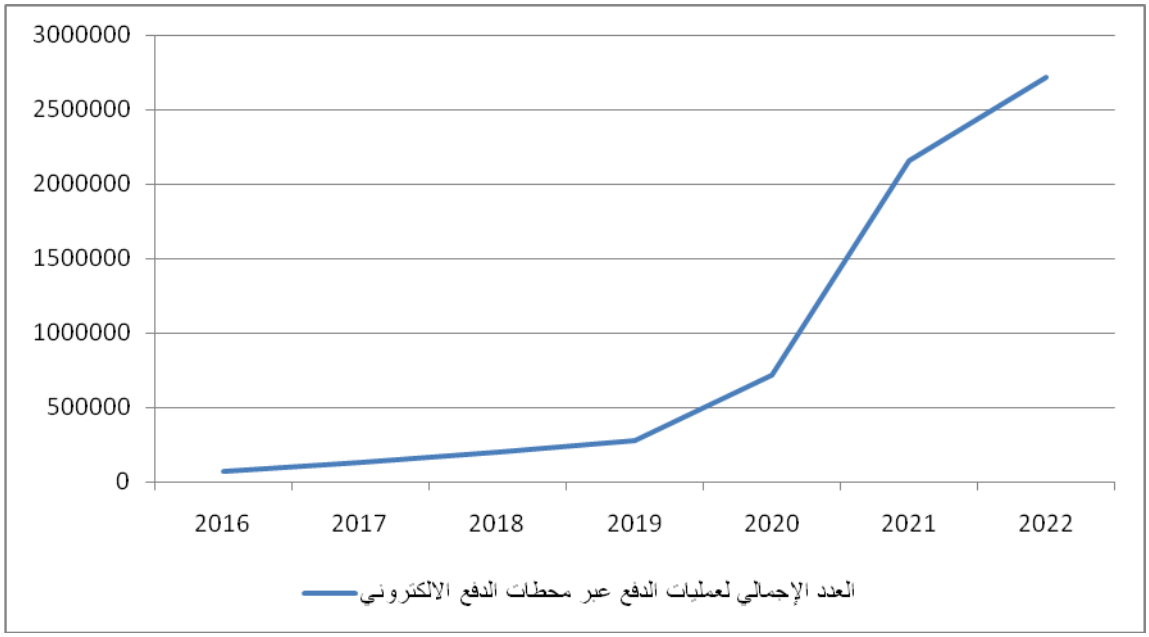


المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على معلومات الجدول السابق

من خلال الجدول والشكل أعلاه يتبين النمو المتزايد للعدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني وعدد العمليات التي تمت عن طريقه، والذي قدرت نسبة نمو في عددها ب816,28%خلال الفترة الممتدة 2016- 2022 وهذا ما يؤكد اقبال واسع من طرف التجار بإقتنائها خاصة بعد صدور قانون المالية لسنة 2020 والذي ينص

على التجار بضرورة توفير الدفع الالكتروني ووضعها تحت تصرف المستهلكين، وذلك في مدة أقصاها 31 ديسمبر 2020، والذي كان مسطرا ضمن القوانين الاحترازية التي وضعتها الدولة لمجابهة أزمة **COVID 19**

**3- واقع الوصول إلى الخدمات المالية عبر الأنترنت:**

منذ أكتوبر 2016، تم تفعيل الدفع عن طريق الانترنت بواسطة البطاقة البنكية، حيث تم فتح هذه الخدمة في المرحلة الأولى للقائمين على الفوترة الكبيرة: (شركات توزيع الماء والطاقة، الغاز والكهرباء، الهاتف الثابت والنقال، شركات التأمين والنقل الجوي وبعض الإدارات)[1]، أما الآن فهو متاحا لجميع الراغبين في دمج الخدمة في أعمالهم (لابد أن يكون لديهم ترخيص صادر من طرف GIE Monétique)،[2] حيث يوجد حاليا 307 تاجر الويب منخرط في نظام الدفع الالكتروني **البيبنكي**، ونتج عن ذلك 99594122 معاملة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم (4-9): حجم العمليات المالية التي تمت عبر الانترنت في الجزائر في الفترة الممتدة من 2016- 2022**

| السنة | العدد الإجمالي للمعاملات | المبلغ الإجمالي (مليار دج) |
|---|---|---|
| **2016** | 7366 | 15 |
| **2017** | 107844 | 267,993 |
| **2018** | 176982 | 332,592 |
| **2019** | 202480 | 503,870 |
| **2020** | 4593960 | 5423,72 |
| **2021** | 7821346 | 11176,47 |
| **2022** | 9048125 | 18151,10 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على الموقع التالي:**https://giemonetique.dz/ar/activite-retrait-sur-atm/ **أُطلع عليه يوم 07 – 03– 2023،**

يتضح من الجدول أعلاه ارتفاع العدد الإجمالي للمعاملات التي تتم عبر الانترنت خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2022 حيث كان النمو بطيء في السنوات الأولى حتى سنة 2019، بعدهامباشرة عرفت قفزة نوعية في عدد وحجم المعاملات قدرت بنسبة ارتفاع4368,65%في عدد المعاملات وهذا راجع: أولا لدمج حاملي البطاقات الذهبية لبريد الجزائر مع البطاقات البنكية، ثانيا الإجراءات الاحترازية التي أُقيمت من جراء الأزمة الصحية الأخيرة COVID 19، التي كان لها الأثر الإيجابي في انتشار ونمو التكنولوجيا المالية في الجزائر،

[1] الدفع الالكتروني في الجزائر https://giemonetique.dz/ar/

[2] عمليات الدفع عبر الانترنت https://www.satim.dz/ar/cib/2021-04-22-08-10-47.html

كما يتميز الدفع عبر الانترنت في الجزائر بسيطرة القطاع الخدمي على غرار باقي القطاعات الاقتصادية والذي تمثل في: الهاتف والاتصالات، إضافة إلى قطاع (الكهرباء والماء)، النقل ، التأمين وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

**شكل رقم (4-10): عدد معاملات الدفع عبر الانترنت حسب نوع القطاع في الجزائر للفترة 2016-2022**

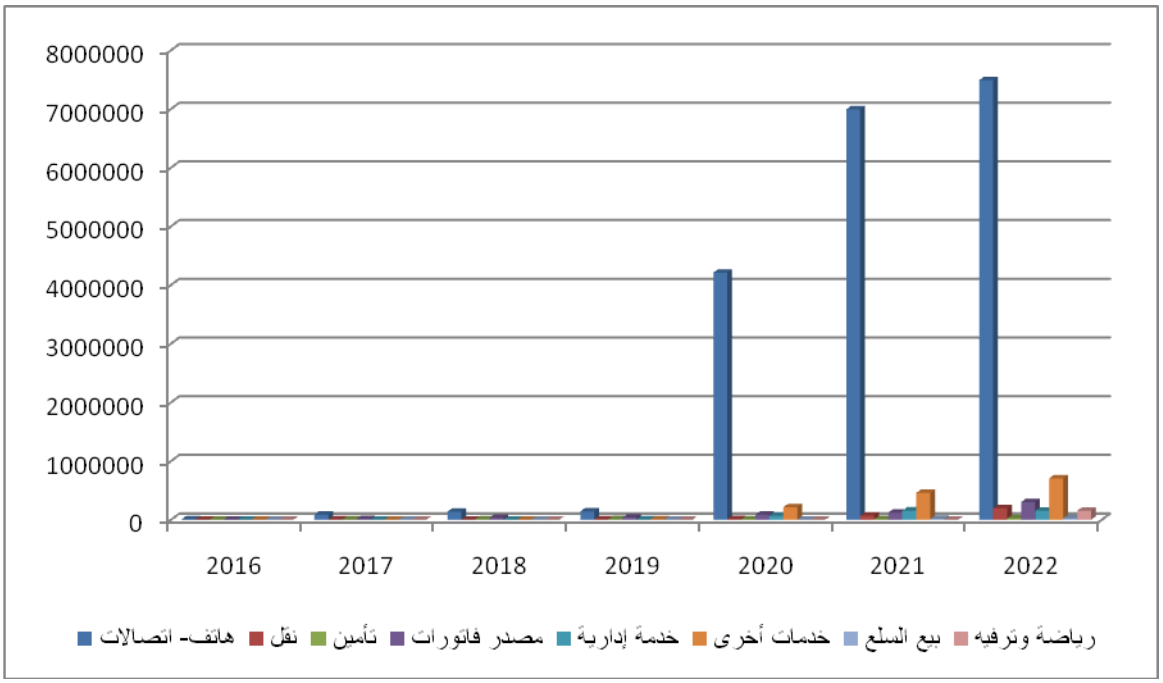


**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على الموقع**

**التالي:** https://giemonetique.dz/ar/qui-sommes-nous/activite-paiement-sur-internet/ **أُطلع عليه يوم 07- 03- 2023،**

من الشكل أعلاه يتبين ارتفاع جد محسوس في عدد حركات الدفع باستخدام الهاتف المحمول منذ سنة 2020 تزامنا مع ظهور جائحة **COVID 19**وهذا راجع إلى تطبيق مبدأ التباعد الاجتماعي والتدابير الوقائية إضافة إلى فتح السوق الجزائرية لعدد كبير من مشتركي خدمة الهاتف المحمول والثابت، وللمشتركين في الانترنت باقتناء الخدمات المالية عبر بطاقات الدفع البنكية والذهبية (انضمام بريد الجزائر إلى التجمع النقدي الآلي سنة 2020) أما باقي المعاملات في مختلف القطاعات كانت ضئيلة نوعا ما،بالرغم من ذلك فالوضع يؤكد نمو خدمة الدفع عبر الانترنت مستقبلا، حيث ساهمت جائحة **COVID 19** في جعل الأفراد يتعاملون بمثل هذه الخدمات لقضاء مختلف احتياجاتهم اليومية الكترونيا، أي تنامي الوعي بالدفع بمثل هذه الوسائل والآليات.

**المطلب الثالث: سبل تفعيلالشمول المالي في الجزائر:**

رغم قيام الجزائر بمجموعة من الخطوات من أجل تحسين مستويات الشمول المالي واللحاق بركب الدول ذات نسب شمول مرتفع إلى أنها تبقى خطوات ضعيفة، لم تأتي بثمارها، وذلك لمواجهتها لمجموعة من التحديات التي يتوجب العمل على مجابهتها لتحسين مستوياته وبتم ذلك من خلال ما يلي:

**الفرع الأول: بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي:**

إن بناء الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي تقع تحت عاتق البنوك المركزية، لذا لابد على بنك الجزائر صياغة هذه الاستراتيجية من أجل تحسين مستويات الشمول المالي، كونه هو المسؤول الوحيد والمشرف الأول على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، ويكون ذلك باتباع مجموعة من الخطوات المتمثلة فيما يلي[1]:

-تحديد الأهداف المستقبلية لتعزيز الشمول المالي؛

-تحديد نقاط الضعف والقوة في المواضيع ذات العلاقة بالشمول المالي؛

-تحديد المعوقات التي ستواجه عملية التطبيق؛

-تحديد سبل وآليات تجاوز المعوقات والتحديات؛

-توحيد وتأطير الجهود المشتركة تحت مظلة واحدة؛

-تنظيم وإدارة العلاقة مع الأطراف المشاركة في بناء الاستراتيجية بشكل يسهل انجاز بناء هذه الاستراتيجية؛

-تحديد آليات لمتابعة وقياس الأداء والانجاز لعملية بناء الاستراتيجية.

**الفرع الثاني :دعم البنية التحتية:**

يتم تدعيم البنية التحتية للقطاع المالي والبنكي الجزائري الذي يتسم بالضعف والمحدودية في تقديم الخدمات المالية والبنكية لعملائهامن خلال مجموعة من العوامل والمتمثلة فيما يلي[2]:

**–**توفير بيئة تشريعية التي تنظم النشاط المالي والبنكي في الجزائر، والتي تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المالية والبنكية العالمية، بما فيها سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية التي تخدم كثيرا عنصر الشمول المالي؛

-تطوير أنظمة الدفع والتسوية، لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والبنكية للعملاء، حيث يشهد الواقع البنكي والمالي الجزائري الضعف في ذلك، فمجمل ما يستخدم هي بعض البطاقات البنكية منها البطاقة البنكية للسحب CBR والبطاقة البين بنكية CIB، إضافة إلى بطاقة ماستر كارد وفيزا كارد الخاصة برجال الأعمال والمستثمرين، أما الوسائل الأخرى كأجهزة الصرفات الآلية، واستخدام الهاتف والانترنت في الخدمات المالية فهي جد ضعيف لانعدام البنية التحتية، ونقص وعي الافراد لاستخدام مثل هذه الوسائل؛

-العمل علىتوفير قاعدة بيانات شاملة من خلال تفعيل دور مكاتب الاستعلام الائتماني وإنشاء قواعد بيانات شاملة والتي تخص التاريخ الائتماني لكل عميل، والتنسيق فيما يخص تداول بعض المعلومات والمعطيات بين البنوك والمؤسسات المالية، من أجل ضمان الشفافية وحماية حقوق العملاء؛

-إلزامية تعزيز التنافس بين القطاع البنكي والمالي، من أجل تقديم منتجات متنوعة للأفراد والمؤسسات، ففي الجزائر أدى هيمنة القطاع البنكي والمالي العمومي إلى انعدام المنافسة وتقديم خدمات متشابهة.

---

[1]طرشي محمد، وآخرون، **متطلبات تعزيزالشمول المالي في الجزائر**، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 129

[2]فلاق صليحة، وآخرون، **تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021، ص 287

**الفرع الثالث: نشر الثقافة المالية في الجزائر:**

تعد الثقافة المالية والتوعية المالية أحد الركائز الأساسية لتعزيز الشمول المالي، فتطوير مستويات الوعي المالي للأفراد يخلق الاستدامة المالية في المجتمع، وذلك من خلال زيادة ادخاراتهم في البنوك والمؤسسات المالية الرسمية، إضافة إلىاتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة في تعاملاتهم المالية وبأدنى المخاطر، خاصة للفئات التي تحتاج إلى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمستواها في الجزائر منخفض بسبب انخفاضمؤشر الوعي المالي والبنكي الذي يعرف بأنه اعتياد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في البنوك[1]، والذي يمكن قياسه من خلال نسبة تداول النقود خارج القطاع البنكي والتي كانت كما يلي:

**الجدول رقم (4-10): مؤشر الوعي المالي والبنكي في الجزائر من 2010-2020 الوحدة مليار دج**

| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| نسبة تداول النقود خارج الجهاز البنكي | %25,3 | %25,9 | %26,8 | %26,8 | %26,8 | %30 | %32,5 | %31,5 | %29,6 | %32,9 | %34,6 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2010-2020**

يلاحظ من الجدول أعلاه أنً نسبة تداول النقود خارج القطاع البنكي في ارتفاع مستمر طبلة سنوات الدراسة وبنسب مرتفعة وصلت إلى نسبة 34 % سنة 2020، وهذا يعود إلى نقص الوعي المالي والبنكي لأفراد المجتمع الجزائري، وتجذر ظاهرة الاكتناز لديهم، ويعود ذلك لعدة أسبابمنها:

-**نقص الثقة في القطاع البنكي** خاصة بعد أزمة بنك الخليفة، وللتغلب عليها لابد من وجود منظومة **للحماية المالية** للأفراد والمؤسسات من خلال ما يلي: الشفافية في التعامل مع العملاء، إضافة إلى المعاملة العادلة لهمتوفر عنصر الخصوصية في معلوماتهم وتوفير آليات الشكاوي والنزاعات، التصميم والتقديم الملائم للمنتجات المالية، وتجنب الافراط في المديونية[2]؛

**-نقص فيتنويع المنتجات والخدمات المالية:**إن تنويع المنتجات والخدمات المالية المقدمة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، تعتبر من أهم العوامل التي أدت إلى زيادة الشمول المالي في الكثير من الدول، والقضاء على ظاهرة الاكتناز، لذا وجب على بنك الجزائر العمل على إرساء المتطلبات والقواعد اللازمة لتنويع هذه المنتجات

[1] فلاق صليحة، وآخرون، **المرجع نفسه**، ص 288

[2] البنك المركزي الأردني، نبذة عم حماية المستهلك المال، متوفر على الموقع التالي، **https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pag** تم الاطلاع يوم 11-03-2023

في الجزائر من أجل دعم الشمول المالي، وبالرغم من أنه قام بإصدار عدة لوائح تنظيمية تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وتعميقه إلا أنه مازال يحتاج إلى العديد منها، ومن بين هذه التنظيمات المصدرة ما يلي:

- كانتالبداية في سنة 2013 أين تم صياغة المادة 35 مكرر من قانون 13-08، والتي تنص على ضرورة تشجيع بنك الجزائر لعملية الادماج المالي والتركيز على وصول فئة كبيرة من المتعاملين من خلال فتح فروع وكلات جديدة للبنوك، تكون موزعة في جميع المناطق التي تسمح بوصول الأفراد إلى الخدمات المالية والبنكية[1]؛

- بعدها تم إصدار التعليمة رقم 01 في 14 فيفري 2018 والمتعلقة بتعزيز الشمول المالي من خلال التنويع في المنتجات والخدمات المالية المقدمة للأفراد مع الحرص على سهولة الوصول إليها، إضافة إلى إدخال ابتكارات تكنولوجية عليها، ثم تم تعزيز هذه التعليمة من أجل تشجيع الاستخدام الواسع للخدمات المالية الرقمية بإصدار النظام 20 -01 بتاريخ 15-03-2020 والذي ينص على مجانية بعض الخدمات البنكية (منح البطاقات البنكية، الاطلاع على الحساب من بعد، استخدام الصراف الآلي، تزويد التجار بأجهزة الدفع الالكتروني)، وذلك تحفيزا للعملاء باستخدام وسائل الدفع الالكترونية؛

- ولتعميق الوصول إلى أكبر فئة من المتعاملين تم إصدار النظام 20-02 بتاريخ 15-03-2020 أيضاوالمتعلق بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والذي سمح بفتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التقليدية من أجل تقديم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لشريحة واسعة من المتعاملين الاقتصاديين[2].

**المبحث الثاني: تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر:**

رغم أن الجزائر من الدول الأوائل التي عزمت على إقامة بنوك إسلامية والتي تعود إلى سنوات القرن الماضي (سنة 1928)، إضافة إلى محاولة تأسيسها للهيئات (هيئة المحاسبة المالية للبنوك للمؤسسات المالية الإسلامية•سنة 1990) المساعدة لتطوير هذه الصناعة، إلا أنه لم يتم ذلك، والذييرجع لعدة أسباب منها السياسية، التي كانت كأكبر عائق لتأسيس البنوك الإسلامية في الجزائر، منذ زمن العقد الماضي، حيث تم تأسيس أول بنك سنة 1990 ثم تلاه بنكا أخر وأخير سنة 2008 إضافة إلى فتح نوافذ على مستوى بعض البنوك التقليدية.

**المطلب الاول: البنوك الإسلامية في الجزائر:**

سيتم التطرق إلى نشأة البنوك الإسلامية في الجزائر، إضافة إلى الاطار القانوني لعمل هذه البنوك.

---

[1] مريم كردوسي، أمال براهمية، **تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022، ص 315

[2] بعلي حسني، **تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2022، ص 77

• وقعت في الجزائر اتفاقية تأسيس (**هيئة المحاسبة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية**) سنة 1990 لكن لم يتم ذلك، وفيما بعد سجلت هذه الهيئة في البحرين سنة 1991 وكانت البداية الفعلية لانطلاقها، ثم تم تعديل هيكلتها ونظامها الأساسي إضافة إلى اسمها الذي أصبح (**هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية**) سنة 1995، أنظر للموقع الرسمي: **https://aaoifi.com/about-aaoifi/**

**الفرع الأول: نشأة البنوك الإسلامية:**

يعود تاريخ ظهور فكرة إنشاء البنوك الإسلامية في الجزائر إلى نهاية عشرينات القرن العشرين على يد الشيخ **إبراهيم أبو اليقظان** الذي دعا أعيان ورجال الأعمال في المدن الجزائرية سنة 1929م إلى بلورة فكرة البنك وفق قواعد الفقه الإسلامي، وتم ذلك بدعوته منهم واتفاق انشاء بنك باسم "البنك الإسلامي الجزائري"، إلا أن السلطات الاحتلال الفرنسية رفضت المشروع، وذلك لخطورة الأمر على مصالحها ومصالح المعمرين والبنوك التقليدية التي تقوم معاملاتها على الفوائد الربوية، الأمر الذي أدى إلى عدم تجسيد الفكرة على أرض الواقع[1].

بعد ذلك لم تقم الحكومة الجزائرية بأية نية لتأسيس مثل هذه البنوك إلى غاية 1990 عندما صدر قانون النقد والقرض 90- 10، أين تم إنشاء اول بنك إسلامي وهو بنك البركة الذي ظل يحتكر الخدمات البنكية الإسلامية ما يقارب عقدين من الزمن، إلى غاية سنة 2008 تم انشاء بنك إسلامي ثاني وهو بنك السلام، إضافة إلى انشاء بعض الشبابيك على مستوى البنوك التقليدية والذي أدت بعض التنظيمات الصادرة من بنك الجزائر كتنظيم 18-02، وتنظيم 20-02 لزيادة انتشارها.

-**بنك البركة الجزائري:** يعتبر كأول بنك يقدم خدمات مالية إسلامية في الجزائر، تأسس سنة 1990، وبدأ مزاولة نشاطه الفعلي في سبتمبر 1991 برأسمال مختلط (عام وخاص) قدر ب 500 مليون دج ، وهو فرع من فروع مجموعة البركة البحرينية التي تم الاتفاق بينها وبين بنك الفلاحة والتمية الريفية بإنشاء فرع في الجزائر، والذي كانت نسبة مجموعة البركة البحرينية من رأس مال البنك 56%، ونسبة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 44% ومن أهم المراحل التي مر بها البنك كانت كما يلي[2]:

- 1991 كانت سنة تأسيس البنك؛
- 1994 تميز البنك بالاستقرار والتوازن المالي؛
- 1999 مساهمة البنك في تأسيس شركة التأمينات "البركة والأمان"؛
- 2000 احتل البنك المرتبة الأولى في البنوك ذات رأس المال الخاص؛
- 2002 الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد؛
- 2003 إنشاء شركة للترقية العقارية "دار البركة" برأسمال 1,55مليار دج؛
- 2006 زيادة في رأس المال البنك إلى 2,5 مليار دج؛

---

[1]عبد الرزاق بلعباس، **صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر العشرينات القرن الماضي**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 2013، المجلد 19، العدد 2، ص 5

[2]ينك البركة، **تاريخ البركة**، تم الاطلاععلى الموقع في 20-03-2023:
https://www.albaraka-bank.dz/%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9/?lang=ar

- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دج؛
- 2015 إنشاء معهد للبحوث والتدريب في الصيرفة الإسلامية IRFI، كما تم انشاء شركة للخبرات العقارية SATEC IMMO برأس مال قدره 15 مليون دج؛
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري؛
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك إلى 15 مليار دج؛
- 2018 أحسن بنك إسلامي جزائري للسنة السادسة على التوالي (تصنيف Global finance)؛
- 2019 من أبرز البنوك على مستوى الساحة البنكية الجزائرية؛
- 2020 زيادة في رأسمال البنك للمرة الرابعة إلى 20 مليار دج.

كما للبنك 30 **فرع** على مستوى القطر الجزائري وفرعين في صدد الانجاز، أغلبها في المدن الكبرى[1]، ويقدم مجموعة من **المنتجات المالية** تتمثل في هذه الصيغ: المرابحة، السلم، الاستصناع، المشاركة، الإجارة، كما يقدم مجموعة من **الخدمات المالية**التالية: فتح الحسابات للأفراد والمؤسسات منها حساب الودائع تحت الطلب، حساب الادخار والتوفير، حسابات الاستثمار، تقديم كفالات للعملاء، وحرصا على الابداع والابتكار الحاصل في مجال البنوك من حيث الرقمنة حذا بنك البركة حذو البنوك الأخرى وأصبح يقدم مجموعة من **الخدمات الرقمية** التالية: البركة نات للمؤسسات، بطاقة الدفع ما بين البنوك CIB، الدفع الالكتروني البركة، الرسائل القصيرة للبركة، جهاز القارئ الآلي TPE البركة، البركة سمارت، البركة app.dz وهو تطبيق لتلقي خدمات البنك عن بعد عن طريق الهاتف او اللوحة الالكترونية وهو امتداد لخدمات البركة نت[2].

-**بنك السلام**:تأسس البنك في جوان 2006 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، تم اعتماده من طرف بنك الجزائر في سبتمبر 2008، والذي يعتبر كثاني بنك إسلامي في الجزائر، هدفه الريادة في مجال الصيرفة الشاملة، وذلك بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية، وتقديم خدمات ومنتجات مبتكرة معتمدة من طرف الهيئة الشرعية للبنك التي تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، وللبنك 23 **فرعا** على مستوى القطر الجزائري أغلبها في المدن الكبرى، في انتظار افتتاح فروع أخرى في الأيام القادمة بغية توفير وتقريب خدماته البنكية بمختلف صيغها لمتعامليه وبأفضل جودة[3].

تقدم بنك السلام مجموعة من **المنتجات المالية** بصيغ مختلفة منها: المرابحة، الإجارة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، المشاركة، المضاربة، البيع الآجل، كما يقدم مجموعة من **الخدمات المالية** كفتح الحسابات للأفراد والمؤسسات كحساب الجاري وحساب التوفير، وحساب الاستثمار، كما يضمن للزبون تنفيذ تعاملاته التجارية

[1]التقرير السنوي لبنك البركة 2019، ص 18

[2]سليمان ناصر، **تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة تقييمية عامة**، الطبعة الأولى، دار الفا للوثائق للنشر والتوزيع، 2022، ص 43

[3]بنك السلام، **نبذة عن المصرف**، تم الاطلاع الموقع التالي في 22-03-2023:**https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html**

الدولية، ويقدم لعملائه **خدمات رقمية** كخدمة البنك عن بعد، تطبيق الهاتف البنكي، منصات التجارة الخارجية، الدفع عبر المسح ويمباي WIMPAY، بطاقات الدفع والسحب الالكترونية كبطاقة الدفع "آمنة" لكل سحب ودفع 7 أيام/7و24سا/24، خدمة الدفع "AMMINA-E" لدفع فواتير ومشتريات عبر الانترنت، بطاقة الادخار كبطاقة ودفتر توفير "أمنيتي" لادخار الأموال، بطاقات فيزا، ماكينات الدفع الآلي، ماكينات الصراف الآلي[1]، وسيتم إطلاق منصة رقمية مع الشريك سافيتام لتكون أكبر منصة تمويل استهلاكي عبر الانترنت في الجزائر.

-**النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية**:بالرغم من أن بنك الجزائر أصدر النظام 02-18 الذي سمح بفتح النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية سنة 2018، ثم قامت بتدعيمهبإصدار نظام ثاني لهو النظام رقم 20-02 في 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، إلا أن فكرة فتح النوافذ على مستوى البنوك التقليدية بادرت إليها البنوك الخاصة الأجنبية منذ سنوات والتي كانت كما يلي:

- **بنك الخليج الجزائر**: كان هذا البنك السباق لفتح نافذة إسلامية سنة 2009 يقدم **منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية** تمثلت في السلم والمرابحة إضافة إلى خدمة التمويل التأجيري، والذي تم إنشاء هذا البنك في الجزائر سنة 2003 من طرف ثلاث بنوك [2]، (بنك برقان 60%، البنك الأردني الكويتي 10%، البنك الدولي التونسي30% ) تحت إشراف شركة مشاريع الكويت kipco أكبر شركة قابضة على مستوى الشرق الأوسط وشمال افريقيا[3]؛
- **بنك تراست الجزائر**:هو بنك عضو في مجموعة NEST INVESTMENTS HOLDING, LDTمقرها في قبرص والتي يملك معظم رأسمالها أعضاء من عائلة "أبو نحل" حيث استثمرت في مختلف القطاعات بما في ذلك الخدمات البنكية والمالية والتأمين وإعادة التأمين، تأسس في الجزائر سنة 2003 برأس مال قدره 750 مليون دج، كما تم فتح نافذة إسلامية سنة 2016 تقدم بعض **المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية** منها: المرابحة، وحساب التوفير التشاركي الذي يسمح للبنك بمشاركة أرباحه مع العملاء[4]؛

---

[1]ينك السلام، المنتجات المالية، تم الاطلاع على الموقع التالي في 22-03-2023: **https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-12-207.html**

[2]عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 1، 2022، ص 255

[3] Gulf Bank Algérie, NOTRE BANQUE MERE, disponible sur :**https://www.agb.dz/organisation/groupe.html** 23-03-2023

[4]فرج الله أحلام، حمادي موراد، **دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ا07، العدد 01، 2021، ص 264

- **بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر**:تأسس هذا البنك في الجزائر في سنة 2003، برأس مال بلغ 60 مليار دج، وهو تابع لبنك الإسكان للتجارة والتمويل الأردن، وتم انشاء نافذة إسلامية فيه سنة 2015، التي تقدم **خدمات ومنتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية** لعملائها تمثلت فيما يلي: المرابحة، السلم، الاستصناع، إضافة إلى حسابات سندات الاستثمار، الودائع لأجل، حسابات الادخار[1]؛
- **بنك المؤسسة العربية المصرفية**:تم تأسيس البنك في الجزائر سنة 1998،أما فتح النوافيذعلى مستوى وكالاتها لتسويق المنتجات الصيرفة الإسلامية كان في 15-02-2021 في الجزائر العاصمة والذي أطلق عليها اسم "**البراق**" يعدها تم فتح نافذة آخرى بسطيف، ومؤخرا بالشلف[2]؛
- **البنك الجزائري الخارجي**:
- أما بالنسبة للنوافذ على مستوى **البنوك التقليدية العمومية**، فبعد صدور النظام 20-02 في 23-03-2020، قامت بعض البنوك بإنشاء نوافذ إسلامية منها: البنك الوطني الجزائري BNA في 04-08-2020، لتصبح أول نافذة في بنك عمومي تقدم خدمات ومنتجات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهي تسعة منتجات، تلتها كل من القرض الشعبي الوطني CPA، والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP، ثم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR،وبعدها بنك التنمية المحليةBDL، وبحلول نهاية 2022 وصلت عدد النوافذ إلى أكثر من 230 نافذة.

**الفرع الثاني: الاطار القانوني لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر:**

حتمت مجموعة من الأوضاع التي مرت بها الجزائر خاصة بعد انخفاض أسعار البترول بداية من 2014، إلى الاهتمام بالبنوك الإسلامية وهذا ما جعلها تقوم بإصدار النظام 18-02 الذي يعتبر كأول نص قانوني ينظم عمل هذه البنوك في الجزائر، وبعدها ومن أجل تصحيح بعض الاختلالات التي شابت هذا النظام، أصدرت نظام ثانيوهو نظام 20-02، إضافة إلى التعليمة رقم 03-2020والتي جاءت لتعريف المنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية،وسيتم التفصيل في كل ما سبقفيما يلي:

**-النظام 18-02 والمتعلق بالصيرفة التشاركية في الجزائر:**

أصدر بنك الجزائر هذا النظام في 04 نوفمبر 2018 والذي تم نشره في العدد 73 من الجريدة الرسمية الصادرة في 09 ديسمبر 2018،والمتضمن قواعد ممارسة العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وجاء فيه 12 مادة، وحسب**المادة01** منه " يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة

[1] The Housing Bank For Trade& Finance- Algeria, Produits Islamique, consulté à : 24-03-2023
https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique

[2] بنك ABC، بنك ABC يطلق نشاطه الجديد "البراق" نافذة الصيرفة الإسلامية، تم الاطلاع على الموقع التالي في 31-03-2023 :
https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-ABC-Algeria-launches-its-new-activity-alburaq-the-window-of-Islamic-finance.aspx

على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية"، أما **المادة 02** فأقرت أن العمليات البنكية التشاركية تندرج ضمن فئة العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 والمتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وتوظيفه، وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل فوائد، وتمثلت هذه العمليات في: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار، كما تخضع هذه المنتجات المالية التشاركية إلى أحكام المادة 03 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 8 أفريل 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات البنكية، كما يجب أن تخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا حسب**المادة04**، وحسب **المادة 08** فإنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي تحصلت على ترخيص لتسويق هذه المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تطبق عليهم، كما يجب أيضا إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حساباتهم، ويحق للمودع الحصول على الأرباح الناجمة عن شباك المالية التشاركية ويتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها البنك حسب **المادة 09**، أما **المادة 11** فأقرت أن هذه المنتجات تخضع إلى جميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية؛

أما فيما يخص فتح الشبابيك وعملها فقد ورد في النظام في محتوى**المادة 03**أنهلفتح شبابيك تقديم الصيرفة التشاركية لابد الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر، كما شدد في **المواد 05 و06 ,07** على ضرورة استقلالية شباك المالية التشاركية من خلال الفصل المحاسبي بين شباك المالية التشاركية والأنشطة الأخرى للبنك والمؤسسات المالية، وذلك لتسهيل إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم المالية التشاركية، ومعرفة المداخيل والنفقات لهذه الشبابيك بالتفصيل، وفي حالة تعدد الشبابيك المالية لابد التعامل معها ككيان واحد، كما شدد بفصل المستخدمين عن باقي الدوائر والفروع في البنك أو المؤسسة المالية[1].

**-نظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر:**

أصدر بنك الجزائر هذا النظام في 15 مارس 2020 والمنشور في الجريدة الرسمية العدد 16 الصادرة في 24 مارس 2020، ويتعلق هذا النظام بتحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والذي جاء ليلغي الأمر 18-02 حسب **المادة 23**، لكن لم يختلف في محتواه كثيرا عن النظام الملغى وبقي فيه بعض النقائص المتعلقة بمباشرة العمل المصرفي الإسلامي، وجاء فيه**24 مادة**، والذي سوف يتم التركيز على أهم ما ورد في هذا النظام ولم يكن ضمن محتويات النظام القديم، البداية كانت في إلغاء تسمية شبابيك المالية التشاركية وتم استبدالها بشابيك الصيرفة الإسلامية، كما اشترطت على البنوك

[1]الجريدة الرسمية ج ج د ش،**نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية** من **طرف المصارف والمؤسسات المالية**، العدد 73، 9 ديسمبر 2018، ص 21-22

والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية حسب **المادة 3**، إضافة إلى المنتجات التي صدرت في النظام السابق تم ظهور منتوج جديد وهو حساب الودائع وهذا في **المادة 4**، من **المادة 5** إلى **المادة 12** تم تعريف كل منتج على حدى والذي لم يعرفها النظام السابق بل ذكرها فقط، حسب **المادة 14** يشترط على البنك أو المؤسسة المالية على الحصول على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، والتي تمنح من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، أما **المادة 15**فأقرت على البنوك والمؤسسات المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعينيهم من طرف الجمعية العامة للمساهمين، حيث يكمن عمل هذه الهيئة إضافة إلى مطابقة المنتجات، رقابة النشاطات البنكية والمؤسسات المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، أما باقي المواد فقد احتوت ما كان موجود في النظام السابق أي لم يتغير أي شيء[1].

**-التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020المُعرِّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية:**

جاءت هذه التعليمة لتدارك أغلب النقائص التي سجلها النظام 20-02 خاصة المتعلقة بتعريف الصيغ المنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وتحديد الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها، كما تحوي التعليمة على **60 مادة**[2].

رغم ذلك إلى أن التعليمة جاءت لتصحيح بعض الاختلالات الي شابت النظام 20 -02 إلا أنه مزال عدة نقائص لم تتطرق إليها، منها المتعلقة بالسيولة والتي لا تستطيع هذه البنوك والمؤسسات المالية اللجوء إلى الساحة المصرفية والاقتراض بفائدة[3].

**الفرع الثالث: مبررات التوجه الحكومة نحو اعتماد البنوك الاسلامية في الجزائر:**

هناك عدة أسباب جعلت الحكومة الجزائرية تتوجه نحو اعتماد البنوك الإسلامية في النشاط البنكي، والذي كان هذا الموضوع مستبعد تماما من مخططاتها قبل 2017، حيث تمثلت هذه الأسباب فيما يلي:

-مر الاقتصاد الجزائري بأزمة اقتصادية بعد سنة 2014، جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، والذي أدى إلى انخفاض احتياط الجزائر من العملة الصعبة لتصل إلى حدود 62 مليار دج سنة 2020، خاصة بعد

---

[1] الجريدة الرسمية ج ج د ش، **نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، العدد 16، 24 مارس 2024، ص ص، 32- 35

[2] **تعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**، بنك الجزائر ، متوفرة على الموقع التالي: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/03-20.pdf

[3] حليمة بن مشيش، **تحديات ادماج المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري**، مجلة إدارة الدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد 02- العدد 02، السنة 2021، ص 73

تفشي جائحة COVID 19[1]، الأمر الذي جعله يدخل في انكماش كبير، نظرا لاقتصاده الريعي، ورغم كل المحاولات التي قامت بها الحكومة الجزائرية لامتصاص الكتلة النقدية الموجودة خارج دائرة ميزانيتها إلا أنها باءت بالفشل حيث في بداية الأمر سنة 2015 اعتمدت على الامتثال الضريبي الطوعي، أي إيداع الأموال في البنوك مقابل دفع ضريبة جزافية منخفضة تقدر ب7% لكن الحصيلة كانت ضئيلة وصلت إلى 100 مليار دج سنة 2017[2]، ثانيا تم إطلاق القرض السندي للدولة في 17 أفريل 2016 المتمثل في إصدار المؤسسات أو الدولة سندات للتداول بهدف الحصول على أموال لتمويل استثمارات، وكان هدفه هو تمويل المشاريع الاستثمارية العمومية، حيث حددت مدة الاكتتاب ب 6 أشهر، ومبلغ الاكتتاب ب 50000 دج كقيمة اسمية للسند الذي ترافقه فائدة تتراوح نسبتها حسب أجل التسديد ما بين 5% بالنسبة للسندات ذات 3 سنوات، و5,75% بالنسبة ل5سنوات وهذه الفوائد معفاة من الضرائب، وتدفع سنويا[3]، لكن باء بالفشل، بعدها مباشرة أعلنت الحكومة الجزائرية اللجوء إلى المالية الإسلامية لامتصاص تلك الكتلة واستجابة لفئة كبيرة من المواطنين والمتعاملين الاقتصاديين الذي يحبذون مثل هذه البنوك، فكان أول اصدار نظام يهتم بعمل البنوك الإسلامية في الجزائر كان سنة 2018، ثم تبعه نظام أخر سنة 2020 (تم التفصيل فيهما سابقا)

**المطلب الثاني: واقع البنوك الإسلامية في الجزائر:**

يتم التطرق إلى التطورات المالية للبنكين الاسلامين الناشطين في الجزائر (بنك البركة وبنك السلام)، إضافة إلى النوافذ الإسلامية الموجودة على مستوى البنوك التقليدية الخاصة، أما باقي النوافذ الموجودة في بعض البنوك تعتبر نوافذ فتية أي حديثة العهد خاصة الموجودة على مستوى البنوك التقليدية العمومية، لذا لا يتم دراسة نشاطها التمويلي في هذا المطلب.

**الفرع الأول: التطورات المالية لبنك البركة الجزائري:**

تتمثل المؤشرات الرئيسية في حجم التمويلات التي قدمها البنك للمتعاملين الاقتصاديين، وحجم الودائع التي استقبلها البنك، إضافة إلى الصيغ التي اعتمد البنك في ذلك، وسيتم دراسة ذلك خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 حسب توفر المعلومات.

---

1 العرابي مصطفى، طوريبا ندير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 2، 2020، ص 255

[2]سليمان ناصر، مرجع سابق، ص344

[3]المدرية العامة للضرائب، **القرض السندي للنمو الاقتصادي** تم الاطلاع يوم 27 -03-2023 على الموقع التالي:https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/679-2016-01-04-08-47-23

**شكل رقم (4-11): تطور المؤشرات المالية لبنك البركةللفترة 2010- 2020 (الوحدة مليون دج)**

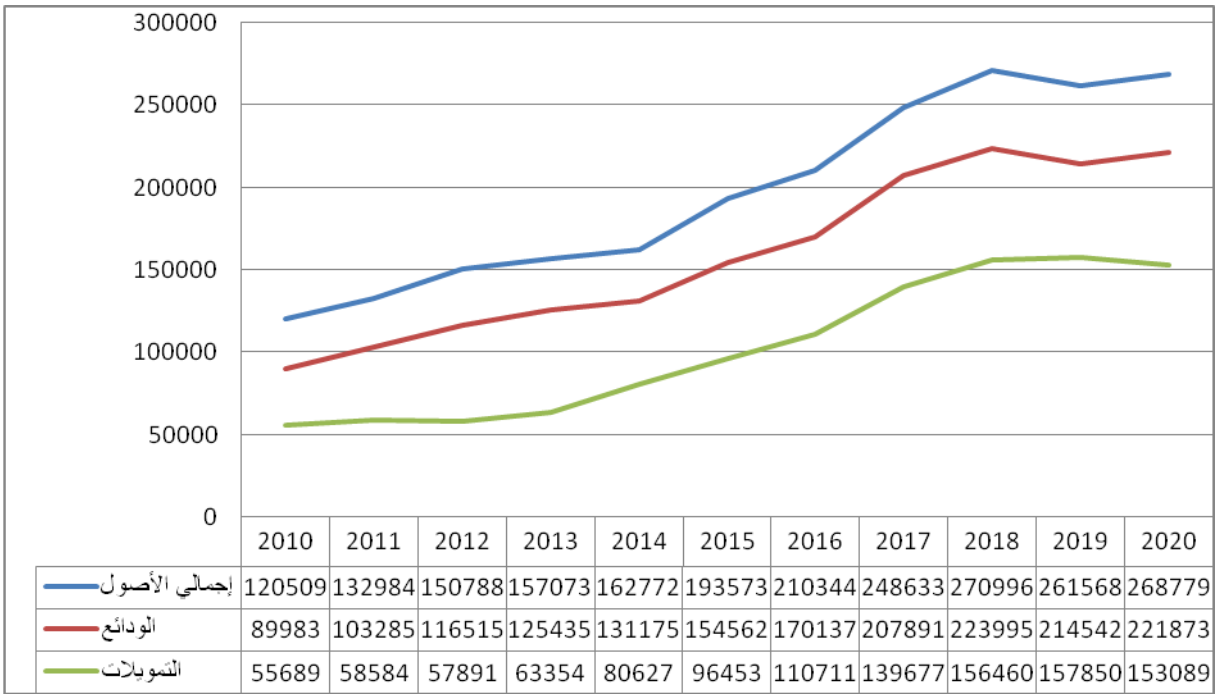


| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الأصول | 120509 | 132984 | 150788 | 157073 | 162772 | 193573 | 210344 | 248633 | 270996 | 261568 | 268779 |
| الودائع | 89983 | 103285 | 116515 | 125435 | 131175 | 154562 | 170137 | 207891 | 223995 | 214542 | 221873 |
| التمويلات | 55689 | 58584 | 57891 | 63354 | 80627 | 96453 | 110711 | 139677 | 156460 | 157850 | 153089 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:**

**- بيانات التقارير السنوية لبنك البركة من 2010- 2019**

**-معلومات سنة 2020: سليمان ناصر، مرجع سابق**

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المؤشرات المالية الثلاثة في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى زيادة نشاط البنك من خلال زيادة فروعها من 20 فرع سنة 2010 إلى 31 فرع سنة 2022، وزيادة ثقة العملاء فيها وميولهم إلى التعامل مع البنوك التي تعمل بالطريقة الشرعية، وكون هذه البنوك غير منتشرة كثيرا في الجزائر، اخذ هذا البنك حصة الأسد من خلال تمويلهم وقبول ودائعهم، كما يلاحظ أيضا أن حجم الودائع أكبر من حجم التمويلات طيلة فترة الدراسة، والذي يعود إلى نقص قنوات توظيف السيولة الفائضة ( منها غياب السوق المالي الإسلامي لتوظيف مثل هذه السيولة)، أما طرق التمويل فكانت حسب الصيغ التالية:

**الجدول رقم (4-11): تطور حجم التمويل حسب الصيغ للفترة 2010-2017 (الوحدة مليون دج)**

| الصيغ | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| السلم | 3713 | 4665 | 8095 | 5517 | 10417 | 6024,1 | 10389,97 | 1156467 |
| المرابحة | 30331 | 28261 | 3261 | 2357 | 1625 | 5366,3 | 4115,6 | 7444,26 |
| المشاركة | 55 | 40 | 56 | 50 | 43 | 202 | 80 | - |
| استصناع | 583 | 81 | 104 | 3 | - | 63,7 | 185 | 90 |
| مساومة | - | 19113 | 50123 | 46434 | 43482 | 52314,41 | 61807,41 | 79433,29 |
| إجارة منتهية | 4614 | 5384 | 5779,8 | 14885,72 | 17550,89 | 22436,61 | 22007,05 | 13036,32 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **بالتمليك** | | | | | | | | |
| **اعتماد مستندي** | **41464** | **479428** | **101952** | **78301** | **92885** | **52947,2** | **69171,56** | **43561,11** |
| **كفالات** | 419 | 379 | - | 256 | 599 | 721 | 780 | 480 |
| **المجموع** | **81242** | **137350** | **169371** | **147403,72** | **160320** | **133279,5** | **165370** | **130537,65** |

**المصدر: عواطف محسن، أمال مهاوة، واقع ومستقبل الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر– حالة بنك البركة الجزائري، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 7، العدد 2، 2020، ص 150**

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك البركة يعتمد على الصيغ القائمة على البيوع (مرابحة، سلم، استصناع، مساومة، اجارة منتهية بالتمليك) في منح التمويلات لعملائه، عكس الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة التي كانت منعدمة بالنسبة للمضاربة أي لم يستعمل هذه الصيغة طيلة فترة الدراسة، أما المشاركة فكان حجمها صغير مقارنة بالصيغ الأخرى، فقدرت نسبتها سنة 2020 0,23%، أما الصيغ الأخرى فكانت كما يلي مرابحة 15,35%، السلم 14,18%، المساومة 25,36%، الإجارة 44,18%[1]، وهذا مايدل على أن توجه البنك تجاري أكثر مما هو انتاجي أو استثماري، أي محاولة الحصول على الربح المضمون دون المخاطرة في ذلك.

[1] سليمان ناصر، مرجع سابق، ص 58

**الفرع الثاني: التطورات المالية لبنك السلام:**

تمثلت التطورات المالية لبنك السلام في المؤشرات المالية الرئيسية التالية:

**شكل رقم (4-12): تطور المؤشرات المالية لبنك السلام للفترة 2010 -2021 (الوحدة مليون دج)**

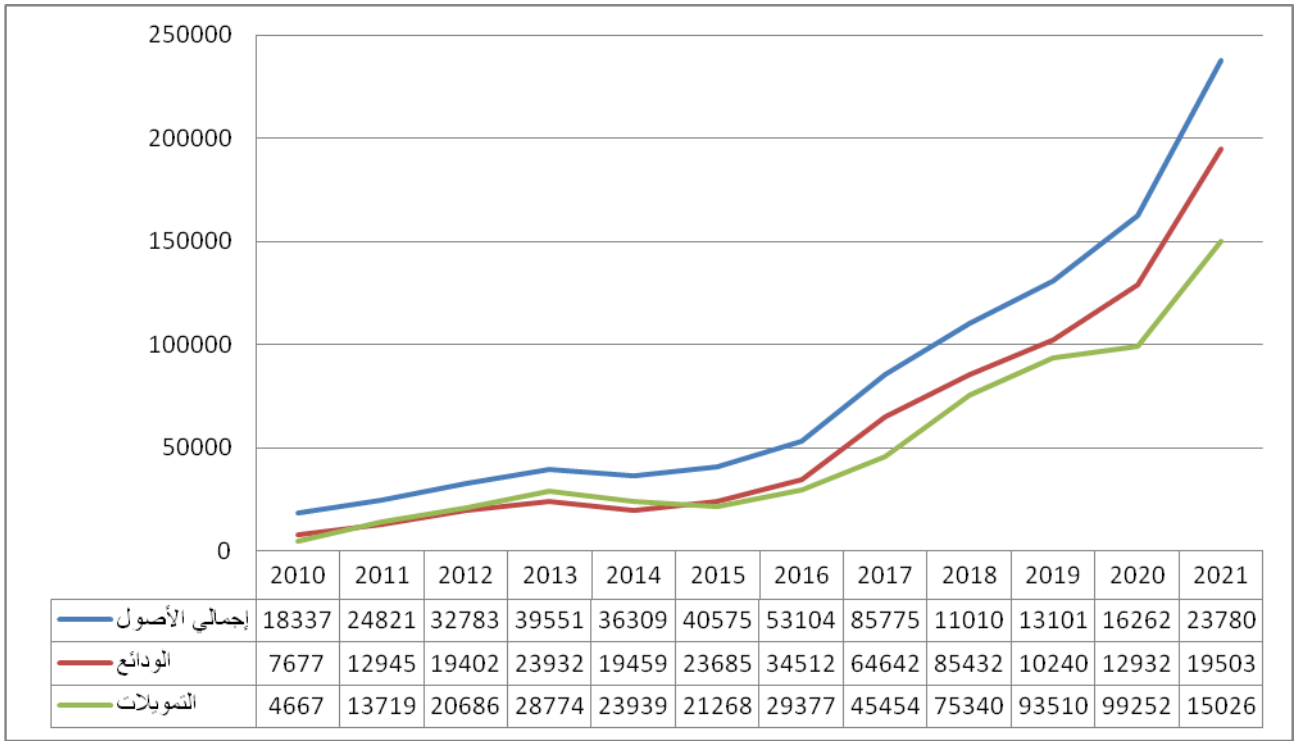


| | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الأصول | 18337 | 24821 | 32783 | 39551 | 36309 | 40575 | 53104 | 85775 | 11010 | 13101 | 16262 | 23780 |
| الودائع | 7677 | 12945 | 19402 | 23932 | 19459 | 23685 | 34512 | 64642 | 85432 | 10240 | 12932 | 19503 |
| التمويلات | 4667 | 13719 | 20686 | 28774 | 23939 | 21268 | 29377 | 45454 | 75340 | 93510 | 99252 | 15026 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على تقارير بنك السلام للفترة 2012-2021**

**معلومات سنة 2010: سليمان ناصر، مرجع سابق**

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن المؤشرات المالية الثلاثة في تطور مستمر خلال فترة الدراسة، باستثناء سنتي 2014 و2015 التي عرفت تراجع نوعا ما والذي يعود إلى الأسباب الداخلية للبنك (تعيين إدارة مؤقتة للبنك)أما التطور الحاصل في المؤشرات يرجع إلى توسع نشاط البنك من خلال زيادة فروعه خاصة في السنوات الأخيرة أين تم فتح 10فروع كاملة بين سنتي 2018 و2019جراء ثقة العملاء في التعامل معه، إضافة إلى الاستراتيجيات التي ينتهجها البنك مؤخرا، والمتمثلة في توطين رواتب الموظفين، عرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الالكترونية، بطاقات الدفع)، إضافة إلى الاتفاقيات التي يبرمها مع كبار المتعاملين العموميين،حيث تم سنة 2022 الاتفاق مع قطاع التربية وقطاع الصحة لعرض خدمات جديدة لعملاء القطاعيين، كما نلاحظ أيضا حجم الودائع يفوق حجم التمويلات خاصة في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى الحملات الترويجية والتسويقية التي يقوم بها البنك من أجل التشجيع على الادخار، أين بلغ عدد حسابات الادخار 16487 حساب برصيد قدر 11,680 مليار دج سنة 2019، مقارنة ب سنة 2010 أين كان عددها 248 حساب برصيد 0,205 مليار دج، أما سنة 2020 فقد بلغت 131 مليار دج أي بنسبة نمو قدرت ب 27% عن سنة 2019، ونظرا لفائض السيولة الموجودة على مستوى البنك وفروعه فتم ابرام اتفاقيات

مع بنك البركة وبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية(**ABC**) للتمويل المشترك وفق الصيغة الاسلامية، والانتظار لتعميم العملية مع باقي البنوك التي فتحت نوافذ إسلامية.

أما صبغ التمويل فكانت كما يلي:

**الجدول رقم (4-12): تطور حجم التمويل حسب الصيغ في بنك السلام للفترة 2013-2020**

**(الوحدة مليار دج)**

| | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **المرابحة** | 0,019 | 0,015 | 0,016 | 0,02 | 0,027 | - | 0,08 |
| **المضاربة** | 0,007 | 0,008 | 0,006 | 0,007 | 0,008 | 6,18 | 5,25 |
| **إجارة** | - | - | - | 0,0013 | 0,0031 | 17,51 | 17,6 |
| **سلم** | - | - | - | - | - | 37,08 | 40,57 |
| **استصناع** | - | - | - | - | - | 3,9 | 5,9 |
| **البيع بالتقسيط** | - | - | - | - | - | 16,48 | 12,72 |
| **البيع لأجل** | - | - | - | - | - | 20,6 | 20,34 |
| **مشاركة** | - | - | - | - | - | 2,06 | 1,11 |

**المصدر: من إعداد الباحثةاعتمادا على تقارير بنك السلام 2013-2020**

من الجدول أعلاه يتبين أن بنك السلام كان يعتمد على الصيغ المرابحة والمضاربة والاجارة حتى سنة 2017، لكن ابتداءا من سنة 2018 قام البنك بتنويع المنتجات لتشمل كل من السلم والإستصناع، البيع بالتقسيط والبيع لأجل إضافة إلى المشاركة، فكانت أكبر حصة من التمويل لهذه الصيغ تعود للسلم ثم البيع لأجل أين وصلتا قيمتهما سنة 2020 إلى 40,57 مليار دج و20,34 مليار دج على التوالي في حين بلغت قيمة كل من صيغ المضاربة والمشاركة في نفس السنة قيمة 5,25 مليار دج و 1,1 مليار دج، وهذا ما يدل ان البنك يعتمد على الصيغ القائمة على البيوع لا الصيغ القائمة على المشاركة في الربح الخسارة والتي تساعد على التنمية الاقتصادية.

**الفرع الثالث: التطورات المالية للنوافذ الإسلامية:**

سيتم عرض التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل لكل من: بنك الخليج الجزائر، بنك تراست الجزائر، بنك الإسكان للتجارة والتمويل:

**1- التطورات المالية الإسلامية في بنك خليج الجزائر:**

كانت التطورات المالية الحاصلة في النوافذ الإسلامية على مستوى بنك الخليج للسنوات 2017-2020 كما يلي:

**شكل رقم (4-13): حجم التمويل الإسلامي ببنك خليج الجزائر للفترة 2017- 2020 (مليون دج)**

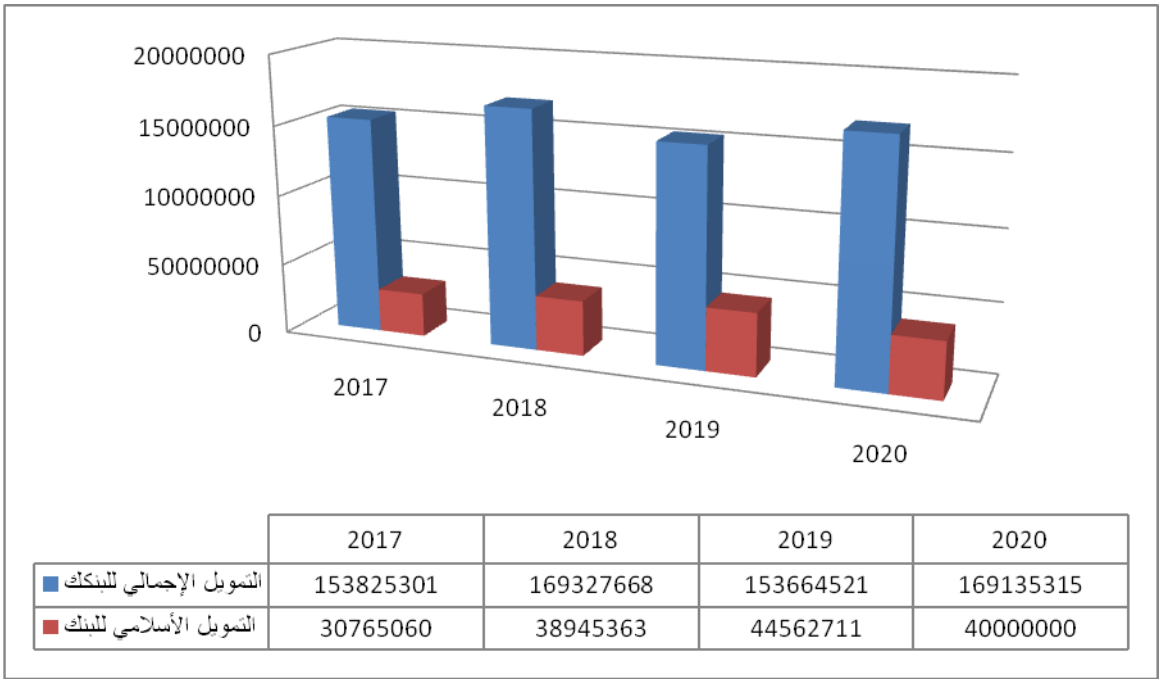


| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| التمويل الإجمالي للبنك | 153825301 | 169327668 | 153664521 | 169135315 |
| التمويل الأسلامي للبنك | 30765060 | 38945363 | 44562711 | 40000000 |

**المصدر: شاني محمد عبد الوهاب، حديدي آدم، دراسة واقع وآفاق الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 06، العدد 01، 2023، ص 20**

من الشكل أعلاه يتبين أن حجم التمويل الإسلامي ضئيل مقارنة بالتمويل الإجمالي لبنك الخليج، لكنه في تطور مستمر خلال فترة الدراسة ما عدا سنة 2020 أين عرف انخفاض في قيمته ويعود ذلك إلى أزمة COVID19، أما الصيغ المستعملة فهي في الإجمال تتمثل في الصيغ القائمة على البيوع منها المرابحة والسلم.

**2-التطورات المالية الإسلامية في بنك تراست الجزائر:**

ويتم تمثيلها في الجدول الموالي:

**جدول رقم: (4-13): حجم التمويل الإسلامي في بنك تراست الجزائر للفترة 2016-2020 دج**

| السنة | طبيعة صيغة التمويل الاسلامي | حجم كل صيغة في نهاية السنة | حجم التمويل الإسلامي | نسبة التمويل الإسلامي من إجمالي التمويل |
|---|---|---|---|---|
| **2016** | البيع بالتقسيط | 1438087115,43 | 36159395557,3 | %3,98 |
| | **المجموع** | **1438087115,43** | | |
| **2017** | البيع بالتقسيط | 237865259,86 | 50715739240,38 | %5,42 |
| | السلم | 373244294,68 | | |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | | **2751900554,54** | **المجموع** | |
| %13,01 | 63094671523,74 | 4755105780,69 | البيع بالتقسيط | **2018** |
| | | 3287311082,55 | السلم | |
| | | 165878947,53 | الإجارة | |
| | | **8208295810,77** | **المجموع** | |
| %15,97 | 58320920604,54 | 8270244268,15 | البيع بالتقسيط | **2019** |
| | | 720111801,17 | السلم | |
| | | 325959476,31 | الإجارة | |
| | | **9316315545,63** | **المجموع** | |
| %11,10 | 59490850910,78 | 3879620325,00 | البيع بالتقسيط | **2020** |
| | | 2339595962,61 | السلم | |
| | | 3827884481,35 | الإجارة | |
| | | **6602000768,96** | **المجموع** | |

**المصدر: سليمان ناصر: مرجع سابق، ص353**

وللتوضيح أكثر سوف يتم تمثيل حجم التمويل الإسلامي وحجم التمويل الإجمالي للبنك في الشكل الآتي:

**شكل رقم (4-14): حجم التمويل الإسلامي ببنك تراست الجزائر للفترة 2016- 2020 (مليون دج)**

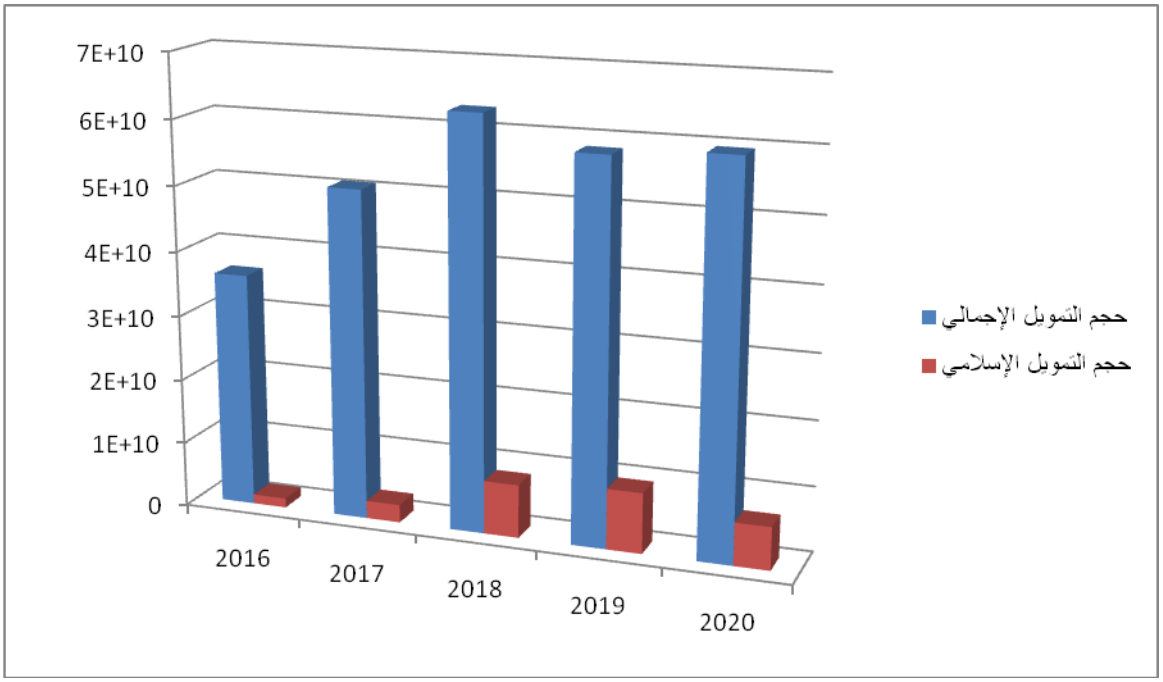


**المصدر: الجدول السابق**

من الشكل الموالي يتبين أن حجم التمويل الإسلامي في تطور مستمر باستثناء سنة 2020 والتي عرفت انخفاض والذي يعود إلى انتشار الأزمة الصحية COVID 19، لكن يبقى حجمه بالنسبة للتمويل الإجمالي للبنك صغير حيث كانت أعلى نسبة له 15,97% سنة 2019، أما الصيغ التي يعتمد عليها البنك لتمويل العملاء فتمثلت إجمالها في صيغ القائمة على البيوع وهي البيع بالتقسيط، السلم، والإجارة، كما كان النسبة الأكبر من التمويل الإسلامي يتم بصفة البيع بالتقسيط خلال فترة الدراسة، يليها السلم ثم الإجارة، وهذا ما يدل على أن البنك رغم إنه تم فتح نافذة إسلامية على مستوى وكالاته إلا أنه لا يريد المخاطرة أي المشاركة في الربح والخسارة مع عملائه بل يريد الربح المضمون، إذن هدفه من ذلك هو جذب مزيد من العملاء لزيادة الربحية لا المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار في المشاريع الاستثمارية.

**3-التطورات المالية الإسلامية في بنك الإسكان والتجارة والتمويل:**

يتم عرض حجم التمويل الإسلامي بالنسبة للحجم التمويل الإجمالي للبنك خلال الفترة 2017-2020

**شكل رقم (4-15):شكل رقم (): حجم التمويل الإسلامي ببنك الإسكان والتجارة والتمويل الجزائر للفترة 2017- 2020 (مليون دج)**

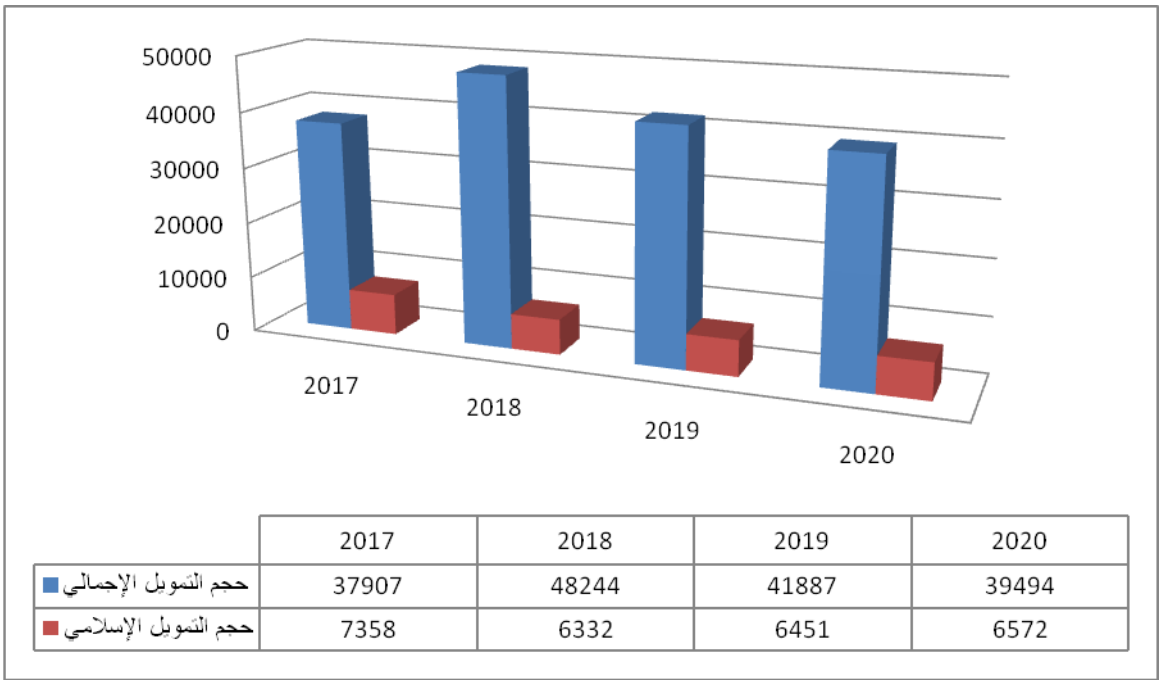


| | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 |
|---|---|---|---|---|
| حجم التمويل الإجمالي | 37907 | 48244 | 41887 | 39494 |
| حجم التمويل الإسلامي | 7358 | 6332 | 6451 | 6572 |

**المصدر: شاني محمد عبد الوهاب، حديدي آدم، مرجع سابق، ص 20**

يتبين من الشكل أن هذا البنك كسابقه من البنوك التي فتحت نوافذ، فحجم التمويل الإسلامي ضئيل مقارنة بالتمويل الإجمالي للبنك، لكنه في تطور مستمر حتي في سنة 2020، التي تميزت بحدوث الأزمة الصحية COVID 19، والذي أدى إلى انخفاض التمويل الإجمالي، أما الصيغ المعتمدة من طرف البنك فهي المرابحة، السلم، إضافة إلى القرض الحسن.

**المبحث الثالث: تقييم دور البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر وآليات تطويرها:**

بعد معرفة واقع الشمول المالي الجزائري، يتم التطرق في هذا المبحث إلى معرفة الدور الذي قامت به البنوك الإسلامية في زيادة مستواه، وماهي المتطلبات اللازمة لها لتطويره والوصول إلى ركب الدول ذات مستوى الشمول المالي المرتفع.

**المطلب الأول: مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر:**

سيتم تقييم مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات منها مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية، ومؤشر مستوى الادخار والتمويل على مستوى هذه البنوك، إضافة إلى مقارنة نشاطها مع البنوك التقليدية ومستوى تقديمها للخدمات الرقمية.

**الفرع الأول:تقييم مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية في الجزائر:**

**-مؤشر الانتشار والكثافة البنكية الإسلامية:** يتم قياسها كما يلي:

**الجدول رقم (4-14): الانتشار والكثافة المصرفية للبنوك الإسلامية في الجزائر**

| | عدد السكان (مليون جزائري) | إجمالي عدد فروع البنكين معا | الانتشار المصرفي (عدد السكان/اجمالي عد الفروع) | الكثافة البنكية (اجمالي عدد الفروع/ عدد السكان) |
|---|---|---|---|---|
| **2010** | - | - | - | - |
| **2011** | 36717 | 28 | 1311321 | 0,00000007 |
| **2012** | 37495 | 30 | 1249833 | 0,00000008 |
| **2013** | 38297 | 31 | 1235387 | 0,00000008 |
| **2014** | 39114 | 35 | 1117542 | 0,00000009 |
| **2015** | 39963 | 36 | 1110083 | 0,00000009 |
| **2016** | 40836 | 37 | 1103675 | 0,00000009 |
| **2017** | 41721 | 39 | 1069769 | 0,00000009 |
| **2018** | 42578 | 46 | 925608 | 0,0000001 |
| **2019** | 43053 | 49 | 878632 | 0,0000001 |
| **2020** | 43851 | 49 | 894918 | 0,0000001 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على التقارير السنوية لبنك البركة (2010-2019)، وبنك السلام (2012-2020) والموقع التالي: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام:**

**https://www.ons.dz/spip.php?rubrique327 تم الاطلاع في 02-04-2023**

من خلال الجدول (4-14) يتضح أن الفروع البنكية للبنوك الإسلامية في الجزائر تميزت بضعف الانتشار حيث سجلت سنة 2011 فرع واحد لكل 1311321 شخص، لترتفع بعد ذلك في سنة 2020 بفرع واحد لكل 894918 شخص، لكن تبقى النسب بعيدة عن المستوى المطلوب وهو فرع واحد لكل 10000 شخص، نفس الشيء للكثافة المصرفية فهي سنة 2020 كانت بعيدة جدا عن الواحد الصحيح أين سجلت قيمة 0,000001 وهذا ما يدل على نقص التوزيع لفروع البنوك الاسلامية، وبالتالي نقص توفير الخدمات والمنتجات الإسلامية للأفراد والذي يجعلهم مستبعدين ماليا، وللتطرق أكثر في الموضوع يتم البحث في مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية كما يلي:

**-مؤشر مساهمة البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية:**

يوضح هذا المؤشر دور البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية ومن ثم زيادة الوعي البنكي، ويتم ذلك من خلال مقارنتها مع إجمالي عدد فروع البنوك الناشطة في الاقتصاد ويحسب كما يلي[1]:

$$\text{نسبة مساهمة البنوك الاسلامية في نشر الخدمات البنكية} = \frac{\text{مجموع فروع البنوك الاسلامية}}{\text{مجموع فروع البنوك الناشطة في الاقتصاد}}$$

**جدول رقم (4-15): نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية للفترة 2011-2020**

| | عدد فروع البنوك الاسلامية | عدد فروع الشبكة البنكية في الجزائر | نسبة مساهمة البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية |
|---|---|---|---|
| **2011** | 28 | 1441 | **%1,9** |
| **2012** | 30 | 1478 | **%2,02** |
| **2013** | 31 | 1494 | **%2,07** |
| **2014** | 35 | 1531 | **%2,28** |
| **2015** | 36 | 1556 | **%2,31** |
| **2016** | 37 | 1578 | **%2,34** |
| **2017** | 39 | 1605 | **%2,42** |
| **2018** | 46 | 1615 | **%2,84** |
| **2019** | 49 | 1636 | **%3** |
| **2020** | 49 | 1674 | **%2,92** |

[1] إشعلال سارة، خالفي وهيبة، **دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط (دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية 2011-2015)**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، عدد خاص، 2018، ص 62.

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير السنوية لبنك البركة وبنك السلام، بنك الجزائر من 2011– 2020**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد فروع البنوك الإسلامية في تزايد لكن بوتيرة بطيئة مقارنة مع ازدياد فروع البنوك التقليدية، حيث كان عددها 28 فرعسنة 2011، ثم وصلت إلى 49 فرع سنة 2020، ويقدر المتوسطالعام لنسب مساهمة البنوك الإسلامية في نشر الخدمات البنكية ب 2,67%، وهي نسبة ضعيفة تتدل على نقص الوعي البنكي الإسلامي في الجزائر.

**الفرع الثاني: تقييم مؤشر استخدام الخدمات المالية:**

يتم ذلك من خلال معرفة تطور حجم الودائع الإسلامية، ثم التطرق لمعرفة تطور حجم التمويلات التي منحتها البنوك الإسلامية لعملائها:

**–تطور حجم الودائع الإسلامية في الجزائر:**

**جدول رقم (4–16): تطور حجم الودائع الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع اجمالي ودائع الجهاز البنكي الجزائري الوحدة (مليار دج)**

| السنوات | ودائع البنوك الإسلامية | اجمالي الودائع البنوك ككل | نسبة ودائع البنوك الإسلامية إلى اجمالي الودائع | معدل نمو الودائع الاسلامية | معدل نمو اجمالي ودائع البنوك ككل |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 97,66 | 5288 | %1,84 | - | - |
| **2011** | 116,23 | 6733 | %1,72 | %19,01 | %32,27 |
| **2012** | 135,917 | 7238 | %1,87 | %16,93 | %7,5 |
| **2013** | 149,367 | 7787,4 | %1,91 | %9,89 | %7,59 |
| **2014** | 150,634 | 9117,5 | %1,65 | %0,84 | %17,08 |
| **2015** | 178,247 | 9200,7 | %1,93 | %18,33 | %0,91 |
| **2016** | 204,649 | 9079,9 | %2,25 | %14,81 | %1,31- |
| **2017** | 272,533 | 10232,2 | %2,66 | %33,17 | %12,69 |
| **2018** | 309,427 | 10922,7 | %2,83 | %13,53 | %6,74 |
| **2019** | 316,947 | 10639,5 | %2,97 | %2,43 | %2,59- |
| **2020** | 351,193 | 10754,8 | %3,26 | %10,8 | %1,08 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير السنوية لبنك البركة وبنك السلام، بنك الجزائر من 2010– 2020**

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم ودائع البنوك الإسلامية في نمو مستمر لكن بمعدلات متذبذبة خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة نمو سنة 2017 أين وصلت إلى 33,17% في حين سجلت أقل نسبة نمو سنة 2014 ب 0,84% ويعد بنك السلام أحد الأسباب في ذلك، (الخلافات الداخلية للبنك في تلك السنة، وكما هو معروف أن حجم ودائعه تمثل الحصة الأكبر من إجمالي ودائع البنوك الإسلامية)، أما المتوسط العام لنمو هذه الودائعفقد بلغ نسبة 13,97%، في حين بلغ متوسط نمو إجمالي الودائع ككل 8%،أين كانت نسب نمو هذه الاخيرة في بعض السنوات سالب كسنة 2016 و2019 التي بلغت -31,1 %و-2,59% على التوالي (ويعود السبب الأول إلى أزمة انخفاض أسعار النفط سنة 2015 الذي أدى إلى انخفاض قيمة الودائع من العملة الصعبة في البنوك العمومية والتي تمثل أكبر عدد من إجمالي البنوك ككل، أما السبب الثاني يعود إلى الظروف التي مر بها البلاد سنة 2019 (الحراك) أين أدى إلى عدم الثقة في التعامل مع البنوك لعدم معرفة مصير البلاد إلى اين يتجه)، في حين نمو ودائع البنوك الإسلامية لم يسجل أي نسب سالبة طيلة سنوات الدراسة، لكن رغم ذلك تبقى نسب ودائع البنوك الإسلامية إلى إجمالي الودائع ضئيلة جدا كانت أحسنها سنة 2020 قدرت ب3,26%، وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

**شكل رقم (4-16): تطور حجم الودائع الإسلامية في الجزائر ومقارنتها بإجمالي الودائع البنوك للفترة 2010-2020(الوحدة مليار دج)**

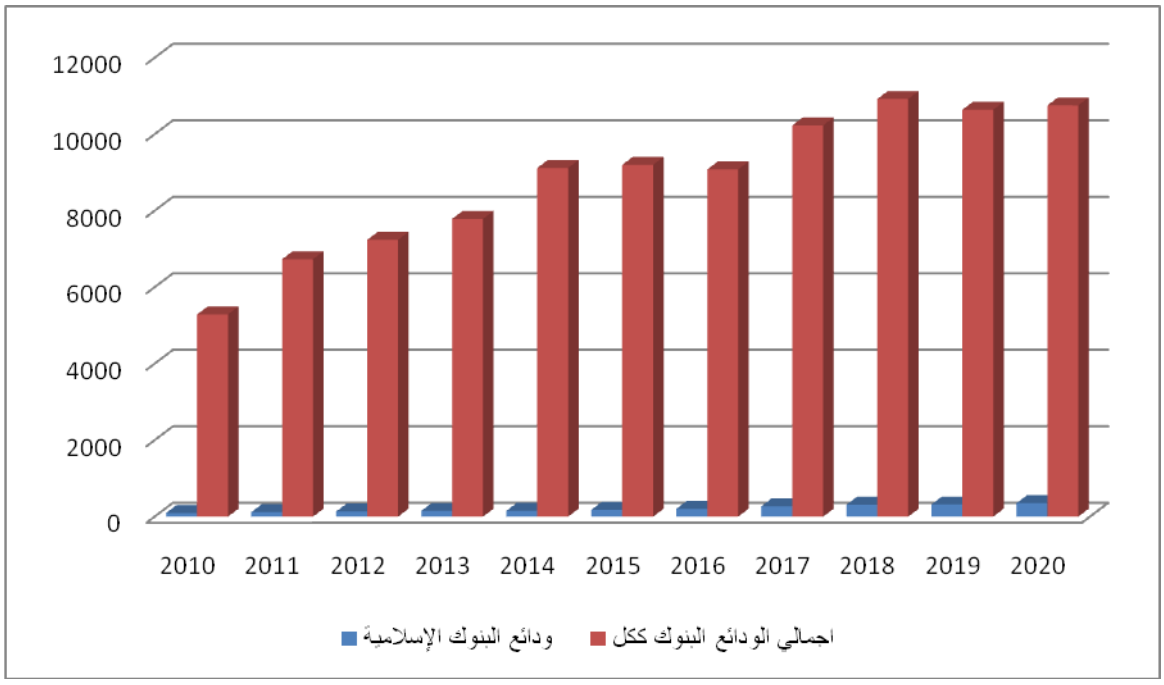


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول السابق**

ولمعرفة مدى إيجابية ارتفاع حجم هذه الودائع لابد من ربطها بالناتج المحلي عن طريق **المرونة الداخلية للودائع** (تم معرفة كيفية حسابها في المبحث الأول):

**الجدول رقم (4–17): المرونة الداخلية للودائع البنوك الإسلامية للفترة 2010–2020**

| | اجمالي الودائع البنوك الإسلامية | الناتج المحلي الاجمالي | المرونة الداخلية لودائع البنوك الاسلامية |
|---|---|---|---|
| **2010** | 97,66 | 12049,5 | - |
| **2011** | 116,23 | 14384,8 | **0,98** |
| **2012** | 135,917 | 16208,7 | **1,33** |
| **2013** | 149,367 | 16647,3 | **3,66** |
| **2014** | 150,634 | 17228,6 | **0,24** |
| **2015** | 178,247 | 16702,1 | **6,1–** |
| **2016** | 204,649 | 17406,8 | **3,44** |
| **2017** | 272,533 | 18906,6 | **3,83** |
| **2018** | 309,427 | 20452,3 | **1,67** |
| **2019** | 316,947 | 20428,3 | **20–** |
| **2020** | 351,193 | 18723,5 | **0,12–** |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على المعطيات السابقة**

عرفت المرونة الداخلية لودائع البنوك الإسلامية تذبذبا في القيم، وهذا دليلا على الاستجابة الغير المنتظمة للودائع للتغير الذي يحدث في الناتج المحلي الإجمالي فتارة يكون أقل من 1 منها القيم 0,98%، 0,24%، لسنوات 2011 و2014، على التوالي مما يعني استجابة ضعيفة، وتارة أكثر من 1 منها 3,66%3,83% سنوات، 2013، 2017،مما يعني أنه تستجيب للتغيرات في الناتج المحلي الإجمالي،أما القيم السالبة (-1,6% و-0,12% و-20%) فتعود إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في مقابل ارتفاع الودائع، وما يمكن استنتاجه من ذلك هو ضعف مرونة الإيداع البنكي الإسلامي، وهذا الضعف وعدم الاستقرار دليل على ضعف ارتباط الودائع الإسلامية بالتغيرات في الدخل الحقيقي من جهة، وضعف دور البنوك الإسلامية في جذب المزيد من الودائع، وبالتالي ضعف الشمول الماليالإسلاميللأفراد.

**-تطور حجم التمويلات في البنوك الإسلامية:**

كانت مقارنتها مع حجم القروض الممنوحة من طرف البنوك ككل كما يلي:

**جدول رقم (4–18): تطور حجم التمويلات الإسلامية ومعدلات نموها ومقارنتها مع اجمالي القروض الجهاز البنكي الجزائري الوحدة (مليار دج)**

| | إجمالي التمويلات البنوك | اجمالي القروض الممنوحة من البنوك | نسبة نمو اجمالي التمويلات | نسبة نمو اجمالي القروض الممنوحة | نسبة اجمالي التمويلات الممنوحة |
|---|---|---|---|---|---|

| | الإسلامية | ككل | الإسلامية | من البنوك | من البنوك الإسلامية إلى اجمالي القروض ككل |
|---|---|---|---|---|---|
| **2010** | 60,356 | 3266,7 | - | - | %1,8 |
| **2011** | 72,303 | 3724,7 | %19,79 | %14 | %1,94 |
| **2012** | 78,577 | 4296,4 | %8,67 | %15,34 | %1,8 |
| **2013** | 82,128 | 5154,5 | %4,5 | %19,97 | %1,59 |
| **2014** | 104,566 | 6502,9 | %27,32 | %26,15 | %1,6 |
| **2015** | 117,721 | 7252,6 | %12,58 | %11,25 | %1,62 |
| **2016** | 140,088 | 7907,8 | %19 | %9 | %1,77 |
| **2017** | 185,131 | 8877,9 | %32,15 | %12,26 | %2 |
| **2018** | 231,8 | 9974,1 | %25,2 | %12,34 | %2,13 |
| **2019** | 251,360 | 10855,7 | %8,43 | %8,83 | %2,31 |
| **2020** | 252,341 | 11179,2 | %0,39 | %2,9 | %2,25 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير السنوية لبنك البركة وبنك السلام، بنك الجزائر من 2010 –2020**

من الجدول أعلاه يتبين أن حجم التمويلات البنوك الاسلامية في نمو مستمر لكن بمعدلات متذبذبة خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت أعلى نسبة سنة 2017 والتي قدرت 32,15%، في حين سجلت أدنى نسبة نمو لها سنة 2020 ب 2,9% ويعود ذلك لنقص الطلب على التمويل جراء الأزمة الصحية COVID 19 (الحجر الصحي)، وكما بلغ متوسط نمو اجمالي التمويلات طيلة فترة الدراسة نسبة 15,83%، في حين بلغ متوسط نمو اجمالي القروض ككل 13,2%، والأمر الذي يؤكد على زيادة الطلب لمثل هذه التمويلات من طرف الأفراد والمؤسسات لكن بالرغم من ذلك تبقى نسبها إلى إجمالي القروض ضئيلة، سجلت أعلاه 2,25%سنة 2020،وهو دليل على ضعف المساهمة الفعالة لهذه البنوك في تمويل الاقتصاد ككل، والاستثمارات خاصة.

**شكل رقم (4–17): تطور حجم التمويلات الإسلامية في الجزائر ومقارنتها بإجمالي قروض البنوك للفترة 2010–2020 (الوحدة مليار دج)**

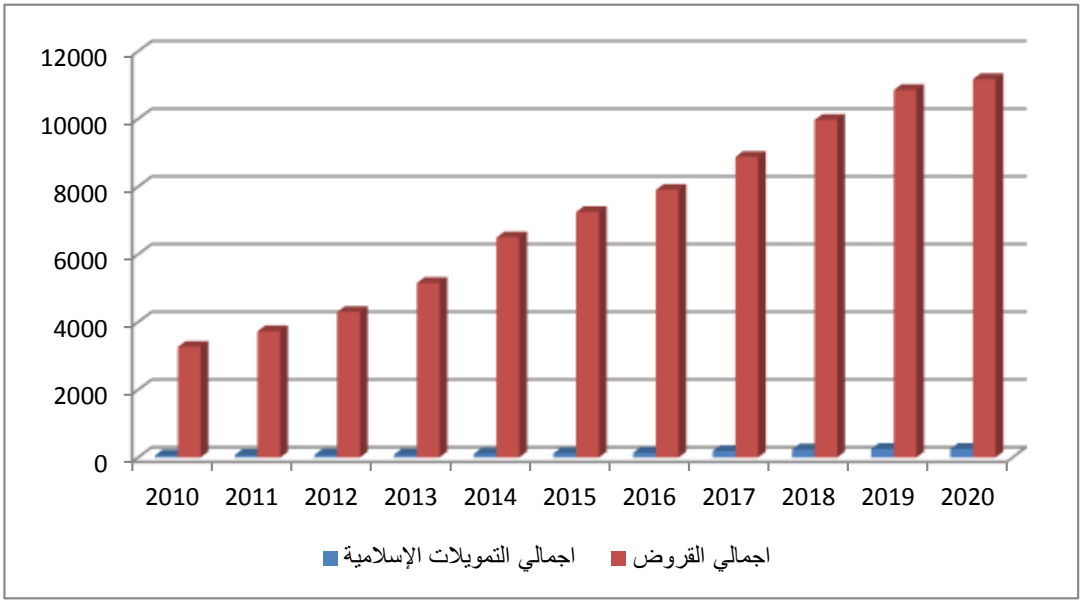


**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجدول السابق**

ولمعرفة مدى قدرة البنوك الإسلامية على تغطية النشاط التمويلي وتوظيف المدخرات نقوم بقياس **المرونة الداخلية للتمويل الإسلامي**(تم معرفة كيفية حسابها في المبحث الأول):

**جدول رقم (4–19): المرونة الداخلية للتمويل الاسلامي في البنوك الجزائرية للفترة 2010–2020**

| | اجمالي التمويلات الاسلامية | الناتج المحلي الاجمالي | المرونة الداخلية للتمويل الاسلامي |
|---|---|---|---|
| **2010** | 60,356 | 12049,5 | - |
| **2011** | 72,303 | 14384,8 | 1,02 |
| **2012** | 78,577 | 16208,7 | 0,68 |
| **2013** | 92,128 | 16647,3 | 1,67 |
| **2014** | 104,566 | 17228,6 | 8 |
| **2015** | 117,721 | 16702,1 | 4,19- |
| **2016** | 140,088 | 17406,8 | 4,41 |
| **2017** | 185,131 | 18906,6 | 3,73 |
| **2018** | 231,8 | 20452,3 | 3,11 |
| **2019** | 251,360 | 20428,3 | 84,3- |
| **2020** | 252,341 | 18723,5 | 0,046- |

**المصدر: من اعداد الباحة اعتمادا على المعطيات السابقة**

يبين الجدول أعلاه من مؤشر المرونة الداخلية للتمويل الإسلامي أنّ فاعلية البنوك الإسلامية محدودة في تمويل **التنمية الاقتصادية** فالارتفاع عن (1) يبين التوسع في التمويل وهذا التوسع لم يتناسب مع حجم النشاط الاقتصادي كما هو حاصل في سنوات 2016و 2017 وهذا ما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، وكذلك الانخفاض عن قيمة (1) يبين حالة الانكماش إذا ابتعدت كثيرا من 1 مثل ما حصل سنة 2019 و 2020 وهذا راجع للظروف الاجتماعية التي مر بها البلاد إضافة إلى أزمة **COVID 19** اللتان أثرتا على الناتج المحلي الإجمالي، كما يعرف أيضا أن البنوك الإسلامية والنوافذ الإسلامية الجزائرية تعتمد في تمويلاتها على الصيغ القائمة على البيوع لا الصيغ القائمة على المشاركة في الربح والخسارة، وبالتالي فإنها لا تقوم بتمويل الاستثمارات التي تساعد على زيادة القيمة المضافة للاقتصاد، وبعث التنمية الاقتصادية له خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها البلاد حاليا.

**الفرع الثالث: تقييم مؤشر الخدمات المالية الرقمية:**

سوف يتم تقييم مدى انتشار وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الإسلامية (البركة والسلام)، من خلال الصرافات الآلية، محطات الدفع الالكتروني، الخدمات الرقمية والتي هي كما يلي:

-**انتشار أجهزة الصرافات الآلية**:وكانت كالآتي:

**جدول رقم (4-20): عدد الصرافات الآلية للبنوك الإسلامية في الجزائر سنة 2023**

| البنك | العدد |
|---|---|
| بنك البركة | 34 |
| بنك لسلام | 28 |
| المجموع | 62 |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على موقعSATIM: https://www.satim.dz/fr/reseau-cib/trouver-un-distributeur.html تم الاطلاع في : 05-04-2023**

يلاحظ من خلال الجدول أن كل من بنك البركة وبنك السلام، تتوفر لديهم الصرافات الآلية، ب 34 صراف آلي لبنك البركة و28 صراف آلي لبنك السلام، بمجموع 62 صراف آلي للبنكين، وهذا ما يدل على ضآلة عددها، وبالتالي نقص الخدمة التي يقدمها هذا الجهاز للمتعاملين مع البنكين، حيث يعتبر هذا الجهاز من أهم الوسائل التي تمكن العملاء الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.

-**انتشارالخدمات الرقمية**: عمل كل من البنكين على تحسين هذه الخدمات الرقمية التي يقدمها للعملاء، والتي كانت كما يلي:

**جدول رقم (4-21): الخدمات الرقمية التي تقدمها البنوك الإسلامية في الجزائر**

| بنك البركة | بنك السلام |
|---|---|
| جهاز الدفع الآلي TPE، البركة نات، البركة app.dz تقدم خدمات البركة عبر الهاتف، الرسائل القصيرة للبركة، البركة سمارت هو خدمة 3 في 1 (البنك عبر النت، البنك عبر الهاتف، وخدمة الرسائل القصيرة) | خدمة البنك عن بعد، تطبيق الهاتف البنكي، الدفع عبر المسح WIMPAY، ماكينات الدفع الالكتروني، سيتم إطلاق منصة رقمية لتكون أكبر منصة تمويل استهلاكي عبر الانترنت في الجزائر |

**المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على-https://www.albaraka-bank.dz/%D8%AE%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D9%86%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9/?lang=ar وhttps://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-1-8-189.html تاريخ الاطلاع 05-04-2023**

يتبين من الجدول أنَ البنوك الإسلامية الجزائرية تسعى جاهدة لتوفير الخدمات الرقمية لعملائها، من خلال خدمات البنوك عبر الانترنت، والهاتف المحمول، إضافة إل أجهزة الدفع الالكتروني، وذلك من أجل مواكبة العصرنة وجذب أكبر قدر ممكن من العملاء من خلال تقديم هذه الخدمات، التي تتسم بالجودة العالية والتكلفة المنخفضة والسرعة في التنفيذ.

**المطلب الثاني: متطلبات تطوير البنوك الإسلامية في الجزائر في إطار الاستفادة من التجارب الرائدة من أجل تعزيز الشمول المالي**

بالرغم من أن بنك الجزائر قام بإصدار نظام 18-02 ونظام 20-02 محاولة لتنظيم عمل البنوك الإسلامية إلا أنه مازال يشوب هذا النظام العديد من النقائص، التي يتوجب العمل عليها لتطويره وذلك من أجل زيادة فعالية هذه البنوك في الساحة المصرفية الجزائرية، لذ يتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم تلك المتطلبات التي يجب أن تكون موجودة في نظام البنوك الإسلامية الجزائريةعلى غرار تجارب الدول السابقة، لتسهيل عملها، وتعزيز الشمول المالي من خلالها في الجزائر.

**الفرع الأول: المتطلبات القانونية:** تتمثل فيما يلي:

**1-سن قانون خاص بالصيرفة الإسلامية:** إن قانون النقد والقرض لا يعيق انشاء البنوك الإسلامية، إلا أنه لا يتوفر على الاطار القانوني الذي يسمح لهذه البنوك العمل في جو تنافسي مع البنوك التقليدية، وبالرغم من إصدار أنظمة وتعليمات خاصة بعمل البنوك الإسلامية مؤخرا إلى أن هذا لا يكفي، لذا وجب على بنك الجزائر مراجعةقانون النقد والقرض أو سن قانون جديد خاص بالبنوك الإسلامية، كما لجأت إليه بعض الدول، وذلك من أجل تحسين البيئة التشريعية لعمل هذه البنوك، والتي وصلت إلى الأهداف المنشودة منها ماليزيا وبنغلادش

(التجارب المتطرق إليها سابقا)؛ حيث قامت ماليزيا بسن قانون البنوك السلامية عام 1983م وتم تعديله عام 2009، أما بنغلادشفقد اصدرت **"مبادئ توجيهية لإجراء الخدمات البنكية الإسلامية"** في 9 نوفمبر 2009، ويتم تحديث وتحيين هذه المبادئ بصفة منتظمة للوصول إلى مبادئ أكثر شمولا من أجل تطبيق أحكام الشريعةالاسلامية في الخدمات البنكية الإسلامية المقدمة للعملاء؛

**2- مراجعة بعض القوانين القديمة من أجل ملائمتها مع قواعد الصيرفة الاسلامية:** :منها:

**-القانون التجاري:** يجب إقامة بعض التعديلات فيه لكي يتلاءم مع عمل البنوك الإسلامية، وذلك من خلال إدراج نصوص قانونية خاصة بمنتجات الصيرفة الإسلامية من حيث شروطها، وحقوق وواجبات كل طرف، ومعالجة حالات التقصير والتعدي[1]؛

**-القانون الضريبي والجبائي:** إن هذا القانون يجعل من البنك الإسلامي يتعرض لمشكل الازدواج الضريبي عند تقديم بعض المنتجات المالية لعملائه (المضاربة مثلا)، وذلك من خلالتحميلهم أعباء جبائية مرتفعة، والذي يزيد من تكاليف انجاز معاملاته، إضافة إلى تعرضه للازدواج الضريبي بسب الرسم على النشاط المهني، كل هذا يؤدي إلى محدودية عمله ونقص المنافسة بينه وبين البنوك التقليدية، لذا وجب تصحيح هذه العقبة لتسهيل عمل هذه البنوك،

**-قانون الاستثمار الأجنبي:**يجب إجراء تعديلات خاصة بالاستثمار الأجنبي في مجال الخدمات البنكية والمالية الإسلامية وضوابط الشراكات والاندماجات؛

**-قانون الصفقات العمومية:**يجب إدخال تعديلات على قانون الصفقات العمومية من أجل استخدام الأدوات الإسلامية وعقودها المركبة في تنفيذ الصفقات.[2]

**3- إصدار قوانين متعلقة ببنية النظام المالي الإسلامي:** يتمثل بنية النظام المالي الإسلامي في شركات التأمين التكافلي والسوق المالية الإسلامية، وصناديق الاستثمار الإسلامية،ولاكتمال عمل البنوك الإسلامية لابد من اصدار قوانين متعلقة بهذه العناصر من بنية النظام المالي الإسلامي،

-فنشاط شركات التأمين التكافلي في الجزائر كان يتم وفق قانون التأمين التجاري منذ سنة 1996، إلا أن أصدر المرسوم التنفيذي رقم **21- 81** المؤرخ في 23 فيفري 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي• وجاء هذا بعد صدور النظام **20-01** الخاص بالبنوك الإسلامية، وهذا ما تم في ماليزيا فبعدما قامت

---

[1] العرابي مصطفى، طروبيا ندير، **توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020، ص 261

[2] بن مشيش حليمة، مرجع سابق، ص 226

• يمارس التأمين التكافلي حسب هذا المرسوم من طرف شركة التأمين طبقا لأحكام **المادة 203** من انون التأمينات حسب إحدى الكيفيتين: من خلال شركة تأمين تمارس حصريا عمليات التأمين التكافلي، أو من خلال تنظيم داخلي يسمى "نافذة" لدى شركة تأمين تمارس عمليات التأمين التقليدي، وفي هذه الحالة يجب الفصل بين عمليات التأمين التكافلي وعمليات التأمين التقليدي من الناحية الفنية والمحاسبية والمالية، وحسب **المادة 05** من هذا المرسوم التنفيذي، فإنه على شركة التأمين التكافلي ممارسة التأمين وفقا للشكلين الآتيين: التأمين التكافلي العائلي (فيما يخص تأمينات الأشخاص)، والتأمين التكافلي العام (فيما يخص تأمينات الأضرار)

بإصدار قانون البنوك الإسلامية سنة 1983م تلاه مباشرة اصدار قانون التأمين التكافلي سنة 1984م، في حين السعودية كان إصدار قانون التأمين التكافلي سنة 2003، وذلك ليكمل عمل البنوك الإسلامية، فقد حققت ماليزيا والسعودية تطورا كبيرا في مجال التأمين التكافلي على المستوى العالمي سنة 2013 بتصدر السعودية بنسبة 51% حسب تقرير Global Takaful Insights[1]، وهذا ما ساعد تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية في هذين البلدين؛

**–**تعتبر بورصة الجزائر (السوق المالي) فتية النشأة تتخللها مجموعة من النقائص، وتعتبر معوقا كبيرا لإدراج الأدوات الاستثمارية التقليدية، ناهيك عن إدراج المنتجات المالية الإسلامية، لذا يتوجب الاهتمام بتطويرها وتحسين عملها، وإلزامية سن قوانين خاصة بإدراج الأدوات الاستثمارية الإسلامية كالصكوك الذي عرف سوقها زيادة متسارعة وتطور معتبرا في الآونة الأخيرة على المستوى العالمي، أين كانت ماليزيا الأولى من حيث اجمالي حجم الإصدار والذي قدر ب 800 مليار دولار من سنة 2001 إلى سنة 2020، تلتها المملكة العربية السعودية بحجم اصدار قدر ب 174,60 مليار دج[2]، وكان هذا من أهم الأسباب التي أدت إلى تطور نشاط البنوك الإسلامية فيهما، وذلك يعود إلى أن اعتماد الصكوك الإسلامية يقدم الحلول لهذه الأخيرة في حالة وجود فائض أو عجز في السيولة؛

–سن قانون أو نظام يتعلق بالسوق النقدي الإسلامي، من أجل التسهيل للبنوك الإسلامية الحصول على السيولة، حيث يتعذر اللجوء إلى السوق النقدي التقليدي للحصول عليها؛

–سن قانون خاص بالصناديق الاستثمارية الإسلامية: وذلك لاستدراك فجوة التأخر في الاستفادة من الآثار الإيجابية للصناديق الاستثمارية التي تجاوز عددها 1400 صندوق استثماري سنة 2019 في 28 دولة بقيمة تتجاوز 100 مليار دولار[3].

**الفرع الثاني: المتطلبات التنظيمية:** تتمثل فيما يلي:

**1–إقامة إطار تنظيمي مزدوج لبنك الجزائر:** لتكييف النظام البنكي الملائم للبنوك الإسلامية في الجزائر لابد من إقامة نظام بنكي مزدوج لبنك الجزائر يراعي أسس ومبادئ البنوك التقليدية والإسلامية في جميع إدارته، إضافة إلى مراعاة المعايير التنظيمية والاحترازية المناسبة لنشاط البنوك الإسلامية ولضمان نجاح ذلك لابد من محاولة الاستفادة من التجارب السابقة خاصة ماليزيا كما يلي[4]:

---

[1]فضل عبد الكريم محمد، مرجع سابق، ص28

[2]عبد الناصر براني، وآخرون، **تجربة إدماج الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي وآليات استفادة بورصة الجزائر منها**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09– العدد 01، جوان 2022، ص 766

3صالحي صالح، **الأسس المتكاملة لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، بالمقارنة مع النظام الجديد رقم 18–02 المتعلق بالصيرفة التشاركية**، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019، ص 14

[4]بن مشيش حليمة، مرجع سابق، ص 231

– مراعاة مبادئ التسيير الإداري وضوابط حوكمة الشركات في البنوك الإسلامية، والمعايير المختلفة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع معايير لجنة بازل ويراعي خصوصية العمل البنكي الإسلامي، إضافة إلى المعايير الدولية التي تساعد في تطبيق نظام بنكي مزدوج في الجزائر

–إعادة الهيكلة التنظيمية لبنك الجزائر لتجسيد الإدارة المزدوجة للنظام البنكي، وذلك من خلال استحداث قسم " إدارة البنوك الإسلامية" يتولى مهمة الرقابة على البنوك والنوافذ الإسلامية من حيث مخاطر السيولة والائتمان وكفاية رأس المال،إضافة إلى مراجعة السياسة النقدية التي ينتهجها اتجاه هذه البنوك والاشكالات التي تبرزها من خلال استعمال نسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم، ودوره كملجأ أخير للإقراض؛

–إصدار الأنظمة والتعليمات واللوائح التنظيمية الجديدة ونماذج العقود والتقارير والمستندات المطلوبة لاستيعاب العمل البنكي المزدوج ضمن المهام الجديدة المزدوجة لبنك الجزائر.

**2– تطوير النظم الفنية والمحاسبية:** نظرا للاختلاف في قواعد العمل البنكي التقليدي والإسلامي، يتوجب تطوير النظم الفنية والمحاسبية اللازمة لطبيعة العمل البنكي الإسلامي، سواءا كان ذلك من الناحية الشرعية أو من ناحية تحليل البيانات وقياس الأداء، لذا يجب على بنك الجزائر أن يعمل على دمج معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) التي تضع معايير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتساير المعايير الدولية في هذا الشأن.

3– **تأسيس الهيئات المحلية الداعمة لعمل البنوك الإسلامية:** العمل على تأسيس الهيئات الداعمة، والتي تساعد البنوك للارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرتها في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، ويمكن أن تشمل هذه الهيئات الداعمة إنشاء لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية، كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات وتوحيد الفتاوي، إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية[1]؛

**–استخدام التقنيات الحديثة (التكنولوجيا المالية)في تقديم الخدمات المالية والبنكية الإسلامية:** وذلك لتحسين نظم المدفوعات البنكية، والتوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية والتقنية الإسلامية، وذلك بالاقتداء بتجربة ماليزيا والمملكة العربية السعودية في ذلك، حيث أن ماليزيا قامت بإنشاء منصة الحساب الاستثماري IPA لتقديم الخدمات البنكية الإسلامية إلكترونيا، أما المملكة العربية السعودية فقد اثبتت قدرتها وامكانيتها في التكنولوجيا المالية الإسلامية خاصة بعد قيام البنك المركزي السعودي منح الترخيص لبنكيين رقميين محليين لتطوير وابتكار منتجات وخدمات مالية وبنكية في القطاع المالي السعودي؛

**الفرع الثالث: المتطلبات التشغيلية:** تتمثل فيما يلي:

[1]طارق مخلوفي، مليكة صديقي، **دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر**، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020، ص 898

يجب العمل على توفير الكفاءات القادرة على إدارة النشاط البنكي الإسلامي، وذلك للقيام بالمعاملات المالية الإسلامية، والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للعمل البنكي الإسلامي، وذلك من خلال[1]:

-إنشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات البنكية المؤهلة لذلك، وهذا ما قامت به ماليزيا التي أنشأت المعهد الماليزي للصيرفة والتمويل الإسلامي، والمركز الدولي للتعليم في التمويل الإسلامي من أجل توفير كوادر بشرية مكونة ومؤهلة للعمل في المجال البنكي الإسلامي؛

-قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية وتدعيم الابتكار المالي، ومراكز متخصصة في تدريب العاملين داخل البنوك، وفي هذا الاطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية (المملكة العربية السعودية).

1 سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 07، 2009، ص 313

**خاتمة:**

بالرغم من محاولة السلطات الجزائرية تحسين مستويات الشمول المالي بما فيها بنك الجزائر الذي سعى إلى تعزيزهعن طريق زيادة انتشار البنوك وفتح الفروع في كثير من المدن والارياف، إضافة إلى استخدام التقنيات التكنولوجيا المالية، لكن تبقى مستوياته ضعيفة، ويرجع السبب إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المالية والبنكية التقليدية نظرا للعقائد الدينية التي يتميز بها المجتمع الجزائري، وهذا ما جعل الدولة تتفطن لذلك، لذا سارعت إلى توفير بيئة ملائمة لنشاط البنوك الإسلامية، وتقديم خدمات مالية وبنكية متوافقة مع الشريعة الإسلامية ،فقد كان ذلك سنة 2018 أين تم إصدار ولأول مرة نظاما خاصا بالبنوك الإسلامية، بعدها تم الغاءه وإصدار نظام ثاني كان أشمل من الأول وهو النظام 20-02، لكنه يبقى ناقصا، لذا وجب على السلطات توفير مجموعة من المتطلبات لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منها ما هو متعلق بالجانب التشريعي، ومنها ما هو متعلق بالجانب التنظيمي خاصة علاقتها مع بنك الجزائر، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة، إضافة إلى تأسيس الهيئات الداعمة لها والاستفادة من خبرات الدول كماليزيا وبنغلادش والسعودية.

# الخاتمة العامة

**خاتمة:**

لقد اهتمت هذه الدراسة بموضوع الشمول المالي وسبل تعزيزه، لاعتبار هذا الموضوع أصبح محل اهتمام العديد من الدول والهيئات الدولية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، حيث يعود ذلك إلى أن الشمول المالي ذو أهمية كبيرة يساهم في تحقيق الاستقرار المالي وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما خصت الدراسة الدور الذي يمكن للبنوك الإسلامية القيام به لتعزيزه، كتقديمها مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الخاصة بها للأفراد والمؤسسات.

من خلال دراستنا نجد أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر متدنية، وذلك رغم انتشار البنوك والمؤسسات المالية، إلا أنها لا تلبي طلبات كل فئات المجتمع، خاصة الشرائح ذوي الدخل المحدود وكذلك الذين يفضلون الخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، لذا ولأجل توسيع تقديم الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي بات الاستعانة بالبنوك والنوافذ الإسلامية أمرا ضروريا، وكل هذا يتطلب الالتفاتة لهذه الصناعة وتوفير بيئة ملائمة لنشاطها من خلال إعادة النظر في الإطار التشريعي والتنظيمي لها، إضافة إلى الاستفادة من خبرات الدول التي نجحت في تعزيز الشمول المالي من خلال الاعتماد على البنوك الإسلامية كبنغلادش وماليزيا والسعودية.

**أولا: نتائج الدراسة:**

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج كانت أهمها فيما يلي:

1- الشمول المالي هو مدى قدرة مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال القنوات الرسمية؛

2- واقع الشمول المالي كان مختلف فيما بين بلدان العالم، ويعود ذلك إلى تطور الأوضاع الاقتصادية والسياسية، وتطور القطاع البنكي وقطاع التكنولوجيا المالية في كل بلد؛

3- إن طهور البنوك الإسلامية يعتبر جديد العهد مقارنة مع نظيرتها التقليدية، فقد مرت بعدة مراحل حتى وصلت إلى ما عليه الآن، فهي تعتبر ركيزة النظام المالي العالمي خاصة بعد الأزمة العالمية 2008 لما تمتعه من خصائص ومميزات جعلتها تهيمن على الساحة البنكية؛

4- يعود الفضل لهيمنة البنوك الإسلامية على الساحة البنكية إلى ظهور العديد من المؤسسات الدولية الداعمة لها والتي كان لها تأثير مملوس في توفير البيئة المناسبة لعملها خاصة في السنوات الأخيرة؛

5- حقق قطاع هذه الصناعة المصرفية الإسلامية نموا متسارعا خلال العقود الأخيرة على المستوى العالمي والعربي، خاصة بعد تبنيها تقنيات التكنولوجيا المالية في بعض الدول والتي بفضلها تم تعزيز الشمول المالي للأفراد.

6- من خلال دراسة تجارب كل من بنغلادش وماليزيا والمملكة العربية السعودية في البنوك الإسلامية ودورها في تعزيز الشمول المالي، تبين أن لكل دولة لها مقومات جعلتها تحرز تقدما في ادماج الأفراد من خلال تبني هذه الصناعة؛

7- ففي بنغلادش قامت الحكومة بعدة إجراءات من أجل إرساء نشاط البنوك الإسلامية، فقد قامت بتسهيل نشاط البنوك الإسلامية من خلال إعطائها بعض التفضيلات مقارنة بنظيرتها التقليدية، كما تم إصدار مبادئ توجيهية لإجراء الخدمات البنكية الإسلامية، كما اهتمت الحكومة البنغلادشية بتقديم منتجات إعادة توزيع الدخل للأفراد المهمشين ماليا والذين يعيشون الفقر المدقع من خلال برنامج التنمية الريفية والتي نجحت من شمولية العديد من الأفراد في فترة وجيزة والقضاء على الفقر؛

8- عملت الحكومة الماليزية بمساندة الصناعة المصرفية الاسلامية وذلك بسن القوانين المتعلقة بالبنوك الإسلامية ومراجعتها دوريا لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية، كما كان للمؤسسات الداعمة التي ظهرت في ماليزيا دورا كبيرا في إنجاح هذه الصناعة، إضافة إلى تبني البنوك الإسلامية لابتكارات التكنولوجيا المالية في تقديم منتجاتها المالية والبنكية من أجل تخفيض تكاليف هذه المنتجات والخدمات، وتحسين نوعيتها؛

9- أما في المملكة العربية السعودية فيرجع الفضل الكبير إلى مؤسسة النقد العربي السعودي الذي أولى الاهتمام بهذه الصناعة وإعطائها الشعلة لتكون أكبر قطاع في السعودية والعالم ككل، حيث سمح للكثير من البنوك التقليدية تحويل عملها ضمن الإطار الشرعي كبنك الأهلي التجاري والذي يعد تجربة يقتدى بها، كما كان لتبني التكنولوجية المالية من طرف البنوك الإسلامية دورا في تحقيق شمولية الأفراد ماليا، وذلك من خلال فتح نوافذ إلكترونية وتقديم منتجات وخدمات للأفراد متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

10- بالرغم من محاولة السلطات الجزائرية تحسين مستويات الشمول المالي بما فيها بنك الجزائر الذي سعى إلى تعزيزه عن طريق زيادة انتشار البنوك وفتح الفروع في كثير من المدن والارياف، إضافة إلى استخدام التقنيات التكنولوجيا المالية، لكن تبقى مستوياته ضعيفة؛

11- يرجع السبب الرئيسي في تدني مستويات الشمول المالي في الجزائر إلى عزوف الأفراد عن استخدام الخدمات المالية والبنكية التقليدية وذلك لطبيعتهم العقائدية الدينية والتي يتميز بها المجتمع الجزائري، كونه مجتمعا مسلما؛

12- حتمت مجموعة من الأوضاع التي مرت بها الجزائر خاصة بعد انخفاض أسعار البترول بداية من 2014، إلى الاهتمام بالبنوك الإسلامية وهذا ما جعلها تقوم بإصدار النظام 18-02 الذي يعتبر كأول نص قانوني ينظم عمل هذه البنوك في الجزائر، وبعدها ومن أجل تصحيح بعض الاختلالات التي شابت هذا النظام، أصدرت نظام ثانيوهو نظام 20-02 ، إضافة إلى التعليمة رقم 03-2020، لكنه يبقى ناقصا؛

**13-** وجب على السلطات توفير مجموعة من المتطلبات لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منها ما هو متعلق بالجانب التشريعي، ومنها ما هو متعلق بالجانب التنظيمي خاصة علاقتها مع بنك الجزائر، وتوفير الكوادر

البشرية المؤهلة في ذلك، إضافة إلى تأسيس الهيئات الداعمة لها والاستفادة من خبرات الدول كماليزيا وبنغلادش والسعودية؛

**ثانيا: اقتراحات الدراسة**

على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات يمكن الاستعانة لتحسين مستويات الشمول المالي في الجزائر، والمتمثلة فيما يلي:

-بناء وصياغة استراتيجية وطنية للشمول المالي من طرف بنك الجزائر، كونه المسؤول الوحيد والمشرف الأول على أعمال البنوك والمؤسسات المالية؛

-دعم البنية التحتية للقطاع المالي والبنكي الجزائري من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة والتي تنظم عمل البنوك والمؤسسات المالية، تطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير بيئة يسودها التنافس بين القطاع المالي والبنكي لتقديم منتجات متنوعة وذات جودة للأفراد والمؤسسات؛

-نشر الثقافة المالية بين الأفراد فمستواها في الجزائر منخفض جدا؛

-زيادة الاهتمام بالصناعة المصرفية الإسلامية، والتي تعد من أبرز العوامل التي سوف تؤدي إلى زيادة الشمول المالي في الجزائر كونه مجتمعا مسلما يفضل التعامل بالمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك من خلال:

1. سن قانون خاص بالصيرفة الإسلامية لتسهيل عمل هذه البنوك؛
2. مراجعة بعض القوانين القديمة من أجل تكييفها مع قواعد الصيرفة الإسلامية منها القانون التجاري، القانون الضريبي والجبائي، قانون الاستثمار الأجنبي، قانون الصفقات العمومية؛
3. إصدار قوانين متعلقة ببنية النظام المالي الإسلامي؛
4. إقامة إطار تنظيمي مزدوج لبنك الجزائر من أجل تكييف نظام بنكي يراعي أسس ومبادئ البنوك التقليدية والإسلامية معا؛
5. تطوير النظم الفنية والمحاسبية؛
6. تأسيس الهيئات المحلية الداعمة لعمل البنوك الإسلامية؛
7. استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية والبنكية الإسلامية؛
8. توفير كفاءات بشرية قادرة على إدارة النشاط البنكي الإسلامي من خلال إنشاء مراكز تعليمية وتدريبية مخصصة في ذلك.

**آفاق الدراسة:**

كغيره من البحوث والدراسات تبقى هذه الدراسة لا تخلو من النقائص، ونظرا لأهمية الموضوع على الساحة العالمية والمحلية خاصة، والتي تثير العديد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من البحث والتوسع، لهذا نقترح بعض الدراسات التي يمكن أن تخصص أكثر في هذا الموضوع:

- المنتجات المالية الاسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر؛

-دور التمويل الإسلامي الأصغر في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؛

-دور الثقافة المالية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر من خلال البنوك الاسلامية؛

-التكنلوجيا المالية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

# قائمة المراجع

## ➢ قائمة المراجع:

### ➢ الكتب


1. إبراهيم عبد اللطيف إبراهيم العبيدي، المصرفية الإسلامية مفاهيمها وخصائصها وتطبيقاتها، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري للطابعة والنشر، دبي، الطبعة الأولى، 2015
2. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن،2010
3. حسين محمد سمحان، أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، الطبعة الأولى، 2012
4. حكيم حمود فليح الساعدي وأخرون، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، الطبعة الأولى، دار بغدادي للكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2019
5. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دار الفداء العالمية للنسر والتوزيع، سوريا، الطبعة الأولى، 2015
6. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، دراسة تقييمية عامة، الطبعة الأولى، دار الفا للوثائق للنشر والتوزيع، 2022.
7. شهاب أحمد سعيد العزعزي: إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
8. شهاب سعيد أحمد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2012
9. عبد الحق العيفة، المصارف الإسلامية المعاصرة، البدر الساطع للطباعة والنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2021،
10. عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي، الطبعة الأولى، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2017.
11. قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2014
12. مثنى وعد الله يونس النعيمي، البتكوين نظام الدفع الإلكتروني (الند للند) وحكمه في الشريعة الإسلامية، شبكة الألوكة –قسم الكتب، 2018
13. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية 10 وقفات للتعرف على المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى،الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، جامعة مصراتة، ليبيا، 2018

14. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الطبعة الأولى، الإدارة العامة للمكتبات والمطبوعات والنشر، جامعة مصراتة، ليبيا، 2010.
15. محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها مبادئها تطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008
16. محمد محمودي المكاوي، البنوك الإسلامية (النظرية- التطبيق- التطوير)، المكتبة العربية للنشر والتوزيع، مصر العربية، المنصورة، 2012،
17. محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العلمية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012
18. محمود عبد الكريم أحمد راشد، الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2007.
19. منذر قحف، أساسيات التمويل الإسلامي، الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، ماليزيا، الطبعة الأولى، 2011.
20. نايف بن ناهر، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، مؤسسة وعس للدراسات والأبحاث، قطر، الطبعة الأولى، 2020.
21. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الأيام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019
22. هاشم عبد الرحيم السيد، موسوعة المصارف الإسلامية، دار الشرق للطباعة والنشر، الدوحة قطر، 2008.

➢ **المقالات:**

1. ابتسام ساعد، رابح خوني، تجربة المصرفية الإسلامي في ماليزيا تقييم أداء المصارف السلامية للفترة 2008-2015، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 30، جامعة الوادي الجزائر، سبتمبر 2017
2. اتحاد المصارف العربية، البنوك الإسلامية نجحت في المنافسة وتحسين الأزمات المالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 471، فيفري 2020،
3. اتحاد المصارف العربية، التمويل الإسلامي يحصد نموا عربيا وعالميا خلال أربعة عقود، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد 462، 2019
4. اتحاد المصارف العربية، الثقافة المالية في العالم العربي شرط أساسي لتحقيق الشمول المالي، مجلة اتحاد المصارف العربية، لبنان، 2017

5. أحمد شفيق الشاذلي، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، لإمارات العربية المتحدة، 2014
6. إسماعيل نسرين، دردوري لحسن، تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية (السودان، وماليزيا نموذجا)، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 06، العدد 01، جامعة الشلف الجزائر، 2020
7. أشرف محمد دوابه، التمويل الاجتماعي الإسلامي والتمكين الاقتصادي، مجلة اسراء للمالية الإسلامية، المجلد 12، العدد1، جوان 2021
8. إشعلال سارة، خالفي وهيبة، دور الصيرفة الإسلامية في جذب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل تراجع أسعار النفط )دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية 2011-2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد الاقتصادي، عدد خاص، 2018،.
9. إيهاب خليفة، البلوك شين الثورة التكنولوجية القدمة في عالم المال والإدارة، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد، 3 مارس 2018
10. بان علي حسين المشهداني، واقع القطاع المصرفي السعودي ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي والتحديات التي تواجهه للمدة (2006-2016)، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، العدد 18
11. بشار ذنون الشكرجي، محمد محمد يونس الشرابي، شيماء وليد البواب، الصيرفة الإسلامية دراسة تحليلية في منطلقاتها النظرية ومؤشرات تجاوز الأزمة المالية والانتشار، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 37، العدد 120، 2018
12. بعلي حسني، تقييم دور البنوك التجارية في دعم وتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2022
13. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تعزيز الشمول المالي في المدن الحضرية والمناطق الريفية من الفقر وتحقيق المساواة بين الجنسين ببنغلادش: تجربة غرامين بنك نموذجا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد01، 2022،
14. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، تقييم درجة الشمول المالي في القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة (2011-2018)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد 06، العدد01، 2021
15. بوعينة سليمة، قاسي يسمينة، فعالية المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة الإبداع، المجلد 12، العدد 02، 2022
16. تقرير البركة للاقتصاد الإسلامي "الواقع، التحديات، الصمود" ص 37، 2021-2022

17. الجريدة الرسمية ج ج د ش، نظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، العدد 16، 24 مارس 2024
18. الجريدة الرسمية ج ج د ش،نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفبر 2018 يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، العدد 73، 9 ديسمبر 2018،
19. جوزيف طربية: ابتكارات التكنولوجيا المالية ومستقبل الخدمات المصرفية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 450، ماي 2018
20. حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، مارس 2010.
21. حليمة بن مشيش، تحديات ادماج المصارف الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري، مجلة إدارة الدراسات الاقتصادية، الإدارية والمحاسبية، المجلد 02- العدد 02، السنة 2021
22. حميد قرومي، تقييم أداء الجهاز المصرفي الجزائري، مجلة معارف، السنة السابعة، العدد 12، جوان 2012
23. حيمر ليندة، نور الدين شارف، دور التكنولوجيا المالية في تطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، التجربة الماليزية أنموذجا، مجلة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEC)، المجلد 03، العدد 01، 2022
24. خولة عزاز، سعيدة ممو، صيغ التمويل الإسلامي كآلية لدعم ربحية البنوك الإسلامية، دراسة حالة بنك قطر الإسلامي مع الإشارة إلى تجربة بنك البركة الجزائري، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس 2019،
25. خوني رابح، صيغ التمويل بالمشاركة كمُكمل وبديل للبنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع عشر، جوان 2008
26. رشا عودة لفتا، سالم عواد حسين، آليات وسياسات مقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي وصولا للخدمة المالية في العراق، مجلة كلية مدينة العلم، بغداد، 2019.
27. سعيدة نيس، التكنولوجيا المالية فرصة لتطوير الخدمات المالية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 07، العدد 02، 2022
28. سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2009
29. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016،

30. سمير عبد الله، وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، فلسطين، 2016،

31. صاري علي، البنوك المركزية في الدول النامية وقدرتها على الممارسات غير التقليدية، مجلة الاقتصاد والمالية، مجلد 02، العدد 01، 2016

32. صالحي صالح، الأسس المتكاملة لإدماج مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية في الاقتصاد الجزائري، بالمقارنة مع النظام الجديد رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر 2019

33. طارق مخلوفي، مليكة صديقي، دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 01، 2020

34. طرشي محمد، وآخرون، متطلبات تعزيزالشمول المالي في الجزائر، مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 01، العدد 01، 2019

35. عبد الحليم عمار غربي، دور الصيرفة الإسلامية في الشمول المالي والمصرفي الاقتصاديات العربية نموذجا، مجلة بيت المشورة، العدد 8، أبريل 2018.

36. عبد الحليم عمار غربي، نحو إطار مفاهيمي للشمول المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة المالية والمصرفية، جامعة سطيف 1، 2020،المجلد 6، العدد 1،

37. عبد الرزاق بلعباس، صفحات من تاريخ المصرفية الإسلامية مبادرة مبكرة لإنشاء مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر العشرينات القرن الماضي، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، 2013، المجلد 19، العدد 2

38. عبد اللطيف مصطفى، محمد بن بوزيان، مؤشرات قياس أداء النظام المصرفي الجزائري، مجلة les cahier du mecas المجلد 2، العدد 1، 2006

39. عبد الله بن عبد العزيز المعجل، لمحات من التجربة الماليزية في المصرفية الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس والثلاثون ربيع الاخر 1436هـ

40. عبد الناصر براني، وآخرون، تجربة إدماج الصكوك الإسلامية في سوق دبي المالي وآليات استفادة بورصة الجزائر منها، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09- العدد 01، جوان 2022،

41. العرابي مصطفى، طروبيا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية، لمجلد السادس، العدد 2، ديسمبر 2020

42. العرابي مصطفى، طوريبا نذير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح في ضوء النظام (20-02)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 2، 2020

43. عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05، العدد 1، 2022

44. عمران عبد الحكيم، فريد مصطفى، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018

45. فاطمة الزهراوي فنازي، زبير عياش، صيغ التمويل التشاركي بين المنطلق الفكري والتطبيق الفعلي – دراسة تقييمية لواقع تطبيق المشاركات في القطاع المصرفي السوداني- مجلة الإنسانية والاجتماعية، المجلد 07، العدد 03، ديسمبر 2021

46. فرج الله أحلام، حمادي موراد، دراسة واقع وآفاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2018-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد ا07، العدد 01، 2021،

47. فضل عبد الكريم محمد، التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية: "الفرص والتحديات"، مجلة Socail Science ResearchNetwork، 26 سبتمبر 2022

48. فلاق صليحة، وآخرون، تفعيل الصناعة المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر، مجلة المعيار، المجلد 12، العدد 01، 2021

49. فلاق على، سالمي رشيد، النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية في البنوك التقليدية (مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية والغربية)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 2

50. فؤاد بن حدو، الهيئات والمؤسسات المالية التي تشكل بنية الصيرفة الإسلامية وتؤطر عملها، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 117، فيفري 2022

51. لشهب صادق، بوريش أحمد، تحليل عوامل نجاح التجربة الماليزية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، عدد 01- 2015

52. محمد أمين زايخ، محمد يونسي، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي – تجربة المملكة العربية السعودية- مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 1، السنة 2022

53. محمد محمد الأمين اباه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022

54. مراد محبوب، قرقب مبارك، التحويلات المالية عبر الهاتف المحمول بين المتطلبات والتحديات، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، السنة 2018

55. مريم بولصباع، ليندة حملاوي، دور المصارف الإسلامية في تعزيز الشمول المالي، مجلة إدارة الدراسات الاقتصادية والمحاسبية، المجلد 02، العدد 01، جوان 2021،
56. مريم كردوسي، أمال براهمية، تحديات الشمول المالي في البنوك الجزائرية وآليات المواجهة، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2022
57. منير ماهر أحمد، أحمد سفيان عبد الله، سهيل بن شريف، التوجيه الشرعي للتعامل بالعملات الافتراضية، البتكوين نموذجا، مجلة بيت المشورة، قطر، أبريل 2018
58. منير ماهر أحمد، تقنية سلسة الثقة (الكتل) وتأثيراتها على قطاع التمويل الإسلامي، 15-01-2018
59. هند مهداوي، إسماعيل مراد، صيغ التمويل التشاركي (المشاركة والمضاربة) آلية لتحقيق الأمن الاقتصادي، مجلة الإحياء، المجلد 22، العدد 31، جوان 2022
60. هودة عبو، أهمية وواقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، المجلد 10، العدد 01، جامعة البليدة 2 الجزائر، جوان 2021
61. وهيبة عبد الرحيم، أشواق بن قدور، توجهات التكنولوجيا المالية على ضوء تجارب شركات ناجحة، مجلة الاجتهاد والدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 3، السنة 2018
62. وهيبة عبد الرحيم، وآخرون، شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مجلد4، العدد 1، 2018
63. يوسفات علي، عبد الرحمان عبد القادر، واقع صيغ التمويل التجارية الإسلامية (بالإشارة إلى بعض البنوك الإسلامية)، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 01، جانفي 2012

➢ **الندوات والملتقيات:**

1. بن عيشوبة رفيقة، فاطمة العلمي، صناعة التمويل الإسلامي- الواقع والرهانات- المؤتمر الدولي الخامس عشر: التكامل المؤسسي للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، جامعة الشلف، 17 و18 ديسمبر 2019.
2. بنية محمد، بعلي حمزة، أثر التكنولوجيا المالية في التمويل الإسلامي على عملية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دراسة حالة ماليزيا، الملتقى الدولي الأول: تحديات تمويل الاستثمار في بيئة الأعمال- رؤية إسلامية – 12جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر -13 نوفمبر 2019.
3. شوقي بورقبة، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، حوار الأربعاء، مركز النشر العلمي جامعة الملك عبد العزيز، 2011.
4. علاء الدين قادري، مريم عباس، ابتكارات التكنلوجيا المالية وأثرها على المؤسسات المصرفية الإسلامية، الملتقى الدولي التكنولوجيا المالية الإسلامية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2021

5. محمد بودخيل، تطور الأسواق المالية وثروة fintech الرقمية في خدمة القطاع المالي – اعتماد التكنولوجيا المالية لتطوير الأسواق المالية الإسلامية العربية (الإمكانات والاستفادة من التجارب العالمية)، أبحاث المؤتمر الدولي الثاني للأكاديمية الأوروبية للتمويل والاقتصاد الإسلامي 8 و9 نوفمبر 2019، إسطنبول، تركي.

➢ **الرسائل العلمية:**

1. آمنة خلج، دور الصناعة المصرفية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية بالإشارة إلى حالة لجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022،
2. بورقبة شوقي: الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2010- 2011
3. حليمة بن مشيش، تطبيق النظام المصرفي المزدوج الملائم للصيرفة الإسلامية في الجزائر –دراسة لتجارب بعض الدول- أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف -1- 2019-2020
4. رواء نافذ عليوة، أثر الشمول المالي على مستوى التنافسية المصرفية (دراسة على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2014-2018)، رسالة ماجيستير في المحاسبة والتمويل، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية غزة،
5. سهام بوخلالة، **المنافسة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية (دراسة تطبيقية مقارنة في الجزائر خلل الفترة 2004– 2014)**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016-2017
6. شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، دور المصارف الإسلامية في تحقيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن، رسالة الماجستير، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة آل بيت، 2017، 2018
7. شاكر محمود عبد الغفور السامرائي، دور المصارف الإسلامية في تحيق أبعاد الاشتمال المالي في الأردن، رسالة ماجيستير في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة آل بيت، الأردن، 2018
8. غانم محمد مصطفى، واقع التمويل الأصغر الإسلامي وآفاق تطويره في فلسطين، دراسة تطبيقية على قطاع غزة، رسالة ماجيستر، كلية التجارة، الجامعة السلامية، غزة، 2010.
9. مشري فريد، دور الأدوات المالية الإسلامية في تمويل البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017

10. هاجر سعيدي، أثر دراسة الجدوى الاقتصادية على القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، (دراسة حالة بنك البركة)، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف 1، 2013.

➢ **التقارير**

1. بنك الجزائر، الشمول المالي، 2018.
2. البنك المركزي العراقي، دليل حماية المستهلك والممارسات السليمة ونتائج مسح الشمول المالي وحماية المستهلك، 2017.
3. البنك المركزي المصري، مفاهيم مالية، 2012.
4. بنك لجزائر، التقرير السنوي، 2021.
5. بوابةQFinDev، مسح اقتصاد قطاع الاتصالات المتنقلة للجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول.
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فرص وتحديات النفاذ إلى الخدمات المالية والمصرفية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2012.
7. التقرير السنوي لبنك البركة 2019.
8. رؤية السعودية 2030، التقرير السنوي لبرنامج تطوير القطاع المالي 2022.
9. صندوق النقد العربي، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2019.
10. صندوق النقد العربي، احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2018.
11. صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،، الشمول المالي في الدول العربية: الواقع والآفاق، الفصل العاشر، 2019.
12. صندوق النقد العربي، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، أبو ظبي الامارات العربية المتحدة، 2019.
13. صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015.
14. صندوق النقد العربي، تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، يناير، 2018.
15. صندوق النقد العربي، تداعيات التزام قطاع البنوك بتطبيق التوصيات والإجراءات المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب على قدرته في تحقيق الشمول المالي في الدول العربية، 2018.
16. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015.

17. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الامارات العربية، 2015.

18. فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2017.

19. مجلس الخدمات المالية الإسلامية، الملاحظة الفنية حول الشمول المالي والتمويل الإسلامي، 2019.

➢ **مواقع الانترنات:**

1. تقرير التكنولوجيا المالية، **التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، توجهات قطاع الخدمات المالية**، تم اعداده بالتعاون بين ومضة وبيفورت، 2017:
**https://www.findevgateway.org/sites/default/files/publication_files/ar_fintechmena_wamda.pdf**

2. جمعية البنوك في فلسطين، مجالات التنمية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، متوفر على الموقع التالي:
مجالات-التنمية-في-البنوك-الإسلامية/**http ://www.abp.ps/ar/article/289**

3. مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية: **/https://kantakji.com/message**

4. هيئة السوق المالية، تعريفبالهيئة:
**https://cma.org.sa/AboutCMA/Pages/AboutCMA.aspx**

5. بنك الراجحي، نبذة عن مصرف الراجحي: **https://www.alrajhibank.com.sa/About-alrajhi-bank**

6. البنك المركزي الأردني، نبذة عم حماية المستهلك المال، متوفر على الموقع التالي،
**https://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pag**

7. الدفع الالكتروني في الجزائر **/https://giemonetique.dz/ar**

8. عمليات الدفع عبر الانترنت **https://www.satim.dz/ar/cib/2021-04-22-08-10-47.html**

9. بنك البركة تاريخ البركة **https://www.albaraka-bank.dz/%d8%aa%d8%a7%d8%b1%d9%8a%d8%ae-%d8%a7%d9%84%d8%a8%d8%b1%d9%83%d8%a9/?lang=ar**

10. ينك السلام، نبذة عن
المصرف:**https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-10-0-186.html**

11. ينك السلام، المنتجات
المالية:**https://www.alsalamalgeria.com/ar/produits/detail-312-12-207.html**

12. بنك ABC، بنك ABC يطلق نشاطه الجديد "البراق" نافذة الصيرفة الإسلامية:
**https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/AboutABCNew/Media/Press/Pages/Bank-**

ABC-Algeria-launches-its-new-activity-alburaq-the-window-of-Islamic-finance.aspx

13. تعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، بنك الجزائر: https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/03/03-20.pdf

14. المدرية العامة للضرائب، القرض السندي للنمو الاقتصادي: https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/espace-informations-voir-plus-ar/679-2016-01-04-08-47-23

## المراجع باللغات الأجنبية:

### ➢ Reports, Studies and Articles :

**1-** 1337 ventures Malaysian Startups Accelerator, Masryef, Malaysia Fintech Opportunity report 2022**: the Rise of Islamic Fintech, 2022,**

2- Abdul Awwal Sarker **, Regulation of Islamic Banking In Bagladech : Role of Bagladech Bank,** International Journal of Islamic Financial Service,2000, Vol 2,No 1

**3-** Alliance for Financial Inclusion **, Measuring Financial Inclusion, Core Set of Financial Inclusion Indicators, 2013**

4- Asli Demirguc_ Kunt, Leora Klapper, Dorothe Singer, Sanaya Ansar, Jak Hess**, the Global Findex Database 2021, Financial inclusion Digital payment and Resilience the Age of COVID-19,** Washington World Bank Group

**5-** Bangladesh Bank**, Annual Report,** July 2020- Jun 2021, jun 2022**,**

**6-** Bangladesh Bank**, Branch Statistics 2022**

**7-** Bangladesh Bank**, Developments of Islamic Banking in Bangladesh,** October-December 2021

**8-** Bangladesh Bank**, Developments of Islamic Banking in Bangldesh ,** October-December 2021

**9-** Bangladesh Bank**, Financial Stability Report 2020.**

**10-**Bangladesh Bank**, national financial inclusion strategy 2021**

**11-**Bangladesh Bank**,** Research Department**,** Islamic Banking Cell**, reports Development of Islamic Banking in Bangladesh, 2014-2021**

**12-** Bank Bangladesh**, ATM, POS, Issued Cards and Transaction Statistics 2022**

**13-** Bank Bangladesh**, Mobile Financial Service Statistics 2022**

**14-**Bank Negara Malaysia**, Financial Stability And Payment Systems Report 2015 ANNEX**

**15-**Bank Negara Malaysia**, Financial Stability And Payment Systems Report 2018 ANNEX**

**16-**Bank Negara Malaysia**, Financial Stability and Payment Systems Report 2018, ANANEX**

**17-**Bank Negara Malaysia**, Financial Stability and Payment Systems Report 2015, ANANEX**

**18-**Bank Negara Malaysia**, Financial Stability Review, Second Half 2021**

19-Beladjine KHalida, yamani Leila**, Malysian Experience in Islamic Banking,** Review MECAS, Vol 16, N 1,université Tlemcen Algeria , June 2020

**20-**Dinastandard-ellipes**, Global Islamic Fintech Report 2021.**

**21-**Fathullah Asni**, History of the Establishment and Development of Islamic Banking in Malaysia,** International of Academic Research in Business, Social Sciences, Vol 9, N 6, 2019

**22-**General Council for Islamic Bank and Financial Institutions**, Global Islamic Bankers' Survey, Beyond Digitalisation: Fintech, Customer Experience**, may 2021

**23-**Global partnership For Financial Inclusion**, G20 Financial Inclusion Indicator,** china, 2016

24-Golware Nabi, and all**, Islamic microfinance as tool Financial inclusion in Bangladesh,** Journal of Islamic Economics, Banking and Finance, 13 (1), 2017

**25-**International Monetary Fund**, Financial Access Survey (FAS),** 2022

**26-**Islamic Financial Service Board**, Islamic Financial Service Industry Stability Report 2020**

27-Mohamed Mohieldn and all**, the role of Islamic finance in enhancing financial inclusion on OIC contries,** 8th international conference on Islamic Economie and finance, centre for Islamic economics and finance,Qatar faculty of Islamic studies, Qatar foundation, Doha, 2018,

**28-Refinitiv Islamic Finance Develoement Report , 2021**

29-Serajul Islam, Tania Sultana, Shahnur Azad Chowdhury**, Growth of Islamic Banking and Finance in Bangladesh:** A Critil Review, The cost and management journal, volume 47, number 01, January- feberury 2019

**30- the little data book on financial inclusion 2022,2018,2015,2012**

**31-**Virtual currencies and central bank monetary policy **: challenges ahead, monetary dialogue** july 2018, requested by the ECON committee, European parliament

32-World Bank**, The Global Findex Database 2017, 2018**,

- **Website :**

1. **Bank for international settlements, Implication if fintech developments for bank and bank supervision, Basel committee on banking supervision, February 2018 Available on the following website: https://www.bis.org/bcbs/publ/d431.htm**
2. **Bank Negara Malaysia, Financial Inclusion, Key Indicators for Financial Inclusion in Malaysia**:

   **https://www.bnm.gov.my/documents/20124/8218408/1.+Key+Financial+Inclusion+Indicators.pdf**

3. **Bank Negara Malaysia, Financial Sector Participants Directory , Islamic Banks:**
**https://www.bnm.gov.my/regulations/fsp-directory**

4. **Islamic Financial Services Board, PSIFIs DATA, Data by country (Islamic Banking)**:
**https://www.ifsb.org/psifi_03.php**
5. **INVESTMENT ACCOUNT PLATFORM , from the site:**
**https://iaplatform.com/showIapInfo**
6. **Accounting and Audting Organization For Islamic Financial Institutions: https://aaoifi.com/about-aaoifi/**
7. **Islamic Financial Services Board**:
**https://www.ifsb.org/background.php**
8. **Genaral Council for Islamic Banks and Financial Institution**:
**https://www.cibafi.org/About**
9. **Islamic International Rating Agency**:
**https://iirating.com/corprofile.aspx**
10. **LiQuidity Mangement centre, B .S.C. (c)**:
**https://www.lmcbahrain.com/about-corporate-profile.aspx**
11. **International Islamic Centre For Reconcitation and Arbitration Centre International Islamique de Réconciliation et d'Arbitrage**:
**https://www.iicra.com/about-iicra/?lang=ar**
12. **INVESTMENT ACCOUNT PLATFORM:**
**https://iaplatform.com/showIapInfo**
13. **ISRA consulting**: **https://www.isra.my/**

14. **Saudi central bank, saudi central bank function**:
**https://www.sama.gov.sa/en-US/About/pages/samafunction.aspx**
15. **EXPATICA, An expat guide to banking in Saudi Arabia**:
**https://www.expatica.com/sa/finance/banking/banking-in-saudi-arabia-71512/**
16. **Gulf Bank Algérie, NOTRE BANQUE MERE** :
**https://www.agb.dz/organisation/groupe.html**
17. **The Housing Bank For Trade& Finance- Algeria, Produits Islamique** :**https://www.housingbankdz.com/index.php/fr/nos-produits/produits-islamique**

# قائمة الملاحق

## الملحق رّقم 1:

**نظـام رقـم 18-02 مؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018، يتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.**

إنّ محافظ بنك الجزائر،

– بمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدّل والمتمم، لا سيّما المواد 66 إلى 69 منه،

– وبمقتضى الأمر رقم 96-09 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرّخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 24 ذي القعدة عام 1424 الموافق 14 يناير سنة 2004 والمتضمّن تعيين أعضاء في مجلس النقد والقرض لبنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 5 جمادى الأولى عام 1427 الموافق أول يونيو سنة 2006 والمتضمّن تعيين نائب محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 24 شعبان عام 1437 الموافق 31 مايو سنة 2016 والمتضمن تعيين محافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،

– وبمقتضى النظام رقم 04-03 المؤرخ في 12 محرم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى النظام رقم 06-02 المؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006 الذي يحدد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية،

– وبمقتضى النظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،

– وبمقتضى النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،

– وبمقتضى النظام رقم 12-03 المؤرّخ في 14 محرّم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،

– وبمقتضى النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 أبريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية،

– وبعد الاطلاع على مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 4 نوفمبر سنة 2018،

**يصدر النظام الآتي نصه :**

**المادة الأولى :** يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المُستاة "التشاركية" التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد.

كما يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، للمصارف والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية.

**المادة 2 :** في مفهوم هذا النظام، تعدّ عمليات مصرفية متعلقة بالصيرفة التشاركية، كل العمليات التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية التي تندرج ضمن فئات

العمليات المذكورة في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم، والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية :

- المرابحة،
- المشاركة،
- المضاربة،
- الإجارة،
- الاستصناع،
- السلم،
- وكذا الودائع في حسابات الاستثمار.

تخضع منتجات الصيرفة التشاركية - هذه لأحكام المادة 3 من النظام رقم 13-01 المؤرخ في 26 جمادى الأولى عام 1434 الموافق 8 أبريل سنة 2013 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية.

**المادة 3** : يتعيّن على المصرف المعتمد الناشط أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة، الراغب (ة) في عرض منتجات مالية تشاركية، تقديم المعلومات الآتية، دعماً لطلب الترخيص المسبق الموجّه إلى بنك الجزائر :

- بطاقة وصفية للمنتوج،

- رأي مسؤول رقابة المطابقة للمصرف أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه،

- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ "شباك المالية التشاركية" عن باقي أنشطة المصرف أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المواد 5 و6 و7 أدناه.

**المادة 4** : بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعيّن على المصارف والمؤسسات المالية المعتمدة التي ترغب في الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة، أن تُخضع تلك المنتجات إلى تقييم الهيئة الوطنية المؤهلة قانونا لذلك.

**المادة 5** : يُقصد بـ "شباك المالية التشاركية" دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، موضوع هذا النظام.

ويجب أن يكون "شباك المالية التشاركية" مستقلاً مالياً عن الدوائر والفروع الأخرى للمصرف والمؤسسة المالية.

يتجسّد الفصل المحاسبي بين "شباك المالية التشاركية" والأنشطة الأخرى للمصرف أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن "شباك المالية التشاركية" عن باقي حسابات زبائنهم.

يتمثّل الهدف الرئيسي من وجود قسم محاسبة أو دائرة مالية خاصة بـ "شباك المالية التشاركية" في إعداد لبيانات المالية المُخصصة، بما في ذلك إعداد ميزانية تُبرز أصول وخصوم "شباك المالية التشاركية"، وكذا بيان مفصّل عن المداخيل والنفقات ذات الصلة.

**المادة 6** : تضمن استقلالية "شباك المالية التشاركية" عن تنظيم المصرف أو المؤسسة المالية، من خلال تنظيم ومستخدمين مُخصّصين حصرياً لذلك.

**المادة 7** : في حالة تعدّد "شباك المالية التشاركية" ضمن نفس المصرف المعتمد أو نفس المؤسسة المالية لمعتمدة، يجب التعامل مع "شبابيك المالية التشاركية" هذه ككيان واحد.

يتم إعداد بيان مالي مُجمّع ويُدرج كملحق بالبيانات لمالية التي تنشر من طرف المصرف المعتمد أو المؤسسة لمالية المعنية.

**المادة 8** : يجب على المصارف والمؤسسات المالية لتي تحصّلت على الترخيص المسبق لتسويق هذه المنتجات أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى لتي تُطبّق عليهم.

كما يجب على المصارف إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول طبيعة حساباتهم.

**المادة 9** : تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف "شباك المالية التشاركية" لأحكام الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمذكور أعلاه، باستثناء الودائع في حساب الاستثمار لتي تخضع لاتفاق مكتوب مُبرم مع الزبون، يجيز للمصرف أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وعمليات "شباك لمالية التشاركية" التي يوافق المصرف على تمويلها.

يحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن "شباك المالية التشاركية" ويتحمّل حصة من الخسائر لمحتملة التي يسجلها "شباك المالية التشاركية" في لتمويلات التي يقوم بها المصرف.

**المادة 10** : تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجتمعة من طرف "شبابيك لمالية التشاركية" للمصارف، باستثناء الودائع في حسابات

الاستثمار، لأحكام النظام رقم 04-03 المؤرخ في 12 محرّم عام 1425 الموافق 4 مارس سنة 2004 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية، المعدل والمتمم.

**المادة 11 :** بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة التشاركية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمصارف والمؤسسات المالية.

**المادة 12 :** ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018.

**محمد لوكال**

# الملحق رّقم 2

بنك الجزائر
BANK OF ALGERIA

**النظام رقم 2020-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020،**
**المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية**
**وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**

**إنّ محافظ بنك الجزائر؛**

- بمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 75-59 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون التجاري، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض، المعدّل والمتمم، لا سيّما المواد 66 إلى 69 منه،
- وبمقتضى الأمر رقم 96-09 المؤرّخ في 19 شعبان عام 1416 الموافق 10 يناير سنة 1996 والمتعلق بالاعتماد الإيجاري، المعدل والمتمم،
- وبمقتضى القانون رقم 05-01 المؤرّخ في 27 ذي الحجة عام 1425 الموافق 6 فبراير سنة 2005 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما، المعدّل والمتمّم،
- وبمقتضى القانون رقم 18-07 المؤرّخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018 والمتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 5 صفر عام 1437 الموافق 17 نوفمبر سنة 2015 والمتضمّن تعيين أعضاء في مجلس إدارة بنك الجزائر،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 17 ربيع الأول عام 1441 الموافق 14 نوفمبر سنة 2019 والمتضمّن تعيين محافظ بنك الجزائر،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 17 صفر عام 1438 الموافق 17 نوفمبر سنة 2016 والمتضمن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي المؤرّخ في 18 ربيع الثاني عام 1441 الموافق 15 ديسمبر سنة 2019 والمتضمّن تعيين نائبين لمحافظ بنك الجزائر،
- وبمقتضى النظام رقم 06-02 المؤرخ في أول رمضان عام 1427 الموافق 24 سبتمبر سنة 2006 والمحدّد شروط تأسيس بنك ومؤسسة مالية وشروط إقامة فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية،
- وبمقتضى النظام رقم 09-04 المؤرخ في أول شعبان عام 1430 الموافق 23 يوليو سنة 2009 والمتضمن مخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،
- وبمقتضى النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية،
- وبمقتضى النظام رقم 12-03 المؤرّخ في 14 محرّم عام 1434 الموافق 28 نوفمبر سنة 2012 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما،
- وبمقتضى النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 ربيع الثاني عام 1435 الموافق 16 فبراير سنة 2014 والمتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية،
- وبمقتضى النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 والمتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية،
- وبمقتضى النظام رقم 20-01 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية،
- وبمقتضى النظام رقم 20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية،
- وبعد الاطلاع على مداولات مجلس النقد والقرض بتاريخ 15 مارس سنة 2020،

**يصدر النظام الآتي نصه:**

**المادة الأولى:** يهدف هذا النظام إلى تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، القواعد المطبقة عليها، شروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وكذا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

**المادة 2:** في مفهوم هذا النظام، تُعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد. يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد 66 إلى 69 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

**المادة 3:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الاسلامية أن تحوز، على وجه الخصوص، على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية وأن تمتثل بصرامة للشروط المتعلقة بإعداد وآجال إرسال التقارير التنظيمية.

**المادة 4:** تخُص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، المُنتجات الآتية :

- المرابحة،
- المشاركة،
- المضاربة،
- الإجارة،
- السلم،
- الإستصناع،
- حسابات الودائع،
- الودائع في حسابات الاستثمار.

**المادة 5:** المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقًا ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

**المادة 6:** المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

**المادة 7:** المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمى مقرض للأموال، رأس المال اللازم للمقاول، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح.

**المادة 8:** الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المُسمى المُؤجّر، تحت تصرّف الزبون المُسمى المُستأجر، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

**المادة 9:** السَّلَم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلم له آجلا من طرف زبونه، مقابل الدفع الفوري والنقدي.

**المادة 10:** الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتّفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

**المادة 11:** حسابات الودائع هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع الإلتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متّفق عليها مُسبقاً.

**المادة 12:** الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودِع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

**المادة 13:** تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية، المذكورة أعلاه، إلى طلب ترخيص مسبق لدى بنك الجزائر.

**المادة 14:** قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة، تُسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

**المادة 15:** في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابة الشرعية، تتكوّن هذه الهيئة من ثلاثة أعضاء على الأقل، يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة.

تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص و في إطار مطابقة المنتجات للشريعة، في رقابة نشاطات البنك أو المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

**المادة 16:** يتعين على البنك أو المؤسسة المالية تقديم ملف لبنك الجزائر لطلب الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية. يتكون هذا الملف على وجه الخصوص، من الوثائق التالية :

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية،
- بطاقة وصفية للمنتوج،
- رأي مسؤول رقابة المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المادة 25 من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3 محرّم عام 1433 الموافق 28 نوفمبر سنة 2011 والمذكور أعلاه،
- الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لـ «شباك الصيرفة الإسلامية» عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية، طبقا لأحكام المواد 17 و 18 أدناه.

**المادة 17:** يُقصد بـ «شباك الصيرفة الإسلامية»، هيكل ضمن البنك أو المؤسسة مالية مُكلف حصريا بخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية.

يجب أن يكون «شباك الصيرفة الإسلامية» مستقلاً مالياً عن الهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية.

يجب الفصل الكامل بين المحاسبة الخاصة بـ «شباك الصيرفة الإسلامية» والمحاسبة الخاصة بالهياكل الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية، ويجب أن يسمح هذا الفصل، على وجه الخصوص، بإعداد جميع البيانات المالية المخصّصة حصريا لنشاط «شباك الصيرفة الإسلامية».

يجب أن تكون حسابات زبائن «شباك الصيرفة الإسلامية» مستقلة عن باقي الحسابات الأخرى للزبائن.

**المادة 18:** تُضمن استقلالية «شباك الصيرفة الإسلامية» من خلال هيكل تنظيمي ومستخدمين مُخصَّصين حصرياً لذلك، بما في ذلك على مستوى شبكة البنك أو المؤسسة المالية.

**المادة 19:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية الذين تحصّلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن تُعلم زبائنها بجداول التسعيرات والشروط الدنيا والقصوى التي تُطبّق عليهم.

كما يجب على البنوك إعلام المودعين، خاصة أصحاب حسابات الاستثمار، حول الخصائص ذات الصلة بطبيعة حساباتهم.

**المادة 20:** باستثناء الودائع في حسابات الاستثمار، التي تخضع لموافقة مكتوبة من طرف الزبون، الذي يُجيز لبنكه أن يستثمر ودائعه في محفظة مشاريع وفي عمليات الصيرفة الإسلامية، تخضع ودائع الأموال المتلقاة من طرف «شباك الصيرفة الإسلامية» لأحكام المواد المذكورة أعلاه من الأمر رقم 03-11 المؤرّخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 26 غشت سنة 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم.

يحقّ لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن «شباك الصيرفة الإسلامية» ويتحمّل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها «شباك الصيرفة الإسلامية» في التمويلات التي يقوم بها.

**المادة 21:** تخضع الودائع والمبالغ الأخرى المماثلة للودائع القابلة للاسترداد والمجمّعة من طرف «شبابيك الصيرفة الإسلامية» للبنوك، لأحكام النظام رقم 20-03 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس سنة 2020 والمتعلق بنظام ضمان الودائع المصرفية.

تخضع الودائع في حسابات الاستثمار إلى تنظيم خاص.

**المادة 22:** بالإضافة إلى أحكام هذا النظام، وما لم ينص على خلاف ذلك، تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية لجميع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالبنوك والمؤسسات المالية.

**المادة 23:** يُلغي هذا النظام أحكام النظام رقم 18-02 المؤرخ في 26 صفر عام 1440 الموافق 4 نوفمبر سنة 2018 المتضمن لقواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية.

**المادة 24:** ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

**المحافـــظ**
**أيمن بن عبد الرحمان**

# ملحق رقم 03:

**التعليمة رقم 03-2020 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المُعرّفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، والمُحدّدة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية**

**المادة الأولى:** تهدف هذه التعليمة إلى تعريف منتجات الصيرفة الإسلامية، كما هي واردة في المادة 4 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 20 رجب عام 1441 الموافق 15 مارس 2020، المعرّف للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وشروط تطبيقها من طرف البنوك والمؤسسات المالية وتحديد الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها.

**المادة 2:** يجب على البنك أو المؤسسة المالية، قبل تقديمه طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، أن يحصل مُسبقا على شهادة مطابقة هذه المنتجات والضمانات المتعلقة بها لأحكام الشريعة، تُسلّم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

**أولاً. المرابحة**

**المادة 3:** المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع سلعة معلومة لزبون، سواء كانت هذه السلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية ويتم البيع بتكلفة اقتناء السلعة، مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقًا ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

**المادة 4:** تمثّل تكلفة الاقتناء سعر شراء السلعة المقتناة من طرف البنك أو المؤسسة المالية بإضافة التكاليف المباشرة ذات الصلة باقتناء هذه السلعة و المدفوعة للغير.

يجب أن يبقى سعر البيع المشار إليه في عقد المرابحة ثابتًا ولا يمكن أن يكون محل لأي زيادة، لغاية تسديده بالكامل وفي الآجال المتفق عليها في العقد.

**المادة 5:** يمكن للزبون، بمبادرة منه، أن يقوم بتسديد مُسبق لكل السعر المتبقي المستحق أو جزء منه. ولا يجب أن يترتب عن الدفع المُسبق أي غرامة أو تخفيض في السعر للزبون.

يجب أن ينص العقد بصفة صريحة على أن البنك أو المؤسسة المالية، غير ملزم بالتخلي عن جزء من هامش الربح في حالة الدفع المسبق. غير أنه، يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية، إن أراد ذلك، التنازل عن جزء من هامش الربح.

**المادة 6:** يُمكن أن ينص عقد المرابحة على إلزامية الزبون، في حالة التأخر أو عدم التسديد بدون عذر مُعتبر، بدفع جزء أو كامل المبلغ المتبقي المستحق.

يُسمح إدراج ضمن عقد المرابحة التزام الزبون بدفع، في حالة التأخر أو عدم التسديد، مبلغًا يساوي جزءًا أو كامل الضرر الفعلي.

يجب أن يتم إنفاق هذا المبلغ في أعمال خيرية، تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.

**المادة 7:** في إطار عقد المرابحة، يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يطلب ضمانات حقيقية أو شخصية، وفقًا للتشريع المعمول به.

**المادة 8:** بموجب عقد المرابحة يتم الانتقال الفوري لملكية السلعة من البنك أو المؤسسة المالية إلى الزبون، مهما كانت كيفيات الدفع المتفق عليها.

**المادة 9:** يمثل عقد المرابحة للآمر بالشراء، العقد الذي يقتني بموجبه البنك أو المؤسسة المالية من الغير، بخلاف الآمر بالشراء أو وكيله، بناءً على طلب ومواصفات الآمر بالشراء، سلعةً منقولةً أو غير منقولة بهدف بيعها له بسعر يساوي تكلفة اقتنائها، بإضافة هامش ربح متفق عليهما مسبقًا ووفقًا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين.

**المادة 10:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يُوكّل زبونه، بشكل استثنائي، لاختيار بل وحتى شراء، باسم البنك أو المؤسسة المالية، السلعة موضوع العقد.

**المادة 11:** في حالة عقد المرابحة للآمر بالشراء، يُمكن أن يشترط البنك أو المؤسسة المالية، قبل شراءه للسلعة التي عيّنها الآمر بالشراء، إمضاء هذا الأخير على تعهد شراء أحادي الطرف للسلعة المعينة.

يجب أن يتضمن التعهد بالشراء أحادي الطرف، خصائص السلعة، سعر الاقتناء، كيفيات وآجال تسليمها للآمر بالشراء.

**المادة 12:** يُمكن للبنك أو للمؤسسة المالية أن يشترط على الآمر بالشراء وديعة ضمان تسمى «هامش الجدية»، تمثل تعهدًا بجدية الآمر بالشراء.

يتم وضع وديعة الضمان هذه في حساب مخصص، لا يمكن للبنك أو المؤسسة المالية التصرف فيه.

يمكن للآمر بالشراء أن يسترجع كامل وديعة الضمان فورًا، بعد إبرام عقد المرابحة، أو استخدامها كخصم من سعر البيع.

في حالة عدم احترام البنك أو المؤسسة المالية لالتزاماته، يقوم الآمر بالشراء باسترجاع وديعة الضمان.

يمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يخصم من مبلغ وديعة الضمان، كل مبلغ يمثل الضرر الفعلي الذي تكبّده نتيجةً لعدم احترام الآمر بالشراء لتعهد الشراء أحادي الطرف. لا يمكن في أي حال من الأحوال، أن يطلب البنك أو المؤسسة المالية بتسديد مبالغ إضافية لوديعة الضمان.

**المادة 13:** يترتب على كل من تعهد الشراء أحادي الطرف للزبون وعقد شراء السلعة من طرف البنك أو المؤسسة المالية وعقد المرابحة، ثلاثة عقود منفصلة.

## ثانياً. المشاركة

**المادة 14:** المشاركة هي عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف، بهدف المشاركة في رأسمال مؤسسة أو في مشروع أو في عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح.

**المادة 15:** يُمكن أن تكون المساهمة في الشركة نقداً و/أو عيناً، وفقاً لحصص محددة بوضوح بالنسبة لكل شريك. من أجل تحديد حصص الشركاء في رأس المال، يجب تحديد قيمة المساهمات العينية، بشكل صحيح، في عقد المشاركة.

يجب أن يحدد عقد المشاركة كل الإجراءات والشروط الخاصة بفسخ وحل المشاركة وتوزيع أصولها.

**المادة 16:** يتم توزيع الأرباح المحققة وفقًا لصيغة توزيع متفق عليها مسبقًا بين الأطراف. يُسمح بالاتفاق، أثناء توزيع الأرباح، على تعديل صيغة التوزيع هذه. يجب التعبير عن توزيع الأرباح بنسب مئوية منها وليس بمبلغ جزافي أو بنسب مئوية من المساهمة في رأس المال.

يجب تحمُّل كل الخسائر المحتملة بالتناسب مع مساهمات كل شريك في رأس المال.

**المادة 17:** يُمكن أن تكون المشاركة ثابتة أو متناقصة:

- تسمى المشاركة ثابتة عندما تبقى حصة البنك أو المؤسسة المالية في رأس مال المشروع ثابتة خلال فترة المشاركة، المحدّدة في العقد؛

- تسمى المشاركة متناقصة عندما يلتزم البنك أو المؤسسة المالية، بموجب تعهّد أحادي الطرف منفصل عن عقد المشاركة، بالتنازل عن حصته في رأس المال إلى شريك واحد (أو أكثر)، وفقًا لإجراءات الخروج المتفق عليها.

**المادة 18:** يُمكن أن يتّفق الشركاء على تكليف واحد منهم أو أكثر لتسيير الشركة. يمكن تعيين مُسيّر من غير الشركاء، مقابل دفع راتب ثابت له أو نسبة مئوية من الأرباح أو كليهما. وهذا ينطبق أيضًا على الشريك المسؤول عن التسيير بموجب عقد منفصل.

**ثالثاً. المضاربة**

**المادة 19:** المضاربة هي عقد يُقدّم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية، المسمّى مقرض للأموال «رب المال»، رأس المال اللازم للمقاول «المضارب»، الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق ربح.

يُمكن أن تكون مساهمة البنك أو المؤسسة المالية نقدية أو عينية، أو كلاهما، ولكن بقيمة محدّدة.

**المادة 20:** يتكفل المقاول بإدارة الأموال بصفة كلية. لا يحقّ للبنك أو المؤسسة المالية أن يشارك في إدارة الأموال.

يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يقوم بالرقابة والتحقق في حسابات المضاربة والوثائق ذات الصلة التي يمسكها المضارب، طبقاً للتشريع المعمول به.

**المادة 21:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يشترط من المقاول أي ضمان يراه ضرورياً أو مناسباً.

يجب أن يُحدّد عقد المضاربة طبيعة وقيمة الضمانات المقدمة من طرف المضارب مقابل أي إهمال أو خطأ أو انتهاك من جانبه للبنود التعاقدية.

**المادة 22:** تُوزَّع الأرباح المحققة وفقًا لصيغة توزيع متفق عليها مسبقًا بين الأطراف ومُحدّدة عند توقيع العقد. يمكن تغيير صيغة التوزيع هذه في أي وقت باتفاق بين الأطراف. يجب أن يستند توزيع الأرباح على أساس حصة من الربح المحقق وليس على أساس مبلغ جزافي أو نسبة مئوية من رأس المال.

يجب أن تتضمن بنود العقد كل من مدة المضاربة وكيفية توزيع صافي الربح، بعد استرجاع رأس المال وخصم الأعباء، وأيضا، عند الاقتضاء، كيفيات وشروط وقواعد مراجعتها وتمديدها وتصفيتها.

يتحمل البنك أو المؤسسة المالية كل الخسائر المحتملة. إذا كانت هذه الخسائر ناجمة عن تجاوز أو إهمال أو احتيال أو انتهاك شروط العقد من طرف المقاول، فسيكون مسؤولاً جزئياً أو كلياً عن الضرر الفعلي المترتب.

في حالة تعدّد أرباب المال، يتم تحملهم للخسائر بالتناسب مع حصصهم في رأس المال.

**المادة 23:** يمكن للمضاربة أن تكون مطلقة أو مقيّدة:

- المضاربة المطلقة هي تلك التي يُفوّض فيها البنك أو المؤسسة المالية المقاول بإدارة عمليات المضاربة دون أي قيد. للمقاول الحرية في اختيار الاستثمارات التي يريد تحقيقها. غير أنّه يبقى مجبراً على السّهر على مصلحة الطرفين وذلك لبلوغ هدف المضاربة؛

- المضاربة المقيّدة هي تلك التي يفرض فيها البنك أو المؤسسة المالية قيودًا تتعلّق بنشاط المقاول، في ما يخص قطاع النشاط وكيفيات وشروط الاستثمار أو أي جانب آخر يراه مناسبًا.

## رابعاً. الإجارة

**المادة 24:** الإجارة هي عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية، المُسمّى «المُؤجِر» تحت تصرّف الزبون المُسمّى «المُستأجِر»، وعلى أساس الإيجار، سلعة منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية، لفترة محددة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد.

**المادة 25:** يُشترط أن يخصّ عقد الإجارة السلع التي لا تُتلف بسبب انتفاع المُستأجِر بها.

**المادة 26:** يجب أن ينص عقد الإجارة صراحةً على مبلغ الإيجار. يمكن أن يكون مبلغ الإيجار ثابتًا أو متغيرًا، وذلك وفقًا للشروط المتفق عليها بين الطرفين. عندما يكون مبلغ الإيجار متغيرًا، يجب أن ينص عقد الإجارة صراحةً على كيفيات تحديده.

يسري مفعول الإيجار ابتداءً من تاريخ وضع المؤجر السلعة تحت تصرّف المستأجر.

**المادة 27:** يجب تحديد مدة الإجارة في العقد. يسري مفعولها ابتداء من تاريخ وضع البنك أو المؤسسة المالية السلعة تحت التصرّف الفعلي للزبون.

**المادة 28:** تقع السلعة موضوع عقد الإجارة تحت مسؤولية البنك أو المؤسسة المالية، خلال الفترة التعاقدية، طالما لم يكن هناك أي تدهور أو إهمال أو نقص في الصيانة من طرف الزبون. تقع مسؤولية الصيانة التشغيلية أو الدورية (العادية) على عاتق الزبون، طبقاً للأحكام التشريعية المعمول بها.

**المادة 29:** يتحمّل البنك أو المؤسسة المالية تكاليف التأمين، والذي يمكن أن يأخذها في عين الاعتبار عند تحديد مبلغ الإيجار.

**المادة 30:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يأخذ جميع أنواع الضمانات لتوثيق الحصول على مبلغ الإيجار أو استعمالها في حالة تدهور أو إهمال من طرف المستأجر.

**المادة 31:** يُمكن أن يتضمّن عقد الإجارة، على أنه في حالة التأخر في تسديد الإيجار بدون عذر مُعتبر، يصبح كل أو جزء من مبلغ الإيجار المتبقي الواجب تسديده، مستحقاً. في هذه الحالة، يُمكن أن ينص العقد أيضًا على التزام الزبون بدفع مبلغ محدّد أو نسبة مئوية من الإيجار تُخصص لأعمال الخيرية تُصرف تحت رقابة الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الاسلامية.

**المادة 32:** يمكن للإجارة أن تكون إجارة تشغيلية أو إجارة منتهية بالتمليك:

- الإجارة التشغيلية: تتمثّل في إيجار عادي لا يؤدي إلى امتلاك السلع المستأجرة من قبل المستأجر؛
- الإجارة منتهية بالتمليك: عندما يمنح البنك أو المؤسسة المالية الزبون إمكانية امتلاك السلع المستأجرة، عند انقضاء المدة المتفق عليها مسبقًا في العقد.

**المادة 33:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية، بناءً على طلب من زبونه، شراء سلعة منقولة أو غير منقولة بهدف تأجيرها له في إطار عقد الإجارة. في هذه الحالة، يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يشترط من زبونه إمضاء تعهد إيجار أحادي الطرف، مع وجوب تحديد في مضمونه، خصائص السلعة وشروط وضعها تحت تصرّف الزبون.

**المادة 34:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية، لضمان احترام الزبون للتعهد أحادي الطرف، أن يطلب منه ايداع وديعة ضمان تسمى «هامش الجدية». يُمكن أن ينص عقد الإجارة على استرجاع مبلغ وديعة الضمان بعد إبرام عقد الإجارة أو استخدامه كأقساط أولى للإيجار.

في حالة تنازل الزبون، يحق للبنك أو المؤسسة المالية أن تقتطع من هذه الوديعة مبلغ الضرر الفعلي الذي لحق به. لا يمكن للبنك أو المؤسسة المالية المطالبة بدفع مبالغ إضافية زيادة على وديعة الضمان.

في حالة عدم التزام البنك أو المؤسسة المالية بالالتزامات التعاقدية، يسترجع الزبون على الفور وديعة الضمان ويمكنه المطالبة بالتعويض عن الضرر الفعلي الذي لحق به.

**المادة 35:** يجب أن يترتب على كل من عقد اقتناء السلعة من طرف البنك أو المؤسسة المالية، وتعهد الإيجار الأحادي الطرف المقدّم من طرف الزبون، وعقد الإجارة، والالتزام بالتنازل أو باقتناء السلعة، عقود منفصلة ومستقلة، بالنظر إلى الآثار المترتبة عنها.

## خامساً. السَّلَم

**المادة 36:** السَّلَم هو عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة، التي تُسلَّم له آجلاً من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي.

**المادة 37:** يُسمى عقد السَّلَم «موازي»، عندما يُبرم البنك أو المؤسسة المالية عقد سلم آخر مع طرف ثالث ومستقل عن العقد الأول، من أجل بيع سلعة مطابقة في مواصفاتها للسلعة موضوع العقد الأول، تُسلَّم في تاريخ لاحق وبسعر متفق عليه يُدفع فوراً ونقداً.

**المادة 38:** يجب تحديد موضوع عقد السَّلَم بوضوح. كما يجب الإشارة في العقد إلى كل من خصائص ووزن وكميات موضوع العقد.

عند إبرام العقد، لا يشترط أن تكون السلعة موضوع العقد متوفرة ويمتلكها البائع.

يجب أن تكون السلعة موضوع عقد السلم متوفرة وقابلة للتداول تجاريا عند تاريخ التسليم.

عندما يتعلّق موضوع عقد السَّلَم بمنتوج زراعي، يُمكن للمشتري أن يشترط أن يكون المنتوج من منطقة مُحددة و لا يمكنه أن يشترط أن تكون من مستثمرة فلاحية محددة.

عندما يتعلق الأمر بمنتجات مصنعة، يمكن للمشتري أن يشترط أن يكون المنتوج من علامة تجارية محددة بوضوح.

**المادة 39:** يجب تسديد الثمن مسبقاً من قبل المشتري إلى البائع. ويتم عموما دفعه نقداً. في حالة تسليم وقبول البائع لسلعة ذات جودة أقل، يمكن تخفيض سعرها باتفاق مشترك بين الطرفين.

**المادة 40:** يجب أن يكون محددا في العقد كل من تاريخ ومكان وكيفيات تسليم موضوع عقد السَّلَم إن لم يتم الإشارة في هذا الأخير إلى مكان التسليم، يجب أن يتم التسليم في المكان الذي أُبرم فيه العقد.

يُمنع النص على شروط جزائية عند التأخر في تسليم موضوع عقد السَّلَم.

**المادة 41:** يُمكن توثيق التنفيذ السليم لعقد السَّلَم لصالح المشتري بأي ضمان مطابق للتشريع المعمول به.

**المادة 42:** يُمكن فسخ عقد السَّلَم باتفاق مشترك بين الأطراف، بالتنازل عن التسليم الكامل مقابل التسديد الكلي للسعر أو بالتنازل عن جزء من التسليم مقابل التسديد لجزء من السعر.

**المادة 43:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية، بصفته المشتري، أن يوكّل البائع، بمقابل أو بالمجان، من أجل إعادة بيع لحساب البنك أو المؤسسة المالية السلعة موضوع عقد السَّلَم وذلك عند انقضاء الأجل وبسعر يُحدّده البنك أو المؤسسة المالية، شريطة أن يكون البيع لشخص آخر غير البائع المشار إليه في عقد السَّلَم.

**سادساً. الاستصناع**

**المادة 44:** الاستصناع هو عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر، أو بشراء لدى مُصنّع سلعةً ستُصنّع وفقاً لخصائص محددة ومتّفق عليها بين الأطراف، بسعر ثابت ووفقاً لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقاً بين الطرفين.

**المادة 45:** يُمكن أن يقوم البنك أو المؤسسة المالية بإبرام عقد ثانٍ يسمى «الاستصناع الموازي» مع مُصنّع لتصنيع المنتوج موضوع عقد الاستصناع.

لا يمكن للبنك أو المؤسسة المالية إبرام عقد مع الشخص المعنوي المُصنّع الذي يمتلك صاحب الأمر 33٪ فأكثر من رأس ماله.

**المادة 46:** يجب أن يكون سعر الاستصناع معروفًا عند إبرام العقد. ويُمكن تحديد هذا السعر ودفعه نقدًا، عينًا أو كحق انتفاع لفترة محددة، سواء تعلق الأمر بحق الانتفاع من المنتوج موضوع عقد الاستصناع أو منتوج آخر.

يتم الدفع وفقًا للكيفيات المتفق عليها في العقد، خاصة عندما يتعلق الأمر بالدفع بأقساط على فترة زمنية محددة أو لأجل.

يُمكن أن ينص عقد الاستصناع، على سبيل الضمان، على دفع تسبيق و الذي سيُعتبر جزء من السعر المتفق عليه. في حالة فسخ العقد، يحق للبنك أو المؤسسة المالية الاحتفاظ بهذا التسبيق أو جزء منه لتغطية الضرر الفعلي المترتب عنه.

**المادة 47:** يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية أن يشترط من زبونه ضمانات مطابقة للتشريع المعمول به.

**المادة 48:** يجب أن يكون عقد الاستصناع وعقد الاستصناع الموازي مستقلين، بالنظر إلى الآثار المترتبة عنهما.

يُمكن للبنك أو المؤسسة المالية إدراج بنود في عقد الاستصناع الموازي، بما في ذلك الشروط الجزائية، للحصول على تعويض في حالة عدم احترام آجال التسليم.

**المادة 49:** تقع مسؤولية تسليم السلعة موضوع العقد وفقا للخصائص التي اشترطها الزبون، على عاتق المُصنّع. لا يمكن لهذا الأخير أن يتنصّل من مسؤوليته في حالة وجود عيوب خفية.

**سابعاً. حسابات الودائع**

**المادة 50:** حسابات الودائع، المشار إليها في المادة 4 من النظام 20-02 المذكور أعلاه، هي حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد أو كيانات، مع وُجوب إعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معيّن، عند الطلب أو حسب شروط متّفق عليها مُسبقاً.

يُمكن لحسابات الودائع هذه أن تكون حسابات جارية أو حسابات ادخار.

**المادة 51:** تحتوي الحسابات الجارية، المُشار إليها في المادة 50 أعلاه، على الأموال المودعة من طرف الزبون في حساب مفتوح على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية للبنك، و يجب على هذا الأخير إعادتها إلى الزبون بمجرد طلب بسيط وبدون إشعار مسبق.

**المادة 52:** تحتوي حسابات الادخار، المُشار إليها في المادة 50 أعلاه، على الأموال المودعة من طرف الزبائن من الأفراد في حساب مفتوح على مستوى شباك الصيرفة الإسلامية للبنك، مع الحق في التصرف فيها في أي وقت، وذلك من خلال سحب جزئي أو كلي.

**المادة 53:** إنّ الموارد الموكلة للبنك في شكل ودائع تحت الطلب وودائع ادخار، يُمكن استثمارها من طرف البنك في عمليات الصيرفة الإسلامية. يبقى شباك الصيرفة الإسلامية خاضعاً للالتزام بإعادة الأموال للزبون بناءً على طلبه وبدون أي زيادة.

يتم التعامل مع ودائع الادخار، المرفقة بترخيص صريح من الزبون لاستثمارها من أجل تحقيق ربح، على أنها ودائع في حسابات الاستثمار، كما هو محدد في المادة 54 أدناه.

**ثامناً. الودائع في حسابات الاستثمار**

**المادة 54:** الودائع في حسابات الاستثمار هي توظيفات لأجل، تُترك تحت تصرف البنك من طرف المودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح.

**المادة 55:** الودائع في حسابات الاستثمار قد تكون مطلقة أو مقيدة:

- الودائع في حسابات الاستثمار المطلقة هي الودائع الموضوعة في إطار عقد المضاربة، دون أي قيود خاصة على البنك في ما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

- الودائع في حسابات الاستثمار المقيدة هي الودائع التي يجب، طبقًا للاتفاق المبرم بين الطرفين، أن تحترم الشروط التي يطلبها المودع في ما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

يمكن تحقيق استثمار الودائع المذكورة أعلاه في إطار عقد مضاربة أو عقد وكالة يُبرم لصالح البنك.

**المادة 56:** يمكن استخدام الودائع في حسابات الاستثمار في إطار عقد مضاربة أو وكالة:

- الودائع في حسابات استثمار المضاربة، هي عقد يقوم بموجبه المودع (رب المال) بوضع الأموال لدى البنك (المُضارب) الذي يستخدمها في محفظات استثمارية من أجل تحقيق أرباح.

- الودائع في حسابات استثمار الوكالة، هي عقد يقوم بموجبه المودع بتوكيل البنك باستثمار، باسمه ولحسابه، أمواله لفترة متفق عليها، مقابل عمولة ثابتة يتم تحديدها مسبقاً أو نسبة مئوية من الأرباح المحققة أو كليهما تُمنح للبنك، أمّا الباقي فيعود للمودع.

**المادة 57:** لا يضمن البنك للمودعين في حسابات الاستثمار، استرجاع المبالغ المودعة وعوائدها، إلاّ في حالة تعسف أو إهمال ظاهر.

يتم تحديد عوائد حسابات الاستثمار وفق مبلغ الإيداع وفترته وصيغة توزيع الأرباح المتفق عليها و الناجمة عن ذلك الإيداع.

يتعلّق العائد بالنتائج الناجمة عن الاستثمار المتفق عليها بين البنك والمودع. تُعرف النتائج الناجمة عن الاستثمار على أنها الأرباح المحققة، صافية من التكاليف المباشرة ذات الصلة بهذه الاستثمارات.

لا يمكن للبنك أن يُحمّل المودع التكاليف والنفقات المتعلقة بتسيير البنك.

**المادة 58:** يتحمل المودعون الخسائر المحتملة بالتناسب مع مشاركتهم في محفظات الاستثمار.

يتحمل البنك من جهته، الخسائر الناجمة عن عدم احترامه للأحكام القانونية أو التعاقدية أو نتيجة لإهمال أو سوء الإدارة أو الاحتيال المثبت.

**المادة 59:** يُلزَم البنك بإعلام المودعين حول طبيعة ونمط السير الخاصان لحسابات الاستثمار، وذلك طبقًا لأحكام المادة 19 من النظام المذكور أعلاه.

**المادة 60:** تدخل هذه التعليمة حيز التطبيق ابتداء من تاريخ التوقيع عليها.

**المحافظ**

**أيمن بن عبد الرحمان**

## الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور البنوك الإسلامية ومساهمتها في تعزيز الشمول المالي، من خلال ما تتميز به من خصائص والتي يمكن من خلالها استقطاب الشرائح المستبعدة ماليا للأسباب الدينية، فقد تطرقت إلى تجارب بعض الدول والتي حققت شمولا ماليا من خلال تبني الصناعة المصرفية الإسلامية كأحد أبرز الحلول في ذلك منها بنغلادش، ماليزيا والمملكة العربية السعودية، كما تطرقت إلى معرفة مستويات الشمول المالي في الجزائر، وواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر وما هو الدور الذي قامت به هذه الأخيرة لتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن الجزائر تسجل مستويات منخفضة في الشمول المالي، كما أن فعالية البنوك الإسلامية في تعزيزه كانت ضعيفة نظرا لانتشارها المحدود، وبيئة عمل غير مواتية لها، الأمر الذي يلزم تحرك الجهات المعنية لتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية، والعمل على تحقيق المتطلبات اللازمة لهذه الصناعة، وذلك بالاستعانة بتجارب الدول التي نجحت في ذلك.

## Abstract :

**The study aimed to identify the role of Islamic banks and their contribution to enhancing financial inclusion, through their characteristics that can attract financially excluded segments for religious reasons, it touched on the experiences of some countries that have achieved financial inclusion through the adoption of the Islamic banking industry as one of the most prominent solutions in that, including Bangladesh, Malaysia and Saudi Arabia, and also touched on knowing the levels of financial inclusion in Algeria, the reality of Islamic banking in Algeria and what is the role that The latter has done it to promote financial inclusion in Algeria.**

**Among the most significant reched results is that Algeria records low levels of financial inclusion, and the effectiveness of Islamic banks in promoting it was weak due to their limited spread and an unfavorable work environment, which requires the concerned authorities to move to develop the Islamic banking industry, and work to achieve the necessary requirements for this industry, using the experiences of countries that have succeeded in this**.

## Résumé :

**L'étude visait à identifier le rôle des banques islamiques et leur contribution à l'amélioration de l'inclusion financière, à travers leurs caractéristiques, grâce auxquelles elles peuvent attirer des segments financièrement exclus pour des raisons religieuses, elle a abordé les expériences de certains pays qui ont atteint l'inclusion financière grâce à l'adoption du secteur bancaire islamique comme l'une des solutions les plus importantes dans ce domaine, y compris le Bangladesh, la Malaisie et l'Arabie saoudite, et a également abordé la connaissance des niveaux d'inclusion financière en Algérie, la réalité de la banque islamique en Algérie et quel est le rôle que cela joue. Ce dernier l'a fait pour promouvoir l'inclusion financière en Algérie.**

**L'une des conclusions les plus importantes est que l'Algérie enregistre de faibles niveaux d'inclusion financière, et l'efficacité des banques islamiques dans sa promotion a été faible en raison de leur propagation limitée et d'un environnement de travail défavorable, ce qui oblige les autorités concernées à se déplacer pour développer le secteur bancaire islamique et à travailler pour atteindre les exigences nécessaires pour cette industrie, en utilisant les expériences des pays qui y sont parvenus**